مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف شهرية تصدرها الاكاديمية العربية في الدنمارك





رئيس التحرير:
أ. د. وليد الحيالي

سكرتير التحرير:
أ. د. حسن السوداني

أعضاء هيأة التحرير:

أ.م.د. ثائر العذاري
ا..د. كاظم كريدي العادلي
أ.م.د. محمد فلحي
أ.د. لطفي حاتم
د. أسيل العامري

Address: عنوان المراسلة
The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st 2700
brønshøj- Denmark

Website : www.ao-academy.org
e-mail : ao-academy@yahoo.com

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للآكاديمية العربية في الدنمارك
طبع العدد بدعم من وزارة الثقافة العراقية- دائرة العلاقات الثقافية العامة- المركز الثقافي العراقي في السويد

مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك

دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدرها الاكاديمية العربية في الدنمارك

الهيـأة الاستشـارية

أ.د. محمد أزهر السماك - العراق
أ.د. أبي سعيد الديوه جي - جامعة الموصل - العراق
أ.د. عـلاء الموسوي - تقنية التعليم الألكتروني- كندا
أ.د. مجيـد حسـين - جامعة دبي
أ.د. قاسم الحبيطي - جامعة الإسراء/الأردن
أ.د. طارق شـريف - جامعة العلوم التطبيقية/الأردن
أ.د. عفاف عبد الجبار -جامعة عجمان/ الامارات

» ثمن العدد : في الدول العربية 4 يورو € أو مايعادلها بالدولار الأمريكي $
وفي دول الاتحاد الاوربي 5 يورو €

الأشتراك السنوي	الأفراد		المؤسسات	
الاشتراك بعملة €	لبلدان العربية	لبلدان الاسكندنافية	لبلدان العربية	لبلدان الاسكندنافية
لمده سنة	40	50	80	100
لمدة سنتين	70	80	150	160
لمدة ثلاث سنوات	100	110	230	240
لمدة خمس سنوات	150	160	350	420

Det kongellge bibliotek Nationalbibliotek og kobenhavns Universtietsbibliotek Pligtafeverings-afdeling
رقم الايداع بالمكتبة الملكية الدنماركية ومكتبة جامعة كوبنهاغن
ISSN Danmark ISSN- 1902-8458
البحوث المنشورة تم تقويمها من قبل اساتذه متخصصين بحسب التخصصات العلمية

الفهرست

افتتاحية العدد / الاستاذ الدكتور وليد الحيالي 6
ثقافة البلطجة النسائية / د. أمينة عبد الله سالم علي–كلية الاداب –جامعة حلوان.....8
تبني نظم إدارة التعليم (LMS) لضمان الجودة و التميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي العربي/
د. رقايقية فاطمة الزهراء جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر) 37
إطار مقترح لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة . دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف بليبيا. / د.محمد نور الطاهر احمد عبد القادر(جامعة ام درمان الإسلامية)
–أ.عبد الصمد عبدالرحمن النعاس (كلية المجتمع –جامعة الطائف) 63
تطبيق الإنتاج الأنظف كجانب من الادارة البيئية للمؤسسة/
أ. ڤحام وهيبة. جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.....113
شرط المصلحة في قضاء محكمة العدل العليا الأردنية/
الدكتور سليم سلامة حتامله كلية الحقوق – جامعة جرش الأهلية 179
دراسة استكشافية لواقع المحاسبة البيئية في السودان (دراسة حالة قطاع السكر)/
د. محمد فيصل حسن محمد أحمد جامعة النيل الأزرق– السودان.....215
احتجاجات الشعوب العربية :ثورة للتغيير أم حركات للإصلاح /
د.نهاد احمد مكرم عبد الصمد– الأكاديمية العربية في الدنمارك.....239
عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات الاليات القانونية والاجراءات الاجتماعية /
أ.د. بوحنية قوي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.....255

الافتتاحية



أ.د وليد ناجي الحيالي
رئيس التحرير

منذ انطلاقها قبل أكثر من ثمان سنوات دأبت المجلة المحكمة للأكاديمية العربية في الدنمارك اعتماد التنوع في البحوث العلمية ومصادر إرسالها وفقا لمجموعة من الشروط العلمية تنفرد أحيانا كثيرة بدقتها وصرامتها جعلتها مع مرور السنوات محط انتباه حقيقي في الأوساط العلمية والبحثية العربية ولا نريد هنا أن نكشف سرا ان احد أسباب ذلك النجاح هو انفتاح المجلة على الجامعات العربية من الخليج الى المحيط , وسيجد المتصفح لأعداد المجلة السابقة إنها تكاد لا تخلو من سبعة او أكثر من الباحثين العرب من مختلف الجامعات العربية, وها هي اليوم بعددها الخامس عشر تتضمن بحوثا من مصر والسعودية والجزائر والعراق والأردن والسودان وليبيا, معلنة استمرار نهجها التنوعي لإيصال هدفها العلمي لأكبر عدد ممكن من الباحثين في تلك الأقطار.

ان استمرار ذلك العطاء يؤكد أيمان الأكاديمية العربية في الدنمارك بان الغد سيكون أفضل من اليوم واليوم هو أفضل من الأمس , منطلقين من ان البناء

التراكمي للخبرة العلمية الذي انطلقنا به منذ عام 2005 سنة تأسيس هذه الأكاديمية هو استثمار لحلقة الذين سبقونا في البناء وفي العلم وان هدف الأكاديمية العربية هو بناء الإنسان من خلال المعرفة وأدواتها و المجلة العلمية هي أحدى أدواتنا التي نعتز بها.

ولابد ان نشير هنا الى ان هذا العدد والأعداد التي تليه ستحظى بدعم مالي قدره 2000 دولار من قبل وزارة الثقافة العراقية مديرية العلاقات – المركز الثقافي في السويد استشعارا منهم بدور هذه المجلة في رفد ربوع أوطاننا بالأبحاث العلمية الرصينة شاكرين لهم هذه الالتفاتة الجميلة في دعم العلم ومنتجاته. كما نود إعلام جميع قراء المجلة ان الأكاديمية قد عقدت العزم على طباعة كافة رسائل واطاريح خريجيها من الدراسات العليا بالاتفاق مع مركز الكتاب الأكاديمي في المملكة الاردنية الهاشمية بهدف تعزيز ونشر العلم على اوسع نطاق في الاوساط الاكاديمية وعدم الاكتفاء بوضع جهود الطلبة على الرفوف وتقليل الاستفادة من معطياتها ونتائجها وتوصياتها . وبهذه المبادرة تحقق الأكاديمية العربية في الدنمارك سبقا علميا في دعم جهود الباحثين ممن تخرجوا من كلياتها المختلفة.

والله الموفق

ثقافة البلطجة النسائية

الدكتورة. أمينة عبد الله سالم علي
كلية الاداب –جامعة حلوان – مصر

الملخص :

يُعد البلطجة النسائية أحد صور الإجرام المعاصر في العالم وقد ازداد في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيًا في دائرة نشاط أكثر اتساعا في ميادين العمل ومنافسة الرجال.

أما في عصرنا الحاضر، فالمرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيه ، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة ذكورية وإنما وللأسف الشديد دخلت المرأة المجرمة السجون، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة في الإجرام وأوقعت بها في بؤرة الجريمة، وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح جرائم النساء أو بلطجة النساء، وهو مصطلح من مصطلحات الجرائم المستحدثة، وكانت الغاية منه البحث عن أسباب انتشار تلك الظاهرة بشكل ملحوظ، وتشخيص طرق علاجها، وإلقاء الضوء على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع المرأة إلى البلطجة، وأشكال هذه البلطجة، وسماتها وآثارها السلبية على المرأة المصرية .

Abstract:

Women's bullying is one of contemporary images of crime in the world which has increased in recent times in both developing and developed countries as an indirect result of the gradual integration of women in a circle of more extensive activity in the fields of work and competes with men.

In modern times, women have entered the various fields of life and have compete man there, including crime field, crime is no longer a male phenomenon but unfortunately criminal woman has entered the prison; by a combination of different factors introduced women in crime world, women's crimes or women's bullying is an updated terms of crime terminology, and was intended to search for the causes of the spread of this phenomenon significantly, diagnosis the methods of treatment, highlighting the social economic and psychological pressures pay women to bullying, and forms of these bullying , and tags its negative effects on the Egyptian women .

مقدمة

تُعد البلطجة عنصرًا لصيقًا بحياة المجتمع، إذ تعتبر البلطجة ظاهرة اجتماعية حديثة عاصرت جميع المجتمعات النامية والمتقدمة، وتأثرت بكافة المعطيات المحيطة بها، وأصبحت كلمة مرادفة للجريمة والانحراف والعنف، وقد أدت التغيرات التي مرت بها المجتمعات في الآونة الأخيرة من أحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية إلى تنوع جرائم البلطجة عمومًا، والبلطجة النسائية خصوصًا، فالبلطجة تزلزل الأركان الأساسية للمجتمع وتجرح مشاعر الأمان والطمأنينة التي يجب أن يشعر بها الإنسان حتى يتمكن من الاستمرار في الحياة.

(1) أهمية البحث :

تأتي أهمية دراسة موضوع "ثقافة البلطجة النسائية" من خطورة هذا السلوك الإجرامي على الأسرة من ناحية، وأثره على المجتمع من ناحية أخرى، حيث يعتبر إجرام النساء من أخطر الظواهر الاجتماعية لأن المرأة عضو فعال في المجتمع، وأن أي انحراف في سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على الأسرة، وأن عدم الاهتمام بظاهرة بلطجة النساء يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمع.

وقد جاء في دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في جنيف عام 1975م أنه بمجرد توافر الفرص للنساء التي كانت مقتصرة بحكم العادة على الرجال فإنهن يسعين للحصول على مركز متساوي مع الرجال سواء في فرص العمل المشروع أو فرص العمل الإجرامي، ورغم ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين، إلا أن مشكلة المرأة والجريمة لم تنل الاهتمام اللازم، فإن جرائم النساء ظلت من الأمور التي لم تلقِ اهتمامًا كبيرًا. ([1])

يُعد هذا البحث دراسة وصفية تحليلية تدخل ضمن إطار الأنثروبولوجيا الثقافية وأنثروبولوجيا الجريمة، ويهدف إلى إلقاء الضوء على الثقافة الفرعية في مجتمع، كما يهدف إلى التعرف على الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع المرأة إلى البلطجة، وأشكال هذه البلطجة، وسماتها وآثارها على المرأة المصرية.

(2) أهداف البحث:

نظرًا لأهمية موضوع "ثقافة البلطجة النسائية" التي ظهرت على الساحة بشكل ملحوظ بالمجتمع المصري، فمن الضروري الخوض فيه عن قرب حيث حددنا له مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في البلطجة النسائية.
2. محاولة وصف الظاهرة والكشف عن الأسباب المؤدية لها.
3. التعرف على ثقافة البلطجة النسائية وأثرها على المرأة.

(3) تساؤلات البحث:

1. هل تتعرض المرأة لضغوط حياتية وأزمات نفسية واقتصادية تولد لديها العنف؟ وهل البلطجة منفذا لهذه الضغوط؟
2. هل البلطجة النسائية لها طبيعة خاصة؟ وما هي؟ وما آثارها على المرأة؟
3. هل العامل القانوني والإعلامي والديني يحد من لجوء المرأة للبلطجة؟

(4) المنهج المستخدم وطرق جمع المادة العلمية:

1- المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد البحث على التحليل من أجل الفهم أو تقويم أوضاع قائمة، ويكون هذا الوصف كيفيًا.

2- المنهج الأنثروبولوجيا: هذا البحث اعتمد على المنهج الأنثروبولوجي في جمع المادة العلمية وعلى الإخباريين لسهولة دخول المنطقة –مجتمع البحث– والتعامل مع البلطجة من النساء، مع الاستعانة بعدة أدوات لجمع المادة الميدانية:

1- الملاحظة والمقابلة باستخدام دليل العمل الميداني: وهو عبارة عن ورقة عمل تضم مجموعة من التساؤلات المطروحة على المبحوث، وعمل دراسة استطلاعية لمجتمع البحث لملاحظة عدة معايير كانت سبب لاختيار مجتمع البحث وهي:

- مجتمع يتسم بالفقر.
- مجتمع لم يوضع تحت الدراسة من قبل.
- مجتمع نسائه مشهورة باستخدام العنف في سلوكهن.

2- دراسة الحالة: سوف يتم من خلال هذه الأداة دراسة حالات البلطجة النسائية لإلقاء الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والنفسية، مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل حالة على حدة، كما تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية بناء على:

- التنوع في أسباب اللجوء للبلطجة (مهنة أم تباهي أم وراثة).
- اختيار مستوى معيشي واحد.

– اختيار سيدات متزوجات ولهن أبناء، وكان سبب اختيار هذا المعيار لأن الخطورة لا تكمن في الفتاة ولكن الخطورة الحقيقية تكمن في الأم التي تربي جيلاً ومصدر لنشأة مجتمع.

(5) مفاهيم البحث:

تعريف الثقافة: Culture

يذهب "بندكت" إلى أن الطفل المولود حديثًا – من بني الإنسان – قد يكون أشبه بالصفحة البيضاء، التي تستطيع "الثقافة" أن تكتب عليها ما تشاء من خصائص أيًا كانت (من ثم فإن هذا الموقف يولي قدرًا عظيمًا من تأكيد أهمية التنشئة الاجتماعية). وقد يثير هذا الاتجاه – في الواقع – عددًا من المشكلات عند تفسير سلوك أولئك الذين لا يتوافقون مع المجتمع (أي: المنحرفين). ([2])

تعريف البلطجة: Bullying

البلطجة كلمة ليست عربية وإنما هي كلمة تركية، وتعني كلمة بلطجي في اللغة التركية صانع البلط أو بائعها أو مستخدمها ، لأن كلمة بلطة هي الآلة المعروفة، ثم (جي) تفيد الحرفة في اللغة التركية مثل (عربجي – أجزجي ..إلخ) والبلطجي عند الأتراك هو الرجل الذي يؤدي الخدمات الخارجية للقصر السلطاني، وأول من أوجد مهنة البلطجة في الدولة العثمانية هو مراد الثاني (حكم 1421 – 1451)، ولقد انتقلت هذه الكلمة والوظيفة مع غيرها من المهن والوظائف الأخرى إلى مصر مع الحكم العثماني لها، إلا أنه في عصرانحطاط الدولة العثمانية ابتداءً من القرن التاسع عشر الميلادي. أصبح البلطجية الموجودين في مصر لخدمة الوالي العثماني، وعندما أحسوا بتراخي قبضة الدولة العثمانية عليهم باتوا يعيشون في البلاد فسادًا. ([3])

البلطجة هي شكل من أشكال العدوان المرتبطة بالحياة الاجتماعية، ويمكن تعريفها على أنها "إساءة استعمال السلطة المادية والنفسية بغرض خلق مناخ سلبي لوقوع الإيذاء والضرر والخوف المزمن على الضحايا من قبل "الفتوات" الذين يستخدمون القوة البدنية، والتأثير الاجتماعي لترهيب الآخرين". ([4])

فالبلطجة سلوك إجرامي يمكن أن يهدف إلى الارتزاق ينتج عنه حالة خطرة، يكون لها تأثير سلبي على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ([5])

وأخيرًا فالبلطجة كجريمة تجمع بين جرائم العنف بمختلف أشكاله وجرائم الإرهاب على المستوى الفردي فهي تعد من أخطر جرائم العنف لأنها تجمع بين أشكال العنف المادي والمعنوي، كما أنها تمثل جرائم الترويع والإرهاب على المستوى الفردي وليس على مستوى الدولة لأن الضرر في جرائم البلطجة يقع أولا على الفرد ثم يمتد أثره بعد ذلك على المجتمع ككل. ([6])

تندرج تحت مفهوم البلطجة عدت مفاهيم تم حصرها تدعيمًا للبحث وهي:

1- الجريمة: Crime

إن الجريمة تعد بلا شك نشاط ضار بالرفاهية العامة، وعادة ما يقوم بها شخص خارج عن القانون، وتقوم بتهديد تواجد سلطة الحكومة المركزية والتنفيذية، بينما أشار علماء الإجرام مثل **سيلين** 1950 إلى اقتراح تصور أكثر إيجازًا للعادة السلوكية وقاعدة تدعمها العقوبات لتعكس القيمة المرتبطة بالعادات الجماعية، وعلى النقيض فقد اعترض آخرون على القانون الجنائي لأنه قهري. ([7])

الجريمة الاجتماعية:

Social Crime

تُعد الجريمة في بعض الأحيان جريمة اجتماعية عندما تمثل تحديًا واعيًا مقصودًا للنظام الاجتماعي السائد والقيم التي تحكمه، ولكنها لم تكن أفعالاً تستحق اللوم سواء في رأي من يرتكبوها أو نظر المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، والمفهوم محل خلاف على أية حال، ولكنه يدل على حقيقة مهمة وهي أنه لا يوجد إجماع على الأمور التي تعد فعلاً إجراميًا. ([8])

2- الانحراف: Deviance

قدم "**كوهن**" Cohen 1980 تحليل لهذا المعنى من خلال حالات "الذعر الأخلاقي"، ففي إحدى حالات هذا الذعر الأخلاقي، قد يحدث تصوير جماعة أو فرد، وبالذات من خلال تركيز وسائل الاتصال الجماهيري على أخبارها أو أخباره باعتباره يشكل تهديدًا لقيم المجتمع ومصالحه، لذلك يصبح الجمهور شديد الحساسية، ليس فقط لهذا التهديد الظاهر، وإنما تجاه تلك القيم المهددة بسببهم. ([9])

3- العنف: Violence

يُعد العنف في أبسط معانية الاجتماعية وأشدها وضوحًا هو الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية. ([10])

العنف البنائي: Structural Violence يظهر العنف البنائي عندما يكون البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد مشبعًا بالعنف (القوة المادية) وهنا تصبح البيئة التي يعيش فيها الأفراد عبئًا يثقل كاهلهم، ولا يكون بمقدورهم أن يغيروها، وكثيرًا ما تتشابك كل الظروف المرتبطة بالبيئة السكنية أو الوضع الاجتماعي أو الثقافي لتخلق حول البشر سياجًا من القوة المادية التي يمكن النظر إليها بوصفها شكلا من أشكال العنف الكامن داخل البناء الاجتماعي والثقافي، وتميل الدراسات الحديثة في مجال العنف إلى اعتبار صورة الفقر، والمعاناة الإنسانية، والتخلف الثقافي، والتدهور الحضري والعمراني بمثابة عنفًا بنائيًا ينسج حياة الأفراد. ([11])

4- السلوك العدواني: Aggression Behavior

قد ركزت العديد من النظريات والنماذج المرتبطة بالعدوان على الاعتداء الجسدي، فقد أثبتت أن هناك درجة من التشابه بين الاعتداء الجسدي والاجتماعي بين الشباب من الإناث البالغات، كما توجد علاقة بين العدوان الاجتماعي والمادي تعتبر صفة أساسية تكمن وراء الاعتداء الجسدي، ويوجد درجة تشابه بين أشكال رد الفعل والعدوان الاجتماعي والاعتداء الجسدي بين الفتيات، وهذا يؤكد على أن هناك علاقة بين العدوان الاجتماعي والاعتداء الجسدي على الآخرين، اعتقادًا بأن السلوك هو نتيجة الخصائص الشخصية السلبية. ([12])

مظاهر السلوك العدواني: يتخذ السلوك العدواني مظاهر كثيرة ومتعددة منها العدوان اللفظي والعدوان المادي والعدوان المباشر والعدوان غير المباشر، كما أن هناك عدوان موجه نحو الذات وعدوان موجه نحو الآخرين. وقد جعل هذا التعدد لمظاهر السلوك العدواني محط اهتمام الباحثين وتعددت بذلك تصنيفات السلوك العدواني إلى:([13])

عدواني مباشر direct Aggression		عدواني غير مباشر Indirect Aggression
عدواني بدني physical Aggression	عدواني لفظي Verbal Aggression	
ويقصد به الهجوم أو الإيذاء البدني دون استثارة مسبقة، حيث إن الفرد يبتدئ الشجار دون سبب.	ويقصد به المهاجمة أو إيذاء متعود على الآخرين بالألفاظ.	ويقصد به المهاجمة والإيذاء من خلال آخرين ومن خلال أشياء أخرى.

5- الإهانات: Insults- يعرف التراث الشعبي المصري ألوانًا من الإهانات اللفظية، نذكر منها "الردح" يدخل طرفان أو أكثر، خاصة من النساء، في نزاع شديد. ويكون موضوعه تبادل سب الوالدين أو الأهل أو الأموات والدين، فضلا عن الألفاظ الخادشة للحياء أو ذات المعنى المعين. كما تعلو الصيحات والصرخات، وتخلع النساء أغطية الرأس موجهات وجوههن للسماء داعيات على بعضهن البعض بالسوء، خاصة الدعاء بخراب البيت وقطع العيش والكساح والعمي ..إلخ، وقد يزيد سلوك النساء في النزاع ويتصاعد فيبدأ في التراقص والتصفيق بالأيدي بطريقة معيبة، وقد يأتين بالأيدي حركات خادشة للحياء، وقلة منهن يشققن الجلباب، كما يستخدمن "النأورة" والمعاييرة" و"الشماته" كوسائل إضافية لتدمير قوة أحد أطراف الردح. وقد يحوي الردح الادعاء بالباطل كوسيلة لكسب النزاع، خاصة ما يمس الأخلاقيات. ([14])

مفهوم النسائية: Feminism

ظهر مؤخرًا مصطلح Feminism الذي يترجم إلى النسوية أو الأنثوية أو النسوانية، ويمكن أن يوصف ككل الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة وتحسين أوضاعها. ([15])

مفهوم البلطجة النسائية : Bullying of Feminism

حاول "**ويكمان**" Wickman يصنف المرأة والجريمة إلى نموذجين، **الأول:** ويسميه بنموذج "الدور العكسي Role Reversal Model" وهو نموذج النظريات التي ترى "أن السلوك الإجرامي عند المرأة يظهر لدى النساء اللائي يحملن خصائص ذكورية، حيث يتمتعن باستعداد أكبر للإتيان بأفعال إجرامية"، أما النموذج **الثاني:** فيسميه بنموذج "الفرصة Opportunity Model"، وهو نموذج النظريات التي ترى "أن جرائم المرأة ليست إلا نتيجة طبيعية للوضع الذي تشغله في المجتمع، والذي يتميز بالخضوع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".([16])

فيتفق الكثير من العلماء على أن السلوك الإنحرافي للمرة بأنه "سلوك يشكل خروجًا على المعايير والقواعد القانونية من خلال سلوك متناقض لما تقضي به القواعد، مما يجعل المجتمع يسن له جزاءات، كي يمنح أو يحد من هذا السلوك الإنحرافي الذي يرتبط بالمجتمع نفسه، وبالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يصاحبها تغيرات ثقافية تؤثر على رغبات المرأة وتطلعاتها ووسائلها لتحقيق هذه الرغبات وإشباعها".([17])

ويرى بعض الباحثين أن المرأة جذابة وأكثر عدوانية، وينتج سلوكها العدواني من خلال التغيرات الفسيولوجية التي تحدث لديها من خلال التبويض والخصوبة، كما أن النساء العدوانية تختلف نسبية عدوانها حسب الحياة الاجتماعية التي تتعرض لها، فإن النساء لديها تقييم سلبي أمام المنافسين الذين استفزوهن، فينتج عنهم تواصل غير مباشر للعدوان المتزايد نحو المنافسين الذين قاموا باستفزازهن، وهناك أدلة محدودة تشير إلى أن وضع المرأة في حالة التبويض يلعب دورًا في عدوانها على الآخرين. ([18])

أصبح لدينا ثقافة "عدوانية المرأة" من حيث أن البلطجة أصبحت صفة وبائية مدمرة حيث تستخدم المرأة أساليب مثل الغيبة والشائعات وتوجيه الشتائم والتلاعب لإلحاق الضرر والألم النفسي على الضحية المستهدفة، واستحدث على الساحة ثقافة البلطجة وعدوانية المرأة في عام 2002 عندما تم نشر كتاب "Queen Bees & wannabes" للكاتب Rosalind Wiseman ، وكتاب "Odd Girl out" للكاتب Rachel Simmon ، حيث أشارت هذه الكتب إلى صورة المرأة العدوانية التي تستخدم الألاعيب والتكنيكات لتحافظ على وضعها وسلطتها، حيث تقوم المرأة بسلسلة من الأفعال العدوانية بطريقة غير مباشرة لتؤثر على ترابط الآخرين وتجعل ضحاياها يشعرون بالتهميش.([19])

" إن جريمة المرأة ليست فئة متجانسة على وجه الخصوص، فبعض جماعات من النساء مقيدات بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية ويرتكبن الجرائم لأن المصادر البديلة للدخل بالنسبة لهن ولمن يقوم بإعالتهن قليلة، وبالنسبة لأخريات، خاصة الشابات، سوف يوجد ضغط لجماعات الثقافة الفرعية لتتجانس مع قوانين جماعة أو عصابة. ([20])

أكدت الأبحاث أن السمات الهيكلية للمجتمع إضافة لها الخصائص الفردية التي تساهم في تحديد مستوى خوف النساء من ارتكاب الجريمة، فقد تتحدد على المستوى الفردي من خلال العمر والدخل، والتعليم، والمنطقة سواء كان يسكن في منطقة حضرية أو ريفية، والإيذاء الذي يتعرض له الفرد، وهذه العوامل قد ثبتت أن لها تأثيرات على الخوف من ارتكاب الجريمة، وخاصةً بالنسبة للنساء.([21])

التعريف الإجرائي للبلطجة النسائية: البلطجة النسائية نوع من أنواع الجرائم المستحدثة التي فرضت نفسها على الساحة باستخدام طرق ووسائل من وسائل العنف، تقوم البلطجة من خلال امرأة أو مجموعة من النساء يتم استأجارهن لإلحاق الأذى أو الضرر بشخص ما أو مجموعة من الأشخاص، ولا يرتبط بهن أي صلة، فالبلطجة نتيجة لضغوط وأزمات

اجتماعية واقتصادية ونفسية تقع فوق عائق المرأة، فتتخذ من البلطجة عملاً يدير لها دخلاً ماديًا، ومنفذًا لتلك الضغوط.

(6) نظريات البحث:

1- نظرية الصراع الثقافي:

ينشأ الصراع من الثقافات حين تصطدم القيم الخلقية والاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة لدى جماعات معينة، فأي فرد ينتمي إلى مثل هذه الجماعات يجد نفسه أمام موقف محير وشائك، إما أن ينصاع للقيم الخلقية والاجتماعية، وتفاديًا للوقوع تحت طائلة الجزاءات، ولكنه في هذا الوقت يخالف مبادئ وقيم جماعته التي ينتمي إليها، وإما يستجيب للقيم السائدة في جماعته فيأتي من السلوك ما يوافق هذه القيم، ولكنه في نفس الوقت يخالف القيم والمبادئ التي يعبر عنها القانون الجنائي ويتعرض بالتالي لتطبيق الجزاءات الجنائية عليه. ([22])

يقول "سيللين" Sellin "إن الصراع الثقافي الذي يؤدي إلى الجناح والجريمة الناشئين عن تشرب الفرد لنسقين متصارعين للقيم في وقت واحد، وهذا يدل على أن السبب الوحيد للجريمة هو ما يصيب المجتمع من تفكك، نتيجة تعقد الحياة المعاصرة. ([23])

2- نظرية التعلم الاجتماع " منظور علم الإجرام النسوي":

هناك عدة اتجاهات للمنظور النسوي لتفسير الجريمة بصورة مختلفة، يحوي التراث أربع اتجاهات نسوية رئيسية هي: ([24])

الاتجاه النسوي الليبرالي Liberal Feminist	حاول الاتجاه النسوي الليبرالي تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، وأكدت **"آنا أوكلي"** على وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء ، وتذهب **"أوكلي"** أنه طالما أن ارتكاب الجريمة يُعد مظهرًا وسمةً خاصة بالذكورة فمن الطبيعي أن تنتشر الجريمة بين الرجال "لقد تضاءلت الفروق الجنسية إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، حيث أن بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعي قد تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلاً" ، وقد أكدت هذه النقطة فيما بعد **"أدلر"** (1975) في كتابها "أخوات في الجريمة"، أن النساء أصبحن أكثر ذكورة ، وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.
الاتجاه النسوي الماركسي Marxist Feminist	يذهب الاتجاه الماركسي إلى أن تقسيم العمل على أساس الطبقة ، وتقسيم العمل القائم على أساس النوع يحددان معًا الوضع الاجتماعي للنساء والرجال في أي مجتمع ، وقد يؤكد أنصار الاتجاه النسوي الماركسي على أن الظروف البنائية للمجتمع الطبقي (وبصورة أكثر تحديدًا المجتمع الرأسمالي) هي السبب الأساسي لسيطرة وتحكم الذكور، واضطهاد المرأة، وبالتالي ارتكابها الجريمة.

الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Feminist	يذهب الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن السيطرة وتحكم الذكور ، وما يتمتعون به من امتيازات هي أساس كافة العلاقات الاجتماعية واللامساواة ، وتذهب **"برون ميلر"** وعدد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي إلى أن عدم المساواة القائمة على أساس النوع يعد نتيجة للبنية التشريحية والبيولوجية للرجال والنساء، وقد يعارض العديد من أنصار الاتجاه النسوي الراديكالي مبدأ الحتمية البيولوجية ويذهبون إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية .
الاتجاه النسوي الاشتراكي Socialist Feminist	يعطي الاتجاه النسوي الاشتراكي الأولوية للطبقة والنوع ، وتفاعل هذه العلاقات هو مصدر الجريمة في المجتمع، يُعد كتاب **"ميسيرشميدت"** "الرأسمالية ونظام سلطة الأب والجريمة" (1986) نموذجً للاتجاه النسوي الاشتراكي في تفسير الجريمة ، حيث ترى أن القوة الناتجة عن التباين النوعي والطبقي تعد أمرًا حيويًا في فهم ودراسة الجريمة "إنهم أقوياء (سواء بسبب النوع أو الطبقة" الأكثر إضرارًا بالمجتمع ، وحيث أن الأقوياء يمتلكون معظم الفرص المشروعة ، فهم يحوزون أيضًا معظم الفرص غير المشروعة . وبناء على ذلك يذهب أنصار الاتجاه النسوي الاشتراكي إلى أن الجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعًا للنوع والطبقة التي ينتمي إليهما.

يشير "أطلس" Atlas Shrugged إلى أن الحركة النسوية انتقلت من خلال تداخل ثلاث موجات فكرية، **الأول:** أن المرأة تتسم بشقين العلاقات والفردية، **الثاني:** اتجهت المرأة "اليزابيت" بعمل غير جوهري وغير متجانس في الموجه النسائية الثانية، مما يفتح الباب أمام موجة نسوية **ثالثة:** التي ركزت على الحركة النسوية والأنوثة الفردية التي تعبر عن الخيارات الفردية من خلال ممارسة حياة حقيقية، وكان الموجه الثالثة تقدم أرضًا خصبة للأفكار مؤيدة للمساواة بين الجنسين، كالمرأة المذكر، التي تتشكل نتيجة للاتفاقيات الاجتماعية، ودورها الذي خلقت من خلال إخضاع الجماعات التي تنتمي لها المرأة لتؤدي دور الرجل، وتعتبر أعمال "**أطلس**" كمادة أولية لثالث موجة نسوية بسبب تركيزها على الفردية والاستجابة لبنيات المجتمع. ([25])

(7) الدراسات السابقة:

1- وقد كتبت "**سيمونز**" (2002) كتاب بعنوان "من فتاة شاذة" وكان عملها على الإناث البلطجية Female Bullying، وكانت تشير إلى الثقافة العدوانية المخيفة من الفتيات ، وقامت بتحليل ثلاثة أنواع فرعية من العدوان الأكثر شيوعا لدى الإناث: ([26])

العدوان المبني على العلاقات Relational Aggression	العدوان غير المباشر Indirect Aggression	العدوان الاجتماعي Social Aggression
يشير إلى السلوك العدائي للآخرين عن طريق التهديد بالضرر ، أو إتلاف الممتلكات الخاصة نتيجة لوجود علاقة بين الجناة والضحايا.	يشير إلى السلوك العدوان الخفي، وذلك باستخدام التلاعب الاجتماعي، فيمكن أن يضر الضحية دون الاتصال المباشر، من خلال السلوك السري، الجاني يجعل الأمر يبدو كما لو لم يكن هناك أي نية فلحاق الضرر على الإطلاق ، كوسائل نشر شائعة كاذبة.	يشير إلى السلوكيات التي تهدف إلى الإساءة لآخرين بعدم احترام الذات، والحالة الاجتماعية، أو كليهما. ويشمل الأعمال غير المباشرة، مثل نشر الشائعات أو الاستبعاد الاجتماعي، وأعمال المباشرة مثل الإساءة اللفظية.

تناولت هذه الدراسة الفتاة الشاذة التي تستخدم العنف بأشكاله، واعتبر الدراسة أن الفتاة شاذة لأنها تقوم بسلوكيات يتسم بها الرجال دون النساء، مع عرض لأشكال العدوان لدى الفتيات، وقد أغفلت هذه الدراسة الظروف الاجتماعية والأبعاد النفسية التي شكلت سلوكيات هذه الفتاة، وقد أضاف البحث الراهن أسباب اللجوء للبلطجة مع توضيح أن أهم سبب للبلطجة النسائية هي العامل الاقتصادي لاعتبارها مهنة تدر مالاً.

2- دراسة "حنان بشير صالح الصويعي": والتي عنوانها:"الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينة طرابلس والزاوية ". ([27])

اهتمت هذه الدراسة بالفرد تحديدًا تمثله كل امرأة بالغة تسببت بإرتكاب جريمة ما وتقضي فترة العقوبة بالسجن المؤبد أو الحبس، أو تنتظر حكم الإعدام، بأحد المؤسسات العقابية بمدينتي طرابلس والزاوية، ولكن مع ذلك لم تتناول المرأة التي تعتدي على الآخرين بالإيذاء ولم يقوم المجتمع بعقابها، بل قد تكون لها أهمية عند رجال الشرطة ورجال المسئولين بالدولة في فترة الانتخابات لممارسة البلطجة على الآخرين، وتناولها البحث الراهن على أنها معترف بها بالمجتمع المصري وتظهر أمام أعين رجال القانون.

3- دراسة: "عزة حامد زيان غانم": والتي عنونها:"النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري: دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة ". ([28])

اعتمدت هذه الدراسة على الفتيات المنحرفات التي يبلغن السابعة من عمرها ودون الثامنة عشرة، وتكون قد مارست سلوكًا خارجًا على المعايير والقواعد القانونية، والذي يعاقب عليه القانون الخاص بالأحداث، وقد حكمت عليها محكمة الأحداث، وأُودعت فعليا لرعاية الفتيات، ولم تتناول هذه الدراسة أساليب العنف التي توقعها على الآخرين، ولكنها تناولت

أساليب الإنحراف (كالتشرد والتسول، والانحراف الجنسي، والإدمان وتعاطي المخدات، وقد أضاف البحث الراهن أساليب الإنحراف والعدوان على الآخرين دون سابق معرفة كالبلطجة من أجل الكسب المادي والرغبة في إشاعة خوف وترويع للعديد من المواطنين حتى يمكنه تنفيذ أغراضه.

(8) الدراسة الميدانية للبحث:

1) مجتمع الدراسة:

عين الصيرة هي عين جوفية طبيعية تقع جنوب القاهرة بمنطقة البساتين وهي تفجرت نتيجة حدوث زلزال عام 1926 ومياهها بها نسبة ملوحة عالية وترتفع وينخفض منسوبها في أوقات مختلفة في العام ويسبب ذلك إلى إغلاق الطرق المجاورة. ([29])

عانت منطقة مساكن عين الصيرة من الإهمال الحكومي، ففي خلال العشرين عاما الماضية لم تولِ الإدارة المحلية أي اهتمام بتطوير المنطقة أو تقديم الخدمات الأساسية لسكان المنطقة مكتفية برصف وتشجير الشارع الرئيسي الذي يمر به مسئولي الدولة وقامت بتحويل حدائق المنطقة لمساكن للإيواء ولم تراع الدولة المعايير البيئية والصحية، فسمحت بإقامة المدابغ بجوار المنطقة السكنية دون اتخاذ أي أجراء قانوني، ولم تقوم الحكومة بأي حل ايجابي لإنقاذ سكان المنطقة من الأمراض والأوبئة المعرضين لها بسبب فضلات المدابغ والصرف الصحي ومخلفات المنازل التي حولت المنطقة لبركة مليئة بالأمراض مهددة بحدوث كارثة بيئية وصحية، وسمحت للسكان بتربية الماشية والأغنام منتهكة المعايير الدولية لحقوق السكن والحقوق الصحية والبيئية ، فتحولت المنطقة من نموذج سكنى لمحدودي الدخل إلى منطقة عشوائية ينتشر فيها المخدرات والجريمة .

وبين قصر العيني والفسطاط تقع مساكن إيواء عين الصيرة التي اشتهرت بإسم له مغزي اجتماعي خطير، هو: «مساكن الغابة».

في هذه «الغابة» البشرية سوف تكتشف أن الحياة في الغابات الحقيقية أكثر احتمالاً من العيش في بيوت ضيقة تطل علي شوارع لا يزيد عرضها علي نصف متر، تكتظ بمئات السكان الذين كانوا قبل زلزال ١٩٩٢ يعيشون في شقق خاصة بهم مثل ملايين البشر، وبعد هذا الزلزال نقلتهم الحكومة إلي أماكن إيواء مؤقت لا تصلح إلا قبورًا للموتى، ثم نسيتهم هناك وسقطوا من ذاكرة كل المسئولين.

في هذه الأقبية المميتة المحرومة من الشمس، تعيش كل أسرة في حجرة واحدة، ويشترك كل ثلاث أو أربع أسر في دورة مياه واحدة، وأمام عتبات الدور التي لا تزيد علي طابق واحد

تجلس السيدات المسنات، بلا أي تعبير علي وجوههن، بعد أن انتظرن «بشائر الخير» من الحكومة لسنوات طويلة، وانتهي الأمر بهن إلي اليأس المطبق من مجيء أي خير، واللامبالاة من الشرور الرهيبة التي تشهدها بيوت وشوارع «الغابة» كل يوم، مرة بسبب الشِجارات التي تندلع بين السكان، ومرة بسبب معارك البلطجية بالسنج والشوم والمطاوي، ومرات بسبب مطاردة الشرطة اليومية عشرات المطلوبين علي ذمة قضايا معلومة وأخري مجهولة.

1- بيانات أولية عن الحالة الأولى

أولا: بيانات أولية عن المبحوث:

الاسم واللقب : خالتي فرنسا **اسم الشهرة** : هالة الشعراوي

السن : 50 سنة **الديانة** : مسلمة

عزبة: إيواءات الغابة **قسم** : عين الصيرة **المنطقة** : مصر القديمة

محافظة: القاهرة **موطنه الأصلي** : منطقة السيدة زينب

درجة التعليم : لا تقرأ ولا تكتب **الحالة الاجتماعية** : مطلقة

العمل الرئيسي : بائعة متجولة **تاريخ الاشتغال بالعمل:** منذ 20عام

أعمال إضافية : تُستأجر لضرب الآخرين "البلطجة"

فترة الإقامة بمجتمع البحث : منذ 35 عام .

ثانيًا: الظروف البيئية والأسرية :

(1) الحالة الأسرية:

والدها منفصل عن والدتها وهي تبلغ من العمر إحدى عشر عامًا، وبعد الإنفصال قام والدها وجدتها من الأب بتربيتها، فكانت والدتها الزوجة الثانية لوالدها ولا يوجد لها أخوة أشقاء، فوالدها لديه من زوجته ستة أولاد ، وإخوتها من الأب غير متعلمين، وكان والدها يعمل موظفًا في "مطحن دقيق" بمدينة السلام، وكان يقرأ ويكتب، وعند وفاته نظرًا لأنها مطلقة أخذت معاشه هي وزوجة والدها ويقدر بمائتي جنيه.

والدتها على قيد الحياة، وانفصلت عن والدها منذ تسعة وثلاثين عامًا، وتزوجت، ولديها إخوة من والدتها أربع؛ ثلاثة أولاد وفتاة، حاصلين على مستوى تعليمي متوسط، وكانت والدتها تعمل في إحدى محلات الفجالة، وتأخذ أجرها بالأسبوع، وهى تعرف القرأة والكتابة.

2- الظروف التعليمية والاجتماعية:

السيدة لم تتعلم منذ الصغر، نظرًا لعدم رغبة أهلها في التعليم، والتفكك الأسري الذي عاشت فيه كان نتاج لعدم تعلمها، وإرغامها على العمل في سن الثانية عشرة.

متزوجة منذ ثلاثين عامًا ، وطُلِقت من الزوج منذ عشر سنوات، ولديها أربعة أبناء، ولد وثلاث فتيات، والفتاة الوسطى متزوجة ولديها طفل، وبعد زواجها بفترة قصيرة تم القبض على زوجها في قضية مخدرات، وسجن لمدة ست سنوات، وخرج منذ شهرين وقام ببيع شقة الزوجية لشراء سيارة أجرة "ميكروباص"، ويأخذ زوجته في كل بيت من أسرته لإقامة العلاقة الزوجية، ونظرًا لعدم الاستقرار فهي تعيش مع والدتها راغبة في الطلاق من زوجها.

لقد انفصلت السيدة عن زوجها، لأنه بدون عمل، وهي التي تقوم بالإنفاق على البيت، فرغبت في الطلاق، لتستقل عن زوجها وتقوم بتربية أولادها.

ثالثًا:العوامل الاقتصادية:

السيدة تعمل خادمة بالبيوت بأجر يومي يصل إلى خمسين جنيهًا، منذ الصغر وحتى بعد زواجها، وعندما كبر أبنائُها رفضوا هذا العمل، فقامت بالعمل كبائعة متجولة ولكن داخل المنطقة التي تسكن بها، وبجانب هذه المهنة تقوم بالبلطجة، وتعتبر مهنة البلطجة ليست عمل أساسي ولكنها بجانب مهنتها الأساسية.

رابعًا: العوامل النف:

غالبية أفراد الأسرة تتناول المخدرات ولكن ليس بهدف الإدمان، وهي تدخن الشيشة بدون أي مخدرات ولا تدخن السجائر.

عانت السيدة مع زوج والدتها من ضرب وإهانات وهي صغيرة ويأمرها بألا تأتي لزيارة والدتها، وعندما كانت تذهب إلى بيت والدها كانت زوجة أبيها تقوم بضربها بالعصا وتقول لها الألفاظ الخادشة للحياء بسبب وبدون سبب، كما أنها عانت من مشكلات اجتماعية بينها وبين زوجها بسبب ترك عمله وبقاءه بالبيت، وهي التي تعمل وتقوم بتلبية احتياجات البيت، كل هذا جعلها امرأة عنيفة تستخدم العنف كوسيلة لكسب الرزق وخروجًا عن الضغوط النفسية التي تعانيها.

خامسًا :البلطجة النسائية:

1- طبيعة البلطجة: الإسم الحركي لها "هالة الشعراوي" ويعني "الشعراوي" نسبة إلى اسم زوج والدتها لأنه كان له صيت بالمنطقة والناس يرهبوه نظرًا لأنه يعمل بالجزارة، وفي الغالب يقوم بالشجار والبلطجة مع الجيران، كما أنه في العادة يطلقون عليها "خالتي فرنسا" نسبة إلى الفيلم المصري الذي كان يشير إلى البلطجة ، فهي معروفة بين جيرانها بأنها

سيدة تؤجر للبلطجة ولا أحد يتعامل معها ويرهبونها بالمنطقة، ودائما تقول أنها تقوم بالبلطجة اللفظية لجيرانها ولا أحد يجرؤ على الشجار معها كما أنها "مسجل خطر"ومطلوبة في أحكام قضائية.

السيدة تمارس البلطجة للإنفاق على البيت بجانب أعمالها الآخرى، وتتخذها هواية وليس مهنة أساسية تقوم عليها، بمعنى إذا طلبها أحد للمشاجرة مع الآخرين فى مقابل أجر تذهب معه، فهو ليس عمل يومي، ولكن وفقًا للظروف التي تتطلب هذا العمل.

2- أشكال البلطجة: تتعامل السيدة بالبلطجة اللفظية والبدنية وباستخدام السلاح دون استخدام "المطوة" (*) لأنها صغيرة الحجم، ولا تستطيع التحكم بها، وقد تعلمت هذه الأساليب من البلطجة من خلال البيئة التي تعيش بها والحياة التي فرضت عليها من أجل الحصول على المال.

وقد تأتي سيدة من المنطقة كوسيط من قِبل المستأجرين، وتطلب منها البلطجة على جماعة بمقابل مادي، وتذهب هي وابنة خالتها وإحدى جيرانها، في إحدى المكاتب بالمهندسين وطلب منهم صاحب المكتب بأن يتصدوا لبعض الأشخاص سوف يهاجمون مكتبه الخاص، واشترط بأن تكون البلطجة لفظية وبدنية، وإبنة خالتها أتت "بشومة سوداء" حرصًا على أنفسهن، ولكن لم يأت أحد، وأخذ كل منهما مائة جنيه ووجبة غذائية، وتم توزيع المال من قِبل صاحب المكتب.

وذهبت للبلطجة بين مستأجرها وجيرانه، وكانت البلطجة لفظية وبإستخدام الأسلحة وزجاجات المياه الغازية- التي كانت متوفرة من قِبل المستأجر- وكان معها سيدتان صديقاتها من المذبح – وشابان من المنطقة، وقاموا بمهاجمة جيران المستأجر الذي جاء برجال بلطجية من حلوان، وقامت البلطجية وجماعتها بضرب هؤلاء الرجال حتى فروا، وقام المستأجر بإعطاء كل واحد منهم مائة وخمسين جنيهًا، حيث بررت السيدة أن الأسرة التي استأجرتها هى أسرة محترمة من مستوى راق وليس لها في الشجار فقامت بتأجيرها للبلطجة على هؤلاء الجيران الظالمين.

تقول السيدة إن كل البلطجة التي قامت بها كانت في صورة جماعية ولم تقم ببلطجة فردية، وقد اعتمدت في البلطجة على النظام الجماعي مستعينة بمبدأ "**الكثرة تغلب الشجاعة**"، وكذلك نظرًا لأنها تواجه جماعة أيضًا وليس فرد.

3- تكلفة البلطجة: أكثر مبلغ أخذته السيدة في البلطجة مائة وخمسين جنيها، ولا تقوم بتحديد المبلغ ولكن تتركه للجماعة المشتركة معها في البلطجة.

(*) - **المطوة:** سكين صغير الحجم وحاد .

4- الأسلحة والأدوات المستخدمة في البلطجة: تستخدم السيدة "السنجة" عبارة عن سكين طويل وكبير الحجم، و"الكزلك" وهو أصغر طولاً من السنجة ولكنها نفس الشكل، و"شومة الجمال" ورأسها على شكل الكرة وتُعد عصا غليظة، ويطلق عليها هذا الإسم لأنها تُباع في سوق الجمال، و"شومة سوداء" وهي عبارة عن عصا غليظة بطول الذراع ولونها أسود.
اعتادت السيدة شراء أدواتها من منطقة مدبح السيدة زينب، ومن مذبح البساتين، وسوق الجمال، كما أنها لا تترك في بيتها أي سلاح نظرًا لأن رجال الشرطة يترددون دائمًا عليها، وتترك أدواتها من الأسلحة عند والدتها.

خامسًا:العوامل القانونية:

تم القبض على زوج والدتها وفي حيازته نصف كيلو "بنجو"، وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، كما سُجن زوج ابنتها الثالثة بتهمة الإتجار فى المخدرات لمدة ست سنوات، علمًا بأنه كان يعمل "بالكارتة" حيث يأخذ إتاوة من سائقي سيارات الأجرة.

وقد تم القبض عليها أول مرة في شجار بين زوج والدتها وأحد جيرانه من المنطقة وطلبت والدتها أن تذهب في هذا الشجار، وتم القبض عليها وذهبت إلى سجن باب الخلق وتم تفيشها- عمل لها الفيش والتشبيه- وتسجيلها تحت جرائم النفس، واستمرت بالحبس حوالي خمسة عشر يوما، كما تم القبض عليها في قضية شيكات، وكان الضامن لها ابنتها الثالثة وابنها، وتم حبسهم، ولكن لم يتم ترحيلها نظرًا لأن ابنها كان يعطي أموال للعساكر بقسم الشرطة حتى لا يتم ترحيلها، لحين تسديد ما عليها للشركة، وأكثر مدة قضتها في قسم الشرطة من ثلاثة إلى أربعة أشهر.

بيانات أولية عن الحالة الثانية

أولا: بيانات أولية عن المبحوث:

الاسم واللقب :
اسم الشهرة : أم حماده
السن : 38 سنة
الديانة : مسلمة
عزبة: إبواءات الغابة
قسم : عين الصيرة
المنطقة : مصر القديمة
محافظة: القاهرة
درجة التعليم : لا تقرأ ولا تكتب
الحالة الاجتماعية : متزوج
العمل الرئيسي : تُستأجر لضرب الآخرين "البلطجة"

تاريخ الاشتغال بالعمل: منذ 25 عام

فترة الإقامة بمجتمع البحث : منذ الصغر.

(1) العوامل الأسرية والبيئية:

- اكتسبت السيدة مهارة البلطجة من خلال والديها (الأب والأم)، وكانت تذهب مع والدتها في الشجار بالآخرين، فتعلمت منها الكثير، وكانت تبلغ من العمر 12 عام.
- ترى السيدة أن ضغوط الحياة تدفع الإنسان إلى البلطجة "كتنفيس" عن الطاقة الداخلية.
- تبرر السيدة موقفها من البلطجة بأنها دفاع عن حقوق الآخرين، ولا تفعل هذا بإفتراء ولكن بعض الناس ضعفاء وآخرون يقهرونهم، فهي بدورها تقوم بالبلطجة على هؤلاء الأقوياء، نظرًا لأنها لا تحب الظلم، مع العلم أنها لا تعلم الحقيقة، ولكنها تعلم ما يقول لها المستأجر"الذي يستأجرها للبلطجة" ، وتبريرها لذلك الفعل أنها تقوم بالبلطجة بسبب دافع عن حق المظلومين، وأن الذي يستأجرها لم يدفع لها مالاً إلا إذا كان يشعر بالظلم.
- هي سيدة متزوجة وزوجها تزوج عليها، فانتقمت منه بالبلطجة، ثم عاد إليها، ودائما تتشاجر مع زوجها بالسكاكين، وفي الغالب تصاب هي ببعض الجروح، كما أنها تتشاجر مع زوجها بيد الهون، وبالباجور(*)، وبمفتاح الأنبوبة، وأي شيء أمامها مهما كان ثقيلاً تقوم بإلقائه عليه، وهذا ما تثبته أنصار الإتجاه النسوي الإشتراكي إلى أن الجريمة ترتبط بالفرص التي يتيحها مركز الفرد تبعًا للنوع والطبقة التي ينتمي إليهما، فهذه الحالة تستخدم قوتها حتى مع أقرب الناس إليها وهنا يغلب النوع الأنثوي على الذكوري.
- لديها طفل يرى هذا الشجار بينها وبين زوجها، وتسعد أنه سوف يصبح بلطجي حتى يأخذ حقه بيده .
- ترى السيدة أن قوتها تكمن أكثر فى ضربها الرجل عن ضربها للمرأة.
- تقول أن القتل أمر صعب، ولكن إذا هاجمها أحد ليقتلها، سوف تقتله قبل أن يبادر هو بقتلها.
- لا تريد تغيير عملها بالبلطجة، لأنها تعتبرها مهنة وراثية، ورثتها عن آبائها منذ الصغر وهي سعيدة بها، وتجد أن دخلها من البلطجة أفضل من أي عمل آخر.

(2) الوسائل المستخدمة في البلطجة النسائية:

- الزجاج، والسنج ، والسكاكين.

(*) – **الباجور** : هو بوتاجاز بعين واحدة ، وتشتعل به النار بواسطة الجاز .

- الضرب المبرح باليد، وغالبية النساء تستخدم القوة البدنية في البلطجة، وفي حالة الهجوم بالسلاح تقوم باستخدام "شومة" عصا خشبية.
- البلطجة اللفظية، باستخدام الألفاظ البذيئة، التي تحمل الإيحاءات الجنسية، السب (بالدين ، وبالأب والأم ، وبأعضاء جسد الأب والأم ..إلخ)، والقذف، واللعن.
- استخدام الطبلة في البلطجة اللفظية.

(3) أشكال البلطجة:

تقوم السيدة بالبلطجة على بعض الحالات دون القتل ومنها:

- رجل تزوج على زوجته فأرسلت لها لتنتقم منه ومن الزوجة الثانية.
- إذا كان لدى احد الأشخاص عداء من شخص آخر يأتي بالفتاة لينتقم منه.
- تظهر السيدة في أعمال الانتخابات للبلطجة على المرشح المنافس لمرشحه.

(4) تكلفة البلطجة: تقوم السيدة بالبلطجة مقابل المال وتحدد هذا المال وفقا لبعض المعايير أهمها:

أ. إذا كان الشخص الذي يستأجرها حالته الإجتماعية ثرية تأخذ منه بدءًا من ألف جنيه وقابل للزيادة.

ب. وإذا كان الشخص الذي يستأجرها، حالته الاجتماعية متوسطة تأخذ منه بدءًا من مائتي إلى مائتين وخمسين جنيهًا.

ت.

ثلاث حالات من البلطجة النسائية يتفقن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهن:

(1) العوامل الأسرية والبيئية لخلق البلطجية:

الحالة الأولى:

- "أم سيد" تكبرهن سنًا، لا تُؤجر ولكنها عندما تري أحد وقع عليه الظلم في شجار تلقي بنفسها في هذا الشجار وتتشاجر، وأحيانا تُؤجر وتقوم بالبلطجة، وفي حالة استأجارها لضرب شخص ووجدته ضعيفًا لا تستهين بذلك، بل تُكمل عملها، مبررة ذلك أنها أخذت أجرًا عن هذا.
- لديها أولاد متزوجون ويعملون في مهن أخرى غير البلطجة.
- تعتبر البلطجة مهنة، يتسم صاحبها بالقلب الميت، والقوة البدنية، والمتمكن من حمل السلاح بطريقة صحيحة.

الحالة الثانية:

- "أم أميرة" ترى أن البلطجة هي حل لمشكلات الناس، من خلال تأجيرها للبلطجة ضد شخص ما، وترى أنه دائمًا من يستأجرها للبلطجة ضد شخص ما، فهذا الشخص ظالم ويجب التصدي له.
- تفتخر بأن الناس يهابونها، لما تقوم به من بلطجة.
- أولادها يتعلمون البلطجة، ويحترفون في مسك "المطوة" والسكاكين، ويتدربون على كيفية الجرح والطعن بهذه الأدوات.

الحالة الثالثة:

- هي سيدة جذورها من الفيوم، ترى أن مهنة البلطجة وراثة عن والديها، وعندما تزوجت واستقرت بالقاهرة، استخدمت مهنة البلطجة لكسب العيش، للإنفاق على أبناءها، نظرًا لأن زوجها بدون عمل.

(2) الوسائل المستخدة في البلطجة النسائية:

- الحالة الأولى والثانية تستخدم "السكاكين، السنج، الشوم " لتفادي أي هجوم من الشخص الذي تتعد عليه.
- الحالة الثالثة تستخدم البلطجة البدنية، وعادة تستخدم فيها العصا.

(3) أشكال البلطجة:

1. **مشاكل الإيجار العقاري:** يقوم صاحب العقار ليستأجرهن للبلطجة على الساكن بالعقار إما لضربه أو لدفع الإيجار، وهذا مقابل مبلغ من المال يحصلن عليه قبل القيام بالبلطجة.
2. **مشاكل الجيران:** يقوم أحد ليستأجر بلطجية لضرب أحد جيرانه لأنه يقوم بوضع القمامة أمام بيته، فتقوم البلطجية بالبلطجة البدنية واللفظية لجيرانه، حتى لا يقتربوا منه مره أخرى.
3. **الانتخابات:** يقوم المرشح ليستأجرهن للبلطجة ضد المرشح المنافس له أو رجاله، ويقمن بالتشهير بسمعة هذا المنافس والضرب، وهنا يحصلن على أجر عيني (كيلو لحمة) لكل فرد.

(4) العامل الثقافي في البلطجة النسائية:

- كل واحدة منهن تؤدي دورها في البلطجة على أكمل وجه، ولديها قناعة بدورها، مبررات هذا بقول:**(زي ما ترسي دق لها).**
- يشعرن بالسعادة عندما يجدن الآخرين يهابوهن.

- لديهن القناعة بأن ما يقمن به من أعمال البلطجة هو رد الحقوق لأصحابها، ورفع المظالم عن المظلومين والضعفاء، وكل من قاموا بالبلطجة عليهم فهم ظالمين.

لا يشعرن بالذنب لما قاموا به من بلطجة من خلال الضرب والإهانة وتشويه السمعة، مبررات ذلك بقول: **(اللي يصعب عليكِ يفقرك)**.

تحليل حالات الدراسة في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة:

1. تنشأ الحالات في ظل ظروف اجتماعية وبيئية واقتصادية سيئة آلا وهي:

- تنشأ في بيئة تدعى "ايواءات الغابة" وهي أشبة بالغابة، بيوتها من الصفيح، فأصبحت تعيش المرأة في ظل بيئة موحشة تدعى المناطق العشوائية وهي بيئة عشوائية تشكل بؤر للفساد وأحزمة فقر في وجه المدن التي تقع في إطارها، فضلاً عن أنها تمثل الأماكن التي ينتشر فيها تجارة المخدرات وإدمانها بكافة أنوعها، وفرض السيادة والسطوة لبعض البلطجية وأعوانهم دون أدنى سيادة للأجهزة الرسمية للدولة .
- ولا نغفل أن الظروف الاجتماعية التي أحاطت بالمبحوثات كانت دافعًا للعنف، نظرًا للتفكك الأسري ومستوى المعيشة المنخفض التي نشأن بداخلها، والمعاملة القاسية من الأزواج، والجهل، هذه عوامل اجتماعية (*) خلقت من المبحوثة أسلوب يتسم بالعنف والعدوان لا فرق فيها بين رجل وامرأة، فقد حاول **الاتجاه النسوي الليبرالي** تفسير الجريمة في ضوء دور النوع في التنشئة الاجتماعية، وأكدت "**آنا أوكلي**" على وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وبين الأنماط الثقافية عند الذكورة والأنوثة. إن استعراض القوة البدنية – حيث أن بعض الفروق بين الأدوار القائمة على التباين النوعي قد تضاءلت بسبب ظروف الحياة الحديثة وأصبح انحراف الذكور والإناث أكثر تماثلاً". وقد أكدت هذه النقطة فيما بعد "**أدلر**" (1975) في كتابها "أخوات في الجريمة"، أن النساء أصبحن أكثر ذكورة، وبالتالي زادت معدلات جرائم العنف بينهن.

(*)- **العوامل الاجتماعية** منها ضعف الضبط الأسري ، وإتباع أساليب تربوية غير سليمة كالقسوة الزائدة، وغيرها من العوامل في غيابها تنشأ شخصية مضطربة غير سوية عدوانية، هذا إلى جانب تقصير دور المدرسة الناشئ عن بناء شخصياتهم بطريقة تربوية سليمة ، الأمر الذي يجعلهم ينحرفون ويقومون بأعمال تتسم بالعنف والعدوان إن لم تعالج في هذه المرحلة يزداد انحرافهن في مرحلة عمرية أكبر. ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- مسعد إبراهيم الدسوقي علي ، دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهتها من منظور خدمة الفرد ، رسالة ماجستير، "غير منشورة" ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم خدمة الفرد ، 2001 ، ص 71.

- كم أن البيئة الاجرامية التي تحتويهن، والفقر(*) الذي هو جزء لا يتجزأ من حياتهن، كل هذه العوامل تشير إلى عنفهن وانحرافهن.
- لا شك أن العامل الاقتصادي وما ترتب عليه من ثقافة النزعة المادية (**) دفع الكثير من النساء إلى الجريمة لسد متطلباتهن، كما أن للبطالة وغلو الأسعار دور كبير في انتشار البلطجة، إذ أن الفقر يدفع ببعض الأشخاص إلى الحصول على المال بأي طريقة سواء كانت هذه الطريقة مشروعة أو غير مشروعة، ونظرًا لأن المبحوثات كن أغلبهن يحملن مسئولية البيت والأبناء دون الرجال، كما أن الأعمال الإضافية لم تسد احتياجاتهن فكان الطريق السهل والأربح ماديًا هي البلطجة. يذهب **الإتجاه النسوي الرديكالي** إلى أن وقوع النساء ضحايا على أيدي الرجال سببه الأساسي أوضاع النساء الاجتماعية أكثر من طبيعتهن البيولوجية.

2. تعددت أشكال البلطجة وفقًا لتعدد طبيعة المشاجرة والأدوات المستخدمة بها وكذلك التكلفة التي تحصلن عليهن وفقا لطبيعة البلطجة، ومن الملاحظ هنا أن البلطجة ثقافة منظمة تقوم بين البلطجية دون أي مشاجرات بينهم، والهدف الأساسي هو:

- كسب المال.
- التطلع إلى فرض السلطة والسيطرة على الآخرين، وإشاعة الخوف والترهيب، حتى يصبح لهن فرصة أكيدة في إستأجارهن.
- التباهي الدائم بقدرة أعمال البلطجة على الوقوف أمام سلطات الأمن ومواجهتها، ونظرًا للإنفلات الأمني الذي يوجد بمجتمعنا فكان ذلك منفذًا لأعمال البلطجة.

3. إن النوع الشائع من البلطجة والذي سيركز عليه البحث الحالي هو نوع بلطجة الإحتراف للحصول على مورد مالي والتي تحدث في سياق التفاعل العام وفي

(*) - يقول **بوكس** "إذا كان هناك معادلة بسيطة تقول إن الفقر والضعف يساويان الجريمة، فسوف تصبح الفتيات والنساء قائدات في موجات الجريمة. لمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- فرانسس هيدسون ، المرأة والجريمة، ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، (القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة، 1999، ص189) .

(**)- أن **ثقافة النزعة المادية** التي سادت بعد الانفتاح الاقتصادي وما ترتب على تلك النزعة من تعقد سبل الحياة وشيوع القيم المادية وغياب كثير من القيم الأخرى بين أفراد المجتمع ، وارتكاب النساء للعديد من الجرائم في هذه الآونة نتيجة منطقية لحالة الاغتراب وعدم الاستقرار التي يعني منها المجتمع نظرًا لتفشي روح الأنانية والفساد بين شرائح المجتمع المصري المختلفة مع ما يصاحب ذلك من نمو للنزعة الفردية ونمو العلاقات القائمة على تحقيق المصلحة الفردية، وعدم الرضا عن النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية التي أصبح يعتقد أنها فشلت في تحقيق الحياة الكريمة لبني البشر. ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- حنان بشير صالح الصويعي، الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية : دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية، رسالة دكتوراه، "غير منشورة" ، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009، ص72.

الشارع المصري وهم من فئة النساء. وتأخذ هذه النوعية من أعمال البلطجة صفة التكرار والاحتراف وتتمثل أهم مظاهرها في:

- استخدام العنف والقوة لترويع الآخرين.
- القيام بأعمال مخالفة للقانون لحساب الغير.
- إيقاع الأذى المادي والمعنوي بالآخرين لأغراض شخصية.

4. تنحصر ثقافة البلطجة النسائية في عدة نقاط أهمها:

- تتعرض النساء والفتيات في المجتمع ولاسيما في الطبقات الشعبية الفقيرة لازدواجية القهر، فهن أكثر تأثرًا بالثقافة التي تكرس قهرهن وتزيف وعيهن، فنحن نعيش في ظل مجتمع ذكوري، تخضع المرأة فيه إلى القهر والعنف مما يترتب على ذلك أعمال عدوانية من قبل المرأة.
- يعد الموروث الشعبي هو أحد الروافد الهامة في تحديد بنية الثقافة السائدة، والذي يحمل الكثير من المضامين التي تكرس قيمًا ومعاييرًا تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها، وتحقير شأنها في الأسرة، فتعكس الأمثال الشعبية مركز المرأة ووضعها،مثل:

("ومن المؤلم أن معاناة المرأة تبدأ قبل ولادتها: "لما قالوا دي بنية اتهدت الحيطة عليا"، "يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات". واستخدام العنف ضد المرأة: "إكسر للبت ضلع يطلع لها أربعة وعشرين ضلع"، والانحطاط من مكانة المرأة ورفع مكانة الرجل: "سيدي وسيد أجدادي اللي يشيل همي وهم ولادي"، "أقل الرجال يغني النسا". وهناك أمثال تحض الرجل على عدم مشاورة النساء "الراجل ابن الراجل اللي عمره ما يشاور مره"، "شوروهم وخالفوهم"، و"شورة المرأة إن صحت تأخر سنة وإن خابت تأخر العمر كله"). ([30])

- قد تؤدي هذه البيئة الثقافية المشجعة على التمييز ضد الفتيات، إلى أن تجعلهن أكثر سخطًا على المجتمع، مما قد يدفعهن إلى اتخاذ وسائل للدفاع عن أنفسهن ضد هذا المجتمع الذي حط من شأنهن، واعتبرت البلطجة للمرأة منفذًا لإخراج الشحنة الإنفعالية التي نشأت فيها واقتبستها من الحياة الثقافية والاجتماعية والبيئية التي عاشت تحت ظلها.
- اعتبرت المبحوثات أن ما يقمن به من أعمال البلطجة هي دافع لدفع الظلم عن مظلوم ولكن بأجر، مبررات ذلك، بأن الإنسان الضعيف يستأجر أحدًا قويًا لنصره على الظالم، نظرًا لضعف القانون بمجتمعنا الذي لا يأتي بالحقوق لأصحابها، وهذا كان دافعًا ذاتيًا لعدم شعورهن بالذنب من قبل من يقمن بإيذائهم.

5. قصور المحاكم والمؤسسات القانونية (*) حيث أنها لم تكن رادعة لهذه الفئة من المجتمع، ومازال هناك بعض الفساد داخل المؤسسات القانونية مما يجعل مثل هذه الفئة تقوم بالبلطجة بشكل فعال وأمام السلطات القانونية، بالإضافة إلى ضعف تلك المؤسسات في تقويم مثل هذه الفئة من المجتمع، ويترتب على ذلك ضعف المجتمع في توفير عمل مناسب يدر دخل يكفي متطلبات واحتياجات هذه الفئة من المجتمع.
6. ضعف الوازع الديني من أهم العوامل المؤثرة في الجرائم النسائية أثر الدين في سلوك الأفراد، ودراسة ذلك في غاية الأهمية، وخاصة أن البيئات العشوائية بها قصور في نشر الوعي الديني.

<u>نتائج البحث في ضوء تساؤلات البحث:</u>

التساؤل الأول:-

(هل تتعرض المرأة لضغوط حياتية وأزمات نفسية واقتصادية تولد لديها العنف؟ وهل البلطجة منفذا لهذه الضغوط؟)

- تتكون شخصية المرأة وسلوكياتها من البيئة التي تنشأ بها، ومن الملاحظ أن جميع الحالات التي تم دراستها وتحليلها تنبع من مناطق عشوائية لا تتمتع بالحد الأدنى من أسس التخطيط، فهي مكان آمن لإيواء الخارجين على القانون والهاربين من تنفيذ الأحكام والخطرين على الأمن العام، مما يسهل نمو كثير من عوامل الرذيلة والإنحراف. كما أن المناطق العشوائية في مصر لا يتمتع سكانها بأدنى درجة من الوعي البيئي والصحي والتعليمي والثقافي، لذا فإن التنشئة في هذه المناطق يُعد فريسة سهلة للجهل والمرض والسلوك الإنحرافي.
- العديد من النساء التي نشئن في مناطق عشوائية وايواءات يُفرض عليهن بيئة فاسدة (*) تتخللها أعمال إجرامية وسلوكيات عدوانية، فمن الملاحظ كثيرًا أن النساء

(*) - قصور أداء **المؤسسات القانونية والإصلاحية** حيث أن معظم هؤلاء من الأفراد ممارسي أعمال البلطجة مسجلين خطر حيث قضوا فترات عقوبة داخل السجون ، ورغم ذلك خرجوا أكثر خبرة وأقوى عزمًا على الاستمرار في البلطجة وأعمال العنف ، كما أن ضعف التواجد الأمني في الشارع المصري خاصة في المناطق المزدحمة والمناطق العشوائية الأمر الذي يعطي الفرصة لسهولة ممارسة أعمال البلطجة دون تأثير عوامل الضبط المجتمعي الرسمي وغير الرسمي . لمزيد من التفاصيل انظر المرجع:

- مسعد إبراهيم الدسوقي علي ، دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهتها من منظور خدمة الفرد ، رسالة ماجستير، "غير منشورة" ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم خدمة الفرد ، 2001 ، ص 72.

(*) - تشير الدلائل إلى أن **البيئة الفاسدة** التي يحياها ابن المجرم أو ابن المدمن هي العامل الأساسي في انحرافه، فعندما استبعد أولاد المجرمين من بيئتهم العائلية المنحرفة إلى بيئة سوية بلا إجرام ، تبين أن سلوكهم كان سويًا وغير منحرف . لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع:

البلطجيات يشعرن بالفقر والقهر نتيجة أن الغالبية العظمى منهن أزوجهن لا يعملون ويتركهن يعملن ويتحملن مسئولية البيت والأبناء دون جدوى من رجالهن ، كما أن غالبيتهن عشن في تفكك أسري، ودون تعليم، فأصبحن تربة خصبة لأعمال العنف، وأصبحت البلطجة سواءً أكانت مهنة أو هواية تعد خروجًا عن الحالة الانفعالية التي توضع المرأة فيها، فهي تقوم بدور الرجل والمرأة في بيئة تدور أحداثها حول أن الزوج لا يعمل أو مسجون أو لا يوجد أب أو الأب منفصل عن الأم، فأصبح العنصر الذكوري موجودًا أو غير موجود لا يقوم بدوره داخل الأسرة.

- كثرة مظاهر الإنحراف السلوكي داخل الأسرة، في العديد من الحالات التي تناولها البحث بالدراسة والتحليل نابعة من أسر تتسم بالجرائم المختلفة من اتجار في المخدرات، والسرقة، والبلطجة، فهذا عامل حاسم في تكوين شخصية عنيفة تقوم بأعمال إجرامية اعتادت أن تراها داخل أسرتها، بل وتوارثتها من الآباء، وأصبحت جزءًا من شخصيتها وتحولت في الغالب إلى مهن تمارسها، تتعارض مع قيم ومعايير المجتمع الذي يتصف إزاء هذه الظاهرة بالتذمر واللامبالاة.
- أصبحت المرأة من نبع الحنان، والعاطفة، وأرض خصبة لإنشاء جيل يتسم بقيم الحياة، إلى امرأة عنيفة منحرفة وتقوم بتربية أبنائها على هذا متيقنة أن هذا مصدر القوة لأبنائها بين الناس، فأصبحت ثقافة البلطجة سمعة غالبة على أعضاء المناطق الشعبية من الأم مصدر النشأة وانتهائها بالأبناء.

التساؤل الثاني:-

(هل البلطجة النسائية لها طبيعة خاصة؟ وما هي؟ وما آثارها على المرأة؟)

- إن البلطجة النسائية لا تختلف كثيرًا عن بلطجة الرجال، فالنساء من البلطجية يستخدمون جميع أشكال البلطجة من بلطجة لفظية وبدنية واستخدام أسلحة بيضاء فهو شكل من أشكال العدوان التي تتبعه البلطجية ضد الآخرين.
- من أشكال البلطجة التي تناولتها البلطجة النسائية هي:
  1. البلطجة الإنتخابية.
  2. بلطجة خاصة بمشاكل الجيران.

- محمد شفيق ، الجريمة والمجتمع : محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص224).

3. بلطجة خاصة بمشاكل الأزواج.
4. بلطجة خاصة برجال الأعمال.
5. بلطجة خاصة بالعداءات الشخصية.

- الأساليب المستخدمة في البلطجة النسائية وهي:

البلطجة اللفظية:

1. الغناء بإستخدام الإساءة اللفظية، والإيماءات والحركات الجسدية المعيبة.
2. تشويه السمعة والمكانة الاجتماعية.
3. الاهانات، و"الردح"، وسب الوالدين والأهل والأموات والدين، والألفاظ الخادشة للحياء.

البلطجة البدنية :

1. الضرب (*) المبرح بإستخدام الألفاظ البذيئة.

2. البلطجة باستخدام السلاح.

التساؤل الثالث:-

(هل العامل القانوني والإعلامي والديني يحد من لجوء المرأة للبلطجة؟)

- إن القوانين الحالية ليست كافية لردع الأشخاص الذين يقومون بممارسة أعمال البلطجة، فقد يصعب على القضاة في ظل الانفلات الأمني الحالي بالمجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير أن يفصلوا في القضايا المنظورة أمامهم بسرعة، وهذا يجعل بعض المواطنين يمتنعون عن اللجوء إلى المحاكم للحصول على حقوقهم ويختارون بدلاً من ذلك سبيل العنف والبلطجة، للحصول على تلك الحقوق، كما تتواجد الأسلحة البيضاء والسنج في الشارع المصري بصورة كبيرة ويساعد ذلك على عدم وجود مواد في القانون تحظر تصنيعها أو الإتجار فيها، كما أن القانون ليس برادع لمثل هؤلاء البلطجية، لأنهم اعتادوا على الإجرام، وأيضًا كان الرجال المسئولون بالدولة يستغلونهن في الانتخابات تحت مرأى ومسمع من رجال القانون.
- الدور السلبي الذي تقوم به أجهزة الإعلام من خلال أفلام العنف والجريمة وما تمثله من خطورة تتمثل في محاولة بعض الأفراد ممن تستهويهم هذه الأفلام محاولة تقليد ما يحدث فيها كأن يتقمص شخصية المجرم أو البطل ذلك السلوك

(*) **الضرب** : هو كل ضغط يقع على أنسجة الجسم دون أن يؤدي إلى تمزيقها، حتى لو لم يترتب عليه آثار ، ككدمات أو احمرار الجلد أو ينشأ عنه مرض أو عجز. ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع :

- **محمد عبد الحميد مكي ، جرائم الاعتداء على الأشخاص ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2002 ، ص 198) .**

المنحرف– وهذا ما لوحظ من حالات البحث التي كانت تشتهر بإسم "خالتي فرنسا" نسبة إلى بطلة فيلم بلطجية – أو يفرز طاقة العنف الكامنة بداخله بعد مشاهدة هذه النوعية من الأفلام في سلوكيات وأعمال إجرامية كأعمال البلطجة. لقد أصبح الإعلام الحديث بجميع ألوانه سلاحًا يفتك بالمرأة ويغريها على الفساد خاصة أنه قد بلغ من الإبداع والتأثير قدرًا كبيرًا جعل من المستحيل مقاومة إغرائه.

- إن المرأة المسلمة إذا ضعف إيمانها، ولم تلتزم بأحكام ربها، فإنها سرعان ما تفتح لنفسها أبواب الفساد على مصرعيها، تلك الأبواب التي حاربتها الشريعة الإسلامية بتشريع هذه الأحكام، ومن المؤسف أن غالبية هؤلاء النساء مسلمات يعرفن أن ما يقمن به من أعمال البلطجة على الآخرين هو فعل إجرامي.

الخاتمة:

كانت ومازالت المرأة هى نبع الحنان وعنوان الرقة والعذوبة، وذلك الرحم الذى هو مأوى ومولد كل نطفة يأتى من ورائه كل رجل عظيم.

خُلقت المرأة من الضلع الأيسر للرجل–القريب من القلب– حتى يحمل لها كل معانى العطف والحب والرحمة والمودة، فيصير الجزء كلاً. وأصبحت الأنيس للرجل، وأم الرؤم للأطفال فى الدنيا. ولكن المجتمع وضغوط الحياة المريرة أبدلت حالها من تلك الصورة الوديعة إلى الصورة العنيفة. ومن ثّم أصبح وراء كل امرأة عنيفة رجل عدوانى، وصارت المرأة العنيفة تخلق جيلاً عدوانيًا يميل للسلوك العنيف. وكلما منح المجتمع المرأة سبل الأمان والراحة والرعاية الكاملة، كلما خلّفت ورائها رجالاً صالحيين ونساءًا صالحات ينهضوا بمجتمع كامل يسير على الدرب السليم والمنهاج المستقيم حيث لا عنف، ولا جريمة، ولا فساد فى الأرض.

<u>المراجـع</u>

1. وادي عماد الدين ، السلوك الإجرامي عند المرأة ، رسالة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة الحاج لخضر – باتنه – ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، بالجزائر ، 2011 ، ص 9 .
2. أندرو إدجار وبيتر سيد جويك ، موسوعة النظرية الثقافية : المفاهيم والمصطلحات الأساسية ، ترجمة:هناء الجوهري ، مراجعة : محمد الجوهري ، الطبعة الأولى، (القاهرة ، المركز القومي للترجمة، 2009 ، ص 105) .
3. يسري دعبس ، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة ، (الإسكندرية ، للمتلقي المصري للإبداع والتنمية ، 1998، ص3).

4. Sajah Stiller, B. Kin., B. Ed., Bullying in the same-sex Friendships of Young Adolescent Girls : A Qualitative study , (Master of Education , Faculty of Education, Brock University , St. Catharines, Ontario. 2009, P. 14).

5. أمال رادف ، أشكال العنف في مدينة قسنطينة : دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة – علي منجلي، رسالة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر، 2007 ، ص27.

6. مسعد إبراهيم الدسوقي علي ، دراسة وصفية تحليلية لمشكلة البلطجة ونموذج لمواجهتها من منظور خدمة الفرد ، رسالة ماجستير ، "غير منشورة" ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم خدمة الفرد ، 2001 ، ص 68 .

7. Michael Mann , Macmillan student Encyclopedia of Sociology, (Britain , Leaper & Gard Ltd , 1983, P.69 .

8. عدلي السمري ، وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، (عمان ، دار المسيرة، 2010، ص416) .

9. أندرو إدجار وبيتر سيد جويك ، موسوعة النظرية الثقافية : المفاهيم والمصطلحات الأساسية ، ترجمة:هناء الجوهري ، مراجعة : محمد الجوهري، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

10. يسري دعبس ، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة ، مرجع سبق ذكره ، ص14.

11. هاني خميس أحمد عبده، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف ، مرجع سبق ذكره، ص26.

12. Callands, Tamora A. , How similar are physical and social aggression? An examination of the correlates among young adult women, Purdue University, Psychological Sciences, United States, Indiana, 2010, P. 103.

13. حسين علي الغول ، علم النفس الجنائي : الإطار والمنهجية الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم، الطبعة الأولى (القاهرة ، دار الفكر العربي ، 2003 ، ص 141 – 142) .

14. أمال عبد الحميد ، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي : بحث ميداني في مجتمع محلي حضري، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، 1991، ص 267 .

15. عزة حامد زيان غانم ، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري : دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010، ص28.

16. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة : دراسة حالة لقاتلات الأزواج، (مركز البحوث العربية، 1992، ص 11).

17. عزة حامد زيان غانم ، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري : دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، مرجع سبق ذكره، ص25.

18. Anderson, Grace Leigh , How Aggression among Women is Calibrated by Physical Attractiveness, Machiavellianism, and Ovulatory Fertility: An Experimental Test of the Recalibration Theory of Anger, University of California, Santa Barbara, Communication, United States, California, 2011, P.88 .

19. Emily D. Ryalls, The Culture of mean : Gender, Race, and Class in Mediated Images of Girls' Bullying , doctorate of Philosophy, Department of Communication , College of Art and Sciences, University of South Florida, 2011, P.2

20. فرانسس هيدسون ، المرأة والجريمة، ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، (القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة، 1999، ص195) .

21. Abbott, Jessica A. , Cross-national fear of crime among women: An examination of structural and individual-level causes, Southern Illinois University at Carbondale, Sociology, Illinois, United States, 2011, P. 124.

22. يسري دعبس ، البلطجة رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة ، مرجع سبق ذكره، ص87).

23. طارق السيد ، الانحراف الاجتماعي الأسباب والمعالجة ، (الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2008 ، ص116).

24. عدلي محمود السمري ، علم الاجتماع الجنائي ، الطبعة الأولى ، (عمان ، دار المسيرة ، 2009، ص 364 – 374).

25. McMahan, Paul David , "Atlas Shrugged" and third-wave feminism: An unlikely alliance, Gardner-Webb University, English Department, United States , North Carolina, 2011, P.77.

26. Sajah Stiller, B. Kin., B. Ed., Bullying in the same-sex Friendships of Young Adolescent Girls : A Qualitative study , (Master of Education , Faculty of Education, Brock University , St. Catharines, Ontario. 2009).

27. حنان بشير صالح الصويعي ، الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية : دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مدينتي طرابلس والزاوية ، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009.

28. عزة حامد زيان غانم ، النوع الاجتماعي وانحراف الفتيات في المجتمع الحضري المصري : دراسة ميدانية في مؤسسة رعاية الفتيات بالعجوزة، رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2010.

29. http://amrellissy.com/vb/showthread.php?t=32922 1/10/ 2012

30. إبراهيم أحمد شعلان، موسوعة الأمثال الشعبية المصرية، (القاهرة ، دار المعارف، 2001، ص 140) .

تبني نظم إدارة التعليم (LMS) لضمان الجودة و التميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي العربي

رؤية استطلاعية لجامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر)

د.رقايقية فاطمة الزهراء

جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر)

الملخص :

إستراتيجية التميز المعتمدة من طرف المنظمة تتحقق من خلال العمليات الفكرية الذكية من إبداع ، ابتكار ، تجديد، بحث وتطوير لتقديم مخرجات متميزة لا تقبل الاستنساخ أو التقليد من طرف المنافسين وتكمن أهمية اعتماد نظم إدارة التعليم (LMS) كأهم مورد للميزة التنافسية في تحقيق القيمة وخلق الثروة و ضمان جودة الناتج(المخرجات) .

كلمات مفتاحيه : إدارة المعرفة ،الخدمة التعليمية ، منظمات التعليم العالي ،الجودة ،نظم إدارة التعليم (LMS).

The adoption of systems administration education (LMS) to ensure academic quality and specification in the organization of the Arab Higher Education

Preliminary view in Med Cherif Messaadia University Souk-Ahras – Algeria

Summary:

The distinction strategy adopted by the organization is to realized through intelligent and intellectual operations namely, creation, innovation, invention, research and development to give prominent productions which not accepts unlikely to be cloned or forged by competitors, the importance of the adoption of systems of educational administration as the best resources for competitive

distinction in the realization of value and wealth creation and quality assurance of production.

Keywords:
Administration of cognition - the service of education - organizations of higher education - quality - systems of educational administration

Résumé :

La stratégie de distinction adoptée par l'organisation se réalise a travers les opérations intellectuelle intelligente à savoir , la création ,l'innovation , l'invention , la recherche et le développement pour donner des productions éminentes qui n'accepte guère d'être clonées ou contrefaites par les concurrents , l'importance de l'adoption des systèmes de l'administration de l'enseignement comme les meilleures ressources de la distinction concurrentielle dans la réalisation de la valeur et la création de la richesse et dans la garantie de qualité de production .

Mots clés :

Administration de la cognition – le service de l'enseignement – les organisations de l'enseignement supérieur – la qualité - systèmes de l'administration de l'enseignement

مقدمة:

بدأ الله عز وجل بتفصيل العلم وتقديمه قبل القول والعمل ،لقوله تعالى في محكم تنزيله [فاعْلَمْ أنهُ لاَ إلَه إلاَ اللهُ واسْتَغْفَر لذَنْبكَ وللمُؤْمِنينَ والمُؤْمِنَات](محمد: الآية 19) ,كما بين فضل العلم والعلماء في آيات كثيرة فقال سبحانه وتعالى:[يَرْفَعُ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُم والذِينَ أُوتُوا العِلْمَ درَجاَت] (المجادلة: الآية 11).،ويعد التعليم من أهم قطاعات صناعة الخدمة لاسيما التعليم العالي. وتزداد صعوبة قياس وتحديد جودة الخدمة التعليمية نظرا" لعدم نمطية المعايير المستخدمة ، إضافة إلى تأخر الباحثين في الغالب عن تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة في منظمات تلك الصناعة .

فالتغيرات التي تحدث في المنظمات كنتيجة للمستجدات البيئية المليئة بالتحديات التنافسية تجعل من الصعوبة عليها اكتساب ميزة تنافسية، ولقد أصبحت إدارة المعرفة باعتبارها مقدرة محورية ونشاط تتفوق به المنظمة قياسًا لمنافسيها مورد التميز .

ومن الجدير بالذكر أن معظم التقارير الحديثة للمنظمات الدولية تركز على المعرفة وتؤكد على أهميتها ، فقد ظهرت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD] (1998) أن معدلات النمو الطويلة المدى لاقتصاديات دول المنطقة تعتمد على المحافظة على الأساس المعرفي وتنميته ، وفي سياق ذلك أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية [UNDP] (2002) على أن المعرفة عصب التنمية وسلعة ذات نفع عام على

جميع نواحي الحياة، كما دعا التقرير لسنة 2003 إلى ضرورة بناء مجتمع المعرفة ، ومن جهته فتقرير البنك الدولي (2002)– "بناء مجتمعات المعرفة : تحديات جديدة أمام التعليم العالي –" يؤكد على أن المعرفة أهم عنصر في التنمية الاقتصادية ، كما أن مقدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واختيارها ومواءمتها وتحويلها إلى خدمات أو سلع يعد عنصرًا مهما للتنمية الاقتصادية المستديمة .

ولطالما كان موضوع جودة التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم في العالم العربي محط اهتمام صانعي القرار في مختلف أنحاء العالم العربي .بعدما أصبح من الواضح عجز النظام التعليمي السائد عن تلبية متطلبات التنمية في المنطقة لكي نصبح قادرين على المنافسة على المستوى العالمي.

وجاء تأسيس المنظمة العربية لضمان الجودة(AROQA) كمؤسسة خاصة غير ربحية تقدم خدمات التقييم الخارجي في العالم العربي لتجسد رؤية اتحاد الجامعات العربية ولتكون امتداداً للنهج المتبع في العديد من دول العالم المتقدم .

ويعتبر توظيف تقنية المعلومات والانترنت في التدريب والتعليم من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي, لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم, وفي نشر الوعي المعلوماتي, وبالتالي في بناء الكوادر المعلوماتية التي تنشدها المجتمعات في العصر الحالي.

سنحاول من خلال هذه الإطلالة المقتضبة على واقع التعليم العالي و أن نتعرض لبعض العوائق التي حالت وتحول دون قيام الجامعة بدورها التنويري والإبداعي في المجتمع، كما سنشير إلى بعض الآليات الكفيلة بإعادة إنعاش دور الجامعة وتفعيل وظيفتها و موردها البشري ،وتجديد دمائها في عصر عماده التغيرات العاصفة، عصر لغته الجدية والإبداع والتجديد والتميز ،ولا مكان فيه للإتكالية و الزيف العلمي والتسطيح الفكري.

إشكالية الدراسة:

تأتي إشكالية الدراسة من الشعور بأوجه القصور للبحث العلمي و التعليم العالي العربي وعجزه عن أداء مهامه المناطة ، ويظهر ذلك من خلال وجود العديد من المثبطات التي تعترضه وعلى جميع المستويات ، كما أن الإشكالية تكمن ليس في وجود رأس المال الفكري من عدمه فقط ،بل في مقدرة منظمة التعليم العالي على استخدامه في إمكانية تطبيق إدارة الجودة .

خاصة وأن معظم منظمات التعليم العالي العربية لا تزال تفتقر إلى مفهوم ومعنى واضح لرأس المال الفكري وتشهد ضعفاً في كيفية استخدامه وإداراته كمدخل لضمان إدارة

الجودة على اعتبار أهمية تلك المتغيرات في تحقيق القيمة الحقيقية للجامعة ،ويمكن تحديد أبعاد الدراسة وتحقيق أهدافها من خلال طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن تبني نظم إدارة التعليم (LMS) لضمان الجودة و التميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي العربي ؟

و يندرج ضمن ذلك جملة من التساؤلات:

– ما دور التعليم في بناء مجتمع المعرفة ؟

-ما واقع مفهوم إدارة الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي؟و ما هي أهم المعوقات التي تعوق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في منظومة التعليم العالي؟

-ما المعايير الواجب إتباعها لتقييم جودة العملية التعليمية في ضوء التجارب العالمية؟

– ما مدى نجاح منظمات التعليم العالي العربي في إقامة نظام داخلي للجودة يمكنها من الوفاء بالمتطلبات الأكاديمية كما حددها مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة على تلك التساؤلات وغيرها قدمت الدراسة كمحاولة من خلال منهج وصفي – تحليلي، لوصف الواقع و تحليل مكوناته مشخصاً الأبعاد المختلفة للتوصل إلى جملة من المقترحات و الحلول .

ولقد أنجز العمل بالاعتماد على مجموعة من المصادر باللغة العربية والأجنبية، والاستعانة بالمجالات والدوريات ،وللتأكد من مصداقية المعطيات المتاحة فقد تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة)..

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تعتمد مدخلاً يلزم المنظمات التي تعمل في ظل بيئة تتسم بالتغير المستديم لتحقيق الاستغلال الفعال لمواردها ، مع توفير المناخ الملائم له لتحقيق أداء فاعل ،من خلال تجسيد إدارة الجودة و تظهر أهمية الدراسة فيما يلي :

- إن معرفة مضمون إدارة الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي سيساهم في تحديد مدى تحقيق منظومة التعليم العالي لأهدافها وتحديد جوانب القوة لتعزيزها، وجوانب القصور للعمل على التغلب عليها.
- إمكانية استثمار رأس المال الفكري في تطبيق إدارة الجودة في منظمات التعليم العالي العربية .

أهدف الدراسة:

تسعى الورقة البحثية إلى ما يلي:

–تحليل مضامين إدارة الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي.

-التعرف على المعايير الواجب إتباعها لتقييم جودة العملية التعليمية في ضوء التجارب العالمية.

–طرح فكرة نظم إدارة التعليم (LMS) كحل أساسي لتطوير المستوى التعليمي في العالم العربي ليواكب التطور التكنولوجي. وزيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته لأهمية هذا التعليم كتحدٍ تكنولوجي .

حدود و مجتمع الدراسة :

حيث اقتصر البحث على البيانات الإحصائية المتوفرة ,دون تحديد فترة زمنية محددة تشمل جميع البحث, وإنما حسب توفر المعلومات المتاحة, وذلك لصعوبة الحصول على معلومات حديثة ومتكاملة حول نشاط البحث العلمي و التعليم العالي في الوطن العربي،أما مجتمع الدراسة فقد تضمن عينة من طلبة "جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر)" في مختلف الأطوار و التخصصات وذلك لأهمية وجهة نظرهم و قدرتهم على التغيير ، و كأحد عملاء المنظومة الجامعية التي تسعى لإرضائهم.

و تأتي الورقة البحثية لتلقي الضوء على العناصر التالية :

❖ ***الإطار النظري :***

أولا– دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة.

ثانيا – الجودة والتميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي .

ثالثا – نظم إدارة التعليم (LMS) مدخل التميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي العربي.

❖ ***الجانب الميداني :***

أولا– دراسة استطلاعية في جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر) .

❖ ***الإطار النظري :***

أولا–دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة

تمثل المعرفة والمعلومات سلاحا ضد المنافسة، فهي أكثر قوة وقيمة من الموارد الطبيعية

والدليل على ذلك النجاح المحقق من طرف المنظمات التي تمتلك أفضل وأحسن المعلومات مع استخدامها بإتقان وبراعة لإمكانية التميز في السوق بكفاءة .

وفقد ظهرت مصادر جديدة للميزة التنافسية من صنع البشر وتتضمن المقدرة على الاستثمار في عقل الإنسان ،حيث أن أهم عامل من عوامل مدخلات الإنتاج في المصنع البشري يتمثل في المعلومات باعتبارها أهم غذاء لعقل الإنسان .

ويعتبر توظيف تقنية المعلومات والانترنت في التدريب والتعليم من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي, لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم, وفي نشر الوعي المعلوماتي, وبالتالي بناء الكوادر المعلوماتية التي تنشدها المجتمعات في العصر الحالي.

1-فلسفة التعليم :

تضمنت فلسفة التعليم عدة أطروحات تمحورت حول :

- أن العلم هو أداة الإنسان لمعرفة بيئته واستثمار ما أودعه الله فيها من أسرار سنن و قوانين تبرهن على وجوده جل وعلاَ ، و ما أودعه فيها من مكاسب للناس (تقرير التنمية البشرية [HDR]، 1999)
- أن التعليم هو الأداة الفاعلة لإعداد الكوادر البشرية الضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية . (الشايجي،1998)
- أن التعليم هو الآلية اللازمة لتحرير إرادة الشعوب وتخليصها من مختلف صور العنف و

التسلط الموروثة عن عهود الاستعمار ، كما أنه السبيل إلى الوعي بالتغيرات التي تحدث على الصعيد العالمي في مختلف المجالات.(الحوات ،2004)

ولقد كانت فلسفة التعليم تستند على أن هدف التعليم هو ***لممارسة المهنة طول العمر*** ، و قد تغيرت تلك الفلسفة نتيجة للثورة المعلوماتية ،حيث أصبحت حاليا ضرورة ***التعليم أثناء العمل*** ، من خلال دورات بين فترة وأخرى ، كما أنه من الضروري أن يكون التعليم هو العمل باستمرار أي ***التعلم مع العمل*** .

2-التعليم و التنمية المستديمة :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة فرنسا، شعر الناس بخيبة أمل فادحة، وفي ظل هذا التشاؤم من حرب خاسرة طرح شارل ديجول(Charle de Gaule) سؤالاً ذا مغزى حين سأل عن أوضاع التعليم في فرنسا وعن حالة الجامعات وعن القضاء، فأُخبر أن التعليم والقضاء بخير، فعلَّق قائلاً: "إذن فرنسا بخير"؛ ويُفهم من هذا أن حالة التعليم في دولة ما هي محك نجاح الدولة وتقدمها وصحوتها بعد كبوته.

ولقد أكد تقرير ريو دي جانيرو (1992) على أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستديمة على اعتبار أن التنمية المستديمة تعتمد على تنمية الموارد البشرية ، وتعتمد هذا الأخيرة على تعليم و تدريب مجددين ، ويؤكد تقرير (UNDP،2002) على أهمية التعليم الذي يعد العامل الأساسي لنشر المعرفة التي هي لب التنمية ، فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم مختلف الاقتصاديات و المجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني ، ويضيف التقرير أن قيمة المعرفة لأغراض التنمية تتوقف على مدى تطبيقها بفاعلية ، وذلك من خلال إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم والتدريب وطلب سوق العمل.

ومن جهته يؤكد اجتماع دكار (2002) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2003) على دور التعليم في تحقيق التنمية المستديمة من خلال :-

- التوسع في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة .
- التأكيد على منح فرصة الحصول على تعليم جيد للجميع .
- التأكيد على أن احتياجات الجميع للتعليم متوفرة.
- تخفيض مستوى الأمية.
- عدم التفرقة بين التلاميذ بسبب الجنس (تقرير الأمم المتحدة [UN]،2003).
- تحسين كل الأمور المتعلقة بنوعية التعليم.

وعلى ضوء ذلك فهناك علاقة وطيدة بين التعليم والتنمية المستديمة ، على اعتبار أن طلاب اليوم سوف يقودون تنمية اقتصاديات الغد ، وبذلك أصبح التعليم المستمر ضرورياً بصورة حاسمة للتنمية الاقتصادية ،إذ يعتمد الاقتصاد التنافسي المعولم والقائم على المعرفة على التطور والتغير نحو الأفضل ،ولذلك لا يتوقف التعليم والتدريب عند درجة أو حد معين.

3-مؤسسة التعليم العالي كمنظمة متعلمة:

ظهر مفهوم المنظمة المتعلمة (Learning Organization) كأداة لتطوير المؤسسات وكمدخل للتغيير (Finchman and Rhodes, 2005). وقد عرفتها مارسك وواتكنز (Marsik and Watkins) بأنها المنظمة التي تتعلم باستمرار لتحويل ذاتها من خلال تمكين العاملين وتشجيع التعاون والعمل بروح الفريق وتشجيع الحوار المفتوح والاعتراف بالتبادلية والاعتمادية والتكامل بين الأفراد والوحدات الإدارية والأكاديمية في المنظمة(في العمري ،2011) ، وعليه فإن خصائص المنظمة المتعلمة تشتمل على ما يلي:

- توفر فرص للتعلم المستمر.
- تحفيز الحوار والاستفسار.
- تشجيع التعاون وتعلم الفريق.
- إيجاد أنظمة تسعى للتعلم والمشاركة فيه.
- تمكين الأفراد ودفعهم نحو رؤية جماعية.
- ربط المنظمة بالبيئة الخارجية.
- وجود قيادة تمثل النمذجة في أدائها وداعمة للمزيد من التعلم.

فالضامن للمؤسسة الجامعية لتصبح منظمة متعلمة وبالتالي زيادة المكونات الرئيسة لرأس مالها في سبيل نجاحها وفاعليتها هو في مقدرتها على إدارة المعرفة.

4-التعليم العالي و الاستثمار في رأس المال الفكري :

في دراسة حالة لواحد من التخصصات التي يتناولها رأس المال الفكري وهو التعليم، يعتبر رأس المال الفكري أهم الأصول الإستراتيجية غير المادية واللازمة لتخطيط التعليم العالي،

و كنتيجة للتطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا أصبح للمعرفة دورا متميزا في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ليلعب بذلك دورا إستراتيجيا في تعظيم قيمة تلك المنظمة من خلال:

-إمكانية قياس قيمة المنظمة التعليمية وأدائها بصورة دقيقة وكاملة خاصة وأن المعرفة تمثل قسطا كبيرا من قيمة الناتج ومن قيمة المنظمة في مجتمع المعرفة. (Dionne et Benjamin,1999)

- يعتبر من أرقى الموجودات قيمةً وله قوة تأثيرية على القيام بتغييرات وتعديلات للتأقلم مع المتغيرات البيئية .(Bayad ,1998)

-دعم الميزة التنافسية المستديمة للمنظمة التعليمية وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية والنجاح لها.

- الإدارة وبحكمة للأصول الفكرية والاستثمار في رأس المال الفكري في عصر المعرفة ثروة للمنظمة، فهو يعتبر موردا أساسياً لتحقيق التميز للمنظمات، من خلال الابتكار و الإبداع لأنه يتسم بالوفرة وعدم قابليته للاستنساخ أو التقليد. (Groupe de Voorburg sur les statistiques des services ,1999)

وتلعب منظمة التعليم العالي دوراً مهما في تثمين وتنمية رأس المال الفكري (الموارد المعرفية) ،من خلال إدارته واستثماره بحكمة لخلق الثروة الحقيقية للمنظمة ،وبالتالي الاستفادة منها في تحسين الأداء التنظيمي والإستراتيجي للمنظمة. (جاد الرب ،2006).

ولأن التعليم في المنظومة الجامعية يشهد تحولاً جذرياً في أساليب التدريس وأنماط التعلم والتعليم ومجالاته، وهذا التطور يمثل استجابة لجملة من التحديات التي تواجهه، فأصبح مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار في قدراته البشرية وما تملكه من ثروات فكرية وخبرات معرفية بأقصى طاقة ممكنة من خلال تطوير مهاراتها لتمتلك القدرات اللازمة للتعامل مع المستجدات.

هذا ما يقودنا لطرح النقاش حول الجودة والتميز الإكاديمي في منظوات التعليم العالي .

ثانيا– الجودة والتميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي .

أصبحت قضية جودة التعليم العالي والبحث العلمي موضع اهتمام كبير على الصعيد الإقليمي والعالمي ،حيث أن الجامعة تمثل مجتمع الريادة في السلوك الإنساني والمعرفة لأنها لا ترتبط فقط بتزويد التعليم والمعارف داخل القاعات الدراسية بل تتعداها إلى النهوض بإعداد الأجيال لتولي قيادة عمليات التغيير والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة،إلا أن هذا يتطلب رسم استراتيجيات وأهداف محددة وواضحة ذات معايير ومقاييس تتوافق مع منظور الجودة ، مع وضع تصور واضح للمجالات والأهداف التي تسعى إدارات الجامعات لتحقيقها .

1–ضمان الجودة في التعليم الجامعي : (Quality Assurance):

نشأ مفهوم ضمان الجودة في التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن الماضي آخذاً شكل الاعتماد الأكاديمي. (المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم [AROQA]،2008)

وقد بدأ كنشاط اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات.

والمتتبع لمسيرة التعليم الجامعي بشتى تخصصاته وفروعه واتجاهاته الحديثة، يلمس التغيير المستمر الذي تشهده جامعات الدول المتقدمة.وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً كبيراً لأنظمتنا التعليمية في الوقت الراهن ،لأن التعليم ليس فقط يتم تقديمه لكل المواطنين فحسب،بل التأكيد على التعليم يجب أن يقدم بجودةٍ عالية لصناعة عقل الإنسان الذي يعتبر رأس المال الحقيقي في عصر العولمة والمعلوماتية،وغدت الجامعات تتنافس في تأهيل وبناء الإنسان الذي يستطيع التكيف والمواجهة في عالم المعرفة المتطور والمتسارع بلا حدود.

فهنالك من يعرف الجودة في التعليم بأنها التميز، وهناك من يعرفها بمعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم العالي ،وهناك من يراها بأنها قابلية الملائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وآخرون يستخدمونها كمؤشر للمقارنة بين قيمة الناتج التعليمي وحجم

الإنفاق على التعليم أو كمؤشر لقياس العائد (المادي وغير المادي) مقابل الاستثمار في التعليم،وهناك من يرى الجودة في التعليم العالي على أنها القابلية على التكيف مع التغيرات الهيكلية في سوق العمل وفي الاقتصاد القومي، فضلاً عن القابلية على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والقابلية لتحقيق التغيير المستمر نحو الأفضل ،كما أنها تعبر عن تلبية توقعات الطلبة (أبو فارة ،2004)، ويعود الفضل في استخدام إدارة الجودة الشاملة في إدارات المصانع وفي التربية إلى مساهمات العديد من العلماء الأمريكيين واليابانيين من أمثال: أدوارد ديمنج" ويليام ادوارد ديمنج(William Edwards Deming)، جوزيف جوران(Joseph Joran)، فيليب كروسبي(Philip Crosby) وايشيروايشي كاوا.... و غيرهم .

إلا أنه يرى العديد من المهتمين بالفكر التربوي أن عالم الإحصاء الأمريكي" ويليام ادوارد ديمنج" كان سباقا إلى تحليل وعرض مقترح برنامج شامل لمفهوم الجودة وإدارتها في الأربعينات من القرن الماضي ،وقد ظلت المبادئ التي اقترحها أساساً يستند إليها العديد من الباحثين في موضوع الجودة وإدارتها،كما أصبحت تلك المبادئ تدرج خلال تصميم أي برنامج مقترح لإدارة الجودة الشاملة من خلال :-

- التركيز على العملاء، من خلال إشباع المتطلبات الأكاديمية والعاطفية لدى الطالب، وذلك بجمع البيانات عن رغباتهم واستخدامها في تعديل وتصميم البرامج والأنشطة المناسبة لتلك الاحتياجات.

-التحسين والتطوير المستمر في الأداء والخدمات، و ذلك برفع مستوى التعليم والعمليات الإدارية، من خلال التقييم الدائم والمتكرر واستخدام التحليل الإحصائي للبيانات وإعادة هندسة البرامج والعمليات الإدارية.

- العمل بروح الفريق، من خلال التعاون بين المديرين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة العاملين ،باستخدام عدة عمليات ،كديناميكية الجماعات وبناء الفريق والتغذية المرتدة (Feed Back) وفريق العمل.،و يظهر نموذج ضمان الجودة التعليمية في المخطط أدناه.

المخطط رقم -01- نموذج ضمان الجودة في التعليم العالي



المصدر : من إعداد خلية ضمان الجودة في التعليم بجامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس (الجزائر)

فالجودة في التعليم العالي تعنى: التطوير المستمر والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي، لكسب ثقة المجتمع في خريجيها على أساس آلية تقييم معترف بها عالميا.

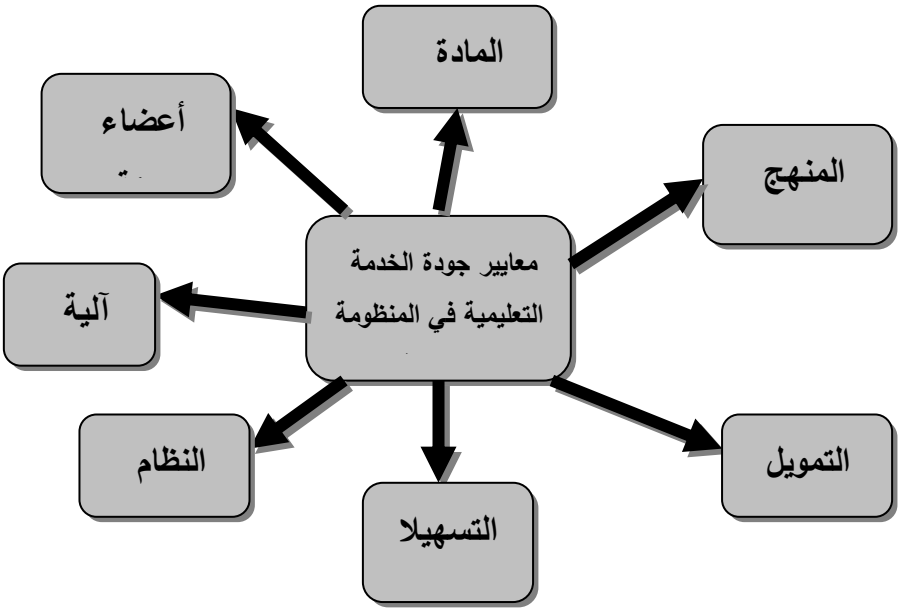
2-معايير جودة الخدمة التعليمية في المنظومة الجامعية :

المتجهات الحديثة في قياس وإدارة الجودة عمومًا والخدمة التعليمية بشكلٍ خاص تعتمد على قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص معرفية مهارية وسلوكية في الخريجين ، ويمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية.

ومن بين أهم معايير جودة الخدمة التعليمية الأكثر قبولاً وتأييدًا لدى الأوساط الجامعية والمؤسسات التعليمية ما يلي:-

المخطط رقم -02-

معايير جودة العملية التعليمية في المنظومة الجامعية



المصدر : من إعداد الباحثة استنادا معلومات من :

- العواودة ،أمل سالم .(2002).خطوات البحث العلمي:دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني. الأردن . الجامعة الأردنية: مكتب خدمة المجتمع .
- زيان ،عمر محمد .(2002). البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته . القاهرة .: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– **المنهج العلمي** : تعدّ مناهج الدراسة الجامعية من أهم عناصر العملية التعليمية والتي تخضع دومًا للتقويم من خلال أساليب متنوعة وبالتركيز على جوانب مهمة كالمحتويات العلمية للمقررات الدراسية ومدى تناسبها مع طبيعة الدراسة وأهدافها ومدى مساهمتها في دعم إمكانات الإبداع والابتكار لدى الطلبة ومرونة هذه المناهج في استحداث تخصصات ومقررات جديدة. (العواودة ،2002)

– **المادة العلمي:** و تشمل المطبوعات التي صممت ونظمت على أساس الحصول على معلومات وبيانات محددة بشكلٍ سهل وسريع إضافة إلى الوسائل السمعية ، البصرية والأقراص بمختلف بأشكالها المختلفة (زيان ،2002).و تكمن درجة جودة المرجع العلمي في المستوى العلمي ، والموثوقية ، وشكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي ووقت توفره وسعره والاستفادة منه وأصالة المادة العلمية .

–**أعضاء هيئة التدريس** : و هم قوام الجامعة ومركز البحث العلمي ، فهم مصدر الخبرة التي تتوجه بهم الجامعة لخدمة المجتمع .

–**آلية التقييم** : حيث يتضح من خلال مختلف النظم التعليمية أنها تحدد دور الطالب باعتباره مستقبلاً للمعلومات ومختزنًا لها ، حيث تعتمد أساليب التدريس في تلك النظم على آليات التلقين والحفظ ثم اختبار مدى قدرة الطالب على اكتسابه وفهمه للمعلومات التي تلقاها ، إلا أن تلك الآليات التقويمية تغيرت بالاعتماد على أساليب التقويم الموضوعية نتيجة للثورة المعلوماتية واتساع مفهوم المعرفة وإدارتها في الاقتصاديات المتقدمة . (الهيتي ،1999،أ)

– **النظام الإداري** : والذي يهدف إلى تنسيق المجهودات البشرية لتتمكن من تحقيق أهدافها بأقل التكاليف من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لأداء منتسبي المنظومة الجامعية. (الهيتي ،1999،ب)

– **التسهيلات والحوافز المتاحة** : على اعتبار أن جودة التسهيلات والتجهيزات المادية ومدى تناسبها مع طبيعة العملية التعليمية أو طبيعة اختصاصات الكلية حسب أقسامها العلمية ومراكزها البحثية تعتبر أساس جودة الخدمة التعليمية.(كتوفر القاعات الدراسية والمخابر والورش و مختلف الأجهزة والمعدات، و المتطلبات العلمية والبحثية وأماكن المطالعة الكتب المتاحة للإعارة.....) .

– **التمويل اللازم:** من خلال توفر الموارد الاقتصادية والنقدية والعينية ووضعها في خدمة المؤسسات التعليمية ،من أجل تسيير شؤونها وتنفيذ مهامها وبرامجها ومن ثمّ تحقيق أهدافها.

إلا أن التعليم الجامعي كغيره من المجالات الأخرى يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة ، بل يمكن أن تكون التكنولوجيا بمختلف أشكالها أحد الحلول الفريدة لمعضلات التعليم في المرحلة الجامعية من خلال استخدام تقنيات التعليم كأدوات تكنولوجية معرفية لا يقتصر

دورها على عرض المعلومة، بل يمتد إلى تنمية مهارات عقلية عالية لدى الطالب الجامعي كالتنبؤ والتفسير والتحليل

وبالتالي غدا يعرف ما يسمى "مدرسة بلا أسوار" Wall-less School أو "مدرسة المستقبل"Future School أو المدرسة الذكية Smart School أو التعليم الالكتروني، و الذي بدوره يدعم الجودة والتميز الأكاديمي لمنظومات التعليم العالي.

ثالثا– نظم إدارة التعليم (LMS) مدخل التميز الأكاديمي في منظومة التعليم العالي العربي :

تطور حركية الاقتصاد في نهايات القرن العشرين قاد إلي ظهور مفهوم الاقتصاد المعرفي الذي صاغ أطروحات غير مسبوقة مثل الاقتصاد الرقمي ورأس المال الفكري ،ويمهد لتأسيس المجتمع المعرفي، الذي يتجاوز الحقبة الرقمية التي تعتمد على توظيف التقنيات المتطورة في مجال الكومبيوتر والاتصالات إلى الحقبة المعرفية التي تحتل فيها ثقافة التمايز المعرفي والإبداع و الابتكارية مقاماً رفيعاً ومؤثراً.

وتعد مواكبة التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والتعامل معها بكفاءة ومرونة من أهم التحديات التي تواجه الطالب الجامعي، خاصة و أنه لا يجب النظر للمنظومة التعليمية كمصانع بل كمؤسسات أساسها التفاعل والمعرفة .

1–نشأة و تطور نظم إدارة التعليم (LMS) – Learning Management System

تعود نشأة نظم إدارة التعليم (LMS) إلى سنة 1996، منذ أن أطلق الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون"(Bill Clinton) مبادرته المعروفة باسم تحديات المعرفة التكنولوجية التي دعا من خلالها إلى ربط كافة المدارس الأمريكية العامة و صفوفها بشبكة الانترنيت بحلول سنة 2000، و من منطلق تلك المبادرة قام اتحاد المدارس الفدرالية العامة سنة 1996 بإدخال مشروع الانترنيت الأكاديمي كمدرسة تقوم بتدريس مقررات عبر الخط في ولاية واشنطن.

(ساحل ،2004،أ)

مع إنشاء جامعة إلكترونية في إنجلترا، لتقديم مقررات عبر الخط في التعليم المستمر و التنمية المهنية، و امتد تطبيق التعليم الإلكتروني ليشمل دول أخرى،.

فنظم إدارة التعليم (LMS) نظاماً تفاعلياً يعتمد على بيئةٍ الكترونية متكاملة، ويستهدف بناء المقررات الدراسية بطريقةٍ يسهل توصيلها، بواسطة الشبكات الإلكترونية، وبالاعتماد على البرامج والتطبيقات، التي توفر بيئةٍ مثالية، فضلاً عن إمكانية الإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات وإدارة المصادر والعمليات وتقويمها.

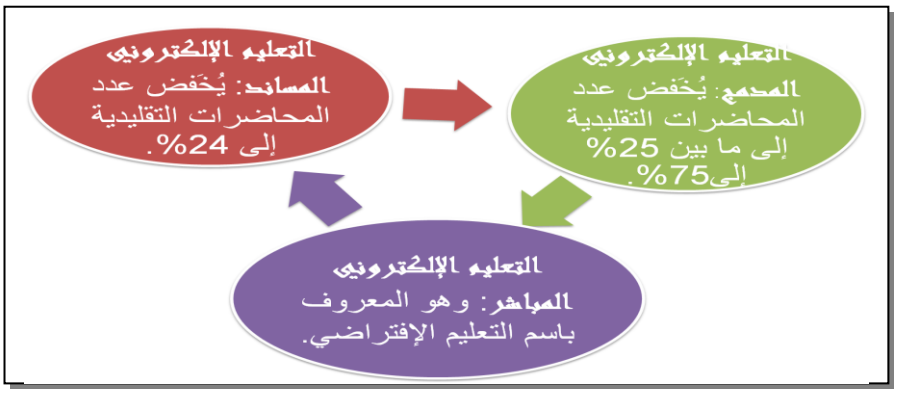
فهو يجعل المجتمع مجتمعاً استفسارياً، من خلال زيادة التفاعل بين الطالب والمدرس وبذلك يزيد من أهمية الطالب في العملية التعليمية و من كمية وطريقة المعرفة التي يتلقاها الطالب، مما يضع مهمة إدارة عملية إيصال المعرفة إلى الطالب على عاتق المدرس.

2- أنواع نظم إدارة التعليم (LMS):

بناءً على مضمون التعلم الإلكتروني فهو يتم في ثلاث بيئات مختلفة وهي المقررات الإلكترونية المباشرة ، المقررات الإلكترونية المتمازجة(المدمجة) و المقررات الإلكترونية المساندة.

المخطط رقم -03

أنواع التعليم الإلكتروني



المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى معلومات من :

الهادي ،محمد محمد . (2005). التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- **التعلم الشبكي المباشر**: حيث تلغي هذه البيئة مفهوم المنظمة التعليمية كاملاً وتقدم المادة التعليمية بشكل مباشر بواسطة الشبكة، بحيث أن الطالب يعتمد بشكل كلي على الإنترنت والوسائل التكنولوجية للوصول للمعلومة و تلغي العلاقة المباشرة بين الأستاذ و الطالب.

- **التعلم الشبكي المتمازج(المدمج) :** والذي يعتبر أكثر البيئات التعليمية الإلكترونية كفاءةً إذ يمتزج فيه التعلم الإلكتروني مع التعليم التقليدي بشكل متكامل ويطوره ، من خلال تفاعل الأستاذ والطالب بطريقةٍ ممتعةٍ، لكون الطالب ليس مستمعاً فحسب بل هو جزء رئيسي في المحاضرة وتطبيقاً على ذلك لنأخذ مثلاً قراءة الطالب للدرس قبل الحضور إلى المحاضرة على أقراص قام الأستاذ بتحضيرها تحتوي على المادة بأشكالٍ متنوعة كاستخدام الصوت لبعض منها والصور لبعضها الآخر، وبهذا يكون الطالب قد أخذ تصوراً عن الدرس و عند قيام المعلم بالشرح يناقش الطالب بما لديه من أفكار،كون المادة لا تطرح للمرة الأولى على ذهن الطالب فقد أخذ مرحلة أولية في التصور والتفكير وأصبح قادراً على تطوير تفكيره والتعمق أكثر بالدرس.

- **التعلم الشبكي المساند:** وفيه يتم استخدام الشبكة من قبل الطلبة للحصول على مصادر المعلومات المختلفة . (الهادي ،2005،أ).

3-أهمية نظم إدارة التعليم (LMS):-

هناك أربع دعائم تمثل أسس التربية الحديثة كما أوردها جاكويس ديلور(Jacques Lucien Jean Delors) في تقريره عن التعلم الذي أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996 وهي:

- أن يتعلم الفرد كيف يعرف، أي التعلم للمعرفة.
- أن يتعلم الفرد كيف يعمل، أي التعلم للعمل.
- أن يتعلم الفرد للعيش مع الآخرين، عن طريق فهم الآخرين و إدراك التفاعل معهم.
- أن يتعلم الفرد ليكون من حيث تتفتح شخصيته على نحو أفضل وتوسيع قدراته وملكاته. (الهادي ،2005، ب).

في إطار التعليم التقليدي نرى أن هذه الأسس الأربعة لا يمكن تحقيقها لكون الطالب يتعلم سطحياً فهو يتذكر المعلومات و يختزنها فقط من أجل الاختبارات ولا يستطيع تمييز المبادئ من البراهين ،كما أنه يعامل الواجبات المدرسية كتعليمات مفروضة عليه و ليست تمرينات عليه القيام بها لتعزيز الفهم ،هذا يعود لكون هذا النمط من التعليم ساكناً غير تفاعلياً.

ويرى العديد من الباحثين بأهمية بناء بيئات تعلم الكترونية تحوى الكثير من فرص التعلم التي تقدمها للمتعلمين. وينطلق هؤلاء من خلفية نظريات التعلم التي تؤكد على الحاجة والقيمة المتضمنة في بيئات التعلم التي تقدم نشاطات مشركة للطالب ، الذي يجب

أن يحظى بالفرصة الكافية لبناء المعرفة وليس مجرد التعرض لعملية انتقال المعرفة . (الصعيدي ،2005).

وتتميز تكنولوجيا الإنترنت عن غيرها بقدرتها على تحسين الأشكال التقليدية للتعليم عن بعد, من خلال زيادة التواصل. فهي تكنولوجيا تمكن من تيسير وتفريد Individualization وتعاونية Co-operation التعلم. ويشير "جوناردينا وماك إيساك" Gunawardena & McIssac في هذا الصدد إلى أن "استخدام تكنولوجيا المعلومات Information Technologies يساعد على جمع المتعلمين معاً, وذلك من خلال إزالة حدود الزمان والمكان للمتعلمين ذاتياً والمتعلمين عن بعد".

فنقل عملية التعليم من مجرد التلقين من قبل المعلم وعملية التخزين من قبل الطالب إلى العملية الحوارية التفاعلية بين الطرفين هي الهدف الذي نطمح الوصول إليه لتحسين مستوى التعليم. فالتعلم الإلكتروني يمكن الطالب من تحمل مسؤولية أكبر في العملية التعليمية عن طريق الاستكشاف والتعبير والتجربة فتتغير الأدوار ،حيث يصبح الطالب متعلماً بدلاً من متلقٍ والمعلم موجهاً بدلاً من خبير. (قنديل ،2009)..

وفى ظل هذا الطرح, يلقى "كيتى كامبل" (Katy Campbell) الضوء على ثلاثة مبادئ بنائية لتصميم المقرر الإلكتروني:

- أن يهتم التعليم بالخبرات والقناعات والبنى المعرفية التي يحظى بها المتعلم بالفعل.
- يجب أن يتم بناء التعليم بحيث يكون من السهل فهمه وتعديله من قبل المتعلم.
- يجب تصميم التعليم لتيسير الاستكشاف والإطلاع والتوسع . (قطيط ،2005).

ويزداد عدد المدارس والمعاهد والمعلمين الذين يستخدمون المقررات الالكترونية بشكل غير مسبوق. فعلى سبيل المثال: يحتوى موقع www.elearners.com نحو 193 كلية وجامعة الكترونية، وأكثر من 6345 مقررا الكترونيا، ويمنح 515 درجة علمية(الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه) ويستخدم أكثر من 3300 كلية وجامعة وأكثر من 35.000أستاذ و 250.000 طالب وشركة ومنظمة في مختلف أنحاء العالم مقررات الكترونية على نظام Blackboard لإدارة التعليم الإلكتروني.

ومنذ كانون الأول / يناير لسنة 1998 ، استخدم نحو 1,741,190 طالب ومعلم نظام ICA لإدارة المقررات الالكترونية ويبلغ عدد المستخدمين في الشهر حوالي 86,186 وعدد المقررات التي يستخدمونها حوالي 11.808.

حيث يتيح المقرر الإلكتروني المعتمد على الإنترنت الفرصة للطلاب الوصول إلى كم هائل من المعلومات. كما تتميز برامج التعليم الإلكتروني التي تحل محل المقرر التقليدي بالمرونة وتقديم فرص للإثراء والمراجعة. ويستطيع المعلم استخدام طرق تدريس متعددة مثل

المحاكاة والتعلم بالاستكشاف والتعلم القائم على الخبرة. وعند استخدام تدريبات واختبارات ذات تصميم جيد، يتمكن من تشخيص الصعوبات التي تحول دون إتقان الطلاب لعنصر معين, ويسهل ويقدم لهم شروحات وتدريبات إضافية أو بديلة إلى أن يتقنوا ذلك العنصر.

كما أنه يسهل على المعلم عملية تصحيح الإختبارات والواجبات، ويقدم له إحصاءات عن مدى تحصيل الطلاب وتقدمهم.

4-نظم إدارة التعليم (LMS) أحد تحديات منظومة التعليم العالي العربي :

حيث تعتبر مسايرة المستجدات المتلاحقة في تقنيات المعلومات والتعامل معها بفاعلية ومرونة أحد أهم التحديات الراهنة التي تواجه الطالب الجامعي وتصطدم بها منظومة التعليم العالي العربي ، وذلك رغم وجود بعض المبادرات والتي تبقى محتشمة في مضمونها و تشمل :

☒ **تجربة المملكة العربية السعودية:**

وتظهر مبادرات التعليم الإلكتروني في المملكة ، من خلال توقيع وزارة التعليم العالي في أواخر سنة 2006 مع شركة "ميتيور الماليزية" عقد تنفيذ المرحلة التأسيسية الأولى للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد (ساحل ،2004، ب). ،الذي يهدف إلى إيجاد نواة لحضانة مركزية للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد لمؤسسات التعليم الجامعي ، وينفذ العقد على ثلاث مراحل رئيسية ، من خلال تصميم نظام إدارة التعليم الإلكتروني و تدريب أكاديميين على نظام إدارة التعليم ومهارات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، مع بناء المنهج الإلكتروني.

☒ **التجربة مصرية:**

وقد كانت هناك العديد من المبادرات ،من خلال توقيع بروتوكول مع وزارة التربية بغرض محو أمية استخدام الحاسوب والإنترنت لخريجي الإعدادية ،عن طريق إضافة مواقع تعليمية متميزة على شبكة الانترنت من مواد تعليمية منهجية وتقويمية وتدريبية مختلفة ويتعامل معها الطلاب من خلال التعلم الذاتي ، كما تم إنشاء نموذج جديد للتعليم الإلكتروني ومن جهته قدم صندوق تطوير التعليم موافقته على إنشاء عدد من المدارس التكنولوجية، مع افتتاح شبكة معلومات الجامعات المصرية بعد تطويرها و إدخال أحدث التقنيات التكنولوجية بعد إنشاء الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني ودورها في تقديم خدماتها العلمية والتعليمية للجامعات والمدارس .

☒ **التجربة الأردنية:**

وقد انطلقت مبادرة التعليم الشبكي سنة 2002 كجزء من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي، التي تهدف إلى توفير التعليم الإلكتروني على مستوى المدارس و مستوى الجامعات ، وقد حققت الأردن إنجازات مهمة على هذا الصعيد بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني،

☒ **تجربة الإمارات العربية المتحدة:**

التعليم الإلكتروني معتمد في الإمارات العربية المتحدة من جهات حكومية ،وكذلك على مستوى القطاع الخاص، وهو موجه للقطاع التعليمي الأكاديمي وكذلك لقطاع الشركات و سوق العمل وفي سياق ذلك نشير إلى مبادرة التعليم الإلكتروني التي أطلقتها أكاديمية "إتصالات" وتوفر مجموعة من التخصصات المتعلقة بالعلوم الإدارية والإشرافية والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، مع إتاحة البرامج التعليمية عبر الانترنيت، حيث يمكن للدارسين الوصول إلى تلك البرامج وإجراء التدريبات من دون الحاجة للحضور .

☒ **التجربة الفلسطينية:**

أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي في تاريخ 25 فبراير سنة 2009 عن إطلاق مشروع حاسوب محمول لكل طالب،بهدف تعزيز استخدام التكنولوجيا في العملية التربوية وإحداث النوعية في العملية التعليمية باستخدام وسائل التكنولوجيا والتقنيات التربوية الحديثة وتمكين الطلبة من الدخول إلى عالم التكنولوجيا في سن مبكرة.

غير أن تجسيد نظم إدارة التعليم (LMS) في الدول العربية يصطدم على أرض الواقع بالعديد من المثبطات، كما أن تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال لا تزال حديثة العهد و محتشمة.

ومن جهة أخرى فبالإضافة إلى تبني مدخل الحتمية التكنولوجية وليس الخيار التكنولوجي في محاولة إحداث التغيير الاجتماعي، فالمجتمعات العربية أغلبها يلهث وراء كل جديد دون التعرف على التكنولوجيا الكامنة خلفه، بينما تعجز النظم التعليمية عن التطور والملاحقة.

❖ ***الجانب الميداني:***

أولا– دراسة استطلاعية في جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق أهراس (الجزائر):

لكون الدراسة تسعى إلى معرفة مدى تأثير تبني نظم إدارة التعليم (LMS) في تحقيق الجودة و التميز في العملية التعليمية في جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق أهراس (الجزائر) لما سيضفيه من رفع المستوى التعليمي والثقافي .

لذلك قامت الباحثة بإعداد استمارة استبان حول نظم إدارة التعليم (LMS)،وزعت على أفراد مجتمع الدراسة وهم عينة من طلبة جامعة سوق أهراس (الجزائر) في مختلف الأطوار(السنة الثانية و الثالثة و ماستر) و التخصصات (مالية و تقنيات المحاسبة ، إلكترو–تقني بفروعه تحكم كهربائي و شبكات كهربائية ، هندسة مدنية ، رياضيات و إعلام ألي) و البالغ عددهم(120) طالب موزعين على (06) أقسام و معهدين، و قد تم استرجاع (105) استمارة منها ، و كانت نسبة الاستجابة (88%) ، و قد تم استبعاد (07) استمارات لعدم صلاحيتها ، و بذلك يصبح العدد المستلم (98) استمارة ، و بهذا بلغت نسبة استجابة المبحوثين (82%) .

و قد تضمنت استمارة الإستبان فئتين من التساؤلات ، فالأولى حول مدى استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال والثانية حول وجهة النظر لمدى أهمية نظم إدارة التعليم (LMS)***(كما هو موضح في الملحق)*** وإمكانية تبنيها في جامعة سوق أهراس (الجزائر)، خاصة مع إنشاء النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني (SNDL) في شهر نوفمبر من سنة 2011 ،والذي يسمح لجميع الأعضاء بالبحث، بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور وذلك في مختلف التخصصات العلمية والأدبية وتدعمها الخلية المستحدثة لضمان جودة التعليم في الجامعة.

و قد تم تحليل قائمة الإستبان باستخدام الاختبارات الإحصائية والمتمثلة في النسب المئوية و التكرارات .

وعلى ضوء ذلك كانت نتائج الدراسة الاستطلاعية استنادا لقائمة الاستبيان كما يلي :

- ***ما يتعلق بالتساؤلات العامة حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال:***

–من أصل(98) طالب ، فقد بلغ عدد الأفراد (الطلبة) الذين يتعاملون بجهاز الحاسوب حوالي (66%) ، وحوالي (54%) منهم يمتلكون اتصال دائم مع الشبكة العنكبوتية .

– ما يعادل (48%) من الطلبة مستوى استخدامهم جيد من خلال استفادتهم من الدورات التدريبية، لقاء (38%) منهم متوسط و (10%) ضعيف .

– ما يمثل (72%) من الطلبة يستخدمون الشبكة العنكبوتية يوميا بمتوسط (04) ساعات ، (13%) منهم يستخدمونها أحيانًا و (15%) يستخدمونها نادراً فقط عند الضرورة عند القيام بالبحوث العلمية .

– قام الطلبة بترتيب المواقع التي يزورونها حسب درجة الأهمية عندهم ، وكانت مواقع الشبكات الاجتماعية (مثلFacebook,Yahoo, Messenger, Twitter) في المرتبة الأولى للتواصل مع مختلف الأصدقاء ، مواقع النشرات و الأخبار المركز الثاني لأهميتها

عندهم في سرعة حصولهم على المعلومات قبل وسائل الإعلام المكتوبة ، المواقع التثقيفية و النوادي التعليمية في المركز الثالث ، و احتلت مواقع التسلية و الترفيه المرتبة الأخيرة .

- ***ما يتعلق بالتساؤلات التي تدور حول تصورهم لنظم إدارة التعليم (LMS) وإمكانية تجسيده فقد كانت على النحو التالي :***

-ما يمثل (53%) من الطلبة عرفوا *نظم إدارة التعليم (LMS)* على أنه استخدام الشبكة العنكبوتية للحصول على المعلومة ، (38%) منهم يعتبره التعليم دون مدرس ، (42%) منهم التعلم عن بعد ، (33%) منهم يعتبرونه قراءة الدروس والمعلومات على مواقع إلكترونية

وإرسالها على البريد الإلكتروني، وما يقارب (25%) يعتقدون أنه الاستماع إلى الدروس صوتيا ومشاهدتها مرئيًا .

-ما يعادل (38%) من مجتمع الدراسة قد سجلوا في برامج تعليم إلكتروني وقد أشاروا إلى استفادتهم القيمة منها ، لقاء (62%) منهم لم يسجلوا خلال مسارهم الدراسي و الجامعي .

-ما يمثل (70%°) منهم يعتقدون أن *نظم إدارة التعليم (LMS)* أكثر متعة وفاعلية من التعليم التقليدي لأهميتها في ربح الوقت وفي عملية انتقال المعرفة والتواصل بالحوار التفاعلي بين مختلف الأطراف، مقابل (30%) منهم يعتقدون العكس وإمكانية تأثير ذلك على تراجع مستوى الكتابة اليدوية .

-ما يقارب (62%) من عينة الدراسة يعتقدون أن الطلاب لديهم استعداد كافي للانتقال من التعليم التقليدي إلى نظم *إدارة التعليم (LMS)* والتوثيق الإلكتروني لإرادتهم القوية رغم قلة الإمكانيات اللازمة لذلك ، لكن البقية تعتقد العكس تمامًا .

-ما يمثل (07%) من الطلبة يتعقد أن الجامعات ومراكز البحوث بوضعها الحالي قادرةً على الانتقال إلى *نظم إدارة التعليم (LMS)*، لقاء(93%) يرون أنها غير قادرة على الانتقال لقلة الوعي و التحسيس بأهميتها والإمكانيات الضرورية.

-ما يعادل (87%) من مجتمع الدراسة يرى أن *نظم إدارة التعليم (LMS)* في الجامعات و مراكز البحوث يمكنها الإسهام في جودة الخدمة التعليمية ليكون لذلك تأثيرات إيجابية على المخرجات و منه في سوق العمل ،لقاء (13%) يعتقدون العكس تمامًا

-ما يمثل (78%) منهم يعتقد أن تبني *نظم إدارة التعليم (LMS*) في الجامعات يمكنه توجيه الطلاب نحو استخدام علمي للكمبيوتر والتقليل من استخدام المواقع الترفيهية ومواقع الشبكات الاجتماعية المسرفة للوقت ، لقاء (22%) منهم يرون العكس .

-ما يقارب (64%) من العينة يرى أن هناك صعوبات في تبني *نظم إدارة التعليم (LMS)* ،لقلة الإمكانيات و مختلف المتطلبات ، مع قلة الوعي بأهمية تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في التعليم ، لقاء (36%) منهم يعتقدون العكس لوجود إرادة تمكنهم من تجسيد الأهداف المرجوة .

خاتمة :-

أولا- الاستنتاجات :

ويمكن أن نحصر أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي :

-البحث العلمي في الوطن العربي يصطدم بكافة أنواع العوائق العلمية والمالية والإدارية والسياسية والاجتماعية ،كما إن محاولة تحليل واقعه الراهن و مخرجاته تصطدم بغياب الإحصائيات والأرقام بشكلها الدقيق وبمرجعيتها المعول عليها مما يجعل استخدامها وتأويلها صعب جداً.

-غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي ، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم ، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، وفي تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

-التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.

-مؤسسات التعليم العالي العربي قد ركزت على تزايد أعداد الطلاب خلال السنوات الماضية أي أنها ركزت على الكم وعلى الإتاحة في التعليم العالي الذي جاء على حساب الجودة والنوعية.

-تمتلك جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهرس (الجزائر) نظم معلومات ، مع استخدامه إداريًا لتقانة معلومات .

- تسعى جامعة سوق أهراس (الجزائر) إلى كسب رضا سوق العمل ،من خلال تقديم قدرات علمية ومهنية كفؤة .

– الجامعة تسعى لاعتماد الجودة في التعليم ،لوجود خلية مستحدثة تهتم بضمان الجودة في التعليم وتوفير الآليات الكفيلة لضمان التميز الأكاديمي .

– عموماً معظم طلبة عينة الدراسة يستخدمون الكمبيوتر يومياً ، إلا أنه ضمن توجهات ليست علمية أو تعليمية ضمن مقاييسهم و مقرراته الدراسية ، كما أن لديهم نظرة متفائلة نحو ضرورة تبني *نظم إدارة التعليم (LMS*) في الجامعات ،لكن ليس في الوقت الراهن لاصطدامها ببعض المثبطات .

ثانيا– التوصيات:–

وقد توصل البحث الحالي إلى عدة توصيات يمكن أن تقوم بها الجامعة والأستاذ الجامعي والدول العربية ومؤسسات المجتمع على مستوى الدولة أو الدول العربية وتتمحور حول :–

– العمل على إدارة رأس المال الفكري بمنهج جديد يشتمل على إظهار دوره المتميز في الألفية الثالثة ، على اعتبار أن تسهيل اندماج أي بلد عربي في اقتصاد المعرفة يتطلب إعادة الاعتبار لمفهوم التنمية البشرية ، كما أن الاستثمار في الثروة المعرفية يحتاج إلى التركيز على التعليم بمختلف مستوياته،مع بناء وحسن استثمار تلك الثروة المعرفية.

– تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل ،من خلال التركيز على المضامين التعليمية والمقاصد التربوية والتنشئة السليمة المتكاملة الأبعاد ، في سبيل تحقيق نهضة تعليمية شاملة، و أهداف تنموية مشتركة .

– إصلاح جذري لمنظومات التعليم العالي وتوفير الظروف الاجتماعية والفكرية والنفسية التي تتيح المجال للإبداع والعطاء الفكري، والمنافسة بين الباحثين من أجل تقديم أفضل الأفكار واستخدامها في معالجة المشاكل التي تعيق تقدم المجتمع وتعطل نهضته،هذا مع تقديم الدعم المؤسسي والمادي وبلورة مشروع مستقبلي ضرورة ملحة لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي لان الجامعات لا تقاس بالكم إنما تقاس بالنوعية والمخرجات التي ترفد وطننا العربي بها.

– ضمان الانتقال المنهجي من الحفظ والتلقين إلى الحوار والتفكير، والجامعة في عصر النشر الإلكتروني تتحمل مسؤولية تنمية الوعي الناقد والخيال المبدع ، والقدرة على الفرز والتمحيص المعلوماتي، حتى يكون الطالب محصناً ضد محاولات التوهين الفكري، والإبهار بهذا الزخم المتلاطم من المعارف دون التأكد من مدى صدقها.

– تربية الأجيال على المرونة الذهنية،والانفتاح على آراء الآخرين،والقدرة على النظر لأي ظاهرة مدروسة من زوايا متعددة وجوانب مختلفة ،فالمرونة الفكرية تجعل الباحث المبدع

يتعامل مع المعطيات والأفكار بروح غير متصلبة،ويتراجع عن الأفكار القديمة أو حتى الجديدة إذا أوصله البحث إلى ضعف حجيتها، فالباحث المتجدد دائما هو الذي يعرض أفكاره ومعلوماته كما يعرض معلومات غيره إلى النقد والمحاكمة الفكرية ووضعها في دائرة الضوء ،

– محاولة تبني نظم *إدارة التعليم (LMS)* بالتوازي مع التعليم التقليدي ، للعلاقة التكاملية بينهما مع توفير الوسائل الإلكترونية والكتب بنسخها الإلكترونية لتسهيل القيام بالعملية التعليمية ، مع إلزامية قيام المركز الجامعي باستثمار موارده البشرية بالشكل الذي يسهم في تحقيق أهدافه

– وجوب اعتماد الجامعة عينة الدراسة في عملية التوظيف المنتسبين من ذوي الخبرة، مع تدعيمهم بدورات تدريبية لزيادة مقدرتهم في مجال اعتماد إدارة الجودة .

– ضرورة اهتمام جامعة عينة الدراسة بتوفير المتطلبات الضرورية ، مع توسيع نطاق اتصاله بمختلف العملاء ،من خلال تكثيف فتح مواقع الاتصال على الشبكة العنكبوتية و استخدام نظم معلوماتية إدارية مستحدثة لضمان الجودة .

– بناء نظم رقمية متخصصة في نظم *إدارة التعليم (LMS)* ، من خلال وجود نظام دراسي إلكتروني يساير محتوى المقرر والمقياس المقدم في الجامعة كمرجع دائم يمكن الإطلاع عليه في أي وقت .

الملحـق

استبيان حول نظم إدارة التعليم (LMS):

موجهة لطلبة* جامعة محمد الشريف مساعديه بسوق أهراس (الجزائر) *في مختلف الأطوار و التخصصات العلمية و الأدبية .

الصنف الأول : تساؤلات عامة :

☒ هل تتعامل بجهاز إعلام ألي ؟

– نعم ☐ – لا ☐

☒ ما هو مستواك في استخدامه ؟

– جيد ☐ – متوسط ☐ – ضعيف ☐

– لا أعرف ☐

☒ هل تستخدم الشبكة العنكبوتية ؟

– نعم ☐ – لا ☐

☒ إذا كانت إجابتك نعم فما معدل استخدامك لها؟

– كل يوم : بمتوسط _____ من الساعات. – كل أسبوع بمتوسط _____ من الأيام. – أحيانا ☐

– نادرا فقط للضرورة. ☐

☒ تستخدم الشبكة العنكبوتية لزيارة مختلف المواقع ، رتبها حسب درجة الأهمية بالنسبة لك :

–مواقع تثقيفية و نوادي تعليمية ☐

–مواقع الشبكات الاجتماعية (مثل Facebook,Yahoo, Messenger, Twitter) ☐

–مواقع نشرات و أخبار

–مواقع تسلية و ترفيه ☐

الصنف الثاني :تساؤلات حول *نظم إدارة التعليم (LMS)*

نظم إدارة التعليم (LMS) تتضمن بمفهومها الواسع استخدام جهاز الكومبيوتر في التعلم والتعليم،و في سياق ذلك اجب على ما يلي :

☒ ماذا يعني لك مصطلح نظم إدارة التعليم (LMS)؟ (تستطيع الاختيار لأكثر من إجابة)

–التعليم باستخدام الشبكة العنكبوتية ☐

– التعلم دون مدرس. ☐

– التعلم عن بعد. ☐

– قراءة الدروس و المعلومات على مواقع إلكترونية ، و إرسالها على البريد الإلكتروني. ☐

–الاستماع إلى الدروس صوتياً و مشاهدتها مرئيًا . ☐

–غير ذلك: ☐

☒ هل سبق وأن قمت بالتسجيل في نوادي و مواقع للتعليم الإلكتروني ؟

☐ – نعم ☐ – لا

☒ هل تعتقد أن *نظم إدارة التعليم (LMS)* أكثر متعة و فاعلية من التعليم التقليدي ؟

☐ – نعم ☐ – لا

☒ هل تعتقد أن الطلاب لديهم استعداد كافي للانتقال من التعليم التقليدي إلى *نظم إدارة التعليم (LMS)*؟

– نعم ☐ – لا ☐

☒ هل بإمكان معظم الجامعات و مراكز البحوث الانتقال إلى *اعتماد نظم إدارة التعليم (LMS)*في وضعها الحالي ؟

– نعم ☐ – لا ☐

☒ هل تعتقد أن اعتماد *نظم إدارة التعليم (LMS)* في الجامعات ومراكز البحوث يمكن أن يساهم في جودة العملية التعليمية؟

– نعم ☐ – لا ☐

☒ هل ترى أن اعتماد نظم إدارة التعليم (LMS) في الجامعات يمكنه توجيه الطلاب نحول استخدام علمي للكومبيوتر والشبكة العنكبوتية ، والتقليل من استخدام المواقع الترفيهية ومواقع الشبكات الاجتماعية (مثلFacebook,Yahoo, Messenger, Twitter) ؟

☐ – نعم ☐ – لا

☒ هل تعتقد أن هناك صعوبات في الانتقال إلى تبني نظم إدارة التعليم (LMS) في الجامعات و مراكز البحوث ؟

– نعم ☐ – لا ☐

مصادر الدراسة:

[01]– أبو فارة ، يوسف . (2004). جودة التعليم العالي .[النسخة الإلكترونية]، من الموقع الشبكي : http://www.arabicstat.com/board/showthread.php

[02]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [UNDP], تقرير التنمية الإنسانية العربية .(2002). [النسخة الإلكترونية]، من الموقع الشبكي : http://www.UNDP.org

[03]– تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD].(1998).[النسخة الإلكترونية]، من الموقع الشبكي : http://www.oecd.org

[04]– تقرير التنمية البشرية.(1999). طرابلس (ليبيا) :منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق .

[05]– تقرير البنك الدولي .(2002) .[النسخة الإلكترونية]، من الموقع الشبكي : http://www.worldbank.org

[06]– تقرير الأمم المتحدة .(2003) .[النسخة الإلكترونية]، من الموقع الشبكي : http://www.un.org

[07]– جاد الرب ، سيد محمد . (2006). إدارة الموارد الفكرية و المعرفية في منظمات الأعمال العصرية. مصر :مطبعة العشري

[08]– الحوات ،محمد علي . (2004).التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي و العشرين .ليبيا :منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم ،

[09]– زيان ،عمر محمد . (2002). البحث العلمي ، مناهجه وتقنياته . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

[10]– ساحل ،محمد .(2004).[النسخة الإلكترونية] .مجلة العلم و الإيمان (العدد 32)، من الموقع الشبكي : http://www.kiu.com.sa/forum/showthread.php?t/1531

[11]– الشايجي ،حميد بن خليل إبراهيم . (1998). واقع التعليم العالي ومستقبله .[النسخة الإلكترونية] ،من الموقع الشبكي :

http://www.asbar.com/ar/Contents.aspx?AID=387

[12]– الصعيدي ،سلمى .(2005). المدرسة الذكية مدرسة القرن الحادي والعشرين .القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع .

[13]–العمري،خالد ،(4 – 7 نيسان2011)، إدارة الجودة الشاملة ودلالاتها في التعليم الجامعي بشكل عام وفي أنظمة القبول والتسجيل بشكل خاص،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الحادي والثلاثين للمنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل حول القبول والتسجيل في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي ،جامعة الحصن – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة 0

[14]– العواودة ،سالم أمل. (2002).خطوات البحث العلمي :دورة تدريب المتطوعين على المسح الميداني . الأردن : الجامعة الأردنية، مكتب خدمة المجتمع،

[15]– قطيط ،غسان يوسف .(2009). الحاسوب وطرق التدريس والتقويم . عمان: دار الثقافة.

[16]– قنديل، أحمد . (2009).التدريس بالتكنولوجيا الحديثة.القاهرة:عالم الكتب.

[17]– المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم [AROQA]. (2008).حو التميز الأكاديمي وجودة التعليم في العالم العربي. من الموقع الشبكي : www.aroqa.org

[18]- الهادي محمد محمد . (2005).التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

[19]- الهيتي نوزاد عبد الرحمان . (سبتمبر 1999، جمادى الأولى 1420 هـ).
دور مركز البحوث في التنمية في الوطن العربي. مجلّة شؤون عربيّة، العدد "99" .

2- المصادر الأجنبية :

[20]- Bayad ,M. .(1998).Gestion des connaissances et capital social .sur site Internet ;
http**://** www.tudor.lu/.../6_M_Bayad_M_Bénédic_P_Valoggia.pdf -

[21] - Dionne ;D et Benjamin ;P.N. (1999). capital intellectuel ; un défies pour les entreprises .sur site Internet : http://www.robic.ca/publications/Pdf/330F-JAL.pdf

[22] - Finchman, R and Rhodes, P. (2005). Principles of Organizational Behavior. UK .Oxford University Press,

[23] - Groupe de Voorburg sur les statistiques des services . **(**1999). La connaissance statistique de l'immatériel. sur site Internet :http:// www.jnai.org/press/Slide_DFCG_Observatoire.pdf

إطار مقترح لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة

دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف بليبيا

الباحث الرئيسي
د.محمد نور الطاهر احمد عبد القادر
كلية العلوم الإدارية– جامعة ام درمان الإسلامية

الباحث المشارك
أ.عبد الصمد عبدالرحمن النعاس
كلية المجتمع –جامعة الطائف

ملخص باللغة العربية

هذه الدراسة بعنوان إطار مقترح لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة.

وخلص البحث إلى أن المداخل الحالية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق لا تواكب التطورات التي حدثت في بيئة الأعمال ، ولذلك تم وضع إطار مقترح لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة يراعي تلك التطورات.

وتوصل البحث الي ان تكاليف التسويق ليست كلها ذات خصائص واحدة فإنه من غير الملائم استخدام أسلوب وحيد لتخطيط ورقابة كل عنصر من عناصر تكاليف التسويق ، ولذلك تم تقسيم عناصر تكاليف التسويق إلى مجموعتين من حيث تشابه خصائص كل مجموعة .

المجموعة الأولى : تكاليف وظائف التسويق اللانمطية الأداء أو تكاليف الحصول على أمر البيع : وتشمل تكاليف وظائف الإعلان ، ترويج المبيعات ، البيع الشخصي وبحوث التسويق ، ويقترح البحث استخدام أسلوب الانحدار بنوعيه (البسيط والمتعدد) مدعمًا بأسلوب بوكس وجنكنز لتخطيط ورقابة تكاليف هذه المجموعة.

المجموعة الثانية : تكاليف وظائف التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء أو تكاليف تلبية أمر البيع وتشمل : تكاليف وظائف التعبئة ، التخزين ، النقل ، الضمان والخدمة، الائتمان

والتحصيل والإدارة العامة لنشاط التسويق ، وهنا اقترح البحث استخدام الموازنة المرنة على أساس النشاط عند تخطيط ورقابة تكاليف هذه المجموعة.

Abstract

This study, entitled A Proposed Framework for the planning and control of marketing costs under the new business environment.

And the research concluded that the current approaches to planning and control of marketing costs are not kept pace with developments in the business environment, and therefore has been proposed a framework for the planning and control of marketing costs in an environment that takes into account the new business developments.

The results indicate .The marketing costs are not all of the properties of one, it is not appropriate to use a single method for planning and control every element of the marketing costs, so the elements were divided into two groups, marketing costs in terms of the similarity of the characteristics of each group.

Group I: the costs of marketing functions and non-typical performance or the costs of the sale order: costs include the functions of advertising, sales promotion, personal selling and marketing research, and proposes the use of the research method of gradient types (simple and multiple) in a manner supported by Xbox Jenkins and to plan and control the costs of this group.

Group II: costs and marketing functions module or sub module performance or the cost of meeting the sell order and include: the costs of the functions of packaging, storage, transport, security and service, credit, collection and overall management of marketing activity, and here suggested that the research use of the budget flexible activity-based planning and control costs this group.

مقدمة البحث:

يتوقف نجاح أو فشل أي منشأة الآن على قدرتها في إرضاء عملائها وضمان استمرار علاقتهم بها، وحتى تتمكن من تحقيق ذلك فلا بد من الاهتمام بمجموعة من العوامل التي تمثل أسباب النجاح الأساسية منها: التكلفة والكفاءة الجودة، والوقت، الابتكار، المكان.

ولكي تتمكن المنشأة من تحقيق واستثمار عوامل النجاح والتي تؤدى إلى إرضاء العملاء فلا بد من تضافر أنشطة المنشأة كلها، والتي يساهم فيها نشاط التسويق من خلال أنشطته الفرعية بدور بارز، فهو النشاط الأول الذي يسبق أنشطة المنشأة كلها، من خلال دراسات السوق، والتي عن طريقها يمكن التعرف على المواصفات التي يرغبها العملاء في المنتج، سواء من النواحي الشكلية أو النواحي الفنية، وكذلك السعر الذي يستطيعون دفعه، وكذلك وقت الشراء ومكان التسليم المناسبين لهم.

وأيضاً يساهم نشاط الإعلان وترويج المبيعات في دور أساسي بتعريف العملاء بالمنتج والمنشأة وتذكرهم بها دائماً وحثهم على اتخاذ قرارهم بالشراء وذلك بالتعاون مع نشاط البيع الشخصي الذي يلعب دوراً فعالاً في تقديم المنتج، كما أنَّ العبوة تساهم بدور فعال في ترويج المنتج بالإضافة إلى مهامها الأخرى، ومن خلال أنشطة النقل والتخزين يتم توصيل المنتج للعملاء في الوقت والمكان المناسب لهم ويستمر نشاط التسويق حتى بعد إتمام عملية البيع من خلال خدمات ما بعد البيع، مثل خدمات منح الائتمان للعملاء، خدمات التركيب والضمان وخاصة في حالات السلع الفنية أو المعمرة و ذلك لضمان إرضاء العملاء ومن ثم استمرار علاقتهم بالمنشأة.

ويتضح ما سبق الدور المؤثر لنشاط التسويق وخاصة بعد استخدام التقنية الحديثة في مجال العمليات الإنتاجية، فلتعويض الاستثمارات الضخمة في تلك التقنيات، يجب بيع حجم كبير من السلع أو الخدمات وهذا يتطلب زيادة الجهد التسويقي ، وبصفة خاصة في مجال الإعلان وترويج المبيعات حتى يمكن أداء الدور المتزايد له فكان لا بد من حدوث تغيرات به ومنها تحول هدفه من التركيز على زيادة المبيعات وجذب العملاء إلى التركيز على زيادة الأرباح وجذب العملاء الأكثر ربحية والحفاظ عليهم.

ولتحقيق هذا الهدف الحديث لنشاط التسويق ، حدث تغير آخر بظهور وسائل جديدة منها التسويق عن بعد والتسويق عبر الشبكة العالمية للاتصالات بواسطة الحاسوب Internet

و التسويق التلفزيوني ذو الاستجابة المباشرة. وهو يأخذ أحد صورتين: الأولى: وتتمثل في الإعلان ذو الاستجابة المباشرة. وأما الثانية: فتتمثل في قنوات التسويق المنزلي.

وبطبيعة الحال فقد انعكست التغيرات التي تحدثت في نشاط التسويق على تكاليفه حيث زادت بشكل يثير الاهتمام حيث تجاوزت الـ50% من إجمالي التكاليف.[31] كما حدث تغيير في خصائص وسلوك تكاليف التسويق والتركيبة النسبية لعناصرها.

مشكلة البحث:

أدت زيادة تكاليف التسويق بشكل كبير إلى لفت الأنظار نحو التحقق من فعالية تلك التكاليف، بمعنى التحقق من إنجاز هذه التكاليف للأهداف المرجوة منها والمحددة سلفاً، الأمر الذي يستوجب معرفة كيفية تخطيط تكاليف التسويق والرقابة عليها.

وفى هذا الصدد تواجه الإدارة عند تخطيط ورقابة تلك التكاليف عدة صعوبات منها (صعوبة إيجاد مقاييس موضوعية لتحديد تكلفة الخدمات التسويقية وتحديد قيمة المنافع المتوقع الحصول عليها من تلك الخدمات وخاصة الإعلان في صعوبة اختيار وحدة التكلفة لربط الخدمات التسويقية بها، تأثر عناصر تكاليف التسويق بعوامل خارجة عن تحكم الإدارة العامة لنشاط التسويق مما يؤدى إلى صعوبة التنبؤ بمقادير عناصر تكاليف التسويق وتأثرها بطرق البيع ومنافذ التوزيع وأسواق البيع.

إلاَّ أنه ورغم الصعوبات السابقة إلاَّ أنَّ هناك دراسات سابقة لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق أسفرت عن عدة مداخل تمثلت في المدخل الحكمي، مدخل المعايرة، مدخل الموازنة، المدخل الكمي.

ويثار تساؤل منطقي وهو إلى أي مدى تناسب هذه المداخل الحالية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق التغيرات التي حدثت في بيئة الأعمال وما يتبعها من تغير في خصائص وسلوك عناصر تكاليف التسويق.

---

31 Ronald Lewis "Activiting-Basd cost for Marketing" Management Accounting November. 1991,pp.33

Carole B. Cheatham & Lco R. Cheathams" Updating standarvd cost systems Qurrum book 1993.P.146.

وهل يؤدي التبويب الحالي لعناصر تكاليف التسويق إلى خفض التكاليف وهل يمكن إخضاع جميع عناصر تكاليف التسويق إلى وحدة قياس واحدة ؟

أهمية البحث :

من الملاحظ أن هناك تغييرات وتحديات تواجه جميع الشركات العاملة اليوم ناتجة عن تزايد المنافسة على المستوى المحلي والعالمي ونتيجة لهذه التطورات زادت تكاليف التسويق بشكل يلفت الانتباه حيث وصلت إلى 50 % من إجمالي التكاليف التي تتكبدها الشركات وهنالك شركات أفلست وهناك شركات دمجت في شركات. إلا أن هاجس زيادة تكاليف التسويق أصبح عاملاً مهما في رسم سياسات الشركات الراغبة في البقاء ولهذا تتجه الأنظار نحو إعادة النظر في كيفية تخطيط ورقابة تكاليف التسويق حتى تنسجم مع هذه التغيرات .

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة نقاط تبزر عن أهمية تحليل وتخطيط الرقابة على تكاليف التسويق وهي :

1 . تبويب عناصر تكاليف التسويق وظيفيا .د

2 . تخفيض تكاليف التسويق بما يتماشى مع التطورات الحديثة .

3 . تبنى الرقابة القبلية أي قبل وقوع الأخطاء .

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في وضع اطار لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ضوء تحليل مداخل تخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل التطورات في بيئة الأعمال وذلك لمعرفة مدى توافقها مع تلك التطورات.

فرضية البحث:

تتمثل فرضيات البحث في :

عدم ملاءمة المداخل الحالية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق .

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والوصفي الاستنباطي لأدبيات النظرية الإدارية والدراسات السابقة وخصوصا تلك التي تناولت التطورات في الفكر التسويقي وأدواته .

المبحث الأول:-

المداخل التقليدية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة

أدت التطورات في بيئة الأعمال كنتيجة طبيعية لزيادة دور نشاط التسويق وتكاليفه إلى ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام نحو تخطيط ورقابة تكاليف التسويق كنشاط يمثل أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المنشآت في تحقيق أهدافها .

وبداية يجب أن يساعد أي مدخل لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- جمع وإمداد الإدارة بالمعلومات المالية وغير المالية التي تعكس أداء الأنشطة التسويقية المختلفة .
- جمع وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية المرتبطة بتخطيط ورقابة تلك الأنشطة لتحسين أدائها وتحقيق الهدف منها ، والتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة .
- مساعدة الإدارة في رسم الاستراتيجيات وتنفيذها والرقابة على تطبيقها .

ولكي يتحقق ذلك فلابد أن تراعى هذه المداخل مجموعة من المعايير تتمثل في :-

1- مراعاة الخصائص المميزة لتكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة.
حصر جميع عناصر تكاليف التسويق وتبويبها بما يتلاءم مع غرض التخطيط والرقابة .

2- التركيز على تكامل الجانب التخطيطي والرقابي في آن واحد .

3- الاستفادة من مدخل تحليل التكلفة على أساس النشاط الذي يراعى معيار السبب والنتيجة عند تحديد مسببات تكاليف الأنشطة التسويقية .

وبناء على ما سبق سوف يتم تقويم مداخل تخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ضوء المعايير السابقة وذلك على النحو التالي :

أولاً : المدخل الحكمي :

يقوم هذا المدخل على تخطيط تكاليف التسويق في ضوء المبيعات المتوقعة مع الاستعانة بالأحكام أو الآراء الشخصية للمسئولين في نشاط التسويق .

وتمثل الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل في :

1- دراسة الجزار[32] :-

[32]) محمد محمد الجزار "" محاسبة التكاليف أداة تحليلية تساعد الإدارة في تحقيق الأهداف ، بدون ناشر ، ص 456-458

وتقوم على تحديد تكاليف التسويق عن فترة مستقبلية وذلك في ضوء المبيعات المتوقعة لكل منتج عن فترة مقبلة عن طريق أخذ رأي مدير الإدارة العامة لنشاط التسويق وأراء رؤساء أقسام ومشرفي مراكز البيع ، ومع الأخذ في الاعتبار تكلفة التسويق في العام الماضي والتعديلات المتوقعة خلال الفترة القادمة.

2- دراسة Lenteni [33]

وتقوم هذه الدراسة على تخطيط تكاليف التسويق على أساس نسبة مئوية من إجمالي الإيرادات .

ويلاحظ أن هاتين الدراستين التي اعتمدت على هذا المدخل لم تراع المعايير السابقة .

ثانياً : مدخل المعايرة (منهج التكاليف المعيارية) :

يقوم هذا المدخل على تخطيط ورقابة تكاليف التسويق باستخدام طرق المعايرة المختلفة، التاريخية والمعملية والواقعية والإحصائية، وقد اختلفت هذه الدراسات التي اتبعت هذا المدخل فيما بينها من حيث طريقة المعايرة التي اتبعتها، وقد اتضح من هذه الدراسات أن هناك صعوبة في تطبيق عملية المعايرة على كل عنصر من عناصر تكاليف التسويق لعدم ملائمة الطريقة المتبعة لطبيعة كل عناصر تكاليف التسويق أو لأن المعايرة تتطلب نمطية في الأداء وهذا قد لا يتوافر في كل أنشطة (أو وظائف) التسويق، لذلك فإنه من المفضل الاعتماد على المعايرة في الأنشطة والوظائف التي يتسم أدائها بالنمطية أو يقترب منه مثل التعبئة والتخزين،النقل،... إلخ .

وتتمثل أهم الدراسات التي اعتمدت على مدخل المعايرة بالطريقة التاريخية والمعملية والواقعية فيما يلي :-

1) دراسة العوام[34] :-

وضعت هذه الدراسة عدة خطوات لمعايرة تكاليف التسويق والتي تتمثل فيما يلي:-

- حصر طاقة كل وظيفة تسويقية .
- تقدير تكلفة وحدة النشاط لكل وظيفة تسويقية في ضوء طاقة الوظيفة.

---

[33]) Fern Lenteni Accounting for Marketing Success . Journal of Accounting . march 1993 , p.44

[34]) عاطف محمد عواد العوام ، " تحليل تكاليف التسويق بهدف الرقابة وترشيد قرارات الإدارة (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 1979 ، ص 57-77

– تطوير تقديرات التكاليف من خلال الدراسات والتجارب المعملية .

– إعادة النظر في النتائج في ضوء الظروف المتوقعة .

2) دراسة Rayburn [35]

نظراً لعدم وضوح علاقة السبب والنتيجة بدرجة كبيرة لأنشطة التسويق فإنه عند إعداد معايير لأنشطة التسويق فإنه يتم الاعتماد على الخبرة السابقة ، الدراسات الهندسية ، الحكم الشخصي عند إعداد معايير " لوحدات التغيير للوظائف التسويقية " التي لا تتسم بالتوحيد الكافي في صفاتها (النمطية) مما لا يسمح بتكوين معايير لها على أسس مادية .

وذكرت الدراسة أن العديد من الشركات تكون معايير لوظائف التسويق المتعلقة بالنقل والتخزين ومناولة الأمر بينما هناك قليل من الشركات التي تكون معايير للإعلان وترويج المبيعات ، والبيع المباشر .

2– دراسة Macintyre [36] :–

تم إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من مديري التوزيع وذلك لمعرفة مدى إمكانية إعداد نظام التكاليف المعيارية لأنشطة (تكاليف) التوزيع المادي ، أو تكاليف تنفيذ أمر البيع .

وقد تبين أنه أمر مرغوب من قبل أغلب المديرين ، ويرجع ذلك إلى أن أغلب هذه الصفقات تسلك سلوك مشابه لتكاليف الإنتاج ولذلك سوف تصبح أكثر قابلية للنمطية والمعايرة على مدار الوقت .

وتعتبر هذه الدراسة تأكيد لما توصلت إليه الدراسة السابقة وهو أنه من الأفضل الاعتماد على نظام التكاليف المعيارية فقط لتلبية أمر البيع وليس لكل تكاليف التسويق .

ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه الدراستين السابقتين من أن هناك صعوبة في استخدام نظام التكاليف المعيارية لكل عناصر تكاليف التسويق نظراً لاختلاف خصائصها ، هذا بالإضافة إلى أنها ليست كلها تتوافر فيها متطلبات تطبيق نظام التكاليف المعيارية ، وقد سبق التنويه عن ذلك في نهاية الفصل الأول .

---

[35]) Letricia G.Rayburn , Marketing Costs – Accountants To the Rescue , management Accounting January 1981 p.38

[36] Donald K. Macintyre , Marketing Costs o New Look Management Accounting March > 1983 p.23)

وجدير بالذكر أن الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل راعت بعض المعايير ولم تراع البعض الآخر ، كما يلي :

أغفلت إحدى الدراسات (دراسة العوام) المعيار الأول الخاص بمراعاة الخصائص المميزة لتكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة ، فقد استخدمت أداة واحدة لتخطيط ورقابة كل تكاليف التسويق ، وهذه الأداة هي (التكاليف المعيارية) وهذا يتنافى مع الخصائص المميزة لتكاليف التسويق ، بينما راعت دراسات (دراسة Macintyre) (دراسة Rayburn) ذلك المعيار .

وقد أشار الباحث في هذا الصدد أنه من غير الملائم (أو من الصعوبة) إعداد معايير لكل تكاليف التسويق ، وأنه يمكن إعداد معايير لتكاليف تلبية أمر البيع ، أما باقي تكاليف التسويق فهناك صعوبة في معايرتها ، هذا بالإضافة إلى أن (دراسة العوام) قد أغفلت المعيار

الثاني الخاص بحصر جميع عناصر تكاليف التسويق وتبويبها بما يتلاءم مع غرض التخطيط والرقابة بينما راعت ذلك دراسات (Rayburn , Macintyre) .

كما أغفلت كل الدراسات المعيار الثالث والرابع فيما عدا (دراسة العوام) التي أشارت إلى مدخل تحليل التكلفة على أساس النشاط ولكن مع اختلاف المسميات وفي نفس الوقت لم يطبق هذا المدخل لعدم وجود مبرر لتطبيقه لضآلة قيمة تكاليف التسويق مقارنة بإجمالي التكاليف في ذلك الوقت الأمر الذي لم يستدع مزيد من الاهتمام بها وتحليلها .

ثالثاً : مدخل الموازنة :

اعتمدت الدراسات التي تناولت مدخل الموازنة عند إعدادها للموازنة إما على بيانات تكلفة متوقعة أو بيانات تكلفة معيارية ، وفيما يتعلق بيانات التكلفة المتوقعة فقد يشوبها بعض القصور لأنها تعتمد على بيانات التكلفة التاريخية مع إجراء بعض التعديلات عليها في ضوء ما يتوقع حدوثه في المستقبل ، وهذه التعديلات يتم إجراءاتها عن طريق الاستعانة بالآراء الشخصية للمسئولين دون إجراء دراسات علمية أما عن بيانات التكلفة المعيارية فرغم مزاياها ، ولكن كما سبق الإشارة فقد لا تتلاءم مع طبيعة كل عناصر تكاليف التسويق .

وتتمثل الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل في :

1- **دراسة موسى [37] :-**

---

[37]) حسن توفيق حسن موسى ، دور محاسبة التكاليف في التخطيط والرقابة في تسويق الصحف والإعلانات بها " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 1975 -ص 125-161 .

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الموازنة التخطيطية المعدة في ضوء بيانات التكلفة المعيارية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق ، وتمثلت إعداد الموازنة التخطيطية فيما يلي :-

- معايرة تكاليف كل وظيفة تسويقية وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- تبويب تكاليف الوظائف التسويقية وفقاً لعلاقتها بحجم المبيعات إلى متغيرة وثابتة .
- وضع مجموعة من الأسس الخاصة بكل وظيفة تسويقية يتم على ضوئها معايرة تكاليف كل وظيفة مع مراعاة اختلاف معايرة عناصر التكاليف المتغيرة عن الثابتة .
- إعداد الموازنة التخطيطية المرنة أو الثابتة على حسب سلوك تكاليف كل وظيفة .

2- **دراسة العوام** [38] :-

وفقاً لهذه الدراسة تم إعداد الموازنة التخطيطية في ضوء بيانات التكلفة المتوقعة ، وتمثلت خطوات إعدادها فيما يلي :

- تخطيط النشاط التسويقي :

ويقصد به تحديد حجم النشاط المتوقع لكل وظيفة تسويقية في ضوء الطاقة التسويقية للمنشأة وطاقة كل وظيفة على حده .

ويتم تخطيط النشاط التسويقي من خلال الخطوات التالية :

- تحديد الطاقة التسويقية للمنشأة .
- تحديد حجم النشاط المتوقع لكل وظيفة في ضوء الطاقة التسويقية للمنشأة.
- مقارنة حجم نشاط الوظيفة بطاقتها المتاحة وتحديد حجم النشاط المخطط .

- إعداد الموازنة بحجم النشاط المخطط :

ويتم إعدادها على خطوتين :-

- إعداد الموازنة العينية .
- إعداد الموازنة المالية .

3- **دراسة Rayburn** [39] :-

تقوم هذه الدراسة على استخدام أسلوب الموازنة في تخطيط ورقابة تكاليف التسويق وللتعرف على المداخل (المناهج) المستخدمة في إعداد موازنة تكاليف التسويق ، وقد تم عمل دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات الصناعية الأمريكية وتبين من الدراسة أن :

---

[38]) عاطف محمد عواد العوام ، مرجع سبق ذكره ، ص 93-119

[39]) Ltricia G. Rayburn , Marketing Costs – Accountants to the rcscue op cit p-35

هناك 50.7% من الشركات تستخدم المدخل التفاضلي في إعداد الموازنة حيث يتم إضافة نسبة تفاضلية إلى نتائج السنة الأخيرة ، وهناك 43.3% من هذه الشركات تستخدم مدخل الموازنة على الأساس الصفري وفي ظل هذا المدخل تكون كل تكاليف التسويق مبررة لأن نقطة البداية في التحليل هي الصفر ، وهناك 6% من هذه الشركات تستخدم مدخل الموازنة على الأساس الصفري مع المدخل التفاضلي التقليدي .

أما عن الفترة التي تعد عنها تقارير الموازنة عن تكاليف التسويق ، فقد أظهرت الدراسة أن 97% من الشركات محل الدراسة تعد تقارير شبيهة لمقارنة تكاليف التسويق المخططة وفقاً للموازنة بالتكاليف الفعلية .

ويلاحظ على الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل إغفالها لمعظم المعايير السابقة مع ملاحظة أن دراسة Rayburn قد راعت المعيار الثالث الخاص بضرورة تكامل الجانب التخطيطي والرقابي في آن واحد ، كما أن " دراسة العوام " قد راعت المعيار الثالث ، وبعض جوانب المعيار الرابع الخاص باستخدام مدخل تحليل التكلفة على أساس النشاط لكن مع اختلاف المسميات :

رابعاً : المدخل الكمي (مدخل الأساليب الكمية) : يعتمد هذا المدخل على استخدام الأساليب الإحصائية عند تخطيط ورقابة تكاليف التسويق .

وتتمثل الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل فيما يلي :

1- دراسة البصال [40] :

وتعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج ديناميكية (هيكلية) النظم في معايرة تكاليف التسويق وتتمثل خطوات العمل بهذا المنهج فيما يلي :

- تحديد مشكلة النموذج المقترح .
- تحديد أهداف النموذج .
- تحديد متغيرات النموذج .
- بناء النموذج الكلي للمشكلة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية :
  - إعداد خرائط تدفق للعلاقات السببية .
  - استخدام أسلوب دوائر التغذية الآلية بالمعلومات في تحليل المسارات
  - إعداد معادلات نموذج معايرة تكاليف التسويق وتشمل ما يلي :-

---

[40]) محمد رأفت محمد رشاد البصال ، " استخدام منهج ديناميكية (حركية) النظم في معايير تكاليف التسويق " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، 1986 ، ص 99-188

- بيان الأساس الإحصائي لمعادلات النموذج .
- إعداد رموز معادلات النموذج .
- صياغة معادلات النموذج .
- تصميم جداول مخرجات النموذج .

2- دراسة ضو [41] :

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في بناء نموذج لرقابة تكلفة النشاط التسويقي مع الاستعانة ببعض الأساليب الأخرى المكملة (مثل أسلوب تحليل المكونات الأساسية وأسلوب بوكس و جنكنز) وتتمثل خطوات بناء نموذج الرقابة فيما يلي :-

- تحديد متغيرات النموذج الداليِّ للرقابة على تكلفة الوظيفة التسويقية وتعديلها بما يتمشى مع أساسيات المحاسبة والتكاليف .
- صياغة معادلات انحدار التكلفة للوظيفة التسويقية .
- استخدام أسلوب بوكس وجنكنز في التنبؤ بقيم المكونات الأساسية لنموذج رقابة تكلفة الوظيفة التسويقية .
- التنبؤ بمدى التكلفة المعيارية .

4- دراسة محمد [42] :-

اعتمدت هذه الدراسة على اقتراح منهج تخطيط ورقابة تكاليف التسويق وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار البسيط وتتمثل خطوات هذا المنهج فيما يلي :

- تقديم نموذج لتخطيط عناصر تكاليف التسويق عن طريق تقدير حساسية كل عنصر من عناصر تكاليف التسويق بالنسبة للتغير في مقدار المبيعات المخطط لها عن طريق استخدام فكرة المرونة Elasticities والتي تعني من وجهة نظر الدراسة حساسية المتغير التابع (عناصر تكاليف التسويق) في حالة تغير المتغير المستقل (المبيعات المخططة) .

---

[41] سعيد يحيى محمود ضو ، ترشيد قرارات الرقابة على تكاليف التسويق باستخدام نموذج التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1987 -ص 143-193

[42]) كمال الدين علي محمد " منهج مقترح لتخطيط ورقابة التكاليف التسويقية مع التطبيق على شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، ملحق العدد الثاني 1993 ، ص 1485-1508

- الرقابة على تكاليف التسويق عن طريق تقدير فترة ثقة للتنبؤ بمقدار كل عنصر من عناصر تكاليف التسويق حيث نتوقع فيها أن تقع التكاليف بين الحد الأدنى والأقصى لفترة الثقة باحتمال 95% ثم تقارن الفعلي بفترة الثقة فإذا حدث انحراف نبحث عن سببه .

ويلاحظ على الدراسات التي اعتمدت على هذا المدخل أنها أغفلت المعيار الأول والثاني والرابع ، أما في يتعلق بالمعيار الثالث الخاص بضرورة تكامل الجانب التخطيطي والرقابي في آن واحد ، فقد أبرزته كل الدراسات فيما عدا (دراسة البصال) التي أبرزت الجانب التخطيطي فقط .

وخلاصة القول أنه نظراً للتغيرات التي حدثت في خصائص تكاليف التسويق نتيجة للتطورات في بيئة الأعمال ، فإن المداخل التقليدية لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق لم تصبح متوافقة مع تلك الخصائص الجديدة ، ولذلك سوف يتناول الباحث في المبحث الثاني إطار لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق يأخذ في اعتباره التغيرات المستحدثة .

المبحث الثاني:- <u>إطار لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة</u>

اتضح من خلال استعراض الفصل الأول أن نشاط التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة يغطى الحلقات الثلاثة الأخيرة من سلسلة القيمة وهي التسويق ، التوزيع ، وخدمة العميل ، كما تبين اختلاف خصائص عناصر كل من هذه الأنشطة.

وبناء على تلك يرى الباحث أنه من غير الملائم استخدام أسلوب وحيد في تخطيط ورقابة كل عناصر تكاليف نشاط التسويق ، لذا يقترح استخدام أساليب مختلفة عند تخطيط ورقابة العناصر المختلفة لتكاليف نشاط التسويق وذلك وفقاً لطبيعة وخصائص كل منها ، وذلك كالآتي :-

المجموعة الأولى :

تكاليف أنشطة (وظائف) التسويق اللا نمطية الأداء (أو تكاليف الحصول على أمر البيع) .

وتشمل تكاليف وظائف الإعلان ، ترويج (أو تنشيط) ، المبيعات ، البيع الشخصي (أو المباشر) بحوث التسويق .

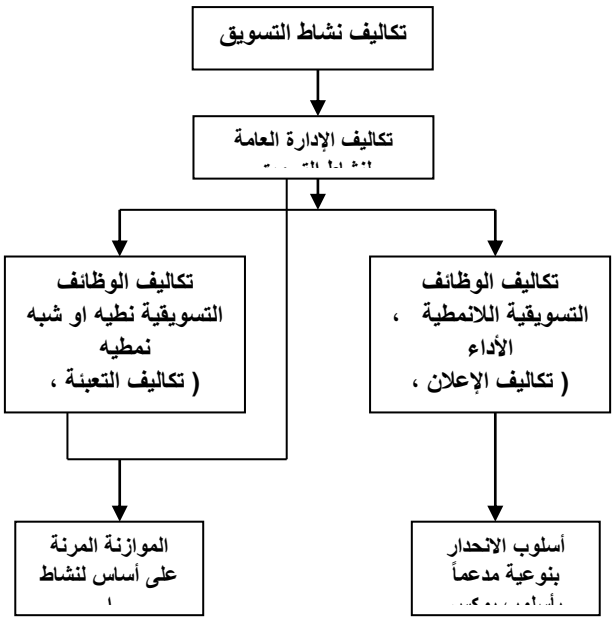
وهنا يقترح الباحث استخدام أسلوب الانحدار بنوعية (البسيط والمتعدد) مدعماً بأسلوب بوكس وجنكنز عند تخطيط ، ورقابة عناصر تكاليف هذه المجموعة.

المجموعة الثانية :-

تكاليف أنشطة (وظائف ، التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء (أو تكاليف تلبية – تنفيذ – أمر البيع) . وتشمل تكاليف وظائف التعبئة ، التخزين ، النقل ، الضمان ، الخدمة ، والائتمان والتحصيل وهنا يقترح الباحث / الموازنة المرنة على أساس النشاط عند تخطيط ورقابة هذه المجموعة .

ويمكن عرض إطار لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق في الشكل التالي :

شكل يمثل إطار لتخطيط ورقابة تكاليف التسويق (1)



أولاً : استخدام أسلوب الانحدار بنوعية (البسيط والمتعدد) مدعماً بأسلوب بوكس وجنكنز عند تخطيط ورقابة تكاليف وظائف التسويق الا نمطية الأداء وذلك وفقاً للخطوات التالية ( ) :

1- تحديد متغيرات النموذج .

2- صياغة معادلة انحدار تكلفة الوظيفة التسويقية .

3- تحديد قيم معلمات (معالم أو مؤشرات) المعادلات ووضعها في صورة مدى .

4- التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة .

5- التنبؤ بمدى تكلفة الوظيفة التسويقية .

وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات :

1- تحديد متغيرات النموذج :-

وتتمثل متغيرات النموذج في العناصر التالية :

أ) المتغيرات التابعة .

ب) المتغيرات المستقلة .

ج) اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

أولاً : المتغيرات التابعة :

وتتمثل في عناصر تكاليف الوظائف التسويقية اللا نمطية الأداء مثل تكاليف وظيفة الإعلان ، تكاليف وظيفة ترويج (أو تنشيط ، المبيعات) ، تكاليف وظيفة البيع الشخصي (أو المباشر) وتكاليف وظيفة بحوث التسويق .

ثانياً : المتغيرات المستقلة :

وهي التي تؤثر في حدوث عناصر تكاليف الوظائف التسويقية (المتغيرات التابعة) وقد تكون المتغيرات المستقلة كمية أو وصفية . وحتى يمكن التعبير عن المتغيرات الوصفية في نموذج التخطيط والرقابة يجب تحويل هذه المتغيرات الوصفية إلى متغيرات كمية يمكن التعامل معها رقمياً ، ويمكن الاستعاضة عن المتغيرات الوصفية بطريقتين .

1/ دراسة تحليلية للمتغير الوصفي ومحاولة تحديد متغير كمي آخر ذو معامل ارتباط كبير بينها ، حيث يمثل هذا المتغير الكمي المتغير الوصفي في النموذج .

2/ الاستعانة بالأوزان النسبية للتعبير عن المتغير الوصفي في النموذج .

ويلاحظ أن الطريقة الأخيرة تعتمد على الحكم والتقدير الشخصي وهذا يمكن أن يؤدي إلى أخطاء في قياس المتغيرات المستقلة مما يؤثر بدوره على معادلات النموذج ، لذلك يفضل الاعتماد على الطريقة الأولى لما تتصف به من الموضوعية .

ويمكن بيان عناصر تكاليف وظائف التسويق اللا نمطية الأداء والمتغيرات التي يتوقع أن تؤثر في حدوثها .

جدول رقم (1)

المتغيرات التابعة (عناصر التكاليف)	المتغيرات المستقلة
التكاليف المخططة لوظيفة ترويج المبيعات :	
التكاليف المخططة للهدايا	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الهدايا المتوقعة ، والتكلفة المتوقعة للهدية .
التكاليف المخططة لتنفيذ ديكورات معارض البيع	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد معارض البيع المتوقع إقامتها والتكلفة المتوقعة لإعداد المعرض الواحد .
التكاليف المخططة للعينات المجانية	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد العينات المتوقعة والتكلفة المتوقعة للعينة الواحدة.
التكاليف المخططة للكوبونات	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الكوبونات المتوقعة ، والتكلفة المتوقعة للكوبون الواحد
التكاليف المخططة للحفلات التي تقيمها المنشأة	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الحفلات المتوقع إقامتها ، التكلفة المتوقعة للحفلة الواحدة ، وعدد العملاء المتوقع حضورهم
التكاليف المخططة للطوابع المجانية	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الطوابع المتوقعة والتكلفة المتوقعة للطابع الواحد.
التكاليف المخططة للجوائز	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الجوائز المتوقعة والتكلفة المتوقعة للجائزة الواحدة .
التكاليف المخططة للكتالوجات	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الكتالوجات المتوقعة والتكلفة المتوقعة للكتالوج الواحد

التكاليف المخططة لوظيفة بحوث التسويق	
مرتبات الباحثين والموظفين	كمية المبيعات المتوقعة
التكاليف المخططة للأبحاث والتجارب	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الأبحاث والتجارب المتوقعة ، والتكلفة المتوقعة للواحد منها
التكاليف المخططة للاستقصاءات والندوات	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد الاستقصاءات والندوات المتوقعة ، والتكلفة المتوقعة للواحد منها
التكاليف المخططة للخبراء الخارجيين (بيوت الخبرة التسويقية الخارجية)	وذلك في حالة إجراء البحوث بواسطة بيوت خبرة خارجية وهنا تتحدد التكلفة المخططة للبحوث التسويقية بناء على العقود المتفق عليها مع تلك الجهات
التكاليف المخططة لوظيفة البيع الشخصي	
مرتبات رجال البيع	كمية المبيعات المتوقعة
عمولات رجال البيع	كمية المبيعات المتوقعة
مرتبات مشرفي البيع وموظفي إدارة المبيعات	كمية المبيعات المتوقعة
تكاليف الاتصال التليفوني	كمية المبيعات المتوقعة ، عدد العملاء المتوقع ، الاتصال بهم ، متوسط الوقت المتوقع للاتصال ، التكلفة المتوقعة للدقيقة
إهلاك الأصول الثابتة (ومنها أجهزة الحاسب وغيرها)	تتحدد في ضوء المعادلة التالية : (وليس باستخدام الانحدار = **قيمة الأصول الثابتة ×معدل الإهلاك × فترة الإهلاك**
التكاليف المخططة لوظيفة الإعلان	
إذا كانت المنشأة هي التي تتولى بنفسها متابعة تنفيذ الإعلان فإن عناصر التكاليف تتمثل فيما	

يلي : – تكاليف التعاقد مع الوسائل الإعلامية المختلفة	وهنا تتحدد تلك التكلفة بالوسائل المختلفة على العقد المبرم مع تلك الجهات . ويؤثر في حدوث هذه التكلفة المتغيرات التالية : كمية المبيعات المتوقعة ، تكاليف الإعلان للمنافسين ، القدرات المالية للمنشأة ، الهدف من الإعلان وطبيعة المنتج
– مرتبات العاملين بإدارة الإعلان	كمية المبيعات المتوقعة
ثانياً : إذا كانت المنشأة توكل مهمة الإعلان إلى جهات متخصصة	فلن يختلف الأمر عن التغطية السابقة سوى إنه قد لا توجد تكاليف خاصة بإدارة الإعلان (مرتبات العاملين ...).

ثالثاً : اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة :-

يتم استخدام معامل الارتباط لقياس درجة ونوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة وتتراوح من (-1 ، 1) وكلما اقترب معامل الارتباط من نهايته العظمى أو الصغرى كلما كان ذلك مؤشر على قوة العلاقة الطردية أو العكسية وكلما اقترب من الصفر كلما كان ذلك مؤشر على ضعف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة .

وكلما كان معامل الارتباط مرتفعاً كلما كان ذلك مؤشر على إمكانية التنبؤ بقيمة المتغير التابع في ضوء قيمة المتغير المستقل والعكس صحيح .

وتوجد عدة أنواع من معاملات الارتباط عبارة عن معامل الارتباط البسيط ، معامل الارتباط الجزئي ، معامل الارتباط المتعدد .

وأيضاً يمكن استخدام معامل التحديد (وهو مربع معامل الارتباط الخطي البسيط) للحكم على درجة جودة معادلة خط الانحدار في تعيين العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، وتتراوح قيمته بين (صفر ، 1) ، حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الصفر فإن ذلك يدل على ضعف

معادلة خط الانحدار على تفسيرها التباين في المتغير التابع (ص) ، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة قدرة معادلة خط الانحدار على تفسير التباين في (ص)

2- صياغة معادلة انحدار تكلفة الوظيفة التسويقية :

يتم صياغة معادلات انحدار تكاليف الوظائف التسويقية والتي تعد بمثابة معادلة التنبؤ بقيمة العنصر خلال الفترة المقبلة عند تغذيتها بقيمة المتغيرات المستقلة ويتم تحديد رموز المعادلة كما يلي :

رموز المتغيرات التابعة :-

التكاليف المخططة لوظيفة ترويج المبيعات	**ص^ 1**
التكاليف المخططة للهدايـــا	**ص^ 11**
التكاليف المخططة لتنفيذ ديكورات معارض البيع	**ص^ 12**
التكاليف المخططة للعينات المجانيـــة	**ص^ 13**
التكاليف المخططة للكوبونات	**ص^ 14**
التكاليف المخططة للحفـلات الترفيهيـة	**ص^ 15**
التكاليف المخططة للطوابـع المجانيـة	**ص^ 16**
التكاليف المخططة للجوائـــز	**ص^ 17**
التكاليف المخططة للكتالوجـــات	**ص^ 18**

رموز المتغيرات المستقلة :-

كمية المبيعـات المتوقعـــة	**س^**
عدد الهدايـا المتوقعـــة	**هـ^**
عدد معـارض البيـع المتوقعـة	**ص^**
عدد الكوبونـات المتوقعـــة	**ك^**
عدد الحفـــلات المتوقعـــة	**ف^**
عدد الطوابـــع المتوقعـــة	**ط^**
عدد الجوائـــز المتوقعـة	**ج^**
عدد الكتالوجـــات المتوقعـــة	**ل^**
التكلفة المتوقعة للوحـدة المنتجـة	**ب^ س**
التكلفة المتوقعة للهديـــة الواحـدة	**ت^ هـ**
التكلفة المتوقعة لإعداد المعرض الواحـد	**ث^ض**
التكلفة المتوقعة للتعبئـــة الواحـدة	**ث^س**
(وهي نفسها التكلفة المتوقعة للوحدة المنتجة)	
التكلفة المتوقعة للكوبـــون الواحـد	**ت^ ك**

التكلفة المتوقعة للحفلــة الواحـدة	ت^ ف
التكلفة المتوقعة للطابــع الواحـد	ت^ ط
التكلفة المتوقعة للجائزة الواحـــدة	ت^ ج
التكلفة المتوقعة للكتالــوج الواحد	ت^ ل

صياغة معادلة التكاليف المخططة لوظيفة ترويج المبيعات (الكلية)

ص^1 = ص^11 + ص^12 + ص^13 + ص^14 + ص^15 + ص^16 + ص^17 + ص^18 .

معادلة انحدار التكاليف المخططة للهدايا :

ص^11 = أ11 + ب 11 س^+ جـ 11 ت^ هـ + د 11 هـ^ + ح .

معادلة انحدار التكاليف المخططة لتنفيذ ديكورات معارض البيع :

ص^12 = أ11 + أ12 + ب 12 س^ + جـ 12 ت^ ض+ د 12 ض^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للعينات المجانية :

ص^13 = أ13 + ب13 س^ + جـ 13 ب^ س + د 13 ع + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للكوبونات :

ص^14 = أ14 + ب14 س^ + جـ 14 ت^ ك + د 14 ك^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للطوابع :

ص^15 = أ15 + ب15 س^ + جـ 15 ت^ ف + د 15 ف^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للحفلات التي تقيمها المنشأة :

ص^16 = أ16 + ب16 س^ + جـ 16 ت^ ط + د 16 ط^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للجوائز :

ص^17 = أ17 + ب17 س^ + جـ 17 ت^ ج + د 17 ج^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للكتالوجات :

ص^18 = أ18 + ب18 س^ + جـ 18 ت^ ل + د 18 ل^ + خ

حيث أن أ ، ب ، ج ، د ، هـ هي معلمات (معالم او مؤشرات) لمعادلة الانحدار .

خ هو الخطأ العشوائي ، وسوف نفترض أنه مستقل وله توزيع معتاد توقعه الصفر وتباينه ثابت ، وهو عبارة عن المتغيرات التي لم تدخل في النموذج أو المعادلة أو هو الفرق بين القيمة الفعلية للمشاهدة والقيمة المقدرة لها .

التكاليف المخططة لوظيفة بحوث التسويق	ص^ 2

رموز المتغيرات التابعة

التكاليف المخططة لمرتبات الباحثين و الموظفين	ص^ 21
التكاليف المخططة للأبحاث والتجــارب	ص^ 22
التكاليف المخططة للاستقصاءات و النـدوات	ص^ 23
التكاليف المخططة الخبراء الخارجييــن	ص^ 24

رموز المتغيرات المستقلة :

كمية المبيعـات المتوقـعـــــة س^

عدد الأبحاث والتجارب المتوقعــة س^ 22

عدد الاستقصاءات والندوات المتوقعة س^ 23

التكلفة المتوقعة للبحث والتجربة الواحدة ت^ س 23

التكلفة المتوقعة للاستقصاء والندوة الواحدة ت^ س 23

صياغة معادلة التكاليف المخططة لوظيفة بحوث التسويق (الكلية)

ص^2 = ص^ 21 + ص^ 22 + ص^ 23 + ص^ 24

– معادلة انحدار التكاليف المخططة لمرتبات الباحثين :

ص 21 = أ 21 + ب 21 س^ + خ

– معادلة انحدار التكاليف المخططة للابحاث والتجارب :

ص^22 = أ22 + ب22 س^ + جـ22 ب^س22 + د22س^22+خ

– معادلة انحدار التكاليف المخططة للاستقصاءات والندوات :

ص^23 = أ23 + ب23 س^ + جـ23 ب^س23 + د23س^23+خ

ص^ 24 (*) فتتحدد كما سبق ذكره بناء على العقود المتفق عليها مع كل الجهات .

التكاليف المخططة لوظيفة البيع الشخصي (أو المباشر) ص^3

رموز المتغيرات التابعة :

التكاليـف المخططـة لمرتبات رجال البيــع ص^31

التكاليـف المخططـة لعمولات رجال البيــع ص^32

التكاليف المخططة لمرتبات مشرفي وموظفي إدارة المبيعات ص^33

التكاليـف المخططـة للاتصال التليفونـــي ص^34

التكاليـف المخططـة لإهلاك الأصول الثابتــة ص^35

(ومنها أجهزة الحاسبات وغيرها)

رموز المتغيرات المستقلة :

كميــة المبيعــات المتوقعـة س^

عدد العملاء المتوقع الاتصـال بهـم س^34

متوسط الوقت المتوقع للاتصال التليفونـي د^

التكلفة المتوقعة للاتصال التليفوني في الدقيقة ت^

صياغة معادلة التكاليف المخططة لوظيفة البيع الشخصي الكلية :

ص^3 = ص^31 + ص^32 + ص^33 + ص^34 + ص^35

معادلة انحدار التكاليف المخططة لمرتبات رجال البيع

ص^31 = أ 31 + ب 31 س^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة لعمولات رجال البيع

ص^32 = أ 32 + ب 32 س^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة لمرتبات مشرفي وموظفي إدارة المبيعات

ص^33 = أ 33 + ب 33 س^ + خ

معادلة انحدار التكاليف المخططة للإتصال التليفوني

ص^34 = أ 34 + ب 34 س^ + جـ34 ب^ء + د 34 ء^ + هـ34 س^ 34 +خ

إهلاك الأصول الثابتة ومنها (أجهزة الحاسبات وغيرها)

وتتحدد بناء على المعادلة التالية (وليس باستخدام الانحدار)

ص^35 = قيمة الأصول الثابتة × معدل الاهلاك × فترة الاهلاك .

التكاليف المخططة لوظيفة الإعلان ص^4

رموز المتغيرات التابعة :

أ- إذا كانت المنشأة هي التي تتولى بنفسها متابعة تنفيذ الإعلان وتتضمن :

- التكاليف المخططة للتعاقد مع الوسائل الإعلانية المختلفة ص^41

- التكاليف المخططة لمرتبات العاملين بإدارة الإعـلان ص^42

رموز المتغيرات المستقلة :

كمية المبيعات المتوقعة س^

الهدف من الإعلان (متغير و صفي)

القدرات المالية للمنشأة ق^

تكاليف الإعلان للمنافسين م^

طبيعة المنتج (متغير وصفي)

(وتعني القدرات (الإمكانيات) المالية المتاحة لدى الشركة للإنفاق على الإعلان وهي تتوقف على حجم الشركة كبيرة أم متوسطة أم صغيرة ، ويمكن تحديد حجم الشركة من خلال حجم الأصول) .

ويمكن التعامل مع المتغيرات الوصفية السابقة كما يلي :

يفضل عند معالجة المتغيرات المستقلة الوصفية أن يستعاض عنها بمتغيرات كمية ذات علاقة ارتباط قوية بينها . فالهدف من الإعلان كمتغير وصفي يمكن التعبير عنه بالاستعانة بمتغيران كميان هما : تكاليف الإعلان الماضية ، ودورية الإنفاق على الإعلان (عدد مرات الإنفاق) ، فإذا كانت تكاليف الإعلان صغيرة وعدد مرات الإنفاق متعددة فهذا يدلنا على أن الهدف من الإعلان دوري أو تذكيري ، أما إذا كانت تكاليف الإعلان كبيرة وعدد مرات الإنفاق قليلة فهذا يدلنا على أن الهدف من الإعلان حملة إعلانية .

ولن يتم التعبير عن هذا المتغير في معادلة الانحدار إلا بناء على معرفة الهدف من الإعلان وذلك من خلال البيانات المتاحة لدى الشركة .

أما طبيعة المنتج كمتغير وصفي ، فإنه توجد عدة تفسيرات لطبيعة المنتج منها :

– طبيعة الطلب على المنتج بشكل عام من حيث كونه يتسم بالاستقرار أم لا :

في هذا الحالة يمكن الاستعانة بتكاليف الإعلان الماضية كمتغير كمي يعبر عنها ، فإذا كان الطلب على المنتج يتسم بالاستقرار فسنجد أن هناك تكاليف إعلان منخفضة وشبه متقاربة القيمة أو ربما لا توجد ، أما إذا كان الطلب على المنتج لا يتسم بالاستقرار فنجد أن هناك تكاليف إعلان مرتفعة ومتذبذبة القيمة ، وهنا تكون المنشأة بحاجة للإعلان عن المنتج وتحمل تكاليف الإعلان عنه في المستقبل .

– طبيعة سوق المنتج هل هو سوق بائع أم سوق مشتري :-

وهنا أيضاً يمكن الاستعانة بتكاليف الإعلان الماضية كمتغير كمي للتعبير عنها ، فإذا كان السوق سوق بائع ففي الغالب لن يكون هناك تكاليف إعلان ماضية ، أما إذا كان سوق مشتري فسوف نجد تكاليف إعلان ماضية ، وأيضاً سنحتاج المزيد من تكاليف الإعلان في المستقبل والتي ستتوقف على طبيعة المنافسة في السوق .

– طبيعة المنتج من حيث كونه من السلع الضرورية أو من السلع التي تتأثر بأذواق المستهلكين (مثل سلع الموضة) .

وهنا أيضاً يمكن الاستعانة بتكاليف الإعلان الماضية كمتغير كمي للتعبير عنها ، فإذا كان المنتج ضروري فلن توجد تكاليف إعلان ماضية لأنه لا يحتاج للإعلان في غالب الأحوال إلا إذا تعددت المنتجات المنافسة ، أما إذا كان المنتج يتأثر بأذواق المستهلكين فإننا نجد أن هناك تكاليف إعلان ماضية وأيضاً سنحتاج لتحمل المزيد من تكاليف الإعلان في المستقبل .

ولن يتم التعبير عن هذا المتغير في معادلة الانحدار إلا بعد الاستقرار على طبيعة المنتج من خلال بيانات الشركة .

صياغة معادلة التكاليف المخططة لوظيفة الإعلان (الكلية)

ص^4 = ص^ 41 + ص^ 42.

معادلة انحدار تكاليف التعاقد مع الوسائل الإعلانية المختلفة :

ص^41 = أ41 + ب41س^ + جـ41م^ + د41ف^ + هـ41 ر^+ و41 ر^ +خ

حيث ر ، ز هما المتغيران الكميان البديلان للمتغيران الوصفيان :

معادلة انحدار مرتبات العاملين بإدارة الإعلان:-

ص^42 = أ42 + ب42س^ +خ

3- تحديد قيم معلمات (معالم أو مؤشرات) المعادلات :

يمكن تحديد قيم المعلمات (المعالم او المؤشرات) للمعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى سواء في حالة الانحدار البسيط أو المتعدد وهذه الطريقة هي التي تجعل مجموع مربعات انحرافات ص^ عن ص أي (مج ح2) أصغر ما يمكن .

حيث ص^ القيمة المخططة (أو المقدرة إحصائياً) للمتغير التابع .

ص القيمة الفعلية للمتغير التابع .

خ الخطأ العشوائي

مج خ2 مجموع مربعات الخطأ العشوائي .

وأيضاً يمكن الوصول إلى قيم المعلمات (المعالم أو المؤشرات) باستخدام الحاسب إما عن طريق وضع قيم المعلمات في صورة مدى (تقدير قيمتها بفترة ثقة) في المجتمع وفي العينة .

بافتراض حالة الانحدار الخطي البسيط هي السائدة في المعادلات التالية :-

أ – تقدير أ بفترة ثقة يكون كما يلي :

$$8 = أ + ت_{د\ ع} \sqrt{\frac{1}{ن} + \frac{(س)^2}{مج\ (س - س-)^2}}$$

حيث 8 هي نقطة تقاطع خط انحدار ص / س مع محور ص ونرمز لتقديرها من العينة بالرمز أ .

ب- تقدير ب بفترة ثقة كما يلي :

$$ب + ت_{(\alpha\ ،\ ن - 2)}\ ع\ (ب) > B1 > ب + ت_{(1-\alpha\ ،\ ن -2)}\ ع\ (ب)$$

حيث B هي القيمة الحقيقية لمعامل الانحدار ص / س في المجتمع .

ب هي تقدير قيمة B س بيانات ، العينة .

ت (1- α ، ن -2) هي قيمة ت من جداول التوزيع الاحتمالي لـ ت عند

2

مستوى معنوية 1 – α ودرجات حرية ن – 2 .

2

مع مراعاة أن – ت α = ت 1 – α لنفس درجات الحرية .

2 2

ع(ب) هي الخطأ المعياري لـ (ب) .

ع2 (ب) = متوسط مربعات البواقي

ج (س – س)2

4- استخدام أسلوب بوكس وجنكنز (Box & Jenkins (B. J في التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة :-

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب تحليل السلاسل الزمنية التي تستخدم في التنبؤ بقيم الظواهر في المستقبل ويتميز هذا الأسلوب بأنه مثلاً يمكن استخدامه في التنبؤ بالمبيعات في المستقبل مستخدماً بيانات عن المبيعات في الماضي فقط دون الحاجة للبحث عن بيانات سلاسل زمنية أخرى مثل الأسعار ودخول المستهلكين .

ويتكون هذا الأسلوب (B.J) من ثلاثة نماذج يمكن الاختيار من بينها :

أ) نموذج الانحدار الذاتي Autorp gressive model

ويوضح هذا النموذج أن قيمة الظاهرة المراد التنبؤ بها تعتبر دالة خطية في قيمة الظاهرة نفسها خلال الفترات الزمنية السابقة بالإضافة للخطأ العشوائي

(أو البواقي) للتنبؤ بقيمة الظاهرة خلال الفترة محل التنبؤ .

وتأخذ الصيغة العامة لهذا النموذج الشكل التالي :

نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة (أو الرتبة) ن (AR (P

س ف = أ س ف – 1 + أ 2 س ف –2 + ... + أ ن س ف – ن +خ ف

حيث :

س ف قيمة الظاهرة المراد التنبؤ بها خلال الفترة القادمة (الحالية) ف .

س ف – 1 قيمة الظاهرة المراد التنبؤ بها خلال الفترة السابقة الأولى .

س ف – 2 قيمة الظاهرة المراد التنبؤ بها خلال الفترة السابقة الثانية .

أ1 ، أ2 ، .... ، أ ن معلمات الانحدار الذاتي الواجب تقديرها .

خ ف الخطأ العشوائي في التنبؤ بقيمة الظاهرة خلال فترة التنبؤ

(أو المتغير العشوائي أو البواقي) .

هذا ويفترض استغلال الأخطاء العشوائية وإنها تتبع توزيع معتدل متوسطة الصفر وتباينه 0 2 خ ثابت .

ن (أ و P) عدد الفترات الزمنية السابقة .

وتستخدم ن (أ و P) عدد الفترات الزمنية السابقة في الإشارة إلى درجة أو رتبة نموذج الانحدار الذاتي ، وتعني درجة نموذج الانحدار الذاتي عدد معالم النموذج الواجب تقديرها في عملية الانحدار الذاتي ، عدد المعالم الواجب تقديرها تساوي عدد مشاهدات س ف السابقة في النموذج .

(ب) نموذج المتوسطات المتحركة MA) Moving Averages Model)

ويعتمد هذا النموذج في التنبؤ بقيمة الظاهرة على أن القيمة المراد التنبؤ بها هي دالة خطية في الخطأ العشوائي الحالي خ ف ، الخطأ العشوائي في الفترات السابقة خ ف س ، وتأخذ الصيغة العامة لنموذج المتوسطات المتحركة من الرتبة ز q) MA) الشكل التالي :

س ف = خ ف – ب1 خ ف 1 – ب2 خ ف 2 ..... – ب .

حيث :

س ف قيمة الظاهرة المراد التنبؤ بها خلال الفترة القادمة أو الحالية ف

خ ف قيمة الخطأ العشوائي في الفترة محل التنبؤ .

خ ف – ز قيمة الخطأ العشوائي في الفترات السابقة .

ز (أ و q) تشير إلى عدد الفترات الزمنية السابقة .

ب1 ، ب2 ، .... ،ب ز معلمات نموذج المتوسطات المتحركة الواجب تقديرها

وجدير بالذكر أن الإشارة السالبة أمام معلمات النموذج لا تشير إلى نوعية العلاقة بين القيمة المراد التنبؤ بها وقيمة الخطأ العشوائي في الفترات السابقة .

(جـ) نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة (نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة المختلطة) .

(Autoregrresive Integvated Moving Average Models (ARIMA

ويعتمد هذا النموذج المختلط في التنبؤ بقيمة الظاهرة على افتراض أن القيمة المراد التنبؤ بها وهي دالة خطية في :

قيمة الظاهرة نفسها في الفترات السابقة س ف – ز ، قيمة الخطأ العشوائي في الفترات السابقة خ ف –ز ، قيمة الخطأ العشوائي في الفترة محل التنبؤ خ ف.

وتأخذ الصيغة العامة للنموذج المختلط من الرتبة (ن ، ز) (... ، q)

الشكل التالي :

س ف = أ1 س ف– 1 + أ2 س ف –2 + .. + أ ن س ف – ن + خ ف –ب1 خ ف – 2 –...– ب ز خ ف – ز

وتعتبر هذه الصيغة هي دمج لصيغتي الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة

ن (أو P) تشير الى عدد معالم الانحدار الذاتي

ز (أو q) تشير الى عدد معالم المتوسطات المتحركة .

ويشير الباحث الى أن الباحثين اعتادوا على وضع إشارة سالبة أمام المعالم ب وإشارة موجبة أمام المعالم أ .

– خطوات استخدام أسلوب بوكس وجنكنز في التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة :

تتمثل خطوات استخدام هذا الأسلوب في الخطوات الرئيسية التالية :

1– التعرف على شكل النموذج identification

2– تقدير معالم النموذج Estimation

3– فحص مدى ملائمة النموذج (الفحص التشخيصي) Diagnostic Checking

4– التنبؤ Forecasting

وسوف يتناول الباحث الخطوات الأربعة السابقة بشيء من التفصيل :

1- التعرف على شكل النموذج identification

وفي هذه الخطوة يختار الباحث واحد من النماذج الثلاثة لأسلوب بوكس وجنكز (الانحدار الذاتي أو المتوسطات المتحركة أو المختلط) .

وللتعرف على نموذج السلسة الزمنية ينتمي إلى أي من النماذج الثلاثة يتم استخدام دالتان هما :

- دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation function
- دالة الارتباط الذاتي الجزئي partial Autocorrelation.

وتشير الدالتان إلى مدى ارتباط مفردات السلسلة الزمنية ببعضها عبر الزمن وتتطلب مرحلة التعرف على النموذج قدراً كبيراً من الخبرة والحكم الشخصي لأن معاملات الارتباط الذاتي ، والارتباط الذاتي الجزئي للعينة تماثل تماماً صيغتها النظرية ، ولذلك يجب دراسة الرسم (العرض) البياني لبيانات السلسلة بعناية كاملة لأنه يساعد في التعرف على شكل النموذج .

2- تصوير معالم (مؤشرات أو معلمات) النموذج Estimation

بعد التعرف على شكل النموذج يجب تقدير معالم (معلمات أو مؤشرات) النموذج (أ1 ، أ2 ، ..... أن ، (ب1 ، ب2 ، .... ب ز) .

ويمكن استخدام طريقتين أساسيتين في التقدير هما :-

1/ **طريقة المربعات الصغرى.**

2/ **طريقة الإمكان الأعظم (أو الاحتمال الأكثر حدوثاً أو تكراراً) .**

وبموجب طريقة المربعات الصغرى يتم اختيار مقدرات المعالم التي تجعل مجموع مربعات الخطأ العشوائي (البواقي) أقل ما يمكن .

أما طريقة الإمكان الأعظم (أو طريقة الاحتمال الأكثر حدوثاً أو تكراراً)

فيلاحظ أنه توجد العديد من الطرق الحسابية المعروضة في المراجع العلمية لتقدير المعالم باستخدام هذه الطريقة ، ولعل الطريقة التي اقترحها Ansley لاستخدامها في برامج Estima تعد من أكثر الطرق كفاءة ، وقد بين Ansely أنه يمكن الحصول على صيغة مقنعة لحسابات الترجيح الأعظم لتقدير معالم النموذج وذلك بتعظيم صيغة تربيعية تشبه المعادلة المستخدمة في طريقة المربعات الصغرى .

– ومن الناحية العملية يُنصح باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير العملية أولاً ثم يعود إلى طريقة الإمكان الأعظم بالنسبة للنموذج النهائي .

3– فحص مدى ملائمة النموذج (الفحص التشخيصي) Diagnostic Checking

توجد أربعة أنواع من الفحوص يمكن استخدامها لتقويم مدى ملاءمته للنموذج وتتمثل فيما يلي :

– تحليل السكون – تحليل البواقي .

– إضافة معاملات أخرى للنموذج – حذف معاملات من النموذج .

وجدير بالذكر أن الترتيب السابق لطرق فحص النموذج لا يعني ضرورة تطبيقها بنفس هذا الترتيب وفي الحقيقة أنه عند استخدام هذه الطرق لفحص النموذج يجب مقارنة نتائجها لمعرفة ما إذا كان هذه النتائج تدل مع بعضها على عدم ملائمة النموذج ، فاتخاذ قرار بناء على نتائج طريقة واحدة فقط من هذه الطرق يؤدي إلى استنتاجات خاطئة :

4– التنبؤ Forecasting

بعد التعرف على شكل النموذج وتقدير معلماته (مؤشراته) والتأكد من مدى ملاءمته بإجراء الاختبارات أو الفحوصات اللازمة ويتم التأكد من صحة النموذج يصبح النموذج صالحاً للتنبؤ .

وهذا التنبؤ قد يكون تنبؤ بنقطة Point forecast (أي رقم وحيد) أو تنبؤ بفترة Forcast Interval والأخير سوف يتم الاعتماد عليه فيما بعد لتحقيق للغرض الرقابي .

*** التنبؤ بنقطة Point Forecast**

بفرض أن هناك ثلاث متغيرات مستقلة تؤثر في متغير تابع (تكلفة إحدى الوظائف التسويقية غير نمطية الأداء) وتم استخدام أسلوب B.J للتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة وتم إتباع الخطوات الثلاثة السابقة .

وبفرض أن المتغير المستقل الأول س1 يحكمه نموذج انحدار من الدرجة الثانية وكانت معادلته كما يلي :

س1ف = أ1 س ف – 1 + أ2 س ف – 2 + خ ف .

وبعد تحديد أ1 ، أ2 و بمعلومية س ف – 1 ، س ف – 2

تبين أن س1 ف = 1000 مثلاً .

بفرض س2 يحكمه نموذج متوسطات متحركة من الدرجة الأولى وكانت معادلته كما يلي :
س2 فد = خ ف – ب1 خ ف – 1 وبمعلومية خ ف ، خ ف – 1 وتحديدهم وكذلك ب1
تبين أن س2ف = 1200 مثلاً .
ويفرض أن المتغير المستقل الثالث س 3 يحكمه نموذج مختلط من الدرجة (1 q و (P1
ARMA فإن معادلته تكون كالتالي ك
س 3 ف = أ1 س ف–1 – ب1 خ ف – 1 + خ ف
وبعد تحديد كلا من أ1 ، ب1 ، س ف –1 ، خ ف – 1 .
تبين أن س 3 ف = 800 مثلاً .

ويلي ذلك عملية التعويض المباشر عن قيم المتغيرات المستقلة بعد تحديدها في معادلة انحدار تكلفة الوظيفة التسويقية غير نمطية الأداء للوصول إلى القيمة المتنبأ بها لتكلفة هذه الوظيفة .

وبفرض أن المعادلة كانت تأخذ الشكل التالي :

ص^ = 2000 + 0.8 س 1 + 0.6 س2 + 0.7 س 3

والتعويض عن قيم س1 ، س2 ، س3 فإن :

ص^ = 2000 + 0.8 × 1000 + 0.6 × 1200 + 0.7 × 800

ص^ = 2000 + 800 + 720 + 560 = 4080 .

أما عن التنبؤ بفترة فسوف يتناوله الباحث من خلال الخطوات التالية وذلك لتحقيق الغرض الرقابي :

*** التنبؤ بمدى التكلفة المخططة للوظيفة التسويقية :**

بنهاية الخطوة السابقة أصبح لدينا تكلفة مخططة (كرقم وحيد) للوظائف التسويقية غير نمطية الأداء ، وحيث يمكن تحقيق الجانب الرقابي على تكاليف الوظائف التسويقية فيتم مقاربة التكاليف المخططة بالتكاليف الفعلية ونظراً لصعوبة حدوث التطابق التام بينها بالإضافة إلى صعوبة منع حدوث الأخطاء العشوائية (أو الانحرافات العشوائية) فإنه لكي يتم عملية الرقابة بشكل منطقي فيجب أن يكون هناك مدى التكلفة المخططة للوظائف التسويقية يتم معاينة التكاليف الفعلية به ويمكن الوصول إلى مدى التكلفة المخططة للوظيفة التسويقية بطريقتين :

أ) التنبؤ بمدى التكلفة المخططة للوظيفة التسويقية من خلال التنبؤ بمدى المتغيرات المستقلة (التنبؤ بفترة) .

وكما ذكر الباحث سابقاً فإنه يمكن التنبؤ بفترة تقيم المتغيرات المستقلة وذلك عن طريف استخدام أسلوب B.J حيث يصبح لكل متغير مستقل حد أدنى وحد أعلى لقيمه .

وبالتالي يتم صياغة معادلة انحدار التكلفة المخططة للوظيفة التسويقية ثلاث مرات:

سواء كانت معادلة انحدار تكلفة الوظيفية التسويقية معادلة انحدار بسيط او متعدد وبفرض أنها كانت معادلة انحدار متعدد فتتم صياغتها كما يلي :

المرة الأولى : صياغة معادلة الانحدار في ضوء القيم الأساسية الناتجة عن أسلوب

(التنبؤ بنقطة) . B.J

ص^ = أ + ب س 1 + جـ س 2 + د س 3 + خ

المرة الثانية:صياغة معادلة الانحدار في ضوء الحد الأدنى لقيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها :

حيث ص^ = أ + ب س 1 + جـ س 2 + د س 3 + خ

حيث ص^ الحد الأدنى لمدى التكلفة المخططة .

س1 / س2 / ، س ص ، س ت / الحد الأدنى لقيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها

خ = الخطأ العشوائي (او المتغير العشوائي أو البواقي) .

المرة الثالثة :صياغة معادلة الانحدار في ضوء الحد الأعلى لقيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها .

ص^ = أ + ب س 1 + جـ س 2 + د س 3 + خ

حيث :

ص^/ الحد الأعلى لمدى التكلفة المخططة

س1/ ، س2/ س3/ ، س ن / الحد الأعلى لقيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها .

ب) ويمكن تطوير الطريقة السابقة عن طريق الاستعانة بفكرة تحديد قيم المعلمات بفترة ثقة (مدى) وبالتالي تصبح قيم المعادلة سواء قيم المعلمات أو قيم المتيغرات المستقلة بفترة ثقة (حد أدنى ، حد أعلى) وهنا تتم صياغة معادلة الانحدار ثلاث مرات أيضاً،ولكن مع مراعاة الآتي :-

المرة الأولى :

صياغة معادلة الانحدار في ضوء القيم الأساسية للمتغيرات المستقلة والمعلمات :-

ص^ = أ + ب س1 + ج س 2 + د س 3 + خ .

المرة الثانية:

صياغة معادلة الانحدار في ضوء الحد الأدنى لقيم المعلمات وقيم المتغيرات المستقلة :

ص^ / = أ/ + ب/ س1 + ج/ س 2/ + د/س3/ + خ .

المرة الثالثة :

صياغة معادلة الانحدار في ضوء الحد الأعلى لقيم المعلمات وقيم المتغيرات المستقلة :-

ص^/ = أ/ +ب/س1/ + ج/س2/ + د/س3/ +خ .

ثانياً : استخدام الموازنة المرنة على أساس النشاط لتخطيط ورقابة تكاليف وظائف التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء (تكاليف تلبية – تنفيذ – أمر البيع) .

والتي تشمل كما سبق الإشارة تكاليف وظائف التعبئة ، التخزين ، النقل ، الضمان ، الخدمة ، الائتمان والتحصيل .

وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء العناصر التالية :

1/ مفهوم الموازنة على أساس النشاط .

2/ مميزات الموازنة على أساس النشاط .

3/ خطوات تطبيق الموازنة على أساس النشاط عند تخطيط ورقابة تكاليف وظائف التسويق شبه نمطية الأداء "" تكاليف تلبية – تنفيذ – أمر البيع).

1-مفهوم الموازنة على أساس النشاط :

س تعتبر الموازنة على أساس النشاط أحد عناصر نظام المحاسبة على أساس النشاط ABA والذي يشمل في طياته تحديد التكلفة على أساس النشاط ABC لأغراض تحديد تكلفة المنتج ، إعداد الموازنة على أساس النشاط ABB أو التي يطلق عليها إدارة تكلفة النشاط والتي تستخدم لأغراض تخطيط ورقابة التكلفة ، قياس أداء النشاط والذي يستخدم لأغراض فحص – تقييم – الأداء ، Monitoring باستخدام كلا من المؤشرات المالية وغير المالية . ( ) .

ونظراً لأن التكلفة على أساس النشاط ABC هو الأسبق في الظهور فيرى بعض الكتاب ( ) إن إعداد الموازنة على أساس النشاط ABB تعتبر امتداد طبيعي لمبادئ ABC ولكن لأغراض التخطيط والرقابة .

وينظر للموازنة على أساس النشاط على أنها عملية إدارية يتم تشغيلها على مستوى الأنشطة بغرض التحسين المستمر في كل من الأداء والتكاليف ( ) .

ويؤكد ذلك أحد الكتاب ( ) بأن مدخل الموازنة على أساس النشاط يعتبر نظام للتخطيط والرقابة على عناصر تكاليف الأنشطة المختلفة والذي يسعى نحو دعم مفهوم التحسين المستمر ، وتطوير النظم التقليدية في إعداد الموازنة من خلال استخدام أساليب تحليل النشاط .

وتعتبر الموازنة على أساس النشاط من الأساليب المرنة عند إعداد الموازنة والتي تعتمد على تحليل الأنشطة المختلفة بالمنشأة وفقاً لمسببات التكلفة الخاصة بها ، ويتم الرقابة على التكاليف من خلال الرقابة على مسبباتها وذلك بمقارنة مسببات التكلفة الفعلية بالمسببات المخططة طبقاً للموازنة .

ومما سبق يتضح أن فكرة عمل الموازنة على أساس النشاط تقوم على تحديد الأنشطة الرئيسية الضرورية التي تقوم بها المنشأة ثم تقوم بتخصيص موارد المنشأة (عناصر التكاليف) لهذه الأنشطة ويتم الربط بين الأنشطة والموارد (عناصر التكاليف) من خلال استخدام مسببات التكلفة والتي يتم تحديدها بناء على معيار السبب والنتيجة ثم يتم الربط بين المنتجات النهائية وتكاليف تلك الأنشطة مما يساعد في تحديد مقدار استعادة تلك المنتجات من هذه التكاليف ( )

2- **مميزات الموازنة على أساس النشاط :**

من المتوقع أن يترتب على استخدام هذا الأسلوب المزايا التالية ( ) .

(أ) تحقيق أحسن استغلال ممكن للموارد التسويقية وخصوصاً في ظل قيد ندرة هذه الموارد ، حيث يتم توزيع هذه الموارد المتاحة طبقاً لقائمة الأولويات التي يتم إعدادها بعد ترتيب الأنشطة من حيث الأهمية وبما يتفق مع الأهداف العامة للمنشأة .

(ب) إلقاء الضوء على مشكلة الطاقة التسويقية العاطلة لدى المنشأة (مثل أنشطة التعبئة ، التخزين ، النقل ....) ويتم ذلك من خلال مقياس الموارد المستهلكة في أداء الأنشطة التسويقية

وقياس كفاءة وفعالية هذه الأنشطة ، تحليل هذه الأنشطة إلى أنشطة تضيف قيمة للمنتج ، وأنشطة لا تضيف قيمة المنتج (مثل نشاط التخزين في معظم الأحيان) .

(ج) زيادة فعالية دور الإدارة في القيام بوظائف التخطيط والرقابة لتكاليف نشاط التسويق ، من خلال ما توفر من معلومات عن تكاليف الأنشطة التسويقية المختلفة بالمنشأة ومستويات طاقة هذه الأنشطة والأداء الفعلي ، ومدى إمكانية تعظيم المنافع المتوقع الحصول عليها من تكاليف الأنشطة التي تضيف قيمة وتدنيه تكاليف الأنشطة التي لا تضيف قيمة .

(د) دعم هدف التحسين المستمر من خلال الحث الدائم على تخفيض التكلفة وزيادة الكفاءة واستخدام مقاييس الأداء الملائمة والفورية (المالية وغير المالية) .

(هـ) توفر معلومات تفصيلية والتي يمكن أن تحسن اتخاذ القرارات التسويقية

(مثل المتعلقة بقنوات التوزيع أو وسائل النقل ....) وذلك بالمقارنة بإعداد الموازنة التقليدية التي تعتمد بشكل كامل على مسببات التكلفة على أساس وحدات المخرجات .

(و) ويمكن تطبيقها لأنشطة التسويق (وبصفة خاصة أنشطة التعبئة ، التخزين ، والنقل ، ....) المختلفة وهذا يساعد على إدارة تكاليف هذه الأنشطة جيداً في الأجل الطويل على اعتبار أن الأنشطة هي التي تسبب – تحرك – التكاليف .

(3) خطوات تطبيق الموازنة على أساس النشاط عند تخطيط ورقابة تكاليف وظائف التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء (تكاليف تلبية – تنفيذ – امر البيع).

ويمكن بيان تلك الخطوات فيما يلي : ( )

(أ) تحديد الأنشطة التسويقية شبه نمطية الأداء (أو اللازمة لتلبية – تنفيذ – أمر البيع) والتي تمثل في :

التعبئة ، التخزين ، النقل ، الضمان ، والخدمة ، الائتمان والتحصيل ، والإدارة العامة لنشاط التسويق .

(ب) حصر تكاليف أداء هذه الأنشطة من خلال تجميع كافة عناصر تكاليف المواد الأجور ، المصروفات التي يحتاجها أداء كل نشاط مع فصل تكاليف هذه الأنشطة إلى متغيرة وثابتة إن أمكن :

(ج) تحديد محرك التكلفة لكل نشاط ويمكن بيان ذلك كما يلي :-

جدول رقم (2)

النشاط أو الوظيفة	محرك التكلفة
التعبئة	الوحدة المعبأة ، أو الوحدة المادية المشحونة (أو الشحنة)
التخزين	عدد أو وزن أو حجم الوحدة المشحونة أو المساحة المشغولة أو الوحدة المادية للبضاعة التي تم مناولتها أو الشحنة (أو عامل مرجح)
النقل	عدد أوزان أو حجم الوحدات المشحونة ويمكن الربط بالمسافة المقطوعة طن / كيلو متر أو الشحنة / كيلو متر
الضمان والخدمة	عدد مطالبات الضمان والخدمة
الائتمان والتحصيل	عدد أوامر أو طلبات العملاء أو إعداد الفواتير أو قيمة المبيعات الآجلة ، عدد حسابات العملاء المفتوحة .
الإدارة العامة لنشاط التسويق	عدد أوامر أو طلبات العملاء أو إعداد الفواتير أو قيمة المبيعات النقدية والآجلة .

(د) تحديد التكلفة المخططة لوحدة أداء كل نشاط (محرك التكلفة) ، وقد ذكر بعض الكتاب ، أنه يمكن تحديد التكلفة لمحرك التكلفة عن طريق صياغة معادلة محرك التكلفة وباستخدام طرق تقدير التكلفة (طريقة الحد الأدنى / الأعلى ، طريقة المربعات الصغرى) يمكن تحديدها ، وأيضاً يمكن الاستعانة بآراء المتخصصين في كل نشاط لتحديد التكلفة المخططة لمحرك التكلفة ، وبذلك يمكن المقارنة مع ناتج طرق تقدير التكلفة المختلفة ، فإذا تقاربت النتائج كان ذلك تأكيداً لدقة النتائج التي تم التوصل إليها ، ويمكن الاستعانة بمتوسط لهذه النتائج .

(هـ) تحديد حجم النشاط المخطط على أساس أهداف الإنتاج والبيع في كل نشاط من أنشطة (وظائف) التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء (أنشطة تلبية – تنفيذ – أمر البيع) وهنا يتم الوصول لذلك الحجم عن طريق الحصول على سلسلة زمنية تاريخية عن أحجام أداء هذه الأنشطة ، ويمكن التنبؤ بحجم كل نشاط عن طريق الربط مع الزمن باستخدام أسلوب الانحدار البسيط أو يمكن استخدام أسلوب (B.J) وأيضاً يمكن الاستعانة بآراء المتخصصين لتحديد حجم النشاط المخطط .

(و) تحديد التكاليف المخططة طبقاً لموازنة الأداء لكل نشاط وذلك كما يلي :

التكاليف المخططة طبقاً لموازنة الأداء لكل نشاط

= التكلفة المخططة لوحدة أداء كل نشاط × حجم النشاط المخطط لكل نشاط تسويقي

(أو يمكن أن نطلق عليها المعدل المخطط المحرك التكلفة)

ب) إعداد موازنة نهائية لتكاليف الوظائف التسويقية نمطية أو شبه نمطية الأداء

(تكاليف تلبية – تنفيذ – أمر البيع) ويتم ذلك من خلال تجميع التكاليف المخططة لأداء كل نشاط (التعبئة ، التخزين ، النقل ، الضمان ، والخدمة ، الائتمان ، والتحصيل ....) .

المبحث الثاني

دراسة حالة على الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف .

تم إنشاء الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف وتم افتتاح الشركة في الأول من شهر سبتمبر 1977 برأس مال وقدره 250 مليون دينار ليبي.

النشاط:

بالشركة عدد أربع خطوط إنتاجية:

1- **خط التغليف والتجهيز:**

ويقوم بصناعة الأكياس وتجهيز مواعين تعبئة الإنتاج.

2- **خط إنتاج الدقيق.**

3- **إنتاج السميد ومشتقاته.**

4- **خط إنتاج الأعلاف.**

تنتج الشركة الدقيق والسميد الذي يستخدم في الحلويات والكسكسي الذي يعتبر الوجبة الرئيسية كما ينتج المصنع أعلاف الحيوانات مثل علف الدواجن وعلف الأبقار والإبل والأغنام.

العمالة:

يوجد بالمصنع 300 عامل.

الهيكل التنظيمي:

يوجد بالشركة هيكل تنظيمي يسع لعدد 300 وظيفة ، وفيما يلي نموذج للهيكل التنظيمي.ونظرا لوجود صعوبة الحصول على بيانات من شركات القطاع الخاص وذلك نظرًا لظروف المنافسة الحادة والشديدة وحرص هذه الشركات على سرية بياناتها ، ولذلك اعتمد الباحث في دراسة تطبيقية على البيانات التي تم الحصول عليها من الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف(شركة عامة).

وحيث أن الشركات العامة تتبع التبويب النوعي لعناصر تكاليفها(أجور، مستلزمات سلعية، مستلزمات خدمية،..الخ) فقد واجه الباحثين صعوبة في الربط بين التبويب النوعي والتبويب الوظيفي عند تحديد تكاليف وظائف التسويق المختلفة [الإعلان ، ترويج (أو تنشيط المبيعات)، البيع الشخصي أو المباشر ...]

بمعنى إمكانية تحديد ما يخص كل وظيفة من الأجور، المستلزمات السلعية، ..... ولذلك فقد حاول الباحث تطويع الإطار المقترح ليتلائم مع نوعية البيانات المتاحة.

وذلك كما يلي:

1-إيجاد علاقة بين تكاليف التسويق(مبوبة وفقًا لنوعها) مع الزمن باستخدام برنامج spss واختيار أفضل دالة تمثل هذه العلاقة في ضوء معامل التحديد

2- إيجاد علاقة بين تكاليف التسويق(مبوبة وفقًا لنوعها) مع المبيعات الفعلية باستخدام برنامج spss واختيار أفضل دالة تمثل هذه العلاقة في ضوء معامل التحديد.

3- إيجاد علاقة انحدار خطي بسيط بين تكاليف التسويق(مبوبة وفقًا لنوعها) مع المبيعات الفعلية.

4- إيجاد علاقة انحدار خطي متعدد بين تكاليف التسويق(مبوبة وفقًا لنوعها) مع المبيعات الفعلية والزمن.

5- إيجاد علاقة انحدار بين تكاليف التسويق مبوبة وفقًا لنوعها) مع المبيعات المتوقعة باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين.

6- اختيار أفضل النماذج الخمسة السابقة في ضوء معامل التحديد كأساس للتنبؤ بعناصر تكاليف التسويق.

7- الرقابة على تكاليف التسويق باستخدام فترة ثقة بنسبة 95% لأفضل النماذج الخمسة الذي تم اختياره.

وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات :

1- إيجاد علاقة بين تكاليف التسويق(الأجور، المستلزمات السلعي، المستلزمات الخدمية، المصروفات التحويلية، والزمن باستخدام برنامج spss واختيار أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة في ضوء معامل التحديد وكانت نتائج تشغيل البيانات باستخدام برنامج spss كما يلي :

جدول (28)

عناصر تكاليف التسويق	معامل التحديد $ر^2$	نوع الدالة	ف المسحولة
1 . الأجور	,.891	تكعيبية CUB	16.42 ***
2 . المستلزمات السلعية	,.465	منحنى الأساس الطبيعي S	6.96 **
3 . المستلزمات الخدمية	,.729	منحنى الأساس الطبيعي S	21.54 ***
4 . المصروفات التحويلية	,.663	تكعيبية CUB	3.93 *

*** معنوي عند1% ** معنوي عند5% * معنوي عند10%

ويلاحظ مما سبق:

- فيما يتعلق بعنصري الأجور والمصروفات التحويلية وعلاقتها بالزمن اتضح أن أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة هي الدالة التكعيبية والتي يحقق عندها أكبر معامل تحديد.

- أما فيما يتعلق بعنصري المستلزمات السلعية والخدمية وعلاقتهما بالزمن اتضح أن أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة هي دالة منحنى الأساس الطبيعي.

- أما عن معنوية النموذج فباستخدام اختبار (ف) يتضح ما يلي:

-نموذجي الأجور والمستلزمات الخدمية معنويين عند مستوى1%

- بينما نموذج المستلزمات السلعية معنوي عند مستوى5%.

-أما نموذج المصروفات التحويلية فمعنوي عند مستوى 10%

2. إيجاد علاقة بين تكاليف التسويق(بعناصرها) والمبيعات الفعلية باستخدام برنامج spss واختيار أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة في ضوء معامل التحديد.

وكانت النتائج كما يلي: جدول (29)

عناصر تكاليف التسويق	معامل التحديد $ر^2$	نوع الدالة	ف المسحولة
1 . الأجور	0,680	خطية Lin	* 16.98
2 . المستلزمات السلعية	0,069	منحنى الأساس الطبيعي S	0.85
3 . المستلزمات الخدمية	0,628	تربيعية ، تكعيبية	**5.90
4 . المصروفات التحويلية	0,153	منحنى الأساس الطبيعي S	1.44

*** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5% * معنوي عند 1%

ويلاحظ مما سبق ما يلي:

- أنه فيما يتعلق بعلاقة عنصر الأجور والمبيعات الفعلية اتضح أن أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة هي الدالة الخطية والتي يتحقق عندها أكبر معامل تحديد

-أما فيما يتعلق بعنصري المستلزمات السلعية والمصروفات التحويلية وعلاقتهما بالمبيعات الفعلية اتضح أن أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة هي دالة منحنى الأساس الطبيعي والتي يتحقق عندها أكبر معامل تحديد.

–أما بالنسبة لعنصر المستلزمات الخدمية في علاقته بالمبيعات الفعلية اتضح أن هناك دالتين للتعبير عن هذه العلاقة هما الدالة التربيعية والتكعيبية، والتي تساوي عندها أفضل معامل التحديد وتتساوى عندها قيمة(ف) المحسوبة.

أما عن معنوية النموذج فباستخدام اختبار(ف) يتضح ما يلي:

– نموذج الأجور معنوي عند 1%.

– نموذج المستلزمات الخدمية معنوي عند5%.

– نموذج المستلزمات السلعية والمصروفات التحويلية غير معنويين وبالتالي غير صالحين للتنبؤ.

3– إيجاد علاقة انحدار خطية بسيطة ومتعددة بين عناصر التكاليف التسويقية والمبيعات الفعلية و(المبيعات الفعلية والزمن معًا). ويشير الباحث إلى أنه تم دمج الخطوتين الثالثة والرابعة معًا.

وقد تم في هذين النموذجين التركيز على العلاقات الخطية بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية والزمن وذلك لتلافي بعض الصعوبات الخاصة باختبار معنوية المعلمات في العلاقات غير الخطية ، وفي النموذج الأول ثم إيجاد علاقة انحدار خطية بسيطة بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية ، وفي النموذج الثاني تم إيجاد علاقة انحدار خطي متعدد بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية والزمن.

وكانت النتائج كما يلي:

1–نموذج الانحدار الخطي البسيط .

جدول رقم (30)

عناصر تكاليف التسويق	علاقة انحدار بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية			
	المعامل	ت المحسوبة	معامل التحديد المعدل $ر^2$	ف المحسوبة
1 . الأجور	0,01337	4.120	0,640	16.977

2 . المستلزمات السلعية	0,00165 –	0,257 –	0,116 –	0,066
3 . المستلزمات الخدمية	0,003258	3.507	0,557	12.298
4. المصروفات التحويلية	0,003691	1.069	0,016	1.143

* معنوي عند 1% ** معنوي عند5% *** معنوي عند10%

2 . نموذج الانحدار الخطي المتعدد

جدول رقم (31)

عناصر تكاليف التسويق	علاقة انحدار بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية والزمن				معامل التحديد المعدل $ر^2$
	العلاقة مع الزمن		العلاقة مع المبيعات الفعلية		
	المعامل	**ت المحسوبة**	**المعامل**	**ت المحسوبة**	
1 . الأجور	73.577	2.901	2.059	2.059	0,813
2 . المستلزمات السلعية	51.598	0,791	– 0,0063	0,681–	0,187–
3 . المستلزمات الخدمية	8.230	0,798	0,00252	1,891	0,356
4. المصروفات التحويلية	11.551	0,290	0,002649	0,516	0,112–

*** معنوي عند 1 % ** معنوي عند 5% * معنوي عند 10%

ويلاحظ مما سبق:-

– بالنسبة لنموذج الانحدار البسيط بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية أن نجد النموذج أن النموذج معنوي بالنسبة للأجور والمستلزمات والخدمية عند مستوى معنوي1%، وذلك كما يتضح من ف المحسوبة وكذلك أيضًا قيم المعلمات (أو المعاملات) تعتبر معنوية عند 1% وذلك كما يتضح من قيم ت المحسوبة، أما المستلزمات السلعية والمصروفات الجارية يعتبر غير معنوي وكذلك قيم المعلمات تعتبر غير معنوية أيضًا وبالتالي غير صالحة للتنبؤ.

أما بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد بين عناصر تكاليف التسويق والمبيعات الفعلية والزمن، يلاحظ أن النموذج يعتبر معنوي بالنسبة للأجور والمستلزمات الخدمية عند مستوى1% على التوالي ، أما بالنسبة للمستلزمات السلعية والمصروفات التحويلية يلاحظ أن النموذج غير معنوي، أما فيما يتعلق بقيم المعلمات فيما يتعلق بعلاقة عناصر التكاليف بالزمن يلاحظ أن قيم المعلمات معنوية عند5% فيما يتعلق بالأجور فقط وغير معنوي لباقي عناصر تكاليف التسويق.

أما عن معنوية قيم المعلمات فيما يتعلق بعلاقة عناصر التكاليف بالمبيعات الفعلية يلاحظ وجود علاقة معنوية عند مستوى 10% فيما يتعلق بالأجور والمستلزمات الخدمية وغير المعنوية للعناصر الباقية.

وأخيرًا لمعرفة أي النموذجين أفضل الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد يمكن مقارنة معامل التحديد المعدل المحسوب لكل نموذج وهنا يتضح ما يلي:

–بالنسبة للأجور يعتبر الانحدار المتعدد أفضل نظرًا لتحسن معامل التحديد المعدل 0,640إلى 0,813.

– أما باقي عناصر تكاليف التسويق يعتبر نموذج الانحدار الخطي البسيط أفضل في التعبير عن العلاقة حيث أنه بالنسبة لباقي العناصر تدهورت (انخفضت) قيم معامل التحديد المعدل عند إضافة متغير الزمن بالإضافة للمبيعات.

4–إيجاد علاقة انحدار بين عناصر تكاليف التسويق (مبوبة وفقًا لنوعها) والمبيعات المتوقعة باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين.

وفي ظل طريقة انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين سوف يتم الاعتماد على المبيعات المتوقعة عند إيجاد علاقات الانحدار ، حيث أن الاعتماد على المبيعات المتوقعة قد يحقق فائدة أكبر لأغراض تحقيق الرقابة على تكاليف التسويق ، ويتم العمل وفقًا لهذا النموذج بطريقتين:

الأولى: يتم الحصول على المبيعات المتوقعة من خلال سلسلة زمنية للمبيعات الفعلية حيث يتم إيجاد علاقة انحدار خطية للمبيعات مع الزمن ثم بعد ذلك يتم إيجاد علاقة انحدار بين عناصر

تكاليف التسويق والمبيعات المتوقعة ، وهذه الطريقة تتم تلقائيًا بواسطة الحاسب لذلك يمكن تسمية هذه الطريقة بالتحليل التلقائي.

الثانية: هنا يتم الحصول على المبيعات المتوقعة من خلال استخدام برنامج spss ومن خلال السلسلة الزمنية للمبيعات الفعلية يتم اختيار أفضل دالة تعبر عن هذه العلاقة بين المبيعات والزمن واتضح من النتائج أنها دالة تكعيبية وباستخدام نتائج تشغيل هذه الدالة نحصل على المبيعات المتوقعة، ثم نوجد بينها وبين عناصر تكاليف التسويق علاقة انحدار ويمكن تسمية هذه الطريقة بالتحليل التفصيلي.

في كلتا الطريقتين يمكن النظر إلى الزمن على أنه متغير وسيط

وكانت نتائج تشغيل هذا النموذج بالطريقتين كما يلي:

جدول رقم (32)

عناصر تكاليف التسويق	الطريقة الأولى				الطريقة الثانية			
	المعلمة	ت المحسوبة	ف المحسوبة	معامل التحديد $ر^2$/	المعلمة	ت المحسوبة	ف المحسوبة	معامل التحديد $ر^2$ /
1 . الأجور	0,02307	3.492	12.19374	0,55432	0,019	7.578	57.427	0,88247
2 . المسلتزمات السعلية	0,00316	.399	0,11485	0,10908	0,0065	0,838	0,0703	0,14908
3 . المستلزمات الخدمية	0,00403	2.912	8,48225	0,45432	0,0039	3,070	9,425	0,73247
4. المصروفات التحويلية	0,00478	0.962	0,92589	0,00830-	0,0063	1,536	2,358	0,01625

*** معنوي عند 1 % ** معنوي عند 5% * معنوي عند 10%

ويلاحظ مما سبق:

- في الطريقة الأولى:

يلاحظ أن النموذج معنوي بالنسبة للأجور والمستلزمات الخدمية عند1%، 5% على التوالي وكما يتضح من قيم ف المحسوبة وكذلك قيم المعلمات أيضًا معنوية عند مستوى1%، 5% على

التوالي وذلك كما يتضح من قيم ت المحسوبة، أما بالنسبة للمستلزمات السلعية والمصروفات التحويلية يتضح أن النموذج غير معنوي كما يتضح من قيم ف المحسوبة وكذلك قيمة المعلمات غير معنوية وذلك كما يتضح من قيم ت المحسوبة.

- أما في الطريقة الثانية:

يلاحظ أن النموذج معنوي بالنسبة للأجور والمستلزمات الخدمية عند 1%، 5% على التوالي كما يتضح من قيم ت المحسوبة. أما بالنسبة للمستلزمات السلعية والمصروفات التحويلية الجارية يتضح أن النموذج غير معنوي وذلك كما يتضح من قيم ف المحسوبة وأيضًا قيم المعلمات غير معنوية وذلك كما يتضح من قيم ت المحسوبة وبمقارنة الطريقة الأولى بالطريقة الثانية لاختيار أفضلهم في ضوء معامل التحديد المعدل يلاحظ أن الطريقة الثانية أفضل لجميع العناصر نظرًا لتحسن (زيادة) قيمة معامل التحديد المعدل.

5/اختيار أفضل النماذج الخمسة السابقة في ضوء معامل التحديد كأساس للتنبؤ بعناصر تكاليف التسويق.

-بالنسبة للأجور يلاحظ أن أكبر معامل تحديد 0,891 وتحقق ذلك من خلال النموذج الأول(والذي يمثل علاقة الأجور بالزمن) وكانت نوع الدالة التي تعبر عن هذه العلاقة هي الدالة التكعيبية.

-أما بالنسبة للمستلزمات السلعية السابقة : فإن أفضل نموذج للتنبؤ بها هو النموذج الأول (والذي يمثل علاقة المستلزمات السلعية بالزمن) وكانت أفضل دالة للتعبير عن هذه العلاقة هي دالة منحنى الأساس الطبيعي.

- أما المستلزمات الخدمية أيضًا أفضل نموذج هو النموذج الأول وكانت أفضل دالة للتعبير عن هذه العلاقة هي دالة منحنى الأساس الطبيعي.

- أما المصروفات التحويلية أيضًا يعتبر أفضل نموذج هو النموذج الأول وكانت أفضل دالة للتعبير عن هذه العلاقة هي الدالة التكعيبية.

- ويمكن توضيح الصيغ الرياضية للدوال التي تعبر عن النماذج التي تم اختيارها كأساس للتنبؤ بعناصر تكاليف التسويق:

الأجور:

الصيغة الرياضية للدالة التكعيبية المستخدمة في التنبؤ بالأجور هي:

ص^1 = 787,03 - 261,99 ن + 93,32 ن2 - 6,21 ن3.

حيث ص8 1 هي الأجور التسويقية المتوقعة.

ن الزمن (عدد الفترات الزمنية المراد التنبؤ بها).

المستلزمات السلعية:

الصيغة الرياضية لدالة منحنى الأساس الطبيعي المستخدمة في التنبؤ بالمستلزمات السلعية هي:

ص^2 = لو (6.25 . 3.29 ن).

حيث ص^2 هي المستلزمات السلعية التسويقية المتوقعة لو هي الأساس أللوغاريتمي الطبيعي.

المستلزمات الخدمية :

الصيغة الرياضية لدالة منحنى الأساس الطبيعي المستخدمة في التنبؤ بالمستلزمات الخدمية هي:

ص8 3 = لو (6,11. 0,89 ن).

حيث ص8 3 هي المستلزمات الخدمية المتوقعة للسنة التالية

المصروفات التحويلية:

الصيغة الرياضية للدالة التكعيبية المستخدمة في التنبؤ بالمصروفات التحويلية هي:

ص^4 = −351,67 + 351,57 ن - 37.57 ن2 + 0,83 ن3

حيث ص^4 : هي المصروفات التحويلية الجارية المتوقعة.

أما إذا أردنا التركيز على العلاقات الخطية بين عناصر تكاليف التسويق والمتغيرات المؤثرة فيها المبيعات الفعلية أو المتوقعة ، الزمن ، فيمكن أيضًا أن نختار أفضل النماذج الخمسة السابقة كما يلي:

- **الأجور:** يعتبر أفضل نموذج هو النموذج الخامس (انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين.. الطريقة (الثانية).

- **المستلزمات السلعية:**يعتبر أفضل نموذج هو النموذج الأول (العلاقة مع الزمن)

-المستلزمات الخدمية: يعتبر أفضل نموج هو النموذج الثاني (العلاقة مع المبيعات الفعلية).

- **المصروفات التحويلية:** يعتبر أفضل نموذج هو النموذج الخامس (انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين . الطريقة الثانية.

ويمكن توضيح الصيغ الرياضية لمعادلات التنبؤ في هذه النماذج التي تم اختيارها كما يلي:

-**الأجور**:(النموذج هو انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين. الطريقة الثانية

معادلة التنبؤ بالأجور التسويقية هي :

ص^1 = -3723,43 + 0,19 × س^.

حيث ص^1 هي الأجور التسويقية المتوقعة

ص^. هي المبيعات المتوقعة(المتنبأ بها باستخدام أفضل نموذج غير خطي لسلسلة زمنية للمبيعات).

ولتحقيق الرقابة على الأجور التسويقية يمكن إيجاد فترة ثقة بنسبة 95 % للمعلمات كما يلي:

معادلة التنبؤ لحساب الحد الأدنى:

ص^1/ = -5182,88 + 0,13 × س^.

حيث ص^1/ هي الحد الأدنى للأجور التسويقية المتوقعة.

معادلة التنبؤ لحساب الحد الأعلى:

ص^1/ = -2263,98 + 0,25 × س^.

حيث ص^1/ هي الحد الأعلى للأجور التسويقية المتوقعة.

المستلزمات السلعية:(النموذج هو انحدار خطي مع الزمن).

أما عن معادلة التنبؤ بالمستلزمات السلعية فهي :

ص^2 = 287,2 + 17,44 ن.

حيث ص^2: المستلزمات السلعية المتوقعة

ن:عدد الفترات الزمنية.

- **المستلزمات الخدمية:**(النموذج هو انحدار خطي مع المبيعات الفعلية)

معادلة التنبؤ بالمستلزمات الخدمية

ص^3 = 0,0033 + −464,41 × م^.

حيث ص^3: المستلزمات الخدمية المتوقعة.

م^: المبيعات المخططة وفقًا لوجهة نظر الشركة(وهذه متاحة لأن الشركة تتنبأ بمبيعاتها).

وتكون معادلة التنبؤ لحساب الحد الأدنى:

ص^3 / = 0,001 + −1003,32 × م^.

حيث ص^3 / :الحد الأدنى للمستلزمات الخدمية المتوقعة.

وتكون معادلة التنبؤ لحساب الحد الأعلى:

ص^3 = 0,005 +74,42 × م^.

حيث ص^3 : الحد الأعلى للمستلزمات الخدمية المتوقعة.

-**المصروفات التحويلية**(النموذج هو انحدار المربعات الصغرى ذو المرحلتين. الطريقة الثانية).

معادلة التنبؤ بالمصروفات التحويلية :

ص^4= 0,0063 + 1181,11 × س^.

حيث ص^4:هي المصروفات التحويلية المتوقعة.

س^:هي المبيعات المتوقعة وفقًا لأفضل نموذج غير خطي لسلسلة زمنية للمبيعات.

وتكون معادلة التنبؤ لحساب الحد الأدنى كما يلي:

ص^4/ = 0,003 + − 3541,60 × س^.

حيث ص^4 /:هي الحد الأدنى للمصروفات التحويلية المتوقعة ومن الناحية العملية تكون قيمة الحد الأدنى في هذه المعادلة = صفر.

وتكون معادلة التنبؤ لحساب الحد الأعلى.

ص^4/ = 0,016 + 1179,38 × س^.

حيث ص^4 / : هي الحد الأعلى للمصروفات التحويلية المتوقعة .

النتائج:-

1/ تحديد الأنشطة التسويقية نمطية أو شبه نمطية الأداء .

2/ حصر تكاليف أداء هذه الأنشطة من خلال تجميع كافة عناصر تكاليف المواد ، الأجور ، والمصروفات التي يحتاجها كل نشاط ، مع تصنيف تكاليف هذه الأنشطة إلى متغيرة وثابتة.

3/ تحديد محرك التكلفة لكل نشاط (وحدة أداء كل نشاط) .

4/ تحديد التكلفة المخططة لمحرك التكلفة لكل نشاط .

5/ تحديد حجم النشاط المخطط لكل نشاط من أنشطة أو وظائف التسويق نمطية أو شبه نمطية الأداء في ضوء أهداف البيع والإنتاج .

6/ تحديد التكاليف المخططة طبقًا للموازنة لأداء كل نشاط .

= التكلفة المخططة لمحرك التكلفة × حجم النشاط المخطط لكل نشط تسويقي.

7/ إعداد موازنة نهائية لتكاليف الوظائف التسويقية نمطية أو شبه نمطية الأداء من خلال تجميع التكاليف المخططة لكل نشاط .

التوصيات:-

1/ مراعاة الخصائص المميزة لتكاليف التسويق في ظل بيئة الأعمال الجديدة .

2 . حصر جميع عناصر تكاليف التسويق وتبويبها بما يتلائم مع غرض التخطيط والرقابة .

3 . التركيز على تكامل الجانب التخطيطي والرقابي في آن واحد .

4 . الاستفادة من مدخل تحليل التكلفة على أساس النشاط والذي يراعي معيار السبب والنتيجة عند تحديد مسببات تكاليف الأنشطة التسويقية .

قائمة المراجع:-

أولاً : المراجع العربية .

(أ) الكتب : .

1- عبد اللطيف عبد الفتاح أبو العلا ، " مقدمة في التحليل الإحصائي ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ج .م .ع . 1997 . 1998

2- محمد محمد الجزار ، " محاسبة التكاليف أداة تحليلية تساند الإدارة في تحقيق الأهداف " ، بدون ناشر 1984 .

3- والتر فاندل ، " السلاسل الزمنية من الواجهة التطبيقية ونماذج بوكس . جنكنز ، تعريب : د . عبد الرحمن حامد عزام ، دار المرح للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1992 .

ب) الدوريات :

1- محمد نجيب زكي حمد ، استخدام أسلوب محاسبة تكلفة النشاط في تطوير إعداد الموازنات التقديرية في شركات قطاع الأعمال العام ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير، 1993 .

2- كمال الدين علي محمد ، " منهج مقترح لتخطيط ورقابة التكاليف التسويقية مع التطبيق على شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ملحق العدد الثاني ، 1993 .

ج) الرسائل العلمية :

1- حسن توفيق حسن موسى ، دور محاسبة التكاليف في التخطيط والرقابة في تسويق الصحف والإعلانات بها " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 1975 .

2- دلال صادق بطرس ، " الرقابة بالتحليل الكمي على تكاليف الإعلان " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1973 .

3- عاطف محمد عواد العوام ، " تحليل تكاليف التسويق بهدف الرقابة وترشيد قرارات الإدارة (دراسة ميدانية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، 1979 .

4- عمرو نزيه محمود عزت ، " تخطيط ورقابة تكاليف البحوث والتطوير كمنطلق التحسين المستمر في ظل البيئة التنافسية مع دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2001 .

5- سعيد يحيى محمود ضو ، ترشيد قرارات الرقابة على تكاليف التسويق باستخدام نموذج التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1987 .

6- محمد رأفت محمد رشاد البصال ، " استخدام منهج ديناميكية (حركية) النظم في معايير تكاليف التسويق " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، 1986

6- محمد محمد عبد القادر الديسطي ، " تطوير استخدام مساعدات القرار في المراجعة لمقابلة احتياجات المستخدمين في البنوك التجارية " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1998 .

ثانيًا : المراجع الأجنبية :

(BOOKS) A :

1- Alan Upchurch, " Cost Accounting Principles and Practice" , Prentice – Hall , 2002 .

2- Carole B . Cheatham & Leo R . Chatham , " Upclating Standard Cost Systems " , Quorum book , 1993 .

Charles T . Horngren , George foster & Srikant M . Dater, " Cost Accounting A -3
. managerial Emphasis " , Ninth Edition, Prentice - Hall , 1997
Daivd Russel , Ashokpatel & Gregory Wilkinson – Riddle, " Cost Accounting An -4
. Essential Guide " prenice – Hall , 2002
Donald E. Keller , James Bulloch , Robert L . shelties, " Management Accountants " -5
. Handbook , Fourth Edition John Wiley & INC . , New York , 1992
Jesse T. Barfield . Cecily A . Raiborn , Michael R . Kinney, " Cost Accounting : -6
. Traditions and Innovations " , South – western , Thomson Hearning . usn , 2001
Letricia , G . Rayburn , " Principles of Cost Accounting using cost Management -7
. Approach " , fourth Edition , Richard , Irwin , Inc., 1989
. T . Lucey, " Costing " , fifth Edition , DP publications , 1996 -8
- : B) Periodicals
Donald K . Macintyre, " Marketing Costs : A New Look " Management Accounting , -1
. Naucb , 1983
Fern – Lentini , " Accounting for Marketing Success " Journal of Accountancy , March , -2
. 1993
George foster . Mahendra Gupta, " Marketing , Cost Management Accounting " Journal -3
. of Management Accounting Research , Val .6 , Fall 1994
, "Jim Brimson & Robin Fraser, " The key feature of ABB -4
. Management Accounting , Landon , Vol . 69 , No. l, January , 1991
Letricia G . Rayburn , " Marketing Cost – Accountants to the Rescue " , Management -5
. Accounting , Jan , 1981
Ronald Lewis , " Activity – Based Costing for Marketing " , Management Accounting -7
. . November , 1991

تطبيق الإنتاج الأنظف كجانب من الادارة البيئية للمؤسسة

التزام بيئي وعائد اقتصادي– دراسة حالة مركب CP1K سكيكدة– الجزائر

الباحث الاول: **ڤحام وهيبة**

طالبة في تحضير شهادة دكتوراه علوم– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.

الباحث الثاني: **الدكتور جمال سالمي**

أستاذ محاضرا –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة عنابة / الجزائر

الكلمات المفتاحية:

الانتاج الانظف، التلوث، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المسؤولية الموسعة للمنتجين، اعادة التدوير.

The application of cleaner production as part of the environmental management of the company:
Between environmental compliance and economic benefits - a case study compound CP1K-Skikda – Algeria

Keywords: cleaner production, pollution, corporate social responsibility, responsibility extended to producers, recycling.

ملخص.

إن كفاءة المؤسسات الصناعية والخدمية تقاس مع التقدم والتطور الحاصل بمدى إدماج الأبعاد البيئية، خاصة عند وضع المواصفات القياسية لمنتجاتها الصناعية، وتكامل تطبيق نظم الإدارة خاصة البيئية فيها، إذ تتحقق الإيرادات للمؤسسات عند قيامها بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها، كأفضل السبل في البحث عن العائد المالي وتحسين صورة المؤسسة وترجمة لالتزاماتها المطبقة.

وخلصنا ان استراتيجية الإنتاج الأنظف بديل عن أساليب الإنتاج التقليدية، ومنه فنجاح استراتيجية المؤسسات ومنها الجزائرية، في ظل المنافسة تحت هذه الظروف يتحقق تحت الغطاء التشريعي بالدعم والمتابعة والتسهيلات لضمان الاستمرارية والشفافية.

Abstract.

The efficiency of the industrial and service companies are measured with the progress and evolution of the extent of integration of environmental dimensions, especially when developing standards for industrial products, and application integration management systems, particularly environmental management system , The revenue realized for companies when applying its social responsibility programs in all its dimension , The best ways to search for financial returns and improve the image of the company and the translation of its obligations applicable.We concluded that the strategy of cleaner production alternative to traditional production methods, and from the success of corporate strategy, including the Algerian, In light of competition under these circumstances permitted under the hood legislative support and follow-up and facilities to ensure continuity and transparency.

مقدمة.

إن ازدياد الوعي بأهمية حماية البيئة جعل الضغط على الحكومات لوقف التلوث وإصلاح ما أصاب البيئة من تلف، وفرض على المنشآت الصناعية تحسين صورتها والظهور بمظهر الحريص على الاقتصاد والبيئة وبالتالي الوطن.

لقد أصبحت البيئة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على المستهلكين، وهي من الاعتبارات الأساسية التي تحدد رغباتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها، وتعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي تشهد إقبال المستهلكين على شرائها والمنتجين لإنتاجها تلبية لرغبات المستهلكين.

وعيا منها، وفي بداية التسعينات تبنت الصناعة الجزائرية في جميع قطاعاتها منهج إعادة تشكيل عملياتها للوصول إلى التأهيل البيئي لمؤسساتها الصناعية، لكن في أرض الواقع لا نجد إجراءات ملموسة مطبقة. ومن هنا نطرح الإشكال التالي: ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية (الصناعية) ومنها الوطنية بإدماج واحترام البعد البيئي في استراتيجيتها، بين الضغوط المفروضة عليها والفوائد المرجوة منها؟ وماهي انسب استراتيجية بيئية يمكن ان تعتمدها المؤسسات الصناعية؟ و ما هو دور تشجيع ودعم الدولة لها في هذا المسعى؟

فرضيات البحث.

لإنجاز هذا البحث ارتأينا أن نختبر الفرضيات الفرعية التالية :

- هناك اهتمام في المؤسسات الاقتصادية الوطنية بالمشاكل البيئية التي تتسبب فيها.
- غياب الحافز ونقص الوعي أدى الى تجنب وتخوف المؤسسات من تبني المسعى البيئي.
- الانتاج الأنظف أفضل استراتيجية بيئية يمكن للمؤسسة من خلالها زيادة ايراداتها بتخفيض التكاليف من جهة، وحماية البيئة بتقليص التلوث من جهة اخرى.

أهمية البحث.

تكمن اهمية البحث في:

- تزايد الوعي البيئي المحلي والدولي، والضغوط لتبني سياسات واتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة.
- وجود التشريعات وغياب التطبيقات.
- حداثة دراسة الموضوع وتطبيقاته في المؤسسات الوطنية.

أهداف البحث.

ومن أهداف هذا البحث:

- محاولة التعرف والتعريف بالإنتاج الانظف وتشجيع المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية وبالتالي الادارة البيئية.
- توعية المؤسسات بالفوائد الاقتصادية التي تعود على المؤسسة نفسها والمجتمع والبيئة بدمج البعد البيئي في سياستها كتقليل التكلفة من خلال إعادة التدوير.

منهج الدراسة.

نظرا لطبيعة الموضوع وتماشيا مع دراسته للوصول إلى النتائج المرجوة، فان ذلك لا يتم إلا وفق منهج واضح ومحدد، أين سنتبع المنهج الوصفي التحليلي والذي يسمح بتوفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة.

سيتم الاعتماد في الحصول على المعلومات والبيانات لهذه الدراسة من الكتب والدوريات والأبحاث المنشورة المتعلقة بالموضوع، وهذا في الجانب النظري من أجل تحديد معالم الظاهرة المدروسة والإلمام بجوانبها، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث يمكننا من التعرف على وضعية المؤسسة الاقتصادية، تم

الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة من خلال التقارير والوثائق الرسمية وكذلك تقارير الهيئات والمديريات ذات العلاقة.

المبحث الأول: الاطار النظري والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة.

- أكدت دراسة قامت بها الدكتور سحر قدوري بعنوان" حماية البيئة في الصناعة: الانتاج الانظف فرصة أم ضرورة" في مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 34 لسنة 2011، على ضرورة بناء تصور فكري عن مسعى تقنية الانتاج الانظف في حماية المنتج والحصول منتج صديق للبيئة، بزيادة الانتاجية وتحقيق الربح اضافة الى الاستخدام الامثل للطاقة وتوفير الامن والسلامة للعاملين، اين استخلصت منها ان فعالية تطبيق تقنيات الانتاج الانظف ستتوقف على المستوى التقني ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة ومؤسساتها المنتجة، ويمكن توقع بداية ان تطبيق هذه التقنية سيزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية، وهذا لن يكون سهلا إلا إذا هيّأت الدولة ومؤسساتها نفسها بتنفيذ الاجراءات اللازمة لتطبيق تقنيات أنظف.

- كما ان الدراسة التي قام بها الدكتور مجيد الحسين هاتف حول" ادراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والافصاح عنها في التقارير المالية الخارجية" في مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد8، العدد4 لسنة 2006، بيّنت مستوى ادراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية، وركزت على بيان مستوى افصاح هذه الشركات عن هذه المسؤولية في تقاريرها المالية، اين استخلص ان هناك تدني في مستوى افصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية، حيث لا توجد تعليمات مهنية وقوانين وانظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية، كذلك يجب اعطاء الحرية للشركات للإفصاح عن هذه المسؤولية بعد تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل واضح للمؤسسات.

- كما ان دراسة الباحث علي حسين الدوغجي تحت عنوان" المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع اشارة لما مطبق في العراق" مجلة الادارة والاقتصاد العدد58 لسنة2006، تعمّقت في التعرف على المسؤولية الاجتماعية في ظل تغيرات البيئة ومعايير قياس الاداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، اين استخلص انه ومهما اخذنا من احتياطات ومعها خططنا وصممنا ان نمنع جدريا وكليا من الاثار السلبية للتنمية على البيئة، فلابد من بعض الاضرار التي يجب ان تتحملها البيئة وتحاول استيعابها، لذا من الضروري محاولة التقليل من هذه الاضرار بقدر

الامكان والى الحد الادنى وتخفيف تاثيراتها على البيئة والانسان باستخدام الوسائل والسبل التي تحقق ذلك.

- وتعتبر الدراسة التي قام بها الاستاذ الدكتور وليد الحيالي، مؤسس ورئيس الاكاديمية العربية في الدنمارك حول "إجراءات القياس المحاسبي لتلوث البيئة" مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي –منظمة الخليج للاستشارات الصناعية – قطر– العدد71 لسنة 1998، من اوائل الدراسات التي اهتمت بادماج البعد البيئي ضمن استراتيجيات المؤسسة خاصة الصناعية، حيث ركزت الدراسة حول الحاجة ملحة لأخذ التكاليف البيئية في الحسبان، جعلها من العناصر المهمة المكوّنة لكلفة المنتج او الخدمة باعتبار ان انشطة حماية البيئة من التلوث هو مسؤولية اجتماعية، فضلا عن ان المحاسبة عن التكاليف البيئية تشكل عاملا ضروريا لكل من الادارة البيئية وادارة النوعية وتشخيص فرص تقليل التكاليف وادارتها.

- كما قام هذا الاخير الاستاذ الدكتور وليد الحيالي، بدراسة حول" قياس تكاليف التلوث الضوضائي" واثره على الاقتصاد الوطني في مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي العدد77 لسنة1999 هدفت الدراسة الى اقتراح اسلوب قياس تكلفة التلوث الضوضائي، وبيان تأثير تكاليف الحد من التلوث على اقتصاد الوحدات الاقتصادية والاقتصاد الوطني، وبيّن فيها ان تكاليف الحد من التلوث الضوضائي تؤدي الى حماية العاملين من امراض التلوث الضوضائي التي تنعكس على زيادة انتاجيتهم وتقلل المصاريف الضائعة، وبالتالي زيادة ارباح المؤسسة.

استكمالا للدارسات السابقة كقاعدة لبناء دراستنا، واستعانة بإحدى محاضرات الاستاذ الدكتور وليد الحيالي بجامعة الاسراء –الاردن– يؤكد فيها ان الوقت لم يعد يسمح بفصل البيئة بكل ابعادها عن خطط التنمية الاقتصادية في اي بلد من بلدان العالم خاصة الدول النامية فاصبح لزاما على المشاريع الاقتصادية تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، والتزاماتها الاخلاقية في الحد من التلوث وازالة اثاره الضارة على المجتمع، آخذين بعين الاعتبار المرتكزات الرئيسية الثلاثة، ضمن هذا التوجه الا وهي: مكافحة التلوث والحد من اضراره وآثاره البيئية والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية لأغراض التنمية الاقتصادية السليمة بيئيا دون التجاوز على حقوق الاجيال القادمة وتحسين نوعية الحياة.

الاطار النظري للدراسة.

1. استراتيجية الإنتاج الأنظف.

تم إطلاق استراتيجية "الإنتاج الأنظف" من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 1989 كإحدى الوسائل الجديدة للمحافظة على الموارد، وتحسين الإدارة البيئية، فالتغيير في اتجاهات وممارسات المؤسسات في تعاملها مع المخلفات الصناعية وتبنيها لسياسة الإنتاج الأنظف، ينبع من إيجابيات وفوائد هذا المنهج، والتي تمس جميع النواحي الاقتصادية، البيئية، الصحية والاجتماعية.

1.1. مفهوم الإنتاج الأنظف.

ظهر في القرن الماضي مفهوم جديد لحماية البيئة كدليل على التزام المؤسسات بمسؤوليتها هو "الإنتاج الأنظف"، والذي يعتمد أساسا على استبعاد الملوثات قبل حدوثها بدلا من معالجة التلوث بعد حدوثه والذي غالبا ما يكون مكلف ومعقد.

الإنتاج الأنظف من بين أهم الخيارات المفضلة والمتبعة لأنه الضمانة الوحيدة للمؤسسات الاقتصادية نحو المنافسة محليا وإقليمياً وعالمياً، فهو يجمع بين العديد من الأغراض في آن واحد، منها الالتزام بالمحافظة على البيئة، وتحقيق عوائد اقتصادية، وتحسين صورة المنتج وبالتالي المؤسسة، ثم خلق فرص تنافسية أفضل.

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

"الإنتاج الأنظف هو التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة، في العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة."

ويؤكد الباحث في مجال البيئة يوغوص غوكاسيان في دراسة قام بها أن الإنتاج الأنظف يشمل استخدام تكنولوجيا نظيفة، أي سليمة بيئيا، سواء في استخراج الموارد الطبيعية أو صنع المنتجات أو استهلاكها أو التخلص منها.

2.1. مبادئ الإنتاج الأنظف.

إن أهم المبادئ التي تضبط إستراتيجية الإنتاج الأنظف حسب الوكالة الأوروبية للبيئة هي:

- مبدأ الاحتياط: ويفيد مفهوم الاحتياط ما يلي: "أينما توجد أخطار خسائر فادحة أو يستحيل إصلاحها، فإن انعدام اليقين العلمي يجب ألا يشكل سبباً في تأخير اتخاذ إجراءات ناجعة للحيلولة دون التدهور البيئي "المبدأ 15 لتصريح ريو لسنة 1992.

- مبدأ الوقاية: تتطلب الانتقال باتجاه الأعلى في عملية الإنتاج تفاديا للمشكل في المصدر، بدل محاولة معالجة الضرر الناتج.

- مبدأ التكامل: تأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج بكاملها.

- مبدأ الديمقراطية: إشراك كل الأشخاص المعنيين في تدبير النشاط الصناعي، بما فيها المواطنين والعمال والأشخاص القاطنين محلياً، وبشكل مطلق إلى الحق في الإعلام البيئي.

يطبق الإنتاج الأنظف بواسطة التدريب والمعارف المتطورة وتحسين التكنولوجيا، وتغيير السلوك والعادات والمواقف البشرية. ومجالات تطبيق الإنتاج الأنظف هي :

- العمليات الإنتاجية ويشمل المحافظة على المواد الخام والطاقة، وإزالة المواد السامة، وتقليل كمية جميع الانبعاث والنفايات وسمّيتها قبل مغادرتها.

- في المنتجات وتركز الإستراتيجية على تقليل التأثيرات الضارة خلال فترة حياة المنتج، التي تبدأ من استخراج المواد الخام اللازمة لإنتاجه، وتستمر حتى التخلص النهائي منه.

- بالنسبة للخدمات أين لابد من مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء تصميمها وتشغيلها.

3.1. المسؤولية الواسعة للمنتجين(REP).

تعرف أيضا بـ"استعادة المنتجين لمنتجاتهم" هي من استراتيجيات الإنتاج الأنظف، حيث تعتمد على تحّمل المنتجين المسؤولية اتجاه النتائج والآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن منتجاتهم وعلى امتداد فترة حياة المنتوج من استخراج، إنتاج واستعمال المنتوج وانتهاء بالتخلص منه، هذه المسؤولية تتحدد من خلال اختيار المنتوج في حد ذاته مع اختيار الوسائل وتحديد عملية الإنتاج.

وقد تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)المسؤولية الواسعة للمنتجين كوسيلة فعّالة من الناحية الاقتصادية لاستيعاب تكلفة النفايات عن المنتجات.

فالهدف الأساسي من برنامج المسؤولية الواسعة للمنتجين السماح برفع الحمل الاقتصادي وتسيير المخلفات من على عاتق الدولة وتحويله إلى المنتجين والمستهلكين. فالمسؤولية الواسعة للمنتجين من بين أهم منافعها تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق انعكاس تكلفة التخلص من المنتج في تكلفة المنتج نفسه .

ولكن الإنتاج الأنظف يساهم فقط في تخفيض تكاليف عمليات المعالجة والتخلص من النفايات وكذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج من حيث توفير الطاقة والمياه والمواد الخام، بالإضافة إلى خفض التكاليف المتعلقة بالتأمين على العاملين والمصنع، وهنا يمكن القول أن اعتماد برنامج

المسؤولية الواسعة للمنتجين تهدف في إحدى إستراتيجياتها إلى تشجيع المؤسسات على تبني أسلوب الإنتاج الأنظف.

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ظهرت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تحت الضغوط المتزايدة للمجتمع المحلي والمستثمرين وأصحاب المصالح من جهة، والزبائن والموردين والموظفين من جهة أخرى، فأصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج والخدمة المقدمة بطريقة أفضل من الناحية الصحية والنظافة وبأقل التكاليف، أين تختار كل مؤسسة الأدوات التي تساعدها ومدى تلاؤمها لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، كما تراجع كل مؤسسة هذه الأدوات والبرامج بصفة مستمرة وتتأكد من ملاءمتها للبيئة والمجتمع الذي تعمل فيه.

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

لقد وردت وجهات نظر متعددة بشأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب العديد من الباحثين والجهات، من هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

– حسب الباحث "هولمز": المسؤولية الاجتماعية هي التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإنسان والمواصلات وغيرها .

– حسب الإتحاد الأوروبي"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هو مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" .

– حسب البنك الدولي" يقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية" .

– حسب مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة "تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالالتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" .

رغم الاهتمام بهذا المفهوم والاجتهاد في معناه إلا أننا نلاحظ تباطؤ في الدراسات التي تتناول تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لكن معظمها يجمع على وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية المؤسسات وكفاءتها في استخدام الموارد، ولعل أهم فائدة ترجوها تتمثل في تحسين سمعتها وقدرتها على رفع أسعارها، في ضوء إقبال المستهلكين على شراء منتجاتها التي تتسم بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.

2.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

تتألف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من ثلاثة أبعاد أساسية نلخصها في ما يلي :

– البعد الاجتماعي: من الإجراءات المطلوبة في هذا المجال نذكر منها:

– مراعاة حقوق الإنسان كمبدأ تكافئ الفرص في التوظيف.

– تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن.

– احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة.

– تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.

– دعم الأنشطة الرياضية والصحية.

– تنفيذ أعمال تقدم منفعة مجانية للمجتمع، كإنشاء المستشفيات، المدارس، الجامعات.

– البعد البيئي: من بين الإجراءات المطلوبة في هذا المجال نذكر منها:

– احترام القوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بحماية البيئة، حيث قامت الجزائر بجملة من الإجراءات في هذا الاطار ولعل أهمها مرجع مندوب البيئة حيث نص المرسوم التنفيذي رقم5– 240 لـ28جوان2005 أنه على كل منشأة مصنفة لحماية البيئة أن تدعم نفسها بهيئة مكلفة بالبيئة تتمثل في تعيين إطار مسؤول عن الشؤون البيئية "يدعى المندوب البيئي".

– منع التلوث بشتى أنواعه.

– استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة.

– الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية، ومتابعة المستجدات في هذا الإطار كما هو الحال في استبعاد التسعة مواد الكيماوية الجديدة المدرجة في ملاحق اتفاقية ستوكهولم 2009 بجنيف.

– الالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي.

– عدم الإضرار بالبيئة من حيث تلويث الهواء، الماء...

– **البعد الاقتصادي:** من الإجراءات المطلوبة في هذا المجال هي:

– الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية ومراعاة القوانين الدولية والعالمية أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

– إنتاج سلع وخدمات تلبي حاجات المجتمع بأعلى جودة وأقل تكلفة.

– احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.

– الالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية "الجانب الأخلاقي".

– الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافئ الفرص والمساواة، وبتقديم حوافز مادية ومعنوية للعاملين داخل المنظمة.

3. علاقة الإنتاج الأنظف والتزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية.

إن تعديل ممارسات المؤسسات في تعاملها مع المخلفات الصناعية كان تحت الضغوط المتزايدة المفروضة واحتدام المنافسة، في البحث عن المنتوج الأمثل للمستهلك والبيئة، وفي إيجاد أسواق جديدة، قادها لاعتماد استراتيجية الإنتاج الأنظف.

1.3. من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة نحو الانتاج الانظف.

إذا انطلقنا من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بهدف الوصول إلى تحقيق الإنتاج الأنظف، نجد أنه وباعتبار المسؤولية الاجتماعية استراتيجية تحافظ على البيئة من خلال المنتجات المتوافقة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا فهي تحقق جملة من النتائج نذكر منها:

– تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أكد وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية المؤسسات وكفاءتها في استخدام الموارد ولعل أهم فائدة بيئية هي إفراز أقل للنفايات والانبعاثات وبالتالي تخفيض حدوث التأثيرات البيئية وهذا ما تدعو إليه إستراتيجية الإنتاج الأنظف.

– تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف هي عملية متكاملة للإدارة البيئية تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي ولعل هذا الأخير ما توصلت له بعض الدراسات حيث تم إثباته بعد تقييم أثار برامج المسؤولية الاجتماعية.

– تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف دليل استجابة المؤسسة للتشريعات والقوانين البيئية والمتطلبات الاجتماعية.

– الموارد البشرية والتكنولوجية هي القادرة ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، كتطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف، على التنسيق بين مفهوم حماية البيئة ومواردها وبين مفهوم تعظيم التنمية وتطبيق كل منها بشكل متوازن.

– مراجعة إجراءات زيادة الوعي البيئي لدى الإدارة والعاملين وتعريفهم بالمتطلبات القانونية كأحد متطلبات المسؤولية الاجتماعية ودراسة مدى التقدم في تنفيذ خطط تشغيل الإدارة ونظم معالجة المخلفات ورصد الانبعاثات كتدريب عملي على تقنيات الإنتاج الأنظف.

– دراسة المؤثرات البيئية للمواد الخام واقتراح البدائل عند الضرورة ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأحد متطلبات الإنتاج الأنظف.

ومما سبق نجد أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية تحقق عدة فوائد أين نستعين بدراسات لداو جونز حول إنتاجية المؤسسات الخضراء بأنها الأكثر مردودية، ومنافيا لما هو شائع أن إدماج البعد البيئي في استراتيجية المؤسسات مكلف وغير مربح، فكانت صدمة للمشككين في المزايا المالية في المدى المتوسط والطويل، في تقليص التلوث وتجنب أسبابه في طرق وعمليات الإنتاج(المؤشر العالمي داو جونز (DOW JONES) للمؤسسات الخضراء(.

2.3. من الانتاج الانظف نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

إذا انطلقنا من الإنتاج الأنظف نحو المسؤولية الاجتماعية نجد أن الإنتاج الأنظف يعمل بصورة شاملة متكاملة لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية ملموسة، بربط الخطط التنموية بإجراءات حماية البيئة بهدف تلبية احتياجات المجتمع بأفضل نوعية من السلع، بزيادة كفاءة العملية الإنتاجية وتحسين بيئة العمل وتحقيق فوائد في مجال السلامة المهنية، وأيضا خفض استنزاف الموارد الطبيعية وتكاليف المعالجة والتخلص من النفايات. فتطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف في جميع مجالات النشاط الاقتصادي داخل المؤسسة يحقق جملة من الأهداف نذكر منها :

1. تحسين السمعة والعلاقة التجارية للمؤسسة والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري مما يساهم بالتزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية.

2. استقطاب أفضل الكوادر البشرية وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهم، حيث يمثل تطبيق المؤسسة لإستراتيجية الإنتاج الأنظف عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة ونظيفة.

3. تحسين العلاقات مع الحكومة تحت مبدأ الثقة والشفافية ومن ثم منحها مزايا وأفضليات(مثل عقود النجاعة) والحصول على الإعفاءات والتخفيضات على بعض الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة.

4. حسن إدارة المخاط، كمخاطر الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، والتي تمثل تحديا للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، كتحسين بيئة العمل وخفض عدد حوادث العمل.

5. رفع قدرة المؤسسات على التعلم والابتكار باستخدام التكنولوجيات النظيفة.

6. زيادة المبيعات وولاء المستهلكين بزيادة وتحسين نوعية المنتوج ورفع الكفاءة الإنتاجية، وخفض استهلاك المواد الخام ومعالجة النفايات.

من هنا نجد أننا بتطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف وصلنا إلى تحقيق جزء من برنامج المسؤولية الاجتماعية في أبعادها الثلاثة.

المبحث الثاني: الانتاج الانظف وميزاته التنافسية في المؤسسات الوطنية الجزائرية.

1. متطلبات تطبيق استراتيجية الإنتاج الأنظف: لقد أفرزت مختلف عمليات التعديل والتطوير في القطاع الصناعي سلسلة من النتائج والآثار السلبية على البيئة، ترجع أسباب معظمها إلى تهميش وإهمال البعد البيئي في خطط تنمية وتطوير هذا القطاع منذ المراحل الأولى للثورة الصناعية، ومع ضرورة وتنامي الاهتمام بالبيئة، أخذ المسؤولون عن تخطيط وتطوير القطاع الصناعي على مستوى العالم يتعرفون إلى المخاطر المتزايدة التي حدثت ويمكن أن تحدث نتيجة النمو غير المنظم لهذا القطاع، ونتيجة لهذا الوعي صدر عام 1979 القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1979 (الهيئة الاتحادية للبيئة) في شأن تنظيم قطاع الصناعة.

وبعد تطبيق جملة من الإجراءات الناجحة في تحسين العمليات الصناعية الإنتاجية، خاصة إستراتيجية الإنتاج الأنظف حدث انخفاض ملموس في معدلات التلوث، أين بدأ البحث عن إمكانية تنويع وتطوير هذه الإستراتيجيات لتلائم أكثر مختلف المؤسسات .

وعموما هناك إستراتيجيات متعددة لتطبيق الإنتاج الأنظف من خلال:

1. حذف العمليات التي تخلف المواد الضارة والخطيرة على الإنسان والبيئة.
2. استبدال وتغيير المواد السامة بمواد أقل سمية وضرر.
3. تحديث واستبدال الآلات والمعدات بأخرى ذات تكنولوجية حديثة ونظيفة.
4. إعادة تدوير واستخدام النفايات.

إن إتقان استخدام التكنولوجيا في طرق الإنتاج يؤدي إلى حسن تقييم نتائج العملية الإنتاجية، وتشخيص المشاكل وحصر مسببات الضرر وأنواع التلوث، دليل على كفاءة تطبيق الإنتاج الأنظف.

هناك مجموعة من العوامل والحوافز يتطلبها تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف (اقتصادية، فنية، اجتماعية، اعتبارات الجودة والمعلومات..) نذكر منها :

العوامل الاقتصادية: غالبا ما تكون الاعتبارات المتعلقة بالأرباح هي العامل الوحيد لتغيير طرق الإنتاج في المؤسسات الصناعية ويمكن تطوير أساليب التقييم الاقتصادي لتحديد جدوى مشاريع الإنتاج الأنظف باتخاذ الإجراءات التالية :

- المراجعة المحاسبية لتحديد التكلفة الكلية للتحكم في التلوث وإدارة المخلفات.
- دراسة الجدوى للمنتجات المصنعة من عوادم الإنتاج وتحديد الأسواق المتاحة بناءا على دراسات ميدانية.
- تحديد المخاطر الاقتصادية المحتملة نتيجة للزيادة المستمرة لأحمال التلوث من المنظمة .
- استخدام الحوافز الاقتصادية مثل خفض الضرائب وأسعار الفائدة لتشجيع تقنيات الإنتاج الأنظف.

العوامل الفنية: يمكن التغلب على المعوقات الفنية عن طريق الإجراءات التالية:

- تجميع المعلومات من كافة المصادر المتاحة عن فرص الإنتاج الأنظف في مجال نشاط المؤسسة.
- إتاحة التدريب والتوعية للمستويات المختلفة من العاملين في مجالات الإدارة والإشراف والتشغيل.
- تنفيذ مشاريع الإنتاج الأنظف على المستوى التجريبي قبل إحداث التغيير الرئيسي.

- إطلاع العاملين على تطبيقات مماثلة للإنتاج الأنظف في المؤسسات العاملة في نفس المجال.
- توفير تعليمات التشغيل وإرشادات الأمان والسلامة المهنية.

العوامل الاجتماعية: يمكن ترسيخ "ثقافة الإنتاج الأنظف" لدى العاملين من خلال الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التالية:

- متابعة تنفيذ إرشادات البيئة النظيفة في وحدات الإنتاج.
- تعزيز الاتصال بين مستويات الإدارة والعمال.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية وتشجيع المبادرات الفردية للحد من المخلفات وتطوير أساليب الإنتاج.
- تحديد مسؤوليات الأفراد وواجباتهم بطريقة واضحة.
- إعداد نشرة دورية للإنجازات في مجال الإنتاج الأنظف .

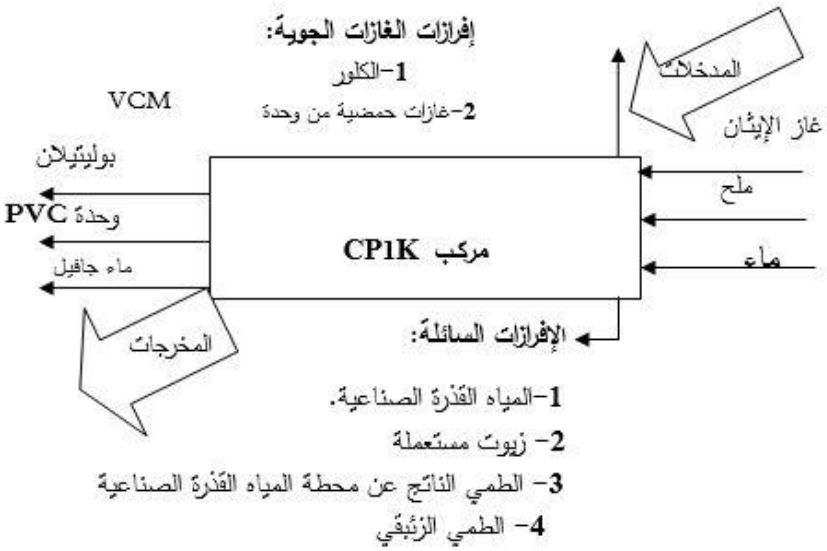
2. المشاكل البيئية في مركب CP1k– سكيكدة – الجزائر.

تعاني الجزائر من مشاكل بيئية خطيرة، تكمن في أن 75% من القطاع الصناعي متمركز في المناطق الساحلية، ولعل أهم معالمها الصناعية سوناطراك، أين تمركز بحثنا في مركب CP1K سكيكدة الذي شهد العديد من الحوادث نظرا لطبيعة نشاط المركب والتي سببت العديد من الخسائر ففي1980 داخل وحدة كلور الصودا، ونظرا لعيب في خط النقل أدى إلى تسرب الكلور مما خلف خسائر بشرية جسدية، بالإضافة إلى حوادث أخرى تمثلت في انفجار مولد الكهرباء سنة 1901 نتيجة لخطأ وإهمال من طرف العمال وتعتبر خسارة كبيرة نظرا لتكلفته الباهظة وأهميته البالغة، وفي السنة الموالية تم انفجار في داخلSilo2 في مخازن المنتوج النهائي بسبب وجود غاز الإيثيلان وفي نفس السنة تم انفجار قارورة H2S ناجم عن ارتفاع داخلي في ضغط المنتوج.

ومجمل القول أن هذه الأخطاء والحوادث ناتجة عن تآكل الآلات داخل المركب وللتقليل منها يجب الاهتمام بالجانب البيئي باستمرار وتوعية العمال كما يستلزم تجديد للمعدات.

سنحاول تحديد أهم المشاكل البيئية ومصادر التلوث لهذا المركب من خلال المخطط التالي:

الشكل 01: المشاكل البيئية الناتجة عن نشاط مركب CP1K



من خلال الشكل نلاحظ أنه وأثناء العملية الإنتاجية بتحويل المدخلات إلى مخرجات يحدث الكثير من المشاكل والإفرازات التي تؤثر مباشرة على الطبيعة وبالتالي على البيئة هذا ما حث وزارة البيئة والتهيئة العمرانية إلى مساعدة المركب للوصول إلى أداء بيئي ملائم بإبرام عقد نجاعة تضمن به الوصول إلى أقل الأضرار إن لم تستطع تجنبها.

3. عقد النجاعة بين وزارة البيئة والتهيئة العمرانية وبين مركب CP1K – سكيكدة – الجزائر .

أنشأت الجزائر تحت وصاية وزارة البيئة والتهيئة العمرانية المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف (CNTPP) منتصف سنة2002 بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ رقم 02-262.

ارتفعت عقود النجاعة البيئية للمؤسسات الوطنية إلى200 خلال2009، كما استفادت ولاية سكيكدة من برنامج كبير يندرج في إطار إزالة التلوث في المركبات الصناعية الكبرى، وابرام عقود نجاعة مع بعض المؤسسات الصناعية في إطار التحسين البيئي، ويتعلق الأمر بكل من مؤسسات كلينسكي والمياه المعدنية لسيدي إدريس، مؤسسة سيجيكو، مؤسسة كوكاكولا والمؤسسة البتروكيميائية .

العقد التالي للأداء البيئي يوضح التزام تعاوني واشتراك بين وزارة البيئة والتهيئة العمرانية بمركب المواد البلاستيكية وهذا العقد يهدف للتنمية والتعريف ووضع مقاييس العمل للحد من التلوث وحماية البيئة.

1.3 واجبات وزارة البيئة والتهيئة العمرانية.

وزارة البيئة والتهيئة العمرانية بموجب العقد التالي تساهم في :

ـ تساعد مركب المواد البلاستيكية بسكيكدة على العمل في المدى الطويل لتحقيق أهدافه الإستراتيجية لإنتاج أكثر نظافة.

ـ تسهيل نفاذ الإعلام في ما يتعلق بالمادة التكنولوجية للإنتاج الأنظف، لنظام تسيير البيئة وتنظيمها.

ـ مساعدة المركب بأجهزة المراقبة الذاتية للنفايات والتلوث.

ـ أدخلت مركب المواد البلاستيكية في البرنامج التكويني لوزارة البيئة والتهيئة العمرانية عن طريق مؤتمرات، سفرات دراسية واتصالات مع خبراء مختصين في مواد الإنتاج البيئي.

ـ وضع مهاراتهم في مجال التسيير البيئي في خدمة تطوير المركب.

ـ تسهيل إقامة علاقات ثنائية بين مركب المواد البلاستيكية والمؤسسات الأجنبية وتشجيع تبادل الخبرات وتطوير أنظمة الشراكة.

ـ تساعد المركب في وضع أدوات تسيير البيئة ونظام الإيزو 14000.

2.3 واجبات مركب المواد البلاستيكية نحو وزارة البيئة.

ويمكن حصر أهمها في الجدول التالي :

الجدول 01:

التزامات مركبCP1K	أنشطة سير العمل	الملاحظة
وضع هيكل يكلف بتسيير البيئة.	وضع إطارات في خلية للبيئة	عمل مستمر
وضع جهاز للمراقبة الذاتية للنفايات والتلوث.	تقديم تقرير يومي في سجل المراقبة ممضي مسبقا من قبل مديرية البيئة	عمل مستمر
إحلال طريقة الإنتاج في وحدة كلور الصودا للزئبق بطريقة أخرى أكثر نظافة	تغير طريقة مهبط الزئبق في 2005 Membrane d'échange d'ions	
تركيب جهاز يعمل على تقليل الزيوت المستعملة غير مسترجعة.	بداية تنفيذ الالتزامات منذ 2008	
تركيب جهاز تقليل الغاز	تنفيذ الالتزامات منذ 2009	
التقليل من كميات انتاج النفايات من المصدر.	تركيب جديد لوحدةp.v.c (القضاء على التسربات في الوحدة)	التقليل من النفايات عند المصدر عمل مستمر.

الواجبات البيئية لمركب المواد البلاستيكية CP1K.

المصدر: وثائق مركب المواد البلاستيكية CP1K – سكيكدة– 2008

وهذا ما تطلب غلق المركب كليا الى غاية اليوم (نهاية 2013)، إلى حين إجراء كل التصحيحيات والإجراءات اللازمة لضمان الأمن للمركب والعمال وأكيد للبيئة والسكان المحيطين به.

الاستنتاجات.

استنتجنا بعد دراسة العلاقة بين الانتاج الانظف والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة انه:

- لم تعد المؤسسات مجرد كيانات اقتصادية، في ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها، كما أن نجاحها لا يعتمد فقط في قدرتها على معرفة أكفأ السبل لتحويل المدخلات إلى سلع وخدمات، بل كذلك في قدرتها على معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والبحث عن المنتوج الأفضل والأنسب اقتصاديا وبيئيا.
- تحتاج كافة المؤسسات مهما كان نوعها أو حجمها إلى تطبيق أنظمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- النجاح المؤسسة يتطلب خلق بيئة عمل مناسبة وعادلة للعاملين، معالجة القضايا التي تهم المستهلكين.
- يجب على المؤسسة القيام بدور مؤثر في المجتمع بالحفاظ على البيئة وعلى مواردها المحدودة.
- تلعب المؤسسة دور كبير في مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في بناء مجتمعات أفضل وأسواق أقوى وسلع مستدامة.

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لمفهوم الإنتاج الأنظف واستراتيجية تطبيقه حيث توصلنا أنه:

- يستلزم تغيير توجهات متخذي القرار في قطاع الصناعة خاصة نحو إدراك أهميته ومزاياه ومنها المالية.
- ضرورة توفر الوعي بتطبيق الإدارة البيئية السليمة، والعمل على تعزيز التطوير التكنولوجي كإستراتيجية متكاملة لحماية البيئية ترتكز أساسا على منع انتشار التلوث ابتداء من مصادر الإنتاج، بدلا من معالجة العوادم والمخلفات الضارة.
- التكامل مع نتائج تنامي الوعي البيئي للمؤسسات بالالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية، بتشجيع المؤسسات بتبني واعتماد إستراتيجية الإنتاج الأنظف كدليل على الالتزام البيئي المطلوب إن لم نقل المفروض وتحقيق العوائد الاقتصادية.

 رغم الأهمية الواسعة والمتعددة والتي تعود على المؤسسة قبل المستهلك ومنه الدولة، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت بعيدة كل البعد عن إدماج البعد البيئي في اهتماماتها بطرق مستدامة، وهذا راجع إلى غياب الضغط اللازم والمتابعة المتواصلة من كل الجهات، مما سمح بعدم إقبال هذه الأخيرة على اعتماد برامج المسؤولية الاجتماعية أو أحد الأنظمة البيئية.

 لا ننفي بداية التطبيق الفعلي للتشريعات البيئية من جهة وازدياد الثقافة البيئية للمستهلك، وهذا ما يبشر بالأفضل، كما لا ننسى الدور البارز لوزارة البيئة والتهيئة العمرانية بمختلف مديريات البيئة التابعة لها في زيادة الضغط والمراقبة من جهة والمساعدة ،الدعم والتوجيه من جهة أخرى، كأفضل مثال عقود النجاعة التي تبرمها مع المؤسسات الاقتصادية.

الاحالات:

سامية جلال سعد: الادارة البيئة المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2005، ص228.
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: إدارة النفايات الصلبة كأحد مرتكزات الإنتاج الأنظف: مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 53، الرباط، المملكة المغربية،2003، ص 103
ميكيل ريغولا: http://www.cprac.org/en/static/rigola_pml/rigola_ar.html
عماد سعد: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف - تطور تنموي صديق للبيئة - مجلة الخفجي- المملكة العربية السعودية ، العدد7- 2005، ص 3.
رابطة الناشئين المستقلين: من ادارة النفايات الى ادارة الموارد: تطبيق مبدأ "صفر نفايات" في العالم العربي 2010 ص7.
رابطة الناشئين المستقلين: مرجع سبق ذكره، ص7.
طاهر محسن منصور الغلي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2005 ص49.
www.europa.eu.int/comm/employment_social/employment_social social/csr/csr_index.htm
Astrid Mullenbach, La responsabilité sociétale des entreprises, Paris 2002, P05
www.wbcsd.org/html
عمر وصفي عقيلي، الإدارة المعاصرة ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2007.ص 79-90
المركز الوطني لتكنولوجيا لإنتاج الانظف: http://www.cntppdz.com
موقع: http://www.djindexes.com/sustainability
سامية جلال سعد: مرجع سبق ذكره، ص241
جون د. سوليفان: النموذج التجاري لمواطنة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2004، ص 16.
زكريا طاحون: الادارة البيئية نحو الانتاج الانظف جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة ، القاهرة، 2005، ص286.
سامية جلال سعد- مرجع سبق ذكره-ص261.
وثائق مديرية البيئة لولاية سكيكدة.
وثائق مركب CP1K سكيكدة 2008.
وثائق مركب CP1Kمرجع سبق ذكره.

مداخل مقترحة لتطوير كفاءة وفاعلية المراجع الخارجي في اكتشاف الغش المالي

دراسة تحليلية

د. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي

رئيس قسم المحاسبة –كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالدوادمي–جامعة شقراء

خلاصة

تناولت الدراسة مداخل مقترحة لتطوير كفاءة وفاعلية المراجع على اكتشاف الغش، حيث تمثلت مشكلة البحث الأساسية في عدم استخدام المراجعين الخارجيين لأساليب التحليل المالي بوصفها أداة لاكتشاف العوامل التي قد تنطوي عن حدوث الغش. وتهدف الدراسة إلى محاولة وضع إطار تطبيقي لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (56)لتوضيح كيفية تطبيق التحليل المالي من قبل المراجع لاكتشاف الغش وكذلك استخدامه في عملية العصف الذهني.

وتمّ التوصل للعديد من النتائج أهمها أنّ التحليل المالي بحد ذاته لا يؤدي إلى اكتشاف الغش و إنما يساعد على تحديد العوامل التي قد تنطوي عن وجود الغش، كما أنّ الاعتماد على التحليل المالي دون مقارنة نتائجه بنتائج أو معايير سابقة لا يؤدي أو يخدم الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه.

ومن أبرز التوصيات على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة لمساعدة المراجع على تفهم عمل العميل. وعلى المراجع أن يوسع من اختبارات المراجعة ليعكس مدى استجابته نتائج التحليل المالي للعناصر التي قد تنطوي عن وجود الغش.

Abstract

The study suggested approach to develop efficient and effective auditor to detect fraud. Where the basic problem was not the use of the external auditors for

the financial analysis methods as a tool for discovering factors that may involve a fraud.

The study aims to establish a framework for the application of international auditing standard no. (520)and audit standard no. (56) that published from American Institute of Certified Public Accountant to illustrate how to apply financial analysis by the auditor to detect fraud as well as used in the brainstorming process.

There was for many of the most important results of the financial analysis in itself does not lead to the discovery of the fraud, but helps to identify factors that may involve a fraud. Dependence on financial analysis without comparing its results with the results of the previous criteria does not lead or serve the purpose.

The main recommendations the auditor applying analytical procedures in the planning phase of the audit process to assist the reviewer in understanding client business. And the auditor of audit tests to expand reflects the responsiveness results financial analysis of elements that might involve a fraud.

الكلمات الدالة

الغش، العصف الذهني، الإجراءات التحليلية، السيولة، التحريفات المحتملة.

مقدمة:

إن من أهم مسببات فقد الجمهور للثقة في مهنة المراجعة هو فشلها في الآونة الأخيرة في اكتشاف حالات الأخطاء و الغش التي تحدث في المنشآت التي تتم مراجعتها . حيث أتضح أن معظم المنشآت التي تمت مراجعتها تبيّن فيها وجود حالات للغش و الفساد و لم تتمكّن عملية المراجعة من اكتشافها . و هذا من شأنه أن يؤدي إلى فقد الثقة من قبل الطرف الثالث – المستفيد من عملية المراجعة– في المراجعة كمهنة . و لعلّ السبب الأساسي في ذلك يرجع إلى سؤ التقدير المهني للمراجع مما ينعكس على بذل العناية المهنية الواجبة .

التحليل المالي للقوائم المالية هو عملية تقدير شخصي للقائم بالتحليل والغرض منه تقييم الوضع المالي الماضي والحاضر لشركة معينة ونتائج عملياتها والهدف الأساسي للتحليل هو التوصل إلى أفضل تقديرات وتنبؤات ممكنة عن أداء الشركة وأحوالها في المستقبل ، ويساعد التحليل المالي في تسليط الضوء على بيان قدرة المنشأة على تحقيق الإيرادات ،أيضا معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة الآجال وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على

تعظيم ثروتها وتحقيق الأرباح ، لذلك فإن أهمية التحليل المالي تكمن في إبراز الحقائق من خلال تفسير الأرقام وتوضيح جوانب القوة والضعف لاقتصاديات المنشأة.

وتعتبر عملية اكتشاف الأخطاء والغش عاملاً مهماً في تكوين رأي المراجع النهائي عن القوائم المالية ولذلك يمكن أن ينظر إليها كأهداف تبعية ولها أهمية كبيرة في تكوين رأي المراجع عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية فالمراجع لا يمكنه الاقتناع بصدق وعدالة القوائم إذا لم يقتنع بخلو الحسابات من الأخطاء والغش ، ويتناول هذا البحث الدور الذي يمكن أن يلعبه التحليل المالي في اكتشاف عوامل المخاطرة التي قد تنطوي عن وجود الغش في القوائم المالية ، مع التأكيد على أن التحليل المالي في حد ذاته وكأداة مجردة لا يؤدى بالضرورة إلي اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية .

طبيعة المشكلة:

تتمثل مشكلة البحث بشكل رئيسي في عدم استخدام التحليل المالي من قبل المراجعين الخارجيين باعتباره أداة يمكن من خلالها اكتشاف عوامل المخاطرة التي قد تنطوي عن وجود أو حدوث الغش. ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال النقاط التالية:

1- ما هو تأثير استخدام المراجعين للمؤشرات المالية لتحديد مخاطر حدوث الغش ؟
2- تتعدد أساليب التحليل المالي التي يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد عليها عند أداء عملية المراجعة ، ويمثل التعدد في حد ذاته مشكلة تتطلب من المراجع اختيار الأسلوب الأمثل. ويمكن صياغة هذا المحور بالسؤال التالي : ما هو الأسلوب الأمثل الذي يمكن أن يستخدمه المراجع لإجراء عملية التحليل المالي لأغراض المراجعة ؟ وهل هذه الأساليب لها علاقة باكتشاف الغش والتلاعب ؟
3- كيف يمكن للمراجع الخارجي الاستفادة من التحليل المالي في إجراء العصف الذهني لفريق العمل؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لواحد من الموضوعات التي يمكن أن تساهم في تحسين التقدير المهني للمراجع الحيادي فيما يتعلق بتطوير قدراته لاكتشاف الغش (عوامل المخاطرة التي قد تنطوي عن وجود الغش)، وذلك من خلال تناول دور التحليل المالي في تطوير كفاءة وفاعلية

المراجع في اكتشاف الغش ، كما تتمثل أهمية البحث في تحديد الأساليب المثلى التي تسعى لتوفير مؤشرات للمراجع تنبئ باحتمال حدوث الغش أو التلاعب .

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى محاولة وضع إطار تطبيقي لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (56)لتوضيح كيفية تطبيق التحليل المالي من قبل المراجع لاكتشاف الغش وكذلك استخدامه في عملية العصف الذهني ، ويمكن الوصول لذلك الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. تناول أساليب التحليل المالي التي تساعد في تقدير حدود الأهمية النسبية ومن ثم المساهمة في عملية تخطيط المراجعة بكفاءة.
2. إعداد إطار عام للتحليل المالي يساهم في استنباط مؤشرات قد تنبئ بحدوث حالات الغش .

الدراسات السابقة:

سوف يتم تناول بعضاً من الدراسات السابقة التي لها ارتباط بموضوع البحث ، وتمّ تقسيم ذلك وفقاً للنقاط الآتية:

أولاً: دراسة تتعلّق بالتوسّع في اختبارات المراجعة

ثانيا: دراسة تتعلّق بإمكانية استخدام النسب المالية في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية .

أولاً: دراسة تتعلّق بالتوسّع في اختبارات المراجعة :

دراسةPincus (1990):

وفقاً لهذه الدراسة فإنها ترى بأنّ المراجع يمكنه مواجهة غش الإدارة مباشرةً من خلال استخدام عينات كبيرة الحجم عند تنفيذ عملية المراجعة ، وكذلك التوسّع في اختبارات المراجعة التفصيلية ، ويطلق على هذا المدخل أحياناً اصطلاح المواجهة الأمامية .

و علاقة هذه الدراسة بموضوع البحث تتمثّل في أنّ كليهما يسعى لتقديم محاولة للإسهام في تحسين كفاءة المراجع لاكتشاف الغش و ذلك لزيادة الثقة من قبل الطرف الثالث –المستفيد

من تقرير المراجعة– ، كذلك أن موضوع البحث يركّز على المراجعة التي تقوم على الإجراءات التحليلية ، على عكس هذه الدراسة التي تتطلّب القيام بالمراجعة التفصيلية الواسعة .

رقم	بيان	المعادلة	تعريف بمصطلحات المعادلة
1	المدينين إلى إجمالي الأصول	AR/TA	Accounts receivable/Total assets
2	تكلفة البضاعة المباعة إلى المخزون	COGS/INVTO	Cost of good sold/Inventory
3	تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات	COGS/SAL	Cost of good sold/sales
4	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	CA/CL	Current assets/ Current liabilities
5	الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول	CA/TA	Current assets/Total assets
6	إجمالي الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية	TL/TE	Total liabilities / Total equity
7	الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول	FA/TA	Fixed assets / Total liabilities
8	مجمل الربح إلى المبيعات	GP%	Gross profit / Sales
9	مصروفات الفوائد إلى إجمالي الخصوم	IE/TL	Interest expense / Total liabilities
10	المخزون إلى الأصول المتداولة	INC/CA	Inventory / Current assets
11	المخزون إلى المبيعات	INV/SAL	Inventory / Sales
12	المخزون إلى إجمالي الأصول	INV/TA	Inventory / Total assets
13	صافي الدخل إلى المبيعات	NI/SAL	Net income / Sales
14	صافي الدخل إلى إجمالي الأصول	NI/TA	Net income / Total assets
15	مصاريف التشغيل إلى المبيعات	OPX/SAL	Operating expenses / Sales
16	دخل التشغيل إلى المبيعات	OPI/SAL	Operating income / Sales

17	الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	RE/TA	Retained earning / Total assets
18	المبيعات إلى المدينين	SAL/AR	Sales / Accounts receivable
19	المبيعات إلى إجمالي الأصول	SAL/TA	Sales / Total assets
20	إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول	TL/TA	Total liabilities / Total assets
21	رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	WC/TA	Working capital / Total assets

ثانياً:

دراسات تتعلّق بإمكانية استخدام النسب المالية في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية

1-دراسة Kathleen @Sterling(2004):

هي دراسة استكشافية للتقرير عمّا إذا كانت النسب المالية يمكنها اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية في المنشآت أم لا . و ترى أنّ التقارير المالية الاحتيالية تمثّل قلقاً و هاجساً اجتماعياً و اقتصادياً خطيراً ، حيث تمّ تطبيق إحدى وعشرون (21) نسبة مالية على تسع و سبعون (79) منشأة ، و تمّت مقارنة هذه النسب لهذه المنشآت و كانت المقارنة على أساس الحجم و نوع الصناعة و الفترة الزمنية للفترات المختارة . و أجريت المقارنة باختيار سبع فترات تمّ تقسيمها على أساس أنّ السنة التي تمّ فيها اكتشاف الغش هي سنة الأساس و قسِّمت الفترات الأخرى على النحو التالي : ثلاث فترات قبل سنة الاحتيال (الأساس) ، وثلاث فترات بعد سنة الاحتيال (الأساس). وتتمثّل هذه النسب كما موضّح في الجدول رقم (1-1) :

جدول رقم (1-1)

النسب المالية المستخدمة في دراسة Kathleen& Sterling & Guan

رقم	بيان	المعادلة	تعريف بمصطلحات المعادلة
1	المدينين إلى إجمالي الأصول	AR/TA	Accounts receivable/Total assets
2	تكلفة البضاعة المباعة إلى المخزون	COGS/INVTO	Cost of good sold/Inventory
3	تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات	COGS/SAL	Cost of good sold/sales
4	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	CA/CL	Current assets/ Current liabilities
5	الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول	CA/TA	Current assets/Total assets
6	إجمالي الخصوم إلى إجمالي حقوق الملكية	TL/TE	Total liabilities / Total equity
7	الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول	FA/TA	Fixed assets / Total liabilities
8	مجمل الربح إلى المبيعات	GP%	Gross profit / Sales
9	مصروفات الفوائد إلى إجمالي الخصوم	IE/TL	Interest expense / Total liabilities
10	المخزون إلى الأصول المتداولة	INC/CA	Inventory / Current assets
11	المخزون إلى المبيعات	INV/SAL	Inventory / Sales
12	المخزون إلى إجمالي الأصول	INV/TA	Inventory / Total assets
13	صافي الدخل إلى المبيعات	NI/SAL	Net income / Sales
14	صافي الدخل إلى إجمالي الأصول	NI/TA	Net income / Total assets
15	مصاريف التشغيل إلى المبيعات	OPX/SAL	Operating expenses / Sales
16	دخل التشغيل إلى المبيعات	OPI/SAL	Operating income / Sales
17	الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	RE/TA	Retained earning / Total assets
18	المبيعات إلى المدينين	SAL/AR	Sales / Accounts receivable
19	المبيعات إلى إجمالي الأصول	SAL/TA	Sales / Total assets
20	إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول	TL/TA	Total liabilities / Total assets
21	رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	WC/TA	Working capital / Total assets

و كانت نتيجة هذه الدراسة هي وجود ستة عشر نسبة هامة بشكلٍ عام ، حيث أوضحت الدراسة أنّ :

1- هناك ثلاث نسب كانت هامة لثلاث فترات .

2- هناك خمس نسب كانت هامة أثناء و قبل سنة الاحتيال.

3- هناك ثمانِ نسب كانت هامة لفترة واحدة فقط .

تلتقي هذه الدراسة مع موضوع البحث في كونها تتناول النسب المالية و التي تمثِّل أحد المؤشرات المالية التي يستند عليها الباحث في توضيح الكيفية التي من الممكن أن تسهم بها في تطوير عملية المراجعة و من ثمَ تحسين تقرير المراجعة الخارجية بما يعود بالنفع على الطرف الثالث الذي يمكنه الوثوق بمخرجات عملية المراجعة. و توصلت الدراسة –من خلال نتيجة تطبيق هذه النسب المختارة– إلى أنّ النسب المالية تعتبر ذات قدرة محدودة في اكتشاف أو توقّع التقارير المالية الاحتيالية .

الرأي في هذه الدراسة ؛نجد أنّ هناك قصوراً في الرأي القائل بمحدودية دور النسب المالية كأحد المؤشرات المالية في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية ، على الرغم من أن النسب المالية في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى اكتشاف الغش ، و فيما يلي بيان لذلك :

1- اقتصرت الدراسة على تناول إحدى وعشرون (21) نسبة مالية ، ويلاحظ أنّ جميع هذه النسب ترتبط فقط بقائمة المركز المالي و قائمة الدخل ، حيث أغفلت الدراسة النسب التي من الممكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية و كذلك إمكانية الحصول على نسب ذات مؤشرات و دلالات من القوائم المختلفة – نسب مختلطة المصدر– .
2- أغفلت الدراسة العديد من النسب التي لها ارتباط بالسيولة ، كذلك أهملت معدّل العائد على الاستثمار –بشكله الكلي– و الذي بدلالاته يمكن التعرّف على مدى استقرار أو تذبذب هذا المعدّل و الذي قد يشير إلى تلاعب الإدارة لتحِّسن من صورته ، حيث تناولت الدراسة مكونات هذا المعدّل دون أن تتناول العلاقة الترابطية بينهما.
3- تقوم الدراسة على أساس قياس أو اختبار فاعلية النسب المالية في اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية ، ففي واقع الأمر فإنّ النسب المالية و غيرها من المؤشرات المالية لا تؤدي بالضرورة إلى اكتشاف الغش في التقارير المالية ، ولكنها تساعد المراجع في التعرّف على عوامل المخاطرة المحتملة في البيان الكاذب و التي سبق و أن تم تصنيفها في مجموعتين . وكما سبق أن افترضنا أنّ وجود علاقة غير منطقية بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من التشغيل والتي يمكن الحصول عليها كما يلي:

صافي التدفق النقدي من التشغيل

صافي الدخل

يمكن مقارنتها مع عدة فترات أو مع المنشآت المثيلة أو مع توقعات المراجع ،فمثل هذه العلاقة قد تكون ناتجة عن إيرادات غير حقيقة أو مزوّرة . و يلاحظ من ذلك أنّ النسب قد تعطي المراجع مؤشرات بعدم منطقية أو معقولية العلاقة و التي قد تُنبي باحتمال وجود تقارير مالية احتيالية، لذلك على المراجع أن يوسِّع من اختباراته التفصيلية لبنود العلاقة مع ضرورة عدم إغفال الحسابات ذات الصلة أثناء تنفيذ عملية المراجعة التفصيلية و التي قد تكون تحددت تلقائياً أثناء تخطيط عملية المراجعة.

5-إنّ استخدام النسب المالية و غيرها من المؤشرات المالية كأداة تحليلية في عملية المراجعة يهدف بالمقام الأول إلى التعرّف على طبيعة عمل عميل المراجعة و التعرّف على عوامل مخاطرة البيان الكاذب التي قد تنطوي عن حدوث الغش ، وكذلك المساهمة في تخطيط عملية المراجعة ، ثم في التقييم الشامل في نهاية العمل الميداني ؛ ويلاحظ من ذلك أنه ليس من بين الأهداف اكتشاف الغش كإجراء قائم في حد ذاته ، وإنّما مساعدة المراجع من خلال توفير معلومات عامة له قد تنبي بحدوث الغش و التي تستدعي أو تتطلّب من المراجع التركيز في عملية الفحص من خلال توسيع الاختبارات الأساسية . وبعبارة أخرى فإنّ الهدف من تطبيق النسب المالية و غيرها من الإجراءات التحليلية في المراجعة يدور حول فلسفة مفادها أنه كلّما تعرّف المراجع على طبيعة عمل العميل ، كلّما زادت احتمالية اكتشافه لحالات الغش ، أي أن قدرته على اكتشاف الغش تزيد كلما كان فهمه و إدراكه لعمل العميل واسعاً وكبيراً ، ذلك لأن العديد من حالات الغش تخبأ بمهارة عن طريق البيانات و المستندات المزيّفة .

2-دراسة محمد مطر، (2001م)

تهدف الدراسة إلى استكشاف المؤشرات التي يستخدمها مراجعو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ومن ثم الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين هاتين الفئتين وذلك من حيث طبيعة تلك المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية وتخدم الدراسة الفئات الاجتماعية الأخرى من مستثمرين ومقرضين وغيرهم وتوفر لهم إنذارا مبكرا عن احتمالات التعثر في الشركات التي يستثمرون فيها وتلك التي بصدد الاستثمار فيها مما يجنبهم المخاطر التي تصاحب إفلاس هذه الشركات ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة ، توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير مؤشرات لكشف تعثر الشركات ، ويقع تنفيذ هذه المهمة على المراجعين والمحللين الماليين

وذلك بالاسترشاد بمجموعة من المؤشرات توضح مدى استمرارية الشركة ، أوصت الدراسة المراجعين والمحللين على التمسك بمسئوليتهم الاجتماعية المتمثلة في الحرص على تبصير الفئات الاجتماعية بمخاطر الفشل المالي ، وذلك بتوفير مؤشرات مبكرة وفي الوقت المناسب عن احتمالات الفشل.

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف المؤشرات التي يستخدمها مراجعو الحسابات والمحللون الماليون وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات ، بينما يهدف البحث إلى وضع إطار عام يسترشد به المراجعين عند استخدام التحليل المالي لمساعدتهم في التنبؤ بالغش.

3- دراسة الرشيد حسن محمد إدريس ، (2005م)

مشكلة الدراسة تتمثل في انتشار ظاهرة الفشل المالي للشركات وكيفية الحد منها بالاستخدام الفاعل للتحليل المالي الذي يعتمد على قوائم مالية ملائمة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها نبعت أهمية الدراسة من؛ أن التحليل المالي أداة ذات ميزة فاعلة تساعد في اتخاذ القرارات. وأن دور التحليل المالي للبيانات إعطاء مؤشرات لأداء الشركات والمساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي البيانات المالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات. سعت الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

1. إبراز أهمية التحليل المالي للمؤسسات المالية والاستفادة من بيانات القوائم المالية لتوضيح مواطن القوة والضعف في أداء المؤسسة.
2. إظهار طرق التحليل المالي وأساليبه وأدواته.
3. إظهار أغراض التحليل المالي واستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين والمحاسبين والمحللين الماليين يتحملون مسئولية توفير مؤشرات مبكرة لحوادث تعثر الشركات وذلك بقصد تخفيض الأضرار المالية والمعنوية التي تترتب على هذا التعثر ، كما توصلت إلى أهمية الاسترشاد ببعض المؤشرات التي تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار من عدمه وأشار إلى أهمية استخدام النماذج الرياضية أو الإحصائية للتنبؤ باحتمالات الفشل للشركات وأيضاً أشار الباحث بأن هناك اتفاق بين غالبية الباحثين باختلاف تخصصهم أن هنالك علاقة بين التحليل المالي والتخطيط الجيد.

وأن النسب المالية ذات تأثير مباشر على الرقابة كما أشار إلى اتفاق كافة الباحثين على أن التنبؤ بالفشل المالي يمكن أن يحدث في غياب التحليل المالي.

من توصيات الدراسة ، حث الباحثين والمراجعين والمحللين الماليين والمحاسبيين على ضرورة الالتزام بمسئوليتهم الاجتماعية المتمثلة في الحرص على تبصير الفئات الاجتماعية الأخرى وذلك بتوفير إنذار مبكر وفي الوقت المناسب عن احتمالات الفشل ، وأن يتم مراعاة الجوانب غير المالية المرتبطة ببيئة الشركة الداخلية والخارجية (السياسية – السوقية – القوانين ومؤشرات الاقتصاد ككل) ، وضرورة الأخذ بأساليب التخطيط والاستعداد لمواجهة الأزمات المختلفة.

وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث في كون الأخير يتناول مؤشرات التحليل المالي كأداة لتحسين كفاءة وفاعلية المراجع في اكتشاف الغش وتحسين قدراته المهنية بهذا الخصوص.

تقسيم البحث:

سوف يتم تناول البحث من خلال محورين، يتناول الأول تطور مسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الغش، بينما يتناول المحور الثاني مداخل مقترحة لتحسين قدرات المراجع على اكتشاف الغش.

المحور الأول : تطوّر مسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الغش

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الآتية :

1-1 مفهوم الغش و أنواعه .

1-2 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش ***SAS82***

1-3 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش ***SAS99***

1-1مفهوم الغش و أنواعه :

كان الهدف الأساسي لمراجعة الحسابات حتى الثلاثينيات من القرن الماضي (1930م) هو اكتشاف الغش و التلاعب في السجلات المحاسبية ، إلا أنّ هذا الهدف تطوّر و أصبحت معه مهنة المراجعة تهدف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق و عدالة القوائم المالية .

ومسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الغش و الاحتيال مثار جدلٍ ، حيث يرى البعض (Chordler and Anderson1995) أن المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة اليوم ترجع إلى الاعتقاد السائد أو الزعم بأنها تؤدي إلى اكتشاف الغش و الاحتيال ، وهذا من شأنه أدى إلى خلق فجوة التوقعات بين الجمهور و المراجع. و يجب التأكيد على أنّ هدف المراجعة الأساسي كان اكتشاف الاحتيال ، ودام هذا الهدف حتى الثلاثينيات من القرن الماضي ، وبعدها أصبح هدف المراجعة الأساسي هو التحقق من صدق و عدالة القوائم المالية .

و نجد أنّ عدم افتراض أنّ المراجعة عليها اكتشاف الغش تسبب في جعل المراجعين يهتمون بشكل أقل باكتشاف الغش – أي أنهم لا يبذلون العناية المهنية الواجبة– بمعنى أنهم أصبحوا غير قلقين باكتشاف الغش و الاحتيال في القوائم المالية . و يمكن القول بأنّ الغش يعتبر تهديد دائم الحضور يؤثّر بالضرورة على الاستخدام الفعّال للمصادر(Brink 1982) لذلك وجب أن يكون محور اهتمام و مسؤولية المراجع .فعلى الرغم من أنّ الغش قد يرتكب باحترافية عالية مما يصعّب من اكتشافه ، إلا أنّ على المراجع عدم الاعتقاد بأنّ مسؤولية اكتشافه تقع خارج مهام عمله ، بل عليه التخطيط لعملية المراجعة بشكل تعكس اهتمامه باكتشاف الغش أو الأخطاء المتعمّدة منذ بداية عملية المراجعة ، أي أن يعمل على تطبيق معيار بذل العناية المهنية الواجبة

و عموماً يمكن إبراز بعضاً من المفاهيم التي تناولت موضوع الغش كما يلي :

* وصف ***Prosser*** عناصر الاحتيال كالآتي(Prosser 1971) : خطأ التمثيل لحقيقة مادية ، و أن يكون العرض الزائف تمّ عن قصد ، و أن يتصرّف الشخص بشكل يقصد به تضليل الآخرين ، و وجود شخص يتضرر من هذا التصرف .

* كما أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في المعيار رقم ***SAS53*** بعنوان (مسؤولية المراجع عن اكتشاف و الإبلاغ عن الأخطاء و المخالفات) تعبير مخالفة لوصف التحايل في القوائم المالية بـ ***Misstatement*** بأنه احتيال إدارة ، وسرقة الأصول بأنها احتيال مستخدمين .

من ذلك نجد أن الغش أو الاحتيال هو تصرّف القصد منه تضليل طرف آخر ، أي إظهار الأمر على غير حقيقته . وهنا يبرز دور المراجع إذ يتوجب عليه دراسة عوامل المخاطرة الخاصة بالغش فيما يتعلّق بالتقارير المالية الاحتيالية و كذلك اختلاس الأصول ، و أن يبذل قصارى جهده و خبرته المهنية و العلمية لدراسة الدوافع أو الضغوط أو الحافز لارتكاب الغش ،

وكذلك مدى توافر الفرص لارتكابه ، وباختصار على المراجع أن يبذل عنايته المهنية الواجبة حسب ما أوضحته المعايير العامة للمراجعة . و يمكن للمراجع استخدام مؤشرات التحليل المالي لأنه من الخطأ قراءة الأرقام المالية الحالية بمعزل عن الماضي . ومن خلال هذه المؤشرات يمكن للمراجع استخدامها في تقييم مخاطر الغش ، وتجدر الإشارة إلى أنّ نتائج التحليل المالي لا تزوّد المراجع بأدلة تعينه على تقرير ما إذا كان الغش قد نتج عنه بيان كاذب مادي للقوائم المالية ، ولكنها تساعده على ما إذا كانت هناك فرصة أكبر لأرصدة الحسابات لأن تتعرّض للغش و التدليس . و إذا تيقّن المراجع بوجود عوامل مخاطرة الغش فيمكنه الاستجابة لها بإجراءات تحليلية أكثر تفصيلاً .

أيضاً يستنتج مما سبق أنّ مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش تمثّل إحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة ، فهناك اعتقاد سائد لدى مستخدمي القوائم المالية بأنّ المراجع يعتبر مسئولاً عن اكتشاف كل حالات الغش و ليس الحالات الهامة فقط(جورج دانيال 2001م). و هذا التوقّع يعتبر غير مقبول ، ذلك لأنّ مرتكب الغش في العادة يرتكبه باحترافية عالية ، كما أنّ العنصر الهام هو أنّ المراجعة التي تتم لا تتم بشكل شامل و ذلك لاعتبارات عديدة منها أنّ المراجعة الشاملة عملية مكلّفة ، كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً مما قد يؤثر على ممارسة المنشأة الخاضعة للمراجعة لأنشطتها . و التوقّع المعقول هو أنّ المراجع يكشف حالات الغش أثناء تنفيذ المراجعة، وهذا يتطلّب من المراجع أنّ يخطط لعملية المراجعة بدقة عالية ، وعليه استخدام مؤشرات التحليل المالي ما أمكن ذلك لتقدير عوامل المخاطرة .

وفيما يلي نورد أهم نشرات المراجعة و موقفها من مسؤولية المراجع تجاه اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية :

إنّ اكتشاف الغش كان من الأهداف الأساسية لعملية المراجعة ، وأنّه في بدايات العام 1930م تمّ تغيير هذا الهدف بإصدار نشرة إجراءات المراجعة رقم (1) ***Extensions of Auditing Procedure No.*** التي أشارت إلى أنّ مراجعة القوائم المالية لم تخطط لاكتشاف المخالفات و الاختلاسات ، أي أنه لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق ذلك . و بسبب عدم وضوح العلاقة بين المراجعة و اكتشاف الغش من قبل الطرف الثالث ، فقد واجهت مهنة المراجعة انتقادات شديدة في أواخر الخمسينات من القرن الماضي بخصوص مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش ، مما أدى في عام 1960 إلى إصدار نشرة إجراءات المراجعة رقم (30) ***Responsibility and Functions of the***

Independent Auditor in the Examination of Financial Statement و هذه النشرة على الرغم من إشارتها إلى ضرورة أن يكون المراجع حذراً و مدركاً لاحتمالية وجود الغش إلا أنه يؤخذ عليها أنها أوضحت أن المراجع لا يتحمّل مسؤولية إيجابية لاكتشاف الغش ، كما أنها لم توسّع مسؤوليته بخصوص ذلك .

فكما سبق ذكره ، فإنّ الغش هو تصرّف يرتكب من شخص عن قصد لإخفاء معلومة أو اختلاس أصل من الأصول ، وفي كل الأحوال فإنّ تأثير ذلك سوف يكون سلبياً على الطرف الذي يستخدم المعلومات المالية بغرض اتخاذ قرار ما ، فالنشرة رقم (30) لم تقدّم حلاً أو تضيف جديداً للنشرة رقم (1) بخصوص مسؤولية المراجع ، بل أنّها تولّت الجانب الدفاعي في حالة فشل المراجع في اكتشاف حالات الغش ، و مثل هذه النشرات من شأنها أن تسهم في زيادة فجوة التوقعات في المراجعة التي تؤدي بدورها إلى فقدان الثقة في المراجعة من قبل الطرف الثالث . و في عام 1977م صدرت نشرة معايير المراجعة رقم (16) ***The Independent Auditor's Responsibility for the Detection of Errors and Irregularities***

في هذه النشرة إيضاح بأنه على المراجع تخطيط المراجعة بحيث تمكّنه من البحث عن الأخطاء و المخالفات الهامة و أنّ مسؤوليته تتحدد في نطاق الحدود الملازمة لعملية المراجعة . و ما وجه للنشرة رقم (30) يمكن أن يوجه لهذه النشرة ، حيث أنها أيضاً تولّت الجانب الدفاعي ، ويؤخذ عليها أنّها لم تحقق الهدف من إصدارها ، حيث لا يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاعتماد على المراجعة لضمان اكتشاف حالات الغش و الأخطاء و المخالفات الهامة .و في أبريل 1997م تمّ إصدار نشرة معايير المراجعة رقم (82)***SAS*** (***Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit***) حيث يطبّق هذا المعيار على القوائم المالية للفترة المنتهية في أو بعد 1997/12/15م و تضمّنت النشرة إرشادات محدّدة بخصوص تقدير مخاطر الغش في عملية المراجعة ، و الاستجابة لنتائج تقدير تلك المخاطر ، و التقرير عن الغش المكتشف أو المشتبه فيه ، وأخيراً توثيق تقدير المراجع للمخاطرة و استجابته لها . و على الرغم من صدور هذا المعيار من فترة قريبة إلا أنّ ازدياد و تفجّر مجموعة من الفضائح المحاسبية لشركات أمريكية كبرى (مثل شركة ***Enron*** للطاقة ، و شركة ***World com***) أدى إلى صدور المعيار الأمريكي رقم (99)***SAS*** (***Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit***)في العام 2002م . نخلص من ذلك إلى أنّ الغش هو فعل متعمّد و هو بذلك على عكس الخطأ غير

المتعمّد ، أي أنّ الخطأ المتعمّد هو في حقيقته غش . و في العادة يتم ارتكاب الغش بشكل احترافي لذلك فإنه يصعب اكتشافه . و الغش أو التحريف على نوعين (حسب SAS 99) :

أ- التقارير المالية الاحتيالية ، وهو تحريف متعمّد أو إغفال مبالغ أو إفصاح من شأنه التأثير على قرارات طرف آخر . وهذا الغش عادةً يكون من جانب الإدارة –سوف نطلق عليه غش الإدارة–

ب- اختلاس الأصول ، و هي أصول كيان ما ، ويشار إليه كذلك بأنه سرقة – سوف نطلق عليه غش المستخدمين – .

و الشكل رقم (1-1-1) يوضّح عوامل الغش ، هذه العوامل تتكامل فيما بينها و تشكّل ما يعرف بمثلث الغش و من الشكل فإنّ هذه العوامل هي :

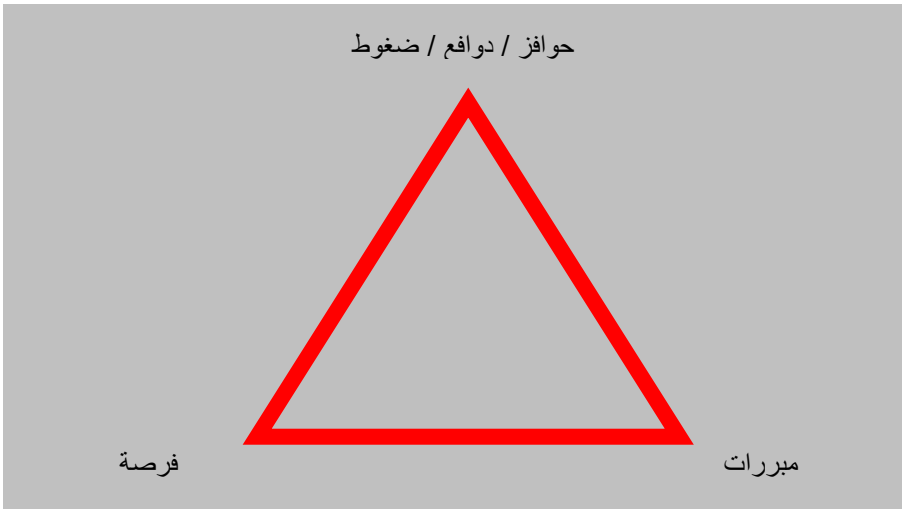
1- وجود حافز أو دافع أو ضغوط تواجه الشخص مرتكب الغش .

2- وجود فرصة تتمثّل في ضعف الرقابة الداخلية أو إمكانية إبطال مفعولها من قبل الشخص مرتكب الغش .

4- وجود مبررات لمن يرتكب الغش .

شكل رقم (1-1-1)

مثلث الغش



المصدر : الفكرة مأخوذة من :

Presentation by Jeff. Close at A.A.A Ohio Region (The New Fraud standard SAS.99 , Annual Meeting , Dublin , OH .May 2,2003

ففيما يختص بالحوافز أو الضغوط ، على المراجع أن يضع في اعتباره مخاطر الاكتشاف و هي على حسب ما ورد في المعيار ***SAS***(47) في ديسمبر 1983 و في المعيار ***SAS***(82) في فبراير 1997م يقصد بها المخاطر التي لا يكتشفها المراجع و التي ترجع لتحريف جوهري موجود على تأكيد ما ، أي لا يتحكّم فيها المراجع ، وهذه المخاطر يمكن تخفيضها من خلال تجميع أدلة إثبات كافية وصالحة .أما فيما يختص بعامل الفرصة ، فإنّ المخاطر المرتبطة بها هي مخاطر الرقابة ، وهي أن يحدث تحريف جوهري في تأكيد معين دون أن يمكن منعه أو اكتشافه في توقيت مناسب من جانب نظام الرقابة الداخلية في المنشأة . فعلى سبيل المثال ، قد تسعى الإدارة إلى تحسين صورة الأرباح و ذلك بغرض الحصول على حافز مبني على أرقام الربح . و من هنا يمكن للمراجع استخدام مؤشرات التحليل المالي للتعرّف على عوامل المخاطرة المرتبطة بهذه الحالة . وفيما يلي توضيح لذلك :

يمكن للمراجع من خلال معدّل العائد على الاستثمار (***Returned on Investment***)كأحد المؤشرات المالية القيام بعملية تقييم الأداء للمديرين و كذلك للأقسام أو الفروع التي تتبع لهم ، من خلال المعادلة الآتية(الفاتح الأمين،2002م) :

$$\text{معدّل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المال المستثمر}}$$

و يجب أن يدرك المراجع أنّ الاعتماد على هذه المعادلة فقط قد لا يعطي النتيجة بشكلها المتكامل لذلك يجب عليه :

1- مقارنة هذه النتيجة مع السنوات السابقة أو مع المنشآت المثيلة من حيث الحجم و النشاط .

2- تفصيل هذه المعادلة إلى مكوناتها الأساسية كما يلي :

$$\text{نسبة الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{الأرباح}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{معدل دوران المال المستثمر} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

فالأرباح هي ناتج العلاقة : المبيعات – {تكلفة البضاعة المباعة + التكلفة التسويقية + التكلفة الإدارية} ، وإجمالي الاستثمارات هي عبارة عن : رأس المال العامل + الاستثمارات الثابتة .

فالنسبة الأولى تقيس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من النشاط التشغيلي ، ومعدل دوران المال المستثمر يقيس مدى قدرة المنشأة على استخدام أصولها لتحقيق المبيعات . و هنا يكون المراجع مهتماً بالعناصر المكوّنة لشقي معادلة العائد على الاستثمار ، و التي تساعده في عملية تخطيط المراجعة مما تسهم معه في تحسين التقدير المهني لديه ، وذلك من خلال تحديد العناصر الهامة نسبياً منذ بداية عملية المراجعة و التي عليه أن يوليها اهتماماً أكبر .حيث أن ارتفاع المؤشر الأول قد يكون بفعل وجود مبيعات صورية ، أو رسملة تكاليف التشغيل ، وذلك بهدف تحسين هذه النسبة و التي ينعكس أثرها على المعدل الكلي. كما أنّ ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر قد يكون بسبب تقادم الأصول أو لجوء الإدارة إلى التحريف بحيث يجعل الأصول مؤجرة من الغير . لذلك فإنه يتعيّن على المراجع استخدام مؤشرات التحليل المالي كأداة فعّالة لموجهات الإيضاح الوارد بالمعيار ***SAS*** 99 و الخاص بضرورة ممارسة العصف الذهني من قبل فريق المراجعة .

نخلص من ذلك أنّ على المراجع تفهّم طبيعة الغش و الاحتيال المحتمل جيداً و ما هو الدافع من ورائه ؟ و هل توجد فرص سانحة لارتكابه ؟ . و يمكن من خلال مؤشرات التحليل المالي التعرّف على مخاطر البيان الكاذب بسبب الغش ، وذلك من خلال التحليل الدقيق و المتأني لمكونات القوائم المالية و التعرّف على العلاقة و الرابط بين عناصر هذه القوائم ، وهذا يعتبر مفيداً جداً عند تخطيط المراجعة و عند تقرير الأهمية النسبية للعناصر بالقوائم المالية .

1-2مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش وفقاً للمعيار الأمريكي*SAS82*

سوف يتم تناول هذا المطلب من خلال النقاط الآتية :

1-2-1تقدير مخاطرة البيان الكاذب بسبب الغش .
1-2-2استجابة المراجع لنتائج تقدير مخاطرة البيان الكاذب .
1-2-3توثيق تقدير المراجع للمخاطرة و استجابته لها .
1-2-4الأهمية النسبية في المراجعة .

1-2-1 تقدير مخاطرة البيان الكاذب بسبب الغش :

يجب على المراجع أن يقدّر مخاطرة البيان الكاذب في القوائم المالية نتيجةً للغش ، و عليه أن يضعه في الاعتبار عند تصميم إجراءات المراجعة المطلوب أداؤها. و على المراجع عند

قيامه بهذا التقدير أن يدرس عوامل مخاطرة الغش المرتبطة بكلٍ من التقارير المالية الاحتيالية و اختلاس الأصول . و فيما يلي بيان لهذه العوامل(طارق حماد، 2004) :

أولاً : عوامل المخاطرة المرتبطة بالتقارير المالية الاحتيالية و تشمل :

أ- خصائص الإدارة و تأثيرها على بيئة الرقابة ، حيث توجد صلة وثيقة بقدرات الإدارة و ضغوطها و أسلوبها و اتجاهها المتصل بالرقابة الداخلية و عملية إعداد التقارير المالية ، فعلى سبيل المثال وجود علاقة متوترة بين الإدارة و المراجع الحالي أو السابق .

ب-ظروف الصناعة ، وتتضمّن البيئة الاقتصادية و التنظيمية التي يعمل فيها الكيان .

ج- الخصائص التشغيلية و الاستقرار المالي ، وهي تتصل بطبيعة و تعقيد الكيان و معاملاته و الوضع المالي له و ربحيته .

ثانياً : عوامل المخاطرة ذات الصلة باختلاس الأصول و تتمثّل في :

أ- قابلية الأصول للاختلاس ، وهي ترتبط بطبيعة أصول الكيان و درجة تعرضها للسرقة و مثالها الأصول الممكن تحويلها بسهولة إلى نقدية .

ب-الضوابط الرقابية ، وتتضمّن انعدام وجود ضوابط رقابية تستهدف منع أو اكتشاف اختلاس الأصول .

1-2-2 استجابة المراجع لنتائج تقدير مخاطرة البيان الكاذب :

يجب على المراجع أن يدرس ما إذا كانت النتائج التراكمية لإجراءات المراجعة و الملاحظات الأخرى تؤثّر على تقدير مخاطرة البيان الكاذب نتيجةً للغش أثناء تخطيط المراجعة ، وما يصدره من أحكام بخصوص مخاطرة البيان الكاذب . هذه الأحكام قد تؤثّر على عملية المراجعة بالطرق الآتية((AICPA, SAS82)) :

أ- الشك المهني : يتطلّب الحذر المهني من المراجع أن يمارس الشك المهني و هو اتجاه يشمل التساؤل و الشك و إجراء تقييم انتقادي لأدلة المراجعة .

ب–إسناد العمل للأفراد : إنّ المعرفة و المهارة و قدرة الأفراد الموكلة إليهم مسؤوليات عمل هامة ينبغي أن تتناسب مع تقييم مستوى مخاطرة التكليف ، بالإضافة إلى أنّ مدى الإشراف ينبغي أن يدرك مخاطرة البيان الكاذب بسبب الغش و مؤهلات الأشخاص الذين يؤدون العمل .

ج– المبادئ و السياسات المحاسبية : قد يخلص المراجع إلى أنّه توجد تقارير مالية احتيالية تتطلّب منه دراسة اختيار و تطبيق الإدارة للسياسات المحاسبية الهامة و خاصةً تلك المرتبطة بالاعتراف بالإيراد و الأصول و تقدير القيمة أو الرسملة مقابل استنفاد النفقة في سنة حدوثها .

د– الضوابط الرقابية : عندما ترتبط مخاطرة بيان كاذب بسبب الاحتيال بعوامل مخاطرة قد يكون لها تأثيرات رقابية .

أنّ إجراء التقييم الانتقادي لأدلة المراجعة يمكن أن يكون من خلال الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) منها يتم طرح العديد من التساؤلات التي تفضي بدورها إلى تأكيد أو نزع الشك المهني لدى المراجع . فعلى سبيل المثال نجد في بعض الأحيان علاقات تحليلية غير معتادة أو غير متوقعة من قبل المراجع، وعليه في هذه الحالة دراسة الأسباب بالمزيد من الفحص.

و من هنا يمكن القول بأنّ التحليل المالي يمكن أن يساهم في تحسين قدرة المراجع على التقدير المهني فيما يختص بتحديد الأهمية النسبية لعوامل المخاطرة و من ثم تحديد الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية . وتجدر الإشارة إلى أنّ التحليل المالي بأساليبه و مناهجه المتعدّدة لا يؤدي بالضرورة إلى اكتشاف الأخطاء و الغش و إنّما يوفّر للمراجع إشارات تحذيرية لإمكانية حدوث الغش و الأخطاء ، فعلى سبيل المثال إجراء تحليل بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من التشغيل فوجود علاقة غير منطقية بين أطراف هذه العلاقة (الدخل و التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية) قد يكون بسبب وجود إيرادات غير حقيقية ، و على كل حال فإنّ استجابة المراجع تكون من خلال توسيع اختبارات المراجعة للحالات التي يتم التوصّل إليها من خلال مؤشرات التحليل المالي و التي أدّت بالضرورة إلى تأكيد الشك المهني لديه بوجود حالات غش .

1-2-3 توثيق تقدير المراجع للمخاطرة و استجابته لها:

عند تخطيط المراجعة يجب على المراجع أن يوثّق في أوراق العمل أدلة أداء تقدير مخاطرة البيان الكاذب بسبب الغش مضمناً إياها كيف تمّ تناول عوامل مخاطرة الغش ، فعلى سبيل المثال في التحليل أعلاه و الخاص بوجود علاقة غير منطقية بين صافي الدخل و التدفقات النقدية من التشغيل فإنّ عامل مخاطرة البيان الكاذب في هذه الحالة يرتبط بالتقارير المالية الاحتيالية و بالتحديد يختص بالخصائص التشغيلية و الاستقرار المالي . و على العموم فإنّ التوثيق يجب أن يشمل(طارق حماد، 2004م) :

أ- عوامل المخاطرة التي تمّ التعرّف عليها .

ب- استجابة المراجع لهذه العوامل بصورة فردية أو كلية ، ويكون ذلك من خلال توسيع إجراءات المراجعة ، بحيث يجب أن ينعكس ذلك على خطة عمل المراجعة .

ج-إذا حدث أثناء المراجعة أن وصل إلى علم المراجع عوامل مخاطرة إضافية أو ظروف أخرى تدفعه إلى الاعتقاد بأنّ استجابة إضافية للمراجعة مطلوبة فإنّ عوامل المخاطرة و الظروف الأخرى هذه يجب أن توثّق .

و تجدر الإشارة إلى أنّ نشرة معايير المراجعة رقم ***SAS(82)*** تلزم المراجع بتوثيق أدلة تقدير مخاطرة البيان الكاذب بسبب الغش ، و المراجع غير مطالب بحصر التقدير كمياً (مثل مرتفع أو منخفض) أو بوصف الكيفية التي أجرى بها التقدير .

1-2-4 الأهمية النسبية في المراجعة :

تمّ تعريف الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ***Financial Accounting Standard Board (FASB)*** في البيان رقم (2) كما يلي(FASB, 1980) :

" حدوث حذف أو تحريف في المعلومات المحاسبية يؤدي إلى احتمال أنّ حكم الشخص العادي المستند على تلك المعلومات يمكن أن يتغيّر أو يتأثّر من إجراء هذا الحذف أو التحريف " إلا أنّ هذا البيان لم يضع إرشادات كمية للأهمية النسبية. كما أنّ المعيار الأمريكي للمراجعة رقم (47) ***SAS***- مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية عند أداء و تنفيذ عملية المراجعة(AICPA,1983)- أوضح أنّه على المراجع تخطيط عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول لاكتشاف تحريفات يعتقد بأنّها كبيرة بدرجة كافية سواء بشكلٍ فردي أو كلي حتى تكون ذات أهمية نسبية كمية بالنسبة للقوائم المالية. فالأهمية النسبية هي مقياس لمدى فاعلية إجراءات المراجعة التي ينبغي

أن تكون عليه للكشف عن التحريفات بأقلّ تكلفة ممكنة ، لذلك على المراجع أن يضع بعين الاعتبار موضوع الأهمية النسبية عند تخطيط المراجعة و تصميم إجراءاتها و كذلك عند تقييم ما إذا كانت القوائم المالية ككل معروضة بشكلٍ عادل و متسق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

فعند تخطيط المراجعة على المراجع إبداء حكم أولي عن مستويات الأهمية النسبية ، فعندما يتيقّن المراجع بوجود مخاطر ملحوظة لتحريف جوهري فإنّ ذلك يؤثّر بالضرورة على كلٍ من طبيعة و توقيت و مستوى الإجراءات و كذلك على المهام التي يتم إسنادها لفريق العمل و مستوى الإشراف عليهم .

و تجدر الإشارة إلى أنّ هناك ارتباط وثيق الصلة بين الأهمية النسبية و التقدير المهني ، حيث يعرّف التقدير المهني في المراجعة بأنّه عملية اتخاذ قرار بواسطة مراجع مؤهّل لذلك ، خلال مزاولته لعمله المهني ، وذلك في الإطار الموفّر بواسطة المبادئ المحاسبية و معايير المراجعة المقبولة عموماً ، وقواعد السلوك المهني . و نقطة الالتقاء بين الأهمية النسبية و عملية التقدير المهني تتمثّل في ضرورة أن يمارس المراجع تقديره عند تقييم النواحي الكمية المتعلّقة بتحريفات محددة ، حيث لم توضّح نشرات المراجعة أو نشرة ***FASB(2)*** أي إرشادات بخصوص تحديد الحدود الكمية للأهمية النسبية ، فهي إذاً متروكة لخبرة المراجع و تقديره . وعلى العموم يجب أن تكون الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية الأكثر احتمالاً لأن تتعرّض لمخاطر الغش و في نفس الوقت تعتبر هامة من قبل مستخدمي القوائم المالية ، ومثال لذلك التدفقات النقدية من التشغيل ، ومجمل الربح، و إجمالي الإيرادات ، و إجمالي الأصول ، وصافي رأس المال العامل، والأصول المتداولة ... و أثناء تقدير المراجع للجانب الكمي لعنصر الأهمية النسبية عليه أن يضع في اعتباره جانب العوامل النوعية ، حيث أنّ التحريفات ذات المبالغ صغيرة القيمة نسبياً قد يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية.

1-3 مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش وفقاً للمعيار الأمريكي*SAS99*

سوف نتناول هذا النقطة من خلال ما ورد بالمعيار ***SAS99*** بخصوص العصف الذهني حيث يوجب هذا المعيار على فريق المراجعة ضرورة مناقشة إمكانية حدوث البيان الكاذب في القوائم المالية نتيجةً لارتكاب الغش قبل أو أثناء عملية جمع المعلومات ، هذه المناقشة أوجدت مفهوماً جديداً في المراجعة يعرف بـ (العصف الذهني)(طارق حماد،2004) ، حيث يتوجّب على

المنشأة أن تقرر في وقت مبكر من عملية تبني هذا المفهوم كيف يمكن أن ينفّذ هذا المطلب عملياً بأفضل صورة ممكنة ، حيث أن العصف الذهني أصبح إجراءاً مطلوباً و يجب أن يطبّق بنفس درجة العناية التي يطبّق بها أي إجراء مراجعة آخر .

و تهدف عملية العصف الذهني الواردة بهذا المعيار إلى تحقيق هدفين أساسيين الأول ذو طبيعة إستراتيجية و هو أن يكتسب فريق المراجعة فهماً جيداً للمعلومات ، أما الثاني فهو خلق العقلية المناسبة لإجراء عملية المراجعة ، ويشترط إجراء العصف الذهني باتجاه يشمل عقلاً متسائلاً ومتشككاً و ذلك في محاولة لإيجاد نموذج بدرجة مناسبة من التشكك المهني و إيجاد ثقافة للتكليف و غرس اعتقاد مفاده أن مثل هذه الثقافة و تشبّع أعضاء فريق المراجعة بها سوف يجعل كل إجراءات المراجعة أكثر فعالية . و تجدر الإشارة إلى أنّ المعيار ***SAS99*** لا يُقصر عملية العصف الذهني على مرحلة تخطيط المراجعة ، وإنّما تستخدم في أيُ جزء من عملية جمع المعلومات .

قواعد العصف الذهني(AICPA,2002):

من الممكن وضع بعض القواعد الأساسية للمساعدة في تحقيق الأهداف التي يضعها المراجع و فيما يلي أمثلة لذلك :

1- لا توجد أفكار أو أسئلة غبية ، فالحكم المسبق على الأسئلة بأنّها أفكار غبية تؤدي إلى الإحجام عن المساهمة بالأفكار .
2- لا أحد يملك الأفكار .
3- لا توجد هرمية ، حيث أنّ عالم الأفكار لا يعترف بالرتبة أو الخبرة أو مستوى الكفاءة .
4- غير مسموح بتدوين ملاحظات بشكل مبالغ فيه .
5- أحصل على معلومات للتعرّف على مخاطر الغش . حيث يوسّع ***SAS99*** بدرجة كبيرة من عدد مصادر المعلومات للتعرّف على مخاطر الغش ، حيث يقدّم قواعد إرشادية للحصول على المعلومات من :
   أ- الإدارة و الآخرين من داخل المنشأة .
   ب- الإجراءات التحليلية .
   ج-دراسة عوامل مخاطرة الغش .
   د-مصادر أخرى .

تخطيط الإجراءات التحليلية :

إن الإجراءات التحليلية التي تؤدى خلال تخطيط المراجعة قد تكون مساعدة في التعرّف على مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش – نسبةً لأنّ الإجراءات التحليلية تستخدم عموماً بيانات مجمّعة على مستوى عالٍ– و مع ذلك فإنّ نتائج الإجراءات التحليلية هذه تقدّم إشارة عريضة مبدئية حول ما إذا كان هناك تحريف جوهري بسبب الغش ، لذلك فإنّ الإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة بالإضافة للمعلومات الأخرى المجمّعة بواسطة المراجع في تحديد مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش .

و تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التحليلية تستخدم في أوقات متنوعة خلال تنفيذ عملية المراجعة ، فهي مفيدة في مرحلة التخطيط المبكر للمساعدة في تخطيط طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة الأخرى ، وكذلك في توجيه انتباه المراجعين نحو بنود تتطلّب دراسة خاصة ، كما يمكن أن تطبّق أيضاً أثناء تنفيذ عملية المراجعة لتقديم الأدلة الخاصة بمعقولية رصيد حساب معين ، كما أنه يتم تطبيقها في نهاية العمل الميداني كمراجعة شاملة ، وهذا التطبيق الأخير يقدّم ضماناً بأنّ المراجع لم يعجز عن رؤية الصورة العامة بسبب التفاصيل الكثيرة(طارق حماد،هاشم عطية،1998) . و من ذلك يمكن القول بأنّ مؤشرات التحليل المالي تساهم بشكلٍ ما في إثارة مفهوم العصف الذهني و ذلك بما يوفره من دلالات و مؤشرات . إنّ المراجع يقوم عادةً بتحديد إجراءات المراجعة على أساس افتراض حسن نية الإدارة ، وأثناء تنفيذه لتلك الإجراءات يكوّن لديه شك مهني ، كما يجب أن يكون قادراً على التوصّل إلى ما إذا كان هناك احتمال وجود حالات غش أو تصرفات غير قانونية، وعليه أن يحصل على تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريفات هامة ، وبصفةٍ عامة يجب على المراجع أن يتتبع أي إرشادات تحذيرية توفرها مؤشرات التحليل المالي لما يبدو أنه مثير للشك أو مريب(Reckers and Wing,1991) . ويمكن توضيح ذلك كما بالجدول رقم (1–1–3) أدناه :

جدول رقم (1–1–3)

المؤشرات المالية لمداخل التحليل المالي

المنهج أو المدخل	دلالة المؤشّر	مكونات المؤشّر
تحليل الاستثمار	• يوضّح القوة الإيرادية للمنشأة في الحاضر و المستقبل. • يوضّح فرص استمرارية المنشأة و معدلات النمو المتوقّعة فيها. • يوضّح مدى كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التمويلية.	مؤشّر الربحية – مؤشّر الرفع المالي– مؤشرات الأداء و الأسواق .
تحليل الائتمان	• يوضّح قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين و سداد الفوائد . • يوضّح سياسة التمويل المتبعة و أثرها على هيكل رأس المال . • يوضّح المخاطر المحيطة بالدائنين . • يوضّح مدى الموضوعية في تقييم أصول المنشأة .	مؤشرات السيولة – مؤشرات الرفع المالي – مؤشرات التدفق النقدي في الأجل القصير و الطويل .
تحليل الأداء	• توضّح مدى تطوّر الأداء في المنشأة . • تقييم أداء الإدارات و الأقسام و الفروع .	معدلات دوران الأصول و الخصوم – معدل العائد على الاستثمار

المصدر: إعداد الباحث

و على المراجع أن يكون دقيقاً في عملية التقييم أو التفسير للنتائج التي تسفر عنها مؤشرات التحليل المالي ، ذلك لأنّها تمثّل الخطوة الأكثر أهمية لما سوف يتخذه المراجع من قرارات تتعلّق بتحديد إجراءات المراجعة عند مرحلة تخطيط المراجعة ، ومن ثمَ فإنّ الخطأ سوف ينعكس أثره على إجراءات المراجعة التي سوف تنفّذ . لذلك على المراجع مراعاة ما يلي عند تفسير هذه المؤشرات :.

1– دراسة متفحِّصة للاتجاهات تشمل كلاً من القيم و النسب التي اشتقت منها و ذلك من واقع القوائم المالية المقارنة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية .

2– مراعاة تأثير العوامل الأخرى التي لم تتضمنها أو تُظهِرها القوائم المالية .

3– مقارنة النسب و المؤشرات الخاصة بالمنشأة بمثيلاتها مع ضرورة الأخذ في الاعتبار حجم وطبيعة النشاط ، أو أن تتم المقارنة مع معايير أو نسب الصناعة التي تنتمي لها المنشأة ، أو أن تتم المقارنة مع التنبؤات التي يقوم المراجع بإعدادها .

4– دراسة العلاقات القائمة بين تلك النسب و المؤشرات و ذلك في إطار ما يعرف بالعلاقة السببية التي تجعل نشاط المنشأة كلاً لا يتجزأ ، أي أنّ ما يؤثّر إيجاباً على جزء من أجزاء النشاط قد يكون له تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على جزء آخر من النشاط . فعلى سبيل المثال العلاقة

الهامة بين سيولة المنشأة و ربحيتها ، وهي في الغالب علاقة عكسية ، و كذلك العلاقة بين الرفع المالي و المخاطرة و هي في الغالب علاقة طردية . و تبرز أهمية العلاقة السببية بين المؤشرات المالية عند دراسة التغيرات المفاجئة التي تطرأ على الاتجاه العام لأحد الأنشطة خلال فترة محاسبية معينة ، ومن أهمّ المجالات التي تتطلّب التركيز على العلاقة السببية هي مجالات تفسير النسب و المؤشرات الخاصة بالسيولة ، إذ لا بد من تقييم سيولة المنشأة على ضوء عاملين هما :

أ- المؤشرات الخاصة برأس المال العامل من حيث الكمية ، أي قيم مكونات رأس المال العامل من أصول و خصوم متداولة .

ب-المؤشرات الخاصة بمكونات رأس المال العامل من حيث النوع ، فالمؤشرات الخاصة بالنوع الأول هي نسبة السيولة ، بينما الخاصة بالعامل الثاني هي معدلات دوران الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة .

كذلك يجب أن ينتبه المراجع من خلال ما تكوّن لديه من شك مهني ؛ أنّ القوائم المالية قد تشتمل على تضليل ، و في العادة يتم ذلك من خلال التحسين الصوري لربحية المنشأة أو سيولتها . فكثير من المنشآت تلجأ -خاصةً تلك التي تعاني مشاكل في ربحيتها أو سيولتها- إلى إجراءات معينة في نهاية السنة المالية بقصد تحقيق تحسين صوري في السيولة أو الربحية أو في كليهما . فعلى سبيل المثال منشأة تمتلك مخزون كبير من البضاعة ، قامت بتسهيل شروط البيع و الائتمان بشكل تضاعف به مبيعاتها و ذلك قبل نهاية السنة بقصد تحويل المخزون إلى أصل سائل ، وهي بهذا التصرف ترمي إلى :

- تحقيق زيادة جوهرية في قيمة مبيعاتها السنوية سعياً وراء تحسين صورة ربحيتها .
- تحويل أصل متداول هو المخزون إلى أصل سائل هو المدينين لتحسين نسبة السيولة السريعة .

و الإجراء الذي على المراجع أن يتخذه هو توسيع اختباراته ، ومراجعة شروط و سياسات منح الائتمان ، كما أنّ عليه الانتباه إلى قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها و الذي كونته المنشأة لمقابلة الديون المعدومة ، ومثل هذا المخصص من المتوقّع أن يكون كبيراً . نخلص من ذلك إلى أنّ مؤشرات التحليل المالي تساهم في إثراء العصف الذهني ، وذلك من خلال توفير معلومات تساهم في تعريف فريق عمل المراجعة بطبيعة نشاط العميل

، كما أنها تساهم في مساعدة المراجع بخصوص تقديره الذي على أساسه يتم تحديد إجراءات المراجعة التي على فريق العمل تنفيذها .

المحور الثاني: مداخل مقترحة لتحسين قدرات المراجع على اكتشاف الغش :

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الآتية:

2-1 استخدام العصف الذهني .

2-2 استخدام مؤشرات التحليل المالي في المراجعة .

2-3 التطبيق العملي للتحليل المالي عند تنفيذ عملية المراجعة .

2-1 استخدام العصف الذهني :

ورد مفهوم العصف الذهني ضمن متطلبات معيار المراجعة الأمريكي ***SAS(99)*** و الذي يشمل العديد من الأساليب و الأنشطة لزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الغش . وقد أوجب هذا المعيار على فريق المراجعة ضرورة مناقشة إمكانية حدوث بيان كاذب مادي في القوائم المالية نتيجةً لارتكاب الغش أثناء و قبل عملية جمع المعلومات. و الجدير بالذكر ، أنّ عملية العصف الذهني لا تتوقف بهذا المعنى عند مرحلة تخطيط المراجعة و لكنها تمتّد لتشمل جميع مراحل عملية جمع المعلومات ، وبما أنّ المراجعين يجمعون البيانات و المعلومات باستمرار فإنّ ذلك يعني أن العصف الذهني يستمر باستمرار هذه العملية.وهناك العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدام العصف الذهني كأداة أو وسيلة لاكتشاف الغش ، والتي وردت بالمعيار ***SAS(99)*** ، وتتمثّل هذه العوامل في:

1- تحديد الغرض من عملية العصف الذهني ، وغالباً يكون الغرض هو التعرّف على كيف تمّ ارتكاب و إخفاء الغش ؟ أو ما هي الدوافع و المبررات لارتكاب الغش ؟ أو التعرّف على مخاطر الغش و تقييمها ، ومدى الاستجابة التي يبديها المراجع لمخاطر الغش التي تمّ التعرّف عليها.

2- تحديد الفترة الزمنية لانعقاد جلسة العصف الذهني.

3- تحديد محاور مسبقة قبل انعقاد جلسة العصف الذهني ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تحفيز فريق العمل على توليد الأفكار الجديدة.

4- يمكن وضع أفراد فريق العمل في موضع تبادل الأدوار للاستفادة من الأفكار التي يبديها فريق العمل.

إنّ مصادر الحصول على المعلومات متنوّعة و من بينها الإجراءات التحليلية ، و يمكن لفريق العمل الاستفادة منها عند انعقاد جلسة العصف الذهني حيث تؤدي إلى إثراء النقاش و الأفكار و تساهم في فهم طبيعة عمل العميل و كذلك المساهمة في التعرّف على عوامل مخاطرة البيان الكاذب.

كما على المراجع الاستفسار من الإدارة عمّا إذا كانت قدّمت إلى لجنة المراجعة معلومات عن كيفية قيام المراجعة الداخلية بالمنشأة بمنع أو اكتشاف أي تحريف جوهري نتيجةً للغش. كما عليه الاستفسار من لجنة المراجعة عن رأيهم حول مخاطر الغش، وهل لهذه اللجنة معرفة بأي غش أو شك في غش من شأنه التأثير على المنشأة؟ أيضاً يستطيع المراجع الاستفادة من المستخدمين لدى عميل المراجعة من مختلف المستويات الإدارية داخل المنشأة في الحصول على إيضاحات نتيجةً للتقلبات الهامة التي قد تحدث عند استخدام الإجراءات التحليلية.وعلى المراجع النظر في عوامل مخاطر الغش و ذلك من خلال:

أ- يتم دائماً إخفاء الغش باحترافية عالية لذلك فإنه يصعب اكتشافه ، و مع ذلك يستطيع المراجع أن يحدِّد أحداثاً أو ظروفاً تشير إلى حافز أو دافع لارتكاب الغش أو وجود فرصة لارتكابه أو وجود تبرير منطقي للأعمال الاحتيالية من قبل الشخص الذي يرتكب الغش ، و هذه الظروف أو الأحداث يشار إليها بتعبير (عوامل مخاطرة الغش) و هي لا تشير بالضرورة إلى وجود الغش، ومع ذلك فهي غالباً ما توجد في حالات تشير إلى الغش ، لذلك على المراجع أن يوليها عناية لازمة.

ب- عند تجميع معلومات عن المنشأة و البيئة التي يعمل فيها المراجع يجب عليه أن يأخذ في اعتباره ما إذا كانت المعلومات تشير إلى وجود واحد أو أكثر من عوامل مخاطرة الغش ، و هنا على المراجع استخدام تقديره المهني في تحديد ما إذا كان عامل المخاطرة موجوداً ، وأن يأخذه في الاعتبار عند تحديد و تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش.

وعلى المراجع تحديد المخاطر التي من الممكن أن يترتب عليها تحريف جوهري بسبب الغش، وذلك باستخدام المعلومات المجمَّعة لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية بسبب الغش، وذلك من خلال:

أ- أخذ المعلومات التي تمّ تجميعها في إطار الظروف الثلاثة المفترض وجودها عند حدوث التحريف الجوهري بسبب الغش بعين الاعتبار (مثلث الغش). و على المراجع عدم افتراض أنّ كل الظروف أو الشروط اللازمة يجب ملاحظتها أو تكون ظاهرة قبل الوصول إلى نتيجة أنه توجد فعلاً مخاطر محددة ، وعلى الرغم من أنّ مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش قد تكون كبيرة إذا ما تمّ ملاحظة الظروف الثلاثة أو كانت واضحة ، إلا أنه على المراجع عدم افتراض أن عدم القدرة على ملاحظة أيٍّ منها يعني عدم وجود تحريف جوهري بسبب الغش.

ب- إنّ الدرجة التي تكون عليها الظروف الثلاثة تختلف عند وقوع الغش، حيث في بعض الأحيان قد يترتب على وجود "الدوافع" مخاطر تحريف جوهرية بسبب الغش بغض النظر عن العاملين الآخرين، وفي حالات أخرى فإنّ وجود فرصة سهلة لارتكاب الغش بسبب نقص الرقابة قد تكون ظرفاً مثالياً يعجِّل بمخاطر الغش، كما أنّ التبرير المنطقي لعمل غير أخلاقي قد يكون كافياً لتحفيز الفرد على التورّط في ارتكاب الغش حتى في حالة عدم وجود دافع أو فرص ملحوظة.

ج- حجم ودرجة تعقيد و خصائص ملكية المنشأة.

د- التعرّف على الحسابات و أنواع الصفقات و التأكيدات ذات المخاطر العالية الملازمة، ففي بعض الأحيان تتضمّن هذه الحسابات أو الصفقات درجة عالية من الحكم الشخصي أو التقدير من الإدارة ، مما يجعلها عرضة للتلاعب من جانب الإدارة.

هـ-تطبيق الحكم المهني، وهذا بالضرورة يشمل اعتبارات و خصائص المخاطرة، والتي تتمثّل في:

- نوع المخاطرة؛ التي من الممكن أن توجد و هي إما تقارير مالية احتيالية أو اختلاس الأصول.
- أهمية المخاطرة؛ وتتمثّل في أنها تؤدي إلى حدوث تحريف جوهري في القوائم المالية.
- احتمال المخاطرة؛ و يقصد بها درجة إمكانية حدوث تحريف جوهري في القوائم المالية.
- مدى انتشار المخاطرة؛ بمعنى ما إذا كانت المخاطر الممكنة منتشرة في القوائم المالية ككل أو متعلّقة بصفة خاصة بتأكيدات أو حسابات مجمّعة أو نوع معين من الصفقات.

و- غالباً ما يحدث التحريف الجوهري بسبب الغش في التقارير المالية الاحتيالية نتيجةً للمغالاة في الإيرادات أو تخفيض قيمتها، لذلك على المراجع أن يفترض مقدماً وجود مخاطر تحريف جوهري بسبب الغش تتعلّق بالاعتراف بالإيرادات.

ز- على المراجع الانتباه لتجاهل الإدارة للضوابط الرقابية أو إبطال مفعولها.

فعلى المراجع تقييم نظام الرقابة الداخلية و هل هو يدوي أم آلي (***دراسة هيكل الرقابة الداخلية عند أداء عملية المراجعة(SAS(55)***)؛ وأن يتأكّد من أنها صُممت و طُبِّقت بشكل مناسب و عمل بها بحيث تتضمّن:أوجه رقابة محددة و مصممة خصيصاً لتخفيف مخاطر غش معينة مثل أوجه الرقابة التي تتعلّق بأصول معينة عُرضة للاختلاس.و كذلك تتضمن برامج أشمل للرقابة لمنع و اكتشاف الغش مثل برامج لترويج ثقافة الأمانة و السلوك الأخلاقي القويم.

والإجراءات التالية تعكس استجابة المراجع و تفاعله مع نتائج التقييم(طارق حماد،2004) لنظام الرقابة الداخلية:

أ- تطبيق الشك المهني عند جمع و تقييم أدلة المراجعة، و الشك المهني هو موقف يتضمّن تقييم انتقادي لكفاية دليل المراجعة، ومن أمثلة تطبيق الشك المهني في مواجهة مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش ما يلي:

* تصميم إجراءات مراجعة إضافية أو متنوعة للحصول على دليل يُعتمد عليه دعماً لأرصدة حسابات القوائم المالية المحددة و فئات الصفقات و التأكيدات المتعلِّقة بها.

* الحصول على تأييد إضافي من إيضاحات الإدارة أو تفسيراتها فيما يتعلّق بالأمور الجوهرية ، مثلاً من خلال تأكيدات طرف ثالث أو استخدام الإجراءات التحليلية ، أو فحص المستندات و الوثائق من مصادر مستقلة أو الاستعلام و الاستفسار من آخرين داخل و خارج المنشأة موضع المراجعة.

ب- تتأثّر استجابة المراجع لنتائج تقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية بسبب الغش بطبيعة و دلالة المخاطر المحددة و الموجودة ، وببرامج المنشأة ، وكذلك بأوجه رقابتها .

ج- يواجه المراجع مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش بالطرق التالية:

* مواجهة لها تأثير عام على كيفية إجراء المراجعة ، بمعنى مواجهة تتضمّن اعتبارات عامة أكثر و بعيدة عن الإجراءات المحددة وفق الخطة .

* مواجهة مخاطر محددة متضمِّنة طبيعة وتوقيت و درجة إجراءات المراجعة .

* مواجهة تتضمّن أداء إجراءات معينة لتناول مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش متضمِّناً تجاهل الإدارة لأوجه الرقابة .

و يلاحظ من ذلك أنّ معيار المراجعة الأمريكي (***SAS99***) قد وسَّع من مسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الغش ، وذلك كنتيجة حتمية لازدياد موجة التقاضي في الآونة الأخيرة ضد مهنة المراجعة ، و التي نتجت معظمها بسبب المعايير السابقة التي تناولت مسؤولية المراجع بخصوص اكتشاف الغش حيث أنّ معظمها كان يتولى الطابع الدفاعي (مما أوجد المبرر للمراجعين في حالة عجزهم عن اكتشاف الغش و الذي ينتج بعدم بذل العناية المهنية الواجبة) مما أثّر على المراجعين في بذل العناية المهنية الواجبة التي تحتِّم عليهم تخطيط المراجعة بشكل دقيق للتعرّف على مخاطر الغش . وهذا المعيار هو نتاج للأزمة التي تعرّضت لها بعض الشركات الأمريكية –منها شركة ***ENRON*** إحدى كبريات الشركات في مجال الطاقة– للإفلاس بسبب التقارير المالية الاحتيالية التي كانت تعكس وقائع على غير الحقيقة .

2–2 استخدام مؤشرات التحليل المالي في المراجعة:

سوف يتم تناول ذلك من خلال النقاط الآتية :

2–2–1تحديد العلاقة بين التحليل المالي و عملية المراجعة .
2–2–2الإجراءات التحليلية وفقاً لمعيار المراجعة الأمريكي ***SAS(56)*** .
2–2–3الإجراءات التحليلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) .

2–2–1 العلاقة بين التحليل المالي و عملية المراجعة :

نصت معايير المراجعة عموماً على ضرورة حصول المراجع على قرائن كافية و صالحة عند تنفيذه لإجراءات الالتزام و الإجراءات الجوهرية بحيث تمكِّنه من التوصّل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها عند إبداء رأيه حول المعلومات المالية . و تمثِّل إجراءات الالتزام اختبارات يتم تصميمها للحصول على قناعة معقولة بالالتزام الفعلي من قبل العميل بإجراءات الضبط الداخلي التي سيتم الاعتماد عليها عند إجراء المراجعة ، أما الإجراءات الجوهرية فهي الاختبارات التي يتم تصميمها

للحصول على قناعة معقولة باكتمال و دقة و صحة البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي و هذه الإجراءات تتكوّن من نوعين :

أ- فحص تفاصيل العمليات و الأرصدة .

ب- تحليل النسب و الاتجاهات الهامة بالإضافة إلى التقصي عن التغيرات و البنود غير العادية ، ويشار إليها بالإجراءات التحليلية . ويمكن توضيح العلاقة بين التحليل المالي و عملية تخطيط المراجعة كما بالشكل رقم (1-2-2).

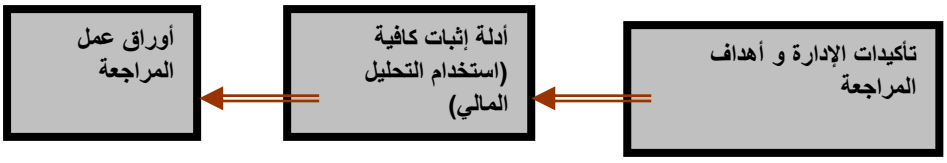
شكل رقم (1-2-2)

العلاقة بين التحليل المالي و أنشطة و مفاهيم و أدوات تخطيط المراجعة

أنشطة المراجعة



مفاهيم المراجعة



أدوات تخطيط المراجعة



المصدر : إعداد الباحث .

فمن الشكل رقم (1–2–2) يمكن للمراجع استخدام التحليل المالي في تفهّم طبيعة عمل عميل المراجعة ، مع الأخذ في الاعتبار أن تفهّم عمل العميل يشتمل على العديد من الأساليب منها الاستفسار شاملاً أوراق العمل، وكذلك من خلال الملاحظة، ومن الأشكال الأخرى لتفهّم عمل العميل الإجراءات التحليلية (التحليل المالي) حيث تسهم في تفهّم عمل العميل و كيفية إدارته خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية ، حيث يمكن الاستفادة من الإجراءات التحليلية بما توفرّه من أساليب مثل النسب و المقارنات و التي يتم تطبيقها في بداية عملية المراجعة في التعرّف على مجالات محددة لمخاطر المراجعة .

أما فيما يختص بالمفاهيم الأساسية للمراجعة ، فإنّ دور التحليل المالي يبرز عند الحصول على الأدلة و القرائن الكافية و المقنعة . حيث يقوم المراجعين بجمع و تقييم أدلة الإثبات لتكوين الرأي عمّا إذا كانت القوائم المالية قد تمّ إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها أو أي معايير مقررة أم لا ، و معلوم أن هناك بعض الاشتراطات التي يجب أن تتوفّر في أدلة الإثبات و هي كفاية و صلاحية الأدلة . كما على المراجع الانتباه إلى أنّ أدلة الإثبات متنوعة فمثلاً ؛ أدلة الإثبات عن مخاطر الرقابة الداخلية و في هذه الحالة فإنّ الحصول على الأدلة يتم عن طريق الاستفسارات و الفحص المستندي و الملاحظة و إجراءات إعادة الأداء لبعض العمليات التي تمّت أثناء العام الحالي ، كذلك نجد الأدلة المادية مثلاً ؛ المعاينة الفعلية للنقدية و المخزون و الأصول الثابتة ، والأدلة المستندية ، و الأدلة التي يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات التحليلية . ويمكن القول بأنّ الأدلة التحليلية هي اختبارات للمعلومات المالية عن طريق دراسة و مقارنة العلاقات بين البيانات ، ويجب أن تطبّق أثناء مراحل تخطيط المراجعة و قبل تطبيق مجموعة إجراءات التحقق الأساسية ، كما يجب أن تطبّق في نهاية العمل الميداني كجزء من نظرة كلية للمراجعة الإجمالية . و أثناء مرحلة تخطيط عملية المراجعة يستدل على نواحي مخاطرة المراجعة العالية من العلاقات غير العادية داخل أو بين الفترات محل المراجعة و من المبالغ غير المراجعة و التي تختلف اختلافاً كبيراً عن توقعات المراجع المقررة سلفاً ، وبعد التعرّف على الأمور غير الطبيعية و التي لم يجد لها المراجع تفسيراً يقوم بتطبيق إجراءات إثباتيه بشكل أوسع على هذه النواحي و الأمور التي قد تكون تسببت فيها أخطأ ارتكبت أو غش، وفي كل الأحوال على المراجع توضيح الأسباب و يقترح التصحيح لأي بيانات كاذبة مادية مكتشفة أثناء هذه العملية .

أما فيما يختص بأدوات تخطيط المراجعة فإنّ الإجراءات التحليلية تلعب دوراً كبيراً في تحديد إجراءات المراجعة الأساسية و التي تفضي في النهاية إلى وضع برنامج عملية المراجعة و ذلك من خلال ما توفره من معلومات و ترابط تلك المعلومات في ذهن المراجع عن طبيعة عمل العميل و تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأدلة ، مما يتوفّر معه إمكانية تحديد المجالات التي يحتمل أن تكمن فيها المخاطر و ذلك يتم من خلال تحديد التطورات التي لم يكن يعلم عنها المراجع شيء في أعمال العميل . و تحديد المجالات التي يحتمل أن تكمن فيها المخاطر تساهم في تحسين تقدير المراجع بخصوص تحديد طبيعة وتوقيت و مدى إجراءات المراجعة الأخرى .

ويمكن تلخيص ذلك من خلال توضيح أهداف التحليل المالي في عملية المراجعة بناءً على ما سبق ، كما يلي :

1- فهم طبيعة عمل عميل المراجعة .

2- تحديد المجالات التي قد تكمن فيها عوامل مخاطرة الغش .

3- تقييم مدى و توقيت اختبارات العمليات و أرصدة الحسابات .

4- تحديد المجالات التي تتطلّب إجراءات إضافية للحصول على تأكيد إضافي .

5- تثبيت و تأكيد نتائج المراجعة و ذلك من خلال إجراء التحليل المالي في نهاية عملية المراجعة .

6- المراجعة النهائية الشاملة للمعلومات المالية .

أي أن المراجع يمكنه استخدام مؤشرات التحليل المالي عند تخطيط و أثناء تنفيذ و في نهاية عملية المراجعة .

2-2-2 الإجراءات التحليلية وفقاً لمعيار المراجعة الأمريكي *SAS(56)*

وفقاً لهذا المعيار فإنّ الإجراءات التحليلية تتكوّن من أعمال تقييم لمعلومات مالية يقوم بها المراجع و تنصب على العلاقات المتوقّعة و المعقولة ظاهرياً بين البيانات المالية و غير المالية ، وهي تتفاوت بين المقارنات البسيطة (النسب الحالية مع النسب السابقة) و استخدام نماذج معقّدة تتضمّن علاقات و عناصر بيانات كثيرة (تحليل الانحدار).و أوضح هذا المعيار أهداف الإجراءات التحليلية من خلال مرحلتين كما يلي :

المرحلة الأولى : عند تخطيط عملية المراجعة ، نجد أنّ الإجراءات التحليلية تهدف إلى زيادة فهم المراجع لعمل العميل ، و التعرّف على مخاطر مراجعة محددة عن طريق دراسة الأرصدة أو العلاقات غير العادية أو غير المتوقّعة في بيانات إجمالية ، أي التعرّف على وجود معاملات و أحداث غير عادية و مبالغ و نسب و اتجاهات قد تكشف عن أمور لها تأثير على تخطيط و تنفيذ عملية المراجعة .

المرحلة الثانية : عند المراجعة الإجمالية ، حيث تهدف الإجراءات التحليلية إلى مساعدة المراجع على تقييم سلامة الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها أثناء المراجعة ، بما في ذلك الرأي حول القوائم المالية . ونجد بناءً على ذلك أنّ الإجراءات التحليلية و بما تشتمل عليه من تحليل مالي من شأنها مساعدة المراجع في التعرّف على مخاطر المراجعة . و قد أوضح المعيار الأمريكي ***SAS(56)*** بعض التنبيهات الهامة عند استخدام المراجع للإجراءات التحليلية و التي تتمثّل في:

1- إنّ الإجراءات التحليلية تقوم على أساس التوقعات و التي هي عبارة عن تنبؤ المراجع لما ينبغي أن يكون عليه رصيد حساب أو نسبةٍ ما مسجّلة ، و عند تكوين هذا التوقّع على المراجع أن يقرر ما إذا كانت علاقة ما معقولة ظاهرياً أم لا(Gibbins,1983) . فالعلاقات المقبولة ظاهرياً هي التي من المتوقّع وجودها بناءً على فهم المراجع لعمل العميل و كذلك الصناعة التي يعمل فيها . و حتى يكتسب المراجع هذا الفهم يمكنه أن يحلّل القوى الموجودة خارج صناعة العميل و مركز أو موقف العميل داخل الصناعة ، وكذلك العمليات الموجودة لدى العميل لتحقيق أهدافه ، ويمكن أن يقوم المراجع بذلك التحليل من خلال تحليل إستراتيجية الأعمال ، كما قد يرغب المراجع في دراسة نتائج أعمال مراجعة سنوات سابقة ، ومبالغ العميل المدرجة في الموازنة أو في القوائم الفعلية ، وكذلك في المناقشات التي تعقد مع أفراد فريق العمل – التي تسفر عنها جلسات العصف الذهني- ، وأيضاً مع الأفراد العاملين مع العميل عن إعداد أرصدة الحسابات أو النسب المسجّلة و النتائج المالية وغير المالية لكيانات مماثلة عاملة في الصناعة . وعموماً يتم تكوين توقّع نموذجي باستخدام واحد أو أكثر من العناصر الآتية :

أ- بيانات العام السابق معدّلة وفقاً للتغيير المتوقّع .

ب- بيانات الفترة الجارية .

ج- الموازنات أو التنبؤات .

د- بيانات غير مالية من داخل الكيان .

و حتى يمكن للمراجع الاعتماد على هذه البيانات يشترط فيها أن تكون متسقة و منسجمة مع ظروف العمل الحالية ، وأيضاً أن تكون غير خاضعة للتأثير أو التلاعب من جانب أشخاص لهم علاقة بوظائف المحاسبة . و يستطيع المراجع تقدير رصيد الحساب الجاري اختباره باستخدام بيانات من خارج المنشأة وتشمل مصادرها الوكالات الحكومية و الهيئات المنظمة للصناعة و أيضاً المعلومات المالية المنشورة .

2- التعرّف على الصعوبات الملاحظة أثناء أداء الإجراءات التحليلية و كيف يمكن تجنبها ، و بعض هذه الصعوبات تشمل :

أ- استخدام أرصدة غير مراجعة .

ب- قد تعكس بعض التقلبات نمطاً ما ، و قد ينتج عن عدم فحص كلِ حساب دون اعتبار لتوليفات الاختلافات المحاسبية تجاهل مواقف إشكالية .

ج- الاعتماد على تفسيرات الإدارة ، حيث على المراجع استخدام حرية التصرف و اتخاذ القرار عند استخدام الإدارة كمورد أول لشرح و تفسير التقلبات غير المعتادة لأنّ شرح العميل من شأنه أن يُحِد من دراسة المراجع لأسباب أخرى محتملة .

3- في حالة استخدام المراجع للإجراءات التحليلية بدلاً من التأكيدات ، يجب أن تصمم هذه الإجراءات بدقة عالية و ذلك لكسب مستوى معقول من التأكّد .

4- نتائج الإجراءات التحليلية لا تزوِّد المراجع بأدلة تعينه على تقرير ما إذا كان الغش قد نتج عنه تحريف جوهري للقوائم ، و لكنها تساعده في تقرير ما إذا كانت أرصدة الحسابات بها فرصة أكبر لأن تتعرّض للغش و التدليس . و في حالة وجود عوامل مخاطرة معينة يجوز للمراجع أن يستجيب لها بأداء إجراءات تحليلية على مستوى أكثر تفصيلاً و كذلك التوسع في الاختبارات التفصيلية أو الأساسية .

2-2-3الإجراءات التحليلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) :

الغرض من هذا المعيار يتمثَّل في وضع معايير و توفير إرشادات حول تطبيق الإجراءات التحليلية . ويقصد بالإجراءات التحليلية وفقاً لهذا المعيار بأنها تحليل النسب و المؤشرات الهامة ، ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات أو العلاقات التي تكون متعارضة مع

المعلومات الأخرى ذات العلاقة ، أو تلك التي تنحرِف عن المبالغ المُتنبأ بها . و يوضِّح هذا المعيار أنّ الإجراءات التحليلية تتضمَّن دراسة مقارنة لمعلومات المنشأة مع المعلومات المقارنة للفترات السابقة ، والنتائج المتوقّعة مثل الموازنات التخطيطية أو توقعات المراجع كتقدير الاستهلاك ، وكذلك للمعلومات المتماثلة للقطاع التي تنتمي إليه المنشأة كمقارنة نسبة مبيعات المنشأة إلى حسابات المدينين مع المعدلات السائدة في القطاع أو مع مؤشرات أخرى في نفس القطاع ذات الأحجام المتقاربة ، كما تتضمّن أيضاً دراسة العلاقة بين :

أ- عناصر المعلومات المالية و التي يتوقّع أن تتماثل مع النماذج المتنبأ بها و المعدة على أساس خبرة المنشأة ، ومثال لذلك النسبة المئوية لهامش إجمالي الربح .
ب- المعلومات المالية وغير المالية ذات العلاقة مثل تكلفة المرتبات مع عدد الموظفين .

و يمكن إنجاز هذه الإجراءات بعدة طرق تتراوح بين مقارنات بسيطة إلى تحليلات معقّدة تستخدم فيها المعادلات الإحصائية المتقدِّمة . كما يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية على المعلومات المالية الموحّدة (القوائم المالية الموحّدة) أو على المعلومات المالية لأجزاء العمل مثل الشركات التابعة أو الفروع أو الأقسام أو على البنود المنفردة في القوائم المالية . ويتوقّف اختيار المراجع للإجراءات التحليلية و مستوى تطبيقها على اجتهاده المهني .

أهداف و توقيت الإجراءات التحليلية وفقاً للمعيار الدولي (520) :

تهدف الإجراءات التحليلية إلى :

أ- مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة .
ب- تخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة بالقوائم المالية .

ج- إعطاء نظرة شاملة عن القوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة .

حيث يجب على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة لمساعدته في تفهُّم عمل العميل و كذلك في تحديد مجالات المخاطرة المحتملة . حيث أنّ تطبيق هذه الإجراءات من شأنها مساعدة المراجع في التعرّف على أوجه عمل لم تكن معروفة لديه ، ومن ثمَ فهي تساعده في تحديد طبيعة و توقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى . و يتم استخدام المعلومات المالية و غير المالية عند تطبيق الإجراءات التحليلية عند تخطيط عملية المراجعة ، فعلى سبيل المثال يتم الربط بين المبيعات و حجم البضاعة المباعة .

2-3 التطبيق العملي للتحليل المالي عند تنفيذ عملية المراجعة :

سوف يتم تناول ذلك من خلال النقاط الآتية :

2-3-1خطوات تطبيق التحليل المالي .

2-3-2أساليب تطبيق التحليل المالي .

2-3-3مؤشرات إجراء اختبارات التحليل المالي .

2-3-1 خطوات تطبيق التحليل المالي :

عندما يقرر المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية فإنّ هناك بعض الخطوات التي يجب إتباعها حتى تؤدي الإجراءات التحليلية إلى تحقيق الأهداف و الأغراض من تطبيقها، و تتمثّل هذه الخطوات في :

1- إيجاد توقعات لرصيد ما أو تحديد توقع للعلاقات الهامة التي تربط بنود القوائم المالية و يمكن الإشارة لذلك بتنبؤ القيم و المؤشرات، والتي يقوم بها المراجع، هذا التنبؤ قد يكون في شكل قيم أو نسب لفترات سابقة أو معايير الصناعة أو نسب معيارية و نحو ذلك.

2- تحديد مقدار الاختلاف بين القيم و المؤشرات المتنبأ بها بواسطة المراجع و بين تلك المستخرجة فعلياً و الذي يمكن قبوله دون دراسة طالما أنّها تدخل ضمن نطاق المسموح به، بمعنى أنها لا تثير انتباه المراجع لفحصها، و في نفس الوقت تحديد مقدار الاختلاف أو الفروق غير العادية و التي تحتاج بطبيعة الحال إلى فحص أو دراسة.

3- مقارنة النسب أو المؤشرات الفعلية مع النسب و المؤشرات المتنبأ بها بواسطة المراجع و ذلك لتحديد مقدار الانحراف.

4- دراسة الانحرافات الهامة و معرفة أسبابها. ويمكن القيام بذلك من خلال:

أ- محاولة الحصول على إيضاحات و تفسيرات محتملة للتغيُّر في المؤشرات نتيجةً لتغيُّر ظروف بيئة الأعمال مثل الظروف الاقتصادية العامة و التغيرات السوقية و السياسات الحكومية.

ب-محاولة الحصول على إيضاحات و تفسيرات محتملة للتغيُّر في المؤشرات نتيجةً لتغيُّر ظروف بيئة العميل (مثل تغيُّر مخطط في مستوى النشاط، أو في التقنيات المستخدمة، أو في العمالة،....)

ج–إذا لم تقدِّم بيئة الأعمال و بيئة العميل تفسيرات مقنعة للمراجع، فإنّ الأمر قد يتضمَّن أخطأ أو غش، لذلك على المراجع فحص بيئة الرقابة الداخلية.

و يلاحظ من هذه الخطوات أن مؤشرات التحليل المالي إذا ما تمّ الاعتماد عليها فقط دون مقارنتها مع تنبؤات سابقة أو معايير أو مع سنوات سابق فإنّها لا تخدم الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها، لذلك فإنَّ على المراجع ابتداءً تحديد أو توقّع الأساس الذي سوف يعتمد عليه عند إجراء المقارنة مع المؤشرات الفعلية.

2–3–2 أساليب تطبيق التحليل المالي:

يمكن القول بأنّ أساليب تطبيق الإجراءات التحليلية متنوعّة و ذلك لتكوين التوقّع أو التنبؤ، والذي يمكن للمراجع اعتماده، و من الملائم الاستناد على كافة الأساليب دون إهمال البعض، ذلك لأنّ هذه الأساليب تتكامل فيما بينها–أي أنها ليست بديلة لبعضها البعض– لتكوين رأي لدى المراجع بخصوص تخطيط أو تنفيذ عملية المراجعة و كذلك خلو البيانات المالية من أي تحريف مادي. و يتوقّف كل ذلك بالضرورة على مدى توفر المعلومات و مدى الحاجة إلى تحليل متقدّم أو بسيط. و على العموم فإنّ الإجراءات التحليلية تشتمل على(Janet,1994):

أ– تحليل النسب المالية . ب– المقارنات ج– تحليل الاتجاه

د– القوائم المالية ذات الحجم العادي (التحليل الرأسي).

أ– تحليل النسب المالية :

يمكن تصنيف النسب التي من الممكن للمراجع أن يستخدمها كالآتي:

1– نسب السيولة وهي توفِّر مؤشرات تُمكِّن من قياس قدرة المنشأة على تسديد ديونها في المدى القصير.
2– نسب الربحية و هي توفِّر مؤشرات من خلالها يمكن قياس الكفاءة التشغيلية للمنشأة.
3– نسب الرفع المالي و هي توفِّر مؤشرات توضِّح المرونة المالية التي تتمتّع بها المنشأة.
4– نسب إدارة الأصول (نسب الأداء و النشاط) وهي توفِّر مؤشرات من خلالها يمكن التعرّف على مدى فعالية الإدارة في السيطرة على الأصول التشغيلية.
5– نسب السوق و توفِّر مؤشرات عن اتجاهات أسعار الأسهم.

و تتمثّل أهمية هذه النسب في كونها توضِّح النواحي غير الطبيعية التي توحي بحدوث أخطاء، أو غش محتمل، فمثلاً التدفقات النقدية السالبة المصحوبة بإيرادات موجبة قد تكون كنتيجة لتوسّع المنشأة مع توظيف استثمارات في المخزون و الحسابات المدينة، أو قد تكون بسبب المبالغة في الإيرادات أو أن المصروفات تمّ إثباتها بأقلّ من قيمتها الحقيقية كمحاولة لإخفاء خسارة تشغيلية. و في كل الأحوال على المراجع توضيح سبب العلاقة غير الطبيعية. أضف لذلك أنّ وجود نواحي ضعف في نسب السيولة قد يعتبر ذلك مؤشراً على وجود أزمة مالية محتملة و هنا على المراجع أن يقيِّم قدرة العميل على الاستمرارية في مزاولة النشاط، و في حالة وجود شك جوهري على المراجع إضافة فقرة تفسيرية إلى تقرير المراجع بهذا الخصوص.و تجدر الإشارة إلى أنّ مصدر استنباط هذه النسب قد يكون من قائمة المركز المالي، أو قائمة الدخل، أو قائمة التدفقات النقدية، أو من كافة هذه القوائم بشكل مختلط.

و تجدر الإشارة إلى أنّ نسب النشاط أو الأداء تستخدم كمؤشِّرات مكمِّلة لنسب السيولة للتعرّف على نوعية و جودة الأصول المتداولة.

ب- المقارنات:

و هي تشتمل على المقارنة بمتوسطات الصناعة أو المنشآت المثيلة أو المقارنة مع البيانات الداخلية لدى العميل، وفي العادة فإنّ المتوسطات الإحصائية تعتبر مصدراً جيداً عند تنفيذ الإجراءات التحليلية، حيث قد تنبه هذه الإحصائيات المراجعين لبعض الأخطاء كالتبويب أو التطبيق غير الصحيح للمبادئ المحاسبية عند مقارنتها مع البيانات الفعلية للعميل، كما أنّ إجراء مثل هذه المقارنات من شأنها المساعدة في إبراز نقاط القوة أو الضعف لدى العميل مقارنةً بالمنشآت المثيلة مما يوفِّر للمراجع قناعة لتقديم توصيات مفيدة للعميل. و على المراجع أن يضع بعين الاعتبار مدى إمكانية القيام بالمقارنة قبل استخلاص النتائج القائمة على المقارنة بين متوسطات الصناعة.

كما قد يستند المراجع عند إجراء المقارنة على المعلومات أو البيانات الداخلية التي يقوم بإعدادها العميل، حيث عادةً ما تقوم منشأة العميل بتوليد معلومات داخلية عند تنفيذ الإجراءات التحليلية مثل التنبؤات و تقارير الإنتاج و التقارير الشهرية، وهذه تكون مفيدة للمراجع لإبراز بعض العلاقات و النسب و التي يمكن أن تحسب لكل قسم أو خط إنتاجي. وحتى يعتمد المراجع على مثل هذه المعلومات عليه التأكُّد من صحة و دقة إعدادها من قبل العميل. كما يمكن

للمراجع مقارنة البيانات المالية للعميل مع البيانات الاقتصادية القومية(مثل المؤشرات الاقتصادية هل هي متقدمة أم متأخرة أم متزامنة) و الناتج القومي، و الدخل الممكن التصرُّف فيه، و مؤشِّر أسعار المستهلكين، ومؤشِّر أسعار الجملة، ومعدّل البطالة.

ج- تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي):

يتطلّب هذا التحليل فحص التغيُّرات التي تحدث في البيانات بمرور الوقت، والافتراض الأساسي هو أنّ الاتجاهات الماضية يُتوقّع أن تحدث مستقبلاً ما لم تطرأ ظروف تُحِدث تغييراً بشكل جوهري. حيث يساعد هذا التحليل المراجع في رصد و اكتشاف الانحرافات غير الطبيعية عن الفترات السابقة. و يتطلّب تطبيق هذا التحليل ما يلي:

1- اختيار فترة أساس.
2- حساب البيانات المالية لفترات تالية مثل المبيعات كنسبة مئوية من بيانات فترة الأساس.
3- مقارنة النسب المئوية للفترة الجارية بنسب الفترات السابقة.
4- تحليل الانحرافات غير المتوقّعة في النسب المئوية بين الفترة الجارية و الفترات السابقة.

د- القوائم المالية ذات الحجم العادي (التحليل الرأسي):

في هذا النوع من القوائم يتم تحويل القيم بالقوائم المالية إلى نسب مئوية و تساعد المراجع على مقارنة البيانات المالية للمنشآت ذات الأحجام المختلفة لأنّ ما تتم مقارنته هو النسب و ليس القيم. أي أنّ هذه القوائم تعبِّر عن كل المكونات كنسبة مئوية لقاعدة مشتركة، ففي الميزانية العمومية على سبيل المثال يمكن التعبير عن مبلغ أصل ما كنسبة مئوية من مجموع الأصول، ويتم التعبير عن مكونات قائمة الدخل عادةً كنسبة مئوية من المبيعات.

2-3-3 مؤشرات إجراء اختبارات التحليل المالي:

يمكن للمراجع الاستناد على المؤشرات التي يمكن استخلاصها من التحليل المالي ، مع ضرورة أن ينتبه المراجع إلى ضرورة حصوله على إيضاحات و تفسيرات عندما يجد أنّ هناك تغيرات و تقلبات غير متوقعة أو غير منطقية عند إجراء المقارنات. حيث أن هذه الإيضاحات تفيد المراجع في تفسير أسباب التغيرات في المؤشرات. و على المراجع الانتباه إلى أنّ التغيُّر في المؤشرات قد يأخذ عدداً من الأشكال المختلفة مثل(Janet,1994):

أ- حدوث اختلاف عن نفس المؤشِّر للسنة السابقة.

ب–حدوث اختلاف بين الأرقام الفعلية و أرقام الموازنة و الأرقام المتوقّعة.

ج–حدوث اختلاف في نفس المؤشِّر مقارنةً بالمنشآت المثيلة.

كما عليه عند فحص أو تفسير المؤشرات ضرورة النظر فيما إذا كانت هناك عوامل يمكن أن تؤدي به إلى تغيير توقعه في مؤشرٍ ما، ومن أمثلة هذه العوامل(Janet,1994):

أ– المعرِفة بعمليات منشأة العميل و البيئة التي يعمل فيها.

ب– العلاقات فيما بين المؤشرات بعضها البعض.

ج– أي قرارات إدارية (مثل تغيير السياسات المحاسبية)

د– أي أحداث أو صفقات هامة يعلم بها المراجع.

هـ–أي نتائج اختبارات أخرى للمراجعة.

و فيما يلي بعض الأمثلة لمؤشرات الاختبارات التحليلية، حيث تمّ تقسيمها في مجموعتين كما يلي:

مؤشرات المجموعة الأولى: بنود قائمة الدخل:

1– المبيعات 2– تكاليف الإنتاج 3– مجمل الربح 4– مصروفات التشغيل.

مؤشرات المجموعة الثانية بنود قائمة المركز المالي:

1 –الأصول الثابتة 2– الاستثمارات طويلة الأجل 3– المخزون 4– المدينون 5– الدائنون 6– هيكل رأس المال 7– السيولة

و تُظهِر مجموعة الجداول التالية نماذج مقترحة لبعض المؤشرات المالية و التي تمّ استخلاصها من القوائم المالية؛ وذلك لمساعدة المراجع في تخطيط عملية المراجعة و التعرف على عوامل المخاطرة التي قد تنطوي على الغش. كما يمكن اعتبار هذه الجداول محوراً لانعقاد جلسات العصف الذهني بين فريق عمل المراجعة، وهي بذلك تمثل دعم للتقدير المهني للمراجع حول تحسين تقديره للأهمية النسبية للبنود موضع المراجعة مما تسهم معه بالضرورة في أداء عملية المراجعة.

جدول رقم (1–2–3)

الإجراءات التحليلية لدورة المبيعات و المتحصلات النقدية

الإجراء التحليلي	التحريفات المحتملة
1–مقارنة نسبة مجمل الربح مع ذات النسب للعام السابق	1– الزيادة أو النقص في المبيعات و حسابات المدينين
2–مقارنة قيم المبيعات شهرياً خلال الفترات الزمنية المختلفة	2– الزيادة أو النقص في المبيعات و حسابات المدينين
3–مقارنة مردودات المبيعات كنسبة من المبيعات للأعوام السابقة	3–الزيادة أو النقص في حسابات المدينين أو مردودات المبيعات
4–مقارنة أرصدة العملاء الفردية مع ما يقابلها في الأعوام السابقة	4–التحريف في حسابات المدينين و حسابات قائمة الدخل ذات الصلة.
5–مقارنة الديون المعدومة كنسبة من المبيعات مع ما يقابلها في السنوات السابقة	5–التعرف على حسابات المدينين غير القابلة للتحصيل و مصروفات الديون المعدومة.
6–مقارنة عدد الأيام التي طلبت فيها حسابات المدينين دون تحصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة	6– الزيادة أو النقص في مخصص الحسابات غير القابلة للتحصيل و مصروفات الديون المعدومة.
7–مقارنة مخصصات الحسابات غير القابلة للتحصيل كنسبة من حسابات المدينين مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	7–الزيادة أو النقص في مخصصات الحسابات غير القابلة للتحصيل و مصروف الديون المعدومة.
8–مقارنة معدل دوران المدينين بنظيرها في السنوات السابقة أو بيانات الصناعة .	8– الزيادة أو النقص في مخصصات الحسابات غير القابلة للتحصيل و مصروف الديون المعدومة.
9–مقارنة خصومات المبيعات كنسبة من الإيراد مع نظيرها في العام السابق.	9–الزيادة أو التدني في خصومات المبيعات.
10–تقدير مصروف عمولة المبيعات عن طريق ضرب صافي الإيراد في معدل العمولة و مقارنته مع المسجل بالدفاتر.	10–الزيادة أو التدني لمصروف عمولة المبيعات و المستحقات المرتبطة بها.

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (2–2–3)

الإجراءات التحليلية لحسابات الأجور

الإجراء التحليلي	التحريفات المحتملة
1–مقارنة أرصدة السنة الحالية لمصروف الأجور مع أرصدة السنوات السابقة.	1– المغالاة أو التدني في مصروف الأجور.
2–مقارنة تكاليف الأجور كنسبة من المبيعات مع السنوات	2– المغالاة أو التدني في مصروف الأجور.

السابقة.	
3–مقارنة معدلات استغلال العمالة و إحصائياتها ببيانات الصناعة و السنوات السابقة.	3– المغالاة أو التدني في مصروف الأجور.
4–مقارنة معدلات الأجور المقدرة بالموازنة مع مصروفات الأجور الفعلية.	4– المغالاة أو التدني في مصروف الأجور.
5–تقدير عمولة المبيعات عن طريق استخدام معدلات العمولة مع إجماليات المبيعات المسجّلة.	5–المغالاة أو التدني في عمولة المبيعات.

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (3–2–3)

الإجراءات التحليلية لدورة المشتريات و المدفوعات و الدائنون

الإجراء التحليلي	التحريفات المحتملة
1–مقارنة أرصدة حسابات المصروفات المرتبطة بالمشتريات مع ما يقابلها بالسنوات السابقة.	1–تحريف محتمل في حسابات الدائنين و المصروفات.
2–فحص قائمة حسابات الدائنين للتعرف على حسابات الدائنين غير العاديين الذين لا يمثلون الموردين و الذين يتعاملون بالفائدة.	2–تحريف محتمل في تبويب الالتزامات التي لا تتعلّق بالنشاط الرئيس .
3–مقارنة الأرصدة الفردية لحسابات الدائنين مع ما يقابلها بالسنوات الماضية.	3– عدم تسجيل أو عدم وجود الحسابات أو وجود تحريفات.
4–نسبة المشتريات إلى حسابات الدائنين و نسبة حسابات الدائنين إلى الالتزامات المتداولة.	4– عدم تسجيل أو عدم وجود الحسابات أو وجود تحريفات.
5–مقارنة معدل دوران حسابات الدائنين و الأيام المستحقة لسداد حسابات الدائنين مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	5– المغالاة أو التدني في عرض حسابات الالتزامات و المصروفات.
6–مقارنة مردودات المشتريات و المسموحات كنسبة من الإيراد أو تكلفة المبيعات مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	6– المغالاة أو التدني في عرض مردودات المشتريات.

المصدر: إعداد الباحث

جدول رقم (4–2–3)

الإجراءات التحليلية للمخزون و الحسابات المرتبطة به

الإجراء التحليلي	التحريفات المحتملة
1–مقارنة نسبة إجمالي الربح مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	1– الزيادة أو النقص في المخزون و

	تكلفة البضاعة المباعة.
2–مقارنة معدل دوران المخزون بما يقابله في السنوات السابقة.	2– تقادم المخزون الذي يؤثِّر على المخزون و تكلفة البضاعة المباعة.
3–مقارنة تكاليف الوحدة للمخزون مع ما يقابلها في السنوات السابقة.	3– الزيادة أو التخفيض في تكاليف الوحدة التي تؤثّر في المخزون و تكلفة البضاعة المباعة.
4–إجراء العمليات الحسابية لتقييم المخزون و مقارنته مع السنوات السابقة.	4– التحريف في عملية التجميع و تكاليف الوحدة التي تؤثر على المخزون و تكلفة البضاعة المباعة.
5–مقارنة التكاليف الصناعية للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	5– التحريف في تكاليف الوحدة بالمخزون و التي تؤثر على كلٍ من المخزون و تكلفة الوحدة المباعة.
6–مقارنة مخزون المواد الخام و البضاعة التامة و إجمالي معدل دوران المخزون بنظيره في السنة السابقة و متوسطات الصناعة.	6– المخزون الراكد أو بطيء الحركة أو الزائد عن الحاجة.
7–مقارنة تكلفة البضاعة الفعلية بالقيمة المقدرة بالموازنة.	7– الزيادة أو النقص في المخزون.
8–مقارنة التكاليف الصناعية الإضافية الفعلية بالتكلفة المقدرة.	8– تضمين أو استبعاد التكاليف الإضافية.

المصدر: إعداد الباحث

و بالإضافة لهذه الأمثلة يمكن أيضاً للمراجع استخدام الإجراءات التحليلية بشكل أكثر تكثيفاً لاختبار حسابات الإيرادات و المصروفات و التي تظهر بقائمة الدخل، وبنفس أسلوب التحليل السابق.و على هذا الأساس يمكن للمراجع تصميم إجراءات تُعد خصيصاً لاكتشاف التحريفات الجوهرية. و هذه الجداول تعتبر أمثلة أو مرشد عن كيفية الاستفادة من الإجراءات التحليلية، و ذلك بالاستناد و الاستفادة من العلاقات المتداخلة بين الحسابات على مستوى قائمة الدخل و قائمة المركز المالي.

النتائج والتوصيات

1– مؤشرات التحليل المالي تُساهِم بصورةٍ ما في تحسين تقرير المراجعة الخارجية؛ و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في كلٍ من تقدير حدود الأهمية النسبية، وفي كونها تكشِف عن العلاقات غير المتوقعة بين البنود موضِع المراجعة. وبذلك تُمكِّن المراجع

من وضع خُطة لعملية المراجعة للتقصي و البحث عن هذه العلاقات غير المتوقّعة، بالإضافة إلى أنّ هذه المؤشرات تعمل على تحقيق الإرشادات الوارِدة بالمعيار الأمريكي للمراجعة رقم (99) ***SAS. NO.*** و الخاص بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش؛ حيث يُمكِن من خلالِ إجراءات التحليل المالي إثراء جانِب العصف الذهني كأحد الإجراءات التي يطرحها المعيار المذكور حول تحسين قدرات المراجع على اكتشاف الغِش.

2- تساهِم مؤشرات التحليل المالي في تحسين التقدير المهني للمراجع، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة في تحديد الأهمية النسبية و هذا بدوره يُساهِم في تحديد البنود التي تتطلّب إجراءات مراجعة أكثر تفصيلاً و التي يتم مراعاتها من قبل المراجع عند تخطيط عملية المراجعة.

3- إنّ إجراءات التحليل المالي إذا ما تمّ استخدامها بصورة سليمة فإنه يمكنها تحسين تقرير المراجع؛ و ذلك من خلال إضفاء المزيد من المصداقية على تقرير المراجعة. و ذلك بكونِها توفِّر قاعدة جيدة للمعلومات التي يُمكِن أن يستفيد منها المراجع في تخطيط عملية المراجعة، حيث يُساهِم التحليل المالي بأنماطِه المختلفة في التعرّف على عوامِل المخاطرة التي قد تنطوي عن الغش، خصوصاً عندما تظهر العلاقات بصورة غير طبيعية أو غير متوقّعة. وتعكِس إجراءات التحليل المالي الموثّقة أن المراجع مُهتم و منذ البداية بأن يؤدي عملية المراجعة بمستوى جودة عالي و ذلك من خلال ما يوفّره التحليل المالي من فهم متعمِّق لنشاط العميل، الأمر الذي يُساهِم في تخطيط عملية المراجعة بمستوى عالي الكفاءة.

4- التحليل المالي – بأنماطه المختلفة– في حد ذاته و بشكل مجرّد لا يُساعِد المراجع على اكتشاف الغِش، ولكنه يُساهِم في تحديد الفرص للأرصِدة التي قد تتعرّض للغِش، كما أنه يُساهِم في تحديد العوامل التي قد تُفضي إلى حدوث الغِش، هذه العوامل تمّ تحديدها فيما يُعرف بمثلث الغِش و التي تتكوّن من الدافِع و الفرصة و المبرر. و عملية تقدير مخاطرة البيان الكاذب المادي تتوقّف عليها عملية تخطيط المراجعة و التي تعكِس بالضرورة مدى استجابة المراجع لتقدير تلك المخاطِر. ومن خلال التحليل المالي فإنّه يقدِّم مساهمة جيِّدة في تحسين قدرة المراجع على التقدير المهني فيما يختص بتحديد الأهمية النسبية لعوامِل المخاطرة؛ و من ثم تحديد الأهمية النسبية لعناصِر القوائم المالية موضِع المراجعة.

5- يستند تطبيق التحليل المالي كأداة من أدوات المراجعة على التوقّع الذي ينتظره المراجع بأنّ العلاقة بين المعلومات الموجودة تسير على نفس المنوال أو الاتجاه

السابق في حالة غياب الظروف التي تُشير إلى عكس ذلك، و وجود مثل هذه العلاقات توفِّر أدِلة إثبات على اكتمال و دِقة المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي، و مع ذلك فإنّ الثِقة بنتائج التحليل المالي سوف تعتمِد على تقدير المراجع للمخاطِر المتعلِّقة بقدرة التحليل المالي على تشخيص العلاقات كما هو متوقّع منه، بينما قد تُشير الحقيقة إلى وجود معلومات خاطئة أساساً.

6- إنّ مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغِش تُمثِّل إحدى مكونات فجوة التوقعات في المراجعة، حيث أن الاعتقاد السائد لدى مستخدمي القوائم المالية بأنّ المراجع يعتبر مسئولاً عن اكتشاف كل حالات الغِش و ليس الحالات الهامة فقط، و مِثل هذا التوقّع يُعتبر غير مقبول من الناحية العملية نظراً لأن مرتكِب الغِش يرتكبه باحترافية عالية. و مع ذلك فإنّ المعيار الأمريكي للمراجعة رقم (99) قد وسّع من مسؤوليات المراجع بخصوص اكتشاف الغِش حيث وفّر مجموعة من الإجراءات التي على المراجع إتباعها عند إجراء عملية المراجعة و ذلِك تأكيداً على أنه أصبح مسئولاً عن اكتشاف حالات الغِش.

7- الإجراءات التحليلية يُمكِن استخدامها في أوقات متنوِّعة عند القيام بعملية المراجعة، فهي مّفيدة في مرحلة التخطيط المبكِّر للمساعدة في تخطيط طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة الأخرى و كذلك في لفت انتباه المراجع نحو البنود التي تتطلّب فحص و دراسة خاصة، كما أنه يُمكِن تطبيقها أثناء تنفيذ عملية المراجعة مما تُسهِم في تقديم الأدلة الخاصة بمدى معقولية رصيد حساب معين، إضافة إلى أنه يُمكِن تطبيقها في نهاية العمل الميداني كمراجعة شاملة، و هذا التطبيق من شأنه أن يقدِّم ضماناً بأن المراجع لم يعجز عن رؤية الصورة العامة بسبب التفاصيل الكثيرة.

8- هناك علاقة واضِحة بين إجراءات التحليل المالي و أنشطة و مفاهيم و أدوات تخطيط المراجعة، ففيما يتعلّق بأنشطة المراجعة فإنّ التحليل المالي من شأنه المساهمة في تفهُم عمل العميل، أما على مستوى المفاهيم فإنها تعمل على توفير جانب من جوانب أدِلة الإثبات و المتعلِّقة بالتعرّف على العلاقات غير العادية الأمر الذي يؤدي بالمراجع البحث عن وسائل للفحص و التقصي عن أسباب تلك العلاقات لتوفير دليل موضوعي يقنعه، أما على مستوى أدوات التخطيط فإنّ إجراءات التحليل المالي تعتبر من الإجراءات التي تُرشِد المراجع إلى البنود التي بحاجة إلى فحص تفصيلي أو عدمه، أي أنها تساهم في مساعدة المراجع في وضع برنامج المراجعة.

التوصيات:

1- نوصي المراجعين في حالة قيامهم بالتحليل المالي ضرورة مراعاة مجموعة من العوامل و التي من بينها على سبيل المثال الهدف من التحليل المالي، ومدى توفّر المعلومات مثل الموازنات أو المعلومات غير المالية مثل عدد الوحدات المباعة أو المنتجة، ومدى الثِقة في تلك المعلومات، و مدى قابلية هذه المعلومات للمقارنة.

2- نوصي بتطبيق إجراءات التحليل المالي في بداية عملية المراجعة للمساهمة في عملية تخطيطها، و كذلك تطبيقها عند الاقتراب من أو في نهاية عملية المراجعة و ذلك في مرحلة تكوين الرأي العام للمراجع فيما إذا كانت القوائم المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة عمل العميل.

3- نوصي بضرورة عدم الاعتماد على نسب مالية معينة للحكم على كفاءة الأداء للمنشأة موضِع المراجعة، كما نوصي بأن تتم مقارنة النسب المالية لعدة فترات مالية على مستوى المنشأة نفسها، أو أن تتم مقارنتها مع المنشآت المثيلة مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في الحجم، و في تصنيف الأصول و الخصوم.

4- نوصي المراجعين بضرورة تنفيذ الإرشادات الوارِدة بالمعيار الأمريكي للمراجعة رقم(99)والمعيار الدولي رقم(520) و الذي يوفِّر بعض الإرشادات التي من شأنها تحسين قدرات المراجع على اكتشاف الغِش و التلاعب في القوائم المالية.

5- نوصي المراجع بعدم الاعتماد على الإجراءات التحليلية كوسيلة وحيدة لاكتشاف الغش، و إنما عليه استخدامها كأداة للتعرّف على عوامل المخاطرة التي قد تنطوي عن وجود الغِش.

6- نوصي المراجعين باستخدام النموذج المقترح لتخطيط عملية المراجعة و كذلك في التعرف على عوامل المخاطرة التي قد تنطوي عن وجود الغِش كإجراء مراجعة إضافي و ليس كبديل عن ما هو مطبّق في الواقِع العملي.

قائمة المصادر والمراجع:

1- Pincus, K.V " Auditor individual differences and fairness of presentation judgments", Auditing Journal of Practice and Theory . Falls , 1990, PP. 66-150

2- Kathleen A. Kaminski, T. Sterling Wetzed and Liming Guan " can Financial ratios detect fraudulent financial reporting?" , Managerial Auditing Journal Vol .19 No. 1,2004 ,Emerald Group Publishing Limited .PP.15-28

3- محمد مطر ، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي (عمان: جامعة البترا ، مجلة البصائر، العدد الأول، مارس2001م).

4- الرشيد حسن محمد إدريس ، دور التحليل المالي بالتنبؤ بفشل الشركات (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2005م)

5- Chordler , R. , Edwards ,R. , Anderson ,M (Changing Perceptions of the role of the Company Auditor 1940 – 1980) , Accountancy Vol- 116 . 1995,P. 138

6- Brink , V.Z ,Witt ,H (Modern Internal Auditing) , John Wiley and Sons. New York 1982. P23

7- Prosser, W.L (Hand book of the law of Torts)West Publishing , 1971 . P. 52 8- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، القاهرة، 2001م، ص 20

9- الفاتح الأمين عبد الرحيم (إمكانية تقييم الأداء من خلال معدل العائد على الاستثمار بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات) بحث تكميلي لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – مركز الخرطوم ، بحث غير منشور ، 2002، ص 35

10- طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المراجعة ، ج1 ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص 402

11- Statement on Auditing Standards (SASNo.82):Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit, American Institute of Certified Public Accountant (AICPA)

12- طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 416

13- Financial Accounting Standard Board (FASB),Statement on Financial Accounting Concepts (2) : "Qualitative Characteristics of accounting information" FASB. New York , 1980

14- American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Statement on Auditing Standards 47 "Audit risk and Materiality in conducting on Audit" . AICPA, New York , 1983

15- طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص 466

16-American Institute of Certified Public Accountant (AICPA), Statement on Auditing Standards 99 "Consideration of Fraud in Financial Statement Audit " . AICPA, New York , 2002

17- طارق عبد العال حماد ، هاشم أحمد عطية ، محمد محمود عبده ، "دراسات في المحاسبة و المراجعة" ، القاهرة ، دون ناشر ، 1998م ، ص 206

18- Reckers , P. M.J. and Wing ,B." Management's Motive and its Effect on Selected Audit Decisions" Behavioral Research in Accounting . American Accounting Association (A.A.A) Vol. 3 -1991) PP.66-68

19- طارق عبد العال حمّاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 519

20- Gibbins, M. " Easing the Tension Between Professional Judgment and Standards" CA. Magazine , The Canadian Institute of Chartered Accountants (May 1983), P.42

21- Janet L. Colbert, (Analytical Procedures for Management Accountants and Auditors),Managerial Auditing Journal, VOL. 9 NO. 5,1994, PP. 3-4, MCB University Press

22- Ibid, p387

23-Ibid, p388

شرط المصلحة في قضاء محكمة العدل العليا الأردنية

الدكتور سليم سلامة حتامله
كلية الحقوق – جامعة جرش الأهلية -المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص البحث

يعتبر شرط المصلحة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها فقه القانون الإداري ، حيث أعتبر أن المصلحة هي مناط الدعوى الإدارية ، و تلك هي القاعدة التي أشار إليها المشرع الأردني في قانون محكمة العدل العليا حيث قرر أن لا تقبل أي دعوى لا يكون لصاحبها مصلحة شخصية . و من المقرر أن المصلحة في دعوى الإلغاء لا يشترط فيها أن تستند إلى حق لرافعها اعتدت عليه السلطات العامة ، أو مهدد باعتدائها عليه و ذلك يرجع إلى الطبيعة العينية أو الموضوعية لدعوى الإلغاء .

فدعوى الإلغاء ما تزال تنتمي إلى القضاء العيني أو الموضوعي الذي يدور النزاع فيه حول مشروعية القرارات الإدارية في ذاتها ، و هو مجال لا يتمتع فيه الأفراد بحقوق شخصية على الرأي الغالب ، بل لهم مجرد مصلحة لا ترقى إلى درجة الحق ، و لهذا فإن القضاء الإداري يكتفي بهذه المصلحة لقبول دعوى الإلغاء . و قد تعرضت اجتهادات محكمة العدل العليا المتعاقبة على بيان أنواع المصلحة و أوصافها بهدف تنظيم هذا الشرط حماية لأطراف النزاع و لمبدأ المشروعية و لضمان جدية إجراءات التقاضي .

و نظراً لارتباط شرط المصلحة بالدعوى الموضوعية ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن الفصل في إحداهما دون الآخر ، لذا يترتب على ما سبق أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء ينتفي إذا تنازل صاحب الحق المدعى به عنه في الدعوى الموضوعية ، و إذا انتفت صفة بعض أطراف الدعوى ، أو انتهت الدعوى قبل الفصل في الطعن بإلغاء القرار أو سحبه من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته .

Abstract

The condition of interest is considered as one of major principle which the administrative law jurisprudence depends on , because condition of interest is the cause of administrative case , which was stated in the terms of the supreme justice court code 1992 in Jordan , in which the legislator stated that , " any case will not be approved or accepted in front of this court unless the plaintiff (claimant) has real and personal interest ."

It's determined that the interest in the case of nullity should not depend on a real right was tress passed or was threatened to be tress passed by the public authority because of it's real or relevant nature for nullity case .

While the case of nullity related to the real of relevant judicial which involves around the legitimacy of administrative decisions, in which the individuals can be benefit from the real rights , according to the majority opinion there for the interest can only be the condition that nullity case can be accepted .

The diligence of Jordanian supreme justice court in general tackled with this condition which was clarified the nature and kinds of this condition , in order to keep (guard) the legitimacy doctrine and to approve the curiosity of judiciary procedures .

The relation between the interest condition and relevant case is very clear and they can't be separated , there for no interest if plaintiff abandon his right in the relevant case , or if the capacity of on of the disputes parties was disappeared or the case was ended or the decision was with drawl by the authority which issued before.

المقدمة

انحسرت في وقتنا الحاضر دعاوى الحسبة التي يحق من خلالها لكل فرد أن يرفع دعواه للمطالبة بأمر معين ولو لا يعنيه شخصياً ، بمعنى أن يتقدم للقضاء طالباً التحقيق في أمرٍ يراه محققاً لمصلحة الجماعة . ومثل هذه الدعاوى التي كانت معروفة في العهود الإسلامية ألأولى ، أو كادت في أيامنا هذه ، إذ بات المشرع يشترط على رافع الدعوى أن تتوافر له مصلحة شخصية ، وذلك حتى لا يشغل القضاء بدعاوى لا طائل من ورائها وهو أصلاً مثقل بالمنازعات المعروضة عليه .

وإذ كان شرط المصلحة الشخصية يتطلب في جميع الدعاوى المرفوعة أمام القضاء بمختلف أنواعه ودرجاته . فلا شك أنه متطلب كذلك في الدعاوى الإدارية التي تهدف إلى الطعن بالقرار الإداري لعدم مشروعيته . من هنا فإن أهمية هذا الموضوع تكمن فيما تتبوأه فكرة

المصلحة من أهمية خاصة تجعل لها مكانة مرموقة في عالم القانون , لا تقتصر على دورها الإجرائي , بل تشمل دورها الموضوعي أيضا , فالقانون باعتباره مجموعة من القواعد المنظمة للمجتمع , وجد أساسا لحماية المصالح المشروعة للأفراد عن طريق ما يمنحه من حقوق .

والحقوق لا تحظى بحماية القانون إلا إذا هدفت إلى تحقيق مصلحة مشروعة لصاحبها , فإذا كانت المصلحة التي تترتب على استعمال الحق مصلحة غير مشروعة , أو مصلحة لا تتناسب كلية مع الضرر الذي يصيب الغير كان استعمال الحق غير مشروع واستوجب مسؤولية صاحب الحق.

وننوه أن قضاء الإلغاء قضاء موضوعي أو عيني يدور النزاع فيه حول فحص مشروعية القرارات الإدارية والعمل على رد الإدارة إلى جادة الصواب تحقيقاً للمصلحة العامة ، وهو مجال لا يتمتع فيه الأفراد بحقوق شخصية ، ولا يقتضي بحكم اللزوم أن تستند المصلحة فيه إلى حق أعتدي عليه ، بل يكفي أن يكون الطاعن في القرار صاحب مصلحة شخصية في إلغائه . والمصلحة الشخصية هنا معناها أن يكون الطاعن في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله – ما دام قائما – مؤثراً في مصلحة ذاتية للطاعن تأثيراً مباشراً ولا يصح بالتالي أن تختلط مصلحة الطاعن بالمصلحة العامة بل يجب أن تكون متميزة عنها ومستقلة بذاتها . ولذلك جرى قضاء محكمة العدل العليا الأردنية على أن يكتفي بهذه المصلحة لقبول دعوى الإلغاء .

ونظرا لكون حق التقاضي مكفول للناس كافة , فقد بين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارستها , حيث أوضح المشرع الأردني في مجال دعوى الإلغاء الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة حق التقاضي أمام محكمة العدل العليا الأردنية , ومن بين تلك الأحكام ما نصت عليه المادة (9/ ج /2) من قانون محكمة العدل العليا الحالي رقم (12) لسنة 1992 حول توافر شرط المصلحة لرافع الدعوى حيث نصت على أن : " لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية " وذلك لضمان جدية الدعاوى المقدمة وحتى لا تتحول دعوى الإلغاء إلى دعوى حسبة .

وعليه فإن دراسة فكرة المصلحة تؤدي دوراً مهما في تقسيم القضاء إلى قضاء شخصي _ حيث النزاع يدور حول الأثر القانوني المترتب على القاعدة القانونية _ كالقضاء المدني والتجاري , وقضاء موضوعي أو عيني , حيث النزاع محله القاعدة القانونية برمتها من حيث الغرض والحكم أو النتيجة كقضاء الإلغاء .

وترجع أهمية المصلحة في الدعوى أمام القضاء الإداري إلى أن الأخير يقوم بوظيفة قانونية , وهي حماية النظام القانوني في الدولة من أي عارض يعوقه أو أي مساس به , لذا توجد قاعدة أن المصلحة هي مقياس الدعوى , أو مناطها وان لا توجد دعوى من دون مصلحة .

وجاءت فكرة المصلحة في دعوى الإلغاء تنزيها لساحة القضاء عن العبث وتوفيراً لوقت القضاء وجهده وبحثا عن جدية الدعوى وسداً لباب الدعاوى الكيدية وعدم خروجها عن الغاية التي رسمها لها القانون , وهي كونها وسيلة لحماية الحق أو المركز القانوني .

كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل الأحكام القانونية المنظمة لشرط المصلحة , وعلى ضوابط واعتبارات ووقت تقدير المصلحة , وأنواعها وأوصافها المعتبرة قانونا , ومن ثم كيفية استخدامها كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ويؤسس على ذلك أن مفهوم المصلحة في دعاوى الإبطال يختلف عن مفهوم المصلحة في دعاوى القضاء الشامل نظراً لاختلاف الغرض في كل منهما ، فبينما تستهدف دعوى القضاء الشامل الاعتراف بحق شخص وحمايته، فإن دعوى الإلغاء ترمي إلى زوال قرار إداري صادر خلافاً لمبدأ ألشرعية ، وقد مسَ بنفس الوقت المركز الشخصي للمدعي بحيث يؤدي إلغاء القرار إلى تحسين هذا المركز .

وكما تختلف أيضاً عن المصلحة في الدعوى العادية التي تستند إلى حق أعتدي عليه أو مهدد بالاعتداء عليه .

وفاقا لما تقدم فإن دراسة شرط المصلحة لقبول دعوى الإلغاء تقتضي دراسة و بيان : مفهوم شرط المصلحة وأحكامها من خلال المباحث الآتية :

المبحث ألأول : أحكام المصلحة في دعوى الإلغاء .

المبحث الثاني : انتفاء المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء.

المبحث ألأول
أحكام المصلحة في دعوى الإلغاء

لا تقبل دعوى الإلغاء لتجاوز حد السلطة أمام محكمة العدل العليا إلا إذا كان للمستدعي مصلحة شخصية في رفعها نظراً لما استقر عليه اجتهاد هذه المحكمة باعتبار شرط المصلحة من الشروط الجوهرية التي لا تقبل دعوى الإلغاء إن لم يتم توافرها (1) و أن دعوى الإلغاء هي مخاصمة قضائية منصبة على القرار الإداري ترمي إلى زوال قرار إداري صادر خلافا لمبدأ الشرعية وقد مسَ بنفس الوقت المركز الشخصي للمستدعي بحيث يؤدي إلغاء القرار إلى تحسين هذا المركز .

إلا أن محكمة العدل العليا رغم تساهلها في مفهوم المصلحة المشترطة لقبول دعوى الإلغاء لم تشأ أن تجعل منها مراجعة شعبية (دعوى حسبه) بل إنها حصرتها بمن له مصلحة أكيدة وحالية ، وفي مرحلة لاحقة أبدت بعض التساهل في هذا الصدد وقبلت دعوى الإلغاء المستندة إلى مصلحة محتملة عندما يكون هذا الاحتمال محدداً وواضحاً . ولإلقاء الضوء على هذه الأحكام فإننا سوف نعرض لهذا الموضوع من خلال المطالب الآتية :

المطلب ألأول : مفهوم المصلحة وخصائصها في دعوى الإلغاء
المطلب الثاني : شرط المصلحة في الدعوى عموماً وأثر تخلفها على قبول دعوى الإلغاء .

المطلب ألأول
مفهوم المصلحة وخصائصها في دعوى ألإلغاء

قبل بيان خصائص المصلحة لا بد من ولوج معناها اللغوي والاصطلاحي الدال على مفهومها لاستخلاص خصائصها اللازم توافرها في دعوى الإلغاء .

فالمصلحة لغة هي الصلاح والمنفعة , وهي ضد الفساد , وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه. فالمصلحة في اللغة تطلق بإطلاقين : الإطلاق ألأول : على وصف الفعل تكون المصلحة بمعنى الصلاح , والصلاح كون الشيء على هيئة كاملة بحسب ما يراد لذلك الشيء . الإطلاق الثاني : تطلق على ذات الفعل الجالب للنفع , والدافع للضرر (2) .

أما اصطلاحاً : فإن المصلحة عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة , وإنها المحافظة على مقصود الشارع (3) .

أما في علم القانون فإن مصطلح المصلحة يستعمل ، مرة بمعنى أنها عنصر من عناصر الحق فيقال : " إن الحق مصلحة مادية أو أدبية يحميها القانون " ومرة أخرى بمعنى أنها شرط لقبول الدعوى " فيقال : " إن المصلحة معيار الدعوى " و " لا دعوى بغير مصلحة " ولهذا المعنى ألأخير انصرف بحثنا (4) .

ويعرفها الفقهاء بأنها " المنفعة التي يجنيها المدعي من التجائه إلى القضاء " فكل شخص إذا اعتدي على حقه تحققت له مصلحة في الالتجاء إلى القضاء (5) .

ونضيف هنا انه بما أن اتخاذ القرار من مصدره يشكل فعل وعمل يقصد به تحقيق أفضل الأهداف للإدارة , فالتعريف الأقرب للمصلحة في هذا البحث هو : ما يبتغي تحقيقه الطاعن على أعلى هيئة بحسب ما يراد له من جلب أعلى منفعة , وليس في القانون ما ينفيه .

أي أن المصلحة هي الفائدة التي يجنيها المدعي عند الحكم له بطلباته ، ويرى بعض الفقه أن المصلحة في قبول الدعوى وثيقة الصلة بالاعتداء على الحق وتدور معه وجوداً وعدماً ، فكلما وجد الاعتداء أو التهديد به كانت هناك مصلحة في طلب حماية القانون ، وعليه تتحقق المصلحة بتحقق حماية القانون ، لذا تعرف بأن المنفعة التي يحصل عليها المدعي بتحقق حماية القانون لحقه الذي أعتدي عليه والمهدد بالاعتداء عليه (6) .

وفي هذا السياق فإننا نرى أن كلمة " المصلحة " تعبير عائم وفضفاض، فلا بد من وضع المعايير اللازمة لتحديد مدلولها والضوابط المناسبة للالتزام بها ، وإذا كان المشرع لم يلتفت لوضع هذه المعايير وقد يكون له عذره باعتبار أن المصلحة من الأمور الموضوعية التي تختلف باختلاف موقف الطاعن وطبيعة النزاع والظروف المحيطة به ، فإن على القضاء أن يتصدى لهذه المسائل ، وبذلك يحول دون تركها وتقدير وجودها إلى تقديرات وأمزجة كثيراً ما يتباين فيها الرأي من قاض لآخر (7) .

وقد نص المشرع الأردني العادي صراحة على ضرورة توفر شرط المصلحة كشرط لقبول الدعوى عندما نص في الفقرة ألأولى من المادة الثالثة من قانون أصول المحاكمات المدنية انه " لا يقبل أي طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون " .

وفي مجال القانون الإداري ، وجدنا أن القانون المؤقت لمحكمة العدل العليا رقم (11) لسنة 1989 ، جاء خلواً من النص على اشتراط المصلحة لقبول دعوى الإلغاء ، باستثناء ما ورد في الفقرة السابعة من المادة التاسعة التي أوجبت أن يكون طالب إبطال القرار الصادر بموجب نظام يخالف ألدستور متضرراً من القرار (8) ، وبالرجوع إلى قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (26) لسنة 1952نجده أيضاً قد أهمل النص صراحة على وجوب توافر شرط المصلحة لنفس الغاية المذكورة .

وباعتقادنا أن المشرع الأردني لم يغفل النص على ضرورة توافر شرط المصلحة إهمالاً منه لهذا الشرط أو تجاوزاً عليه ، وإنما يكمن السبب في أنه يعتمد على إعمال قواعد الفقه الإداري ، يؤيد ذلك ويؤكده أن ليس هناك تقنين مكتوب للقانون الإداري كما هو الشأن في القوانين الأخرى الحقوقية والجزائية والتجارية ، هذا فضلاً عما يتسم به القانون الإداري من قابلية التطور وخاصية المرونة التي تجعله قادراً على مسايرة تطور المجتمع (9) .

إلا أن اشتراط المصلحة وما تتضمنه هذه الفكرة من أهمية على صعيد حقوق الأفراد ، فقد عاد المشرع الإداري الأردني مؤكداً أن هذا الشرط يعتبر من ألمبادئ ألأساسية لقبول دعوى الإلغاء ، وعلى ذلك نصت المادة التاسعة على أنه : " لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية " (10) .

وبذلك يكون المشرع الإداري الأردني قد حسم هذا الموضوع لجهة عدم الاكتفاء بالعودة – لإقرار هذا الشرط – إلى قواعد الفقه الإداري و الاجتهادات القضائية والمبادئ العامة ذات العلاقة معتبراً بصريح النص ودلالته عدم قبول دعوى الإلغاء ما لم تتوافر المصلحة الشخصية في رافع الدعوى . وباعتبار أن هذه المصلحة مناط للدعوى وأساس قبولها لا يتعين أن تتوفر عند رفع الدعوى فحسب بل ينبغي استمرار قيامها ما بقيت الدعوى قائمة ولحين الفصل فيها نهائيا (11) .

ويبدوا مما ورد في النصَين المذكورين ، أن المصلحة شرط أساسي لقبول جميع الدعاوى ، سواء رفعت إلى المحاكم القضائية العادية أو إلى القضاء الإداري ، غير انه إذا كان من المتفق عليه في قانون أصول المحاكمات (المرافعات) أن المصلحة التي تبرر قبول الدعوى ، يجب أن تستند إلى حق أعتدي عليه أو مهدد بالاعتداء عليه ، فإن المصلحة في دعوى الإلغاء لا يشترط أن تستند إلى حق لرافعها اعتدت عليه السلطات العامة أو مهدد باعتدائها عليه . وهذه التفرقة بين النوعين ترجع إلى الطبيعة العينية أو الموضوعية لدعوى الإلغاء (12) .

ونضيف أن المصلحة كشرط لقبول دعوى الإلغاء تعني أن يكون رافع الدعوى في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيرًا مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة وذلك عملاً بالمادة التاسعة من قانون محكمة العدل العليا , وإذا تخلف شرط المصلحة ترتب على ذلك عدم قبول الدعوى أو الطلب و الدفع سواء كانت الدعوى مرفوعة من شخص طبيعي أو شخص معنوي . ويرجع تقدير توفر شرط المصلحة للمحكمة , ذلك لان شرط المصلحة في قبول دعوى الإلغاء , هو أمر تناقشه المحكمة من الناحية القانونية وجوداً وعدماً قبل الدخول في موضوع الأسباب التي استند إليها القرار المطعون فيه (13) .

و في هذا السياق فإن المصلحة لا تعتبر شرطاً لازماً لقبول ما يتمسك به المستدعي فحسب ، وإنما هي شرط لقبول ما يتمسك به المستدعى ضده من دفوع أياً كان نوعها ، ومصلحة المستدعى ضده فيما يبديه من دفوع هي تفادي الحكم عليه بطلبات المدعي كلها أو بعضها ، فكل دفع شكلي أو موضوعي أو دفع بعدم القبول وكل وسيلة دفاع يبديها المستدعى ضده ولا يكون من شأنها تفادي الحكم بطلبات المستدعي كلها أو بعضها لا تقبل لانتفاء المصلحة . ولا يكفي مجرد المصلحة ، بمعنى الفائدة العملية لقبول الدعوى ، وإنما لابد أن تكون المصلحة قانونية ، و أن تكون قائمة :

1 – ويقصد بأن تكون المصلحة قانونية ، أي أن تستند إلى حق أو مركز قانوني بحيث يكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق أو المركز القانوني بتقريره إذا نوزع فيه أو دفع العدوان عنه أو تعويض ما لحق به من ضرر بسبب ذلك (14) .

ويترتب على ذلك أن المصلحة التي لا تستند إلى حق أو مركز يقره القانون ، لا تكفي لقبول الدعوى ، ويطلق على هذه الحالة " المصلحة الاقتصادية " فلا تقبل على سبيل المثال دعوى التعويض التي يرفعها صاحب محل تجاري على دائرة الجمارك لمصادرتها له أموالاً مهربة كان يحتفظ بها و يبيعها في متجره .

2– ويشترط لقبول الدعوى أن تكون المصلحة فيها قائمة ، بمعنى أن يكون هناك اعتداء بالفعل وقع على حق رافع الدعوى أو المركز القانوني الذي يقصد حمايته ، أو أن يكون الضرر الذي يسعى رافع الدعوى إلى دفعه أو إصلاحه قد وقع بالفعل ، كأن تمتنع الإدارة عن الوفاء بدفع قيمة التعويض عن قرار ألاستملاك الذي صدر نهائياً عن مجلس الوزراء ، أما قبل صيرورة

القرار نهائي (تنفيذي) فلا يمكن قبول دعوى الملك الذي وقع على عقاره الإستملاك للمطالبة بمبلغ التعويض لأن المصلحة فيها ليست قائمة .

والقول بأن المصلحة يجب أن تكون قائمة ، يؤدي إلى عدم قبول الدعوى إذا كانت فيها المصلحة محتملة ، ومع ذلك فإن محكمة العدل العليا قد استقر اجتهادها على قبول بعض الدعاوى التي تكون فيها المصلحة محتملة ، أي أن ألاعتداء على حق رافع الدعوى أو على مركزه القانوني لم يقع بعد ، ولكنه محتمل الوقوع ،أو متوقع حصوله . إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق أو الإستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه (15).

هذا مفهوم شرط المصلحة وخصائصه، ولإيضاح فكرة المصلحة في دعوى الإلغاء لابد من تسليط الضوء على معنى المصلحة والفرق بينها وبين الصفة في الدعوى ، وكذلك بيان أوصافها وأنواعها وذلك من خلال :

- **الفرع ألأول : المصلحة والصفة .**
- **الفرع الثاني : أوصاف المصلحة .**
- **الفرع الثالث : أنواع المصلحة .**

الفرع ألأول
المصلحة والصفة

يمكننا القول بأن من أهم شروط قبول دعوى الإلغاء هو شرط المصلحة لتعلقه بالنظام العام الذي يمكن القضاء الإداري من إثارته من تلقاء نفسه وفي أي مرحلة تكون عليها الدعوى (16) ، فمن المقرر قانوناً أنه لا يجوز رفع دعوى إلا إذا كان لرافعها مصلحة يبتغي تحقيقها بحيث لا تقبل دعوى الإلغاء من غير ذي مصلحة , فإذا لم يتوافر شرط المصلحة حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى (17) . وهذا ما استقر عليه اجتهاد القضاء الإداري ، ولكن هناك خلاف بين الفقهاء يثور حول مفهوم شرط الصفة في بعض الأشخاص الذين لهم شأن في رفع دعوى الإلغاء وإبداء دفاعه عنها .

ولهذا الخلاف بين الشراح في تعريف الصفة سببان : ألأول :أن لكلمة "الصفة " معان غير محددة ، فقد يقصد بها المصلحة الشخصية ، وهذا معنى لقول الفقهاء "أن صاحب الصفة هو صاحب الحق المدعى به " وقد يقصد بها سلطة استعمال الدعوى ومباشرتها . وهذا هو المقصود بقول الفقهاء " إن صاحب الصفة هو من يمثل صاحب الحق المدعى به " . والسبب الثاني يرجع إلى غموض شروط قبول الدعوى ، إلى حد أنها اختلطت بشروط استعمالها ومباشرتها مع أن هذا التمييز بينهما متعين ، لأن الدعوى قد تكون لشخص لأنه صاحب الحق وتكون سلطة مباشرتها لسواه كالوصي ، لأن الأصيل قاصر ، فالمصلحة ، وهي ألحاجه لحماية القانون لحق من الحقوق ، وهي شرط لقبول الدعوى ، والصفة بمعنى السلطة أو الأهلية هي شرط لمباشرة الدعوى (18) أمام القضاء , إذ قد يكون الشخص صاحب مصلحة تجيز له طلب إلغاء القرار ومع ذلك لا يجوز له مباشرة رفع الدعوى بنفسه لانعدام أهليته فيكون صاحب الصفة في هذه الحالة الوصي أو النائب أو القيم , وينبني على ذلك انه إذا انتفت الصفة كانت الدعوى غير مقبولة , ويمكن إثارة هذا الدفع في أي مرحلة كانت عليها الدعوى , ومن هنا يمكن القول بأن الصفة شرك لازم وهو مستقل عن شرط المصلحة لدى الطاعن (19) .

وقد تعرضت مختلف التشريعات لشرط الأهلية باعتباره أحد الشروط الشكلية الأساسية لقبول دعوى الإلغاء , فهي أهلية تخول الشخص الطبيعي أو المعنوي صلاحية التقاضي للدفاع عن حقوقه ومصالحه المشروعة , ويستمد الشخص أهلية التقاضي من الشخصية القانونية التي يتمتع بها , لهذا يتمتع الأشخاص الطبيعيون بأهلية التقاضي وتقديم دعوى تجاوز حدود السلطة لمخاصمة مشروعية القرارات الإدارية . ويمكن لأي شخص طبيعي لا يتمتع بالأهلية القانونية أو حرم منها أن يمثل لدى القضاء من قبل شخص آخر ذو صفة بموجب القانون أو بموجب وكالة قانونية (20) .

ومع ذلك ما زال هناك خلافاً بين الفقهاء حول الصفة والمصلحة , فمنهم من يرى أن شرط الصفة مستقل عن شرط المصلحة في نطاق قبول الدعوى , ومنهم من يرى أن الصفة ليست إلا مظهراً من مظاهر التعبير عن شرط المصلحة وبالتالي فهي مندمجة في المصلحة (21) .

وينبني على ما تقدم أنه إذا انتفت الصفة كانت الدعوى غير مقبولة ، ويمكن إثارة هذا الدفع في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . ومن هنا يمكن القول بأن الصفة شرط لازم وهو مستقل عن شرط المصلحة لدى الطاعن .

والواقع أن قضاء محكمة العدل العليا الأردنية قد أشار في العديد من أحكامه إلى شرط المصلحة حيث قرر اندماج المصلحة في الصفة وتصبح الدعوى على أساس ذلك مقبولة (22) . والملاحظ على ذلك أن المحكمة حاولت أن تعبر عن مدى الترابط بين المصلحة والصفة : والواقع هو أن الصفة تندمج مع المصلحة وليس العكس ، ذلك أن المصلحة هي الأساس التي تسبغ على المدعي الصفة حيث لا صفة متى انتفت المصلحة .

كذلك فإننا نرى أن لكل من اللفظين مفهومه الخاص والمتميز عن الآخر ، فالمصلحة بالمعنى المتقدم تختلف عن الصفة التي تعني إمكانية رفع الدعوى قانوناً أو الصلاحية أو الأهلية للترافع أمام القضاء كطرف في الدعوى ، ومع ذلك لا يجوز له مزاولة هذه الدعوى بنفسه لقيام سبب من أسباب عدم الأهلية أو مانع قانوني معين ، وبذلك يكون صاحب الصفة في هذه الحالة النائب أو الوصي . باعتبار أن الدعوى تكون مقبولة بمجرد توافر المصلحة ، وأن مجرد عدم توافر الأهلية في المدعي لا يحول دون قبول الدعوى إذ أن الأهلية هي شرط للسير في إجراءات التقاضي وصحتها وليست شرطاً لقبول الدعوى وبالتالي تعيين من يمثل ناقص الأهلية لاستكمالها . ويظهر الفرق بين المصلحة والصفة بوضوح في الدعاوى التي ترفعها الأشخاص الاعتبارية ، إذ أن صاحب المصلحة فيها هو الشخص الاعتباري ، أما صاحب الصفة فهو ممثل هذا الشخص , وبهذا قضت محكمة العدل العليا الأردنية بقولها : " عن رئيس الجمعية العامة لأصحاب السيارات العمومية يمثل الجمعية باعتبارها شخصاً حكمياً مما يجعل القول بعدم توفر المصلحة بالنسبة للجمعية لإقامة هذه الدعوى قول غير وارد " (23) .

الفرع الثاني
أوصاف المصلحة

يجب أن تحدد المصلحة بصورة يكون فيها الطاعن بحالة متميزة عن الغير تؤهله لإقامة دعواه وقبولها حماية لهذه المصلحة ودفاعاً عنها ، وهي بذلك – أي دعوى الإلغاء – لا تعتبر دعوى حسبة (24) تأسيساً على أن مناط دعوى الإلغاء هو وجود مصلحة للطاعن تنأى بدعواه على أن تكون دعوى حسبة وبحيث يتضرر المركز القانوني للطاعن من بقاء القرار المطعون فيه ويحقق فائدة من إلغائه (25) ، بمعنى أن يكون سبيل الطعن مفتوحاً يطرقه من يشاء وفي الوقت الذي يريد دفاعاً عن مبدأ المشروعية وذوداً عن المصلحة العامة ، ومن هنا فقد

ذهب الفقه والقضاء الإداري إلى اشتراط توافر صفات محددة في المصلحة من شأنها قبول دعوى الإلغاء وهي (26) :

أولا : أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة .

تعني كلمة الشخصية , وجود علاقة بين القرار الإداري المطعون فيه وبين المدعي ، ومن شأن هذه العلاقة أن تجعله في وضع قانوني يخوله صفة الطعن في القرار الإداري الذي يتعلق موضوعه بهذا الوضع (27) . وتنتج هذه الصفة للمصلحة عن الصلة الشخصية للمدعي بالقرار المذكور والضرر الشخصي الذي يسببه له (28) .

ويقصد بالمصلحة المباشرة : أن يكون الطاعن في مركز قانوني يؤثر فيه القرار المطعون بصحته تأثيراً مباشراً , أي أن تكون المصلحة مرتبطة به وكما عبر بعض الفقهاء بأن تكون مصلحة الطاعن على درجة من التفرد بحيث لا تختلط بالمصلحة العامة التي لكل مواطن الحق في أن تتصرف الإدارة في حدود اختصاصها (29) , وتأكيداً على ذلك قضت محكمة العدل العليا الأردنية بان : " عدم حصول الشركة المستدعية ضدها الثالثة على تصاريح من الجهات الرسمية المختصة لتسيير حافلاتها على خط عمان العقبة وعدم تملك المستدعية لحق امتياز تحتكر به هذا الخط فتكون المستدعية بذلك غير ذات مصلحة بإقامة الدعوى (30) .

ويعني ذلك أن تكون للطاعن مصلحة شخصية في إبطال القرار المطعون فيه , وتقوم هذه المصلحة في تواجد المدعي في مركز قانوني يؤثر فيه القرار المذكور تأثيرا مباشراً. ولا يصح بالتالي أن تختلط مصلحة الطاعن بالمصلحة العامة بل يجب أن تكون متميزة عنها ومستقلة بذاتها .

ومن جهة ثانية يجب أن تكون مصلحة الطاعن مصلحة مباشرة , وعلى ذلك ينبغي أن يكون تأثير القرار في مركز المدعي تأثيراً أكيداً وواضحاً فتنهض للمدعي عندئذ مصلحة مباشرة في إلغائه , وهذا ما قضت به محكمة العدل العليا الأردنية بقولها : " إقامة الدعوى من قبل المستدعيين بصفتهم مواطنين بالمملكة الأردنية يطالبون فيها بإلغاء قرار السماح بإدخال شحنة القمح والتخليص عليها وطرحها للاستهلاك لا يوفر فيهم شرط المصلحة أو الصفة بإقامة الدعوى لأن القرار لم يؤثر فيهم تأثيراً مباشراً أو مسَ مركزاً قانونياً يتمتعون به " (31) .

وقد جاء قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992 في المادة التاسعة الفقرة (ج) ليؤكد هذا الاتجاه حيث قال أنه : " لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية " .

وقضاء محكمة العدل العليا جاء متفقاً وأحكام القانون حيث أرست محكمة العدل العليا في العديد من مبادئها قاعدة " شخصية المصلحة " عندما قررت أنه يشترط في طلب إلغاء القرار الإداري أن يمس القرار المطعون فيه حالة قانونية خاصة بالمستدعي تجعل له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغائه (32) .وبعكس ذلك لا تعتبر المصلحة متوافرة لإقامة الدعوى حيث وجدنا أن محكمة العدل العليا الأردنية قد أخذت بهذا الاتجاه وقضت : " بما أن المستدعية شركة تتعاط الاتجار في المواد التموينية لا يكفي لاعتبارها ذات مصلحة في الطعن بقرار لجنة العطاء بتمديد العقد الموقع مع الشركة الموردة للمواد التموينية المحال عليها العطاء من السابق إذ لا يمس القرار حالة قانونية خاصة بالمستدعية ولا مصلحة مباشرة في طلب إلغاء القرار (33) .

ولم يقتصر قضاء محكمة العدل العليا على قبول دعوى الإلغاء المرفوعة من الفرد صاحب المصلحة , بل قبلت الدعوى المرفوعة من الجماعات والهيئات المتمتعة بالشخصية المعنوية , كالجمعيات , والنوادي , والنقابات المهنية , عندما تستهدف الدفاع عن مصالحها وأهدافها الجماعية التي قامت من اجلها , وعن مصالح مجموع أعضائها , أو حتى بعضهم شرط أن لا يكون هذا البعض من الأعضاء منتمين في هيئة خاصة إذ يعود لها وحدها عندئذ الدفاع عن مصالحهم المشتركة .

وشرط المصلحة هذا لا يقتصر على الدعاوى المقامة من أشخاص القانون الخاص بل يطلب أيضاً في المراجعات المرفوعة من أشخاص القانون العام , كالدولة والبلديات , والمؤسسات العامة والإدارات المستقلة . وفي ذلك قضت محكمة العدل العليا في جانب من أحكامها بان : " البلدية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها مصلحة في الطعن بقرار مجلس الوزراء بسلخ مساحة من أراضي البلدية لضمها لأمانة عمان الكبرى " (34) .

ويتحقق ذلك إذا كان القرار المطعون بعدم مشروعيته والمراد تنفيذه على الطاعن يخالف القانون ، ويخل بأحد الحقوق التي كفلها القانون على نحو ألحق به ضرراً مباشراً ، فلا يكفي إذن مخالفة القرار للقانون ، وإنما لابد أن يلحق ضرراً بالمستدعي في الدعوى الموضوعية . وبناءً عليه تتحدد هذه الصفة باجتماع عنصرين :

الأول: أن يقيم المستدعي الدليل على أن ضرراً واقعياً –مادياً أو معنوياً – قد لحق به ، سواء كان مهدداً بهذا الضرر ، أم كان قد وقع فعلاً ، ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً ، مستقلاً بالعناصر التي يقوم عليها ممكناً تصوره ومواجهته بالدعوى القضائية تسوية لآثاره .

الثاني: أن **يكون هذا الضرر عائداً إلى القرار المطعون فيه ، وليس ضرراً متوهماً أو مجهولا** ، فإذا لم يكن هذا القرار قد نفذ أصلاً على من ادعى مخالفته للقانون ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، أو كان القرار المذكور قد ألغي أو سحب بأثر رجعي وبالتالي زال كل ما كان له من أثر قانوني منذ صدوره ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إلغاء القرار في هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعي أية فائدة عملية يمكن أن يتغير مركزه القانوني بعد الفصل في دعوى الإلغاء عما كان عليه قبلها .

وعليه فإن اتجاه القضاء الأردني هذا ليس إلا تطبيقاً منطقياً للمبادئ العامة المستقرة فقهاً وقضاءً بشأن توافر المصلحة الشخصية للطاعن لا بصفته مواطناً فحسب وإنما أيضاً لأن له صفة أخرى خاصة به تميزه عن غيره وتجعله في وضع خاص إزاء القرار المعيب (35) . ومن أهم الآثار المترتبة على قيام المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء أن تحقق هذه الدعوى للطاعن إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاءه وليس مجرد إلغاء القرار الإداري (36) .

ثانياً : أن تكون المصلحة مشروعة .

يقصد بالمصلحة المشروعة , المصلحة المبنية على مركز قانوني للطاعن قد مسَ به القرار المطعون فيه , كمركز الناخب أو الموظف , أو المالك , المقرر له بحكم القانون أو بتدبير من السلطة صادر وفاقا للقانون , أو مركز الهيئات ذات الشخصية المعنوية أو مركز الإدارات الخاضعة للسلطة التسلسلية لإدارات عليا أو لسلطة الوصاية , والرقابة لإدارات مركزية وحيث يكون لها حق الطعن بقرارات هذه الإدارات المتعلقة بشؤونها .

وعلى هذا تتميز دعوى الإلغاء عن غيرها من الدعاوى في مجال تحديد شرط المصلحة بأن الحق الذي تحميه دعوى الإلغاء ، هو حق كفله الدستور وأن الاعتداء الواقع عليه هو من

عمل السلطات العامة فقد يأخذ شكل القانون المؤقت أو القرار الإداري ألصادر من السلطة التنفيذية ، وبوقوع الاعتداء على الحق المصان دستورياً تنشأ مصلحة تمكن صاحب الحق من اتخاذ إجراءات الطعن بعدم المشروعية، وفقاً للإجراءات المقررة ، وبالمقابل , ليس لصاحب المصلحة أن يبتدع المصالح من عنده , إذ أنها من وضع المشرع , وما على صاحبها إلا أن يكتشفها ويقيم الدليل على أن ضرراً واقعياً قد وقع به وأن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص التشريعي (37) . ويأتي دور الجهة القضائية المختصة بالرقابة على المشروعية بتقدير مدى توافر هذه المصلحة ، وهي تقوم بذلك ، إنما تتمتع بحرية واسعة تفرضها الطبيعة الخاصة لدعوى الإلغاء ، وطبيعة اختصاص المحكمة ، والأوضاع المقررة أمامها .

وبالنتيجة فإن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يستهدف إذاً حماية مبدأ الشرعية ، من جهة ، وكفالة السيادة لأحكام الدستور من جهة أخرى . وعليه فإن من صفات المصلحة التي على أساسها تقبل دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري أن تكون مشروعة ، ويعني ذلك استنادها إلى حق أو مركز قانوني يقره وينظم أحكامه القانون ويحميه ، فمن لم يتمتع بمثل هذا المركز لا تقبل دعواه ، فمن كان مركزه القانوني غير مشروع لا يشمله القانون بالرعاية والحماية وبالتالي لا يكون هناك مصلحة قابلة للدفاع عنها بطريق دعوى الإلغاء (38) .

وعلى ذلك سار اجتهاد محكمة العدل العليا الأردنية على أن المصلحة التي يدافع عنها الشخص أن تكون مشروعة ومتفقة مع النظام العام ، حيث قررت أن : " المستدعيين يملكان قطعتي الأرض اللتان جرى إستملاكهما بمجرد صدور القرار المطعون فيه وهي تشكل مصلحة لهما مشروعة يعول عليها في مزاولة نشاطهما ، ولا يشترط في دعوى الإلغاء أن يكون القرار الإداري قد اعتدى على حق مسّه القرار المذكور وبذلك يكون الطاعن في حالة قانونية أثر القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً فيهما "(39) .

ثالثاً : أن تكون المصلحة محققة (مؤكدة) .

يجب أن تكون المصلحة في دعوى الإلغاء محققة أثناء نظرها ، إذ لا يجوز أن تبدد المحكمة وقتها وجهدها من خلال مواجهتها لنزاع عار عن أن يكون حقيقياً وقائماً ، ومستكملاً محتواه ، وماثلاً بعناصره ، ومحدداً تحديداً كافياً ويتهيأ به الفصل فيه ، بما مؤداه انتفاء اتصالها بنزاع مازال في دور التكوين ، أو أجهض قبل التداعي ، تقديراً بأن قبول المحكمة لدعوى الإلغاء يرتبط بتكامل شروطها وعناصرها ، فلا يكون أمرها نظرياً أو مجرداً ، بل تلح جدتها وتفرض وجودها على أطرافها ، بما يؤكد نضجها وتماسكها .

ويقصد بالمصلحة المحققة هي التي يكون فيها من المؤكد أن فائدة مادية أو معنوية ستعود على الطاعن من إلغاء القرار (40) . كذلك تتحقق إذا كان القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد مسَ بالمركز القانوني للمدعي حال صدور القرار مما أدى إلى وقوع ضرر حال ومباشر به ، وأن إلغاء هذا القرار من شأنه أن يزيل الضرر ويعيد المركز القانوني إلى ما كان عليه في السابق (41) .

أما إذا كان القرار المطعون فيه سينال بالضرر المركز القانوني للطاعن مستقبلاً ، فإن الطاعن في هذه الحالة تكون مصلحته مستقبلية أو محتملة ، وهذه المصلحة حتى تبرر قبول دعوى الإلغاء ينبغي أن تكون واضحة المعالم ، وأن المساس المستقبلي بمركز الطاعن محتمل الحدوث بشكل كافٍ (42) , وتأكيداً على هذه الخاصية قضت محكمة العدل العليا في إحدى الدعاوى أن : " للمستدعي مصلحة متحققة في إقامة الدعوى لإلغاء قرار مجلس الوزراء المتضمن السماح لتلك المؤسسة العربية المصرفية بتملك العقارات , وان مصلحتهم متحققة في الحيلولة دون تملك البنك لعقاراتهم الموضوعة تأميناً للدين (43) .

إذن يكفي لقبول دعوى الإلغاء أن تكون لطالب الإلغاء مصلحة محتملة من جرَاء إلغاء القرار الإداري المطعون به ، والتي من شأنها أن تهيئ الفرصة لجلب نفع أو دفع ضرر دون أن يكون ذلك مؤكداً .

وعلى ذلك فإن المصلحة المحتملة تختلف في طبيعتها كشرط لقبول دعوى الإلغاء عن شرط المصلحة في الدعاوى العادية حيث يشترط المشرع أن تكون المصلحة مؤكدةً ويقرها القانون ، وعلى سبيل الاستثناء اعترف المشرع الأردني في قانون أصول المحاكمات المدنية الحالي للمدعي بحق إقامة الدعوى استناداً للمصلحة المحتملة وذلك لدفع ضرر محدق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .....(44) .

وإذ كان للمصلحة المحتملة مكاناً بالنسبة للدعاوى العادية ، فمن باب أولى أن يعرف بها في دعوى الإلغاء الإدارية لأن هذه الدعوى لا يشترط فيها استناد المصلحة إلى حق من الحقوق ، كما أنها لا ترفع إلا خلال فترة قصيرة حيث يضيع ألحق في الطعن إذا ما انتظر الطاعن حتى تصبح مصلحته محققة أو حالة ، ولذلك استقر القضاء الإداري على قبول دعوى الإلغاء وإن كانت المصلحة محتمله (45) .

غير أن المشرع الأردني لم يقر بالنص صراحة على المصلحة المحتملة في قانون محكمة العدل العليا (12) لسنة 1992 الحالي ، ولا نرى في ذلك إنكاراً منه لوجود المصلحة

المحتملة وإنما نحسب أنه اعتبر النص على " المصلحة " ينطوي على كلا الوجهين المصلحة المحققة والمحتملة ، وهو ما تؤيده قواعد التفسير عندما يرد النص عاماً (46) .

وقد استقر القضاء الإداري الأردني على الاكتفاء بتوافر المصلحة المحتملة للطاعن كشرط لقبول دعوى الإلغاء في العديد من أحكامه وذلك بقوله: " إن المصلحة في الدعوى الإدارية تتوافر ولو كانت محتملة ، ولا يشترط أن يكون لرافعها حق كما هو الشأن في الدعوى الحقوقية " (47) .

الفرع الثالث
أنواع المصلحة

يمكن القول بصفة عامة بأن أهم شروط قبول الدعوى هو شرط المصلحة . فمن المقرر أنه لا يجوز رفع دعوى إلا إذا كانت لرافعها مصلحة يبتغي تحقيقها . وهو أمر مجمع عليه فقهاً وقضاءً منذ القدم , وإذا كان المشرعون – في مجال المرافعات المدنية والتجارية وفي مجال القضاء الإداري – يوردون بعض النصوص التي تنظم شرط المصلحة في الدعوى ، فإن هذه النصوص تكتفي عادة بترديد المبدأ المستقر وتترك للفقه والقضاء تحديد التطبيقات والأسس الواجبة بالنسبة لشرط المصلحة (48) .

إذن السبيل الوحيد للتعرف على حدود شرط المصلحة في مجال دعوى الإلغاء ، هو الاحتكام إلى التطبيقات القضائية في الأردن ، و شروح وآراء الفقه في صدورها .

ومن أبرز التطبيقات القضائية لشرط المصلحة في الأردن ، هو أنه يلزم لقبول دعوى الإلغاء من المدعي أن يكون ثمة حق مقرر له قد أعتدي عليه أو هدد بالاعتداء عليه .

والسؤال الذي يثور هنا يدور حول ما هي طبيعة هذا الحق المدعى به والذي تتمثل مصلحة الطاعن به ؟

للإجابة على ذلك فإن المصلحة التي يدافع عنها الطاعن قد تكون ذات طبيعة مادية وقد تكون معنوية. فإذا توافرت أي من هذه المصالح فإن الدعوى تكون مقبولة , كما وتعتبر المصلحة المادية أكثر أنواع المصالح وضوحاً وظهوراً من الناحيتين القانونية والعملية خصوصاً

المصلحة المالية , كالمصلحة التي تعود على الموظف من إلغاء قرار حجب الترقية أو الزيادة السنوية أو إنهاء الخدمة , وإجراءات الضبط الإداري القاضية بإقفال محل تجاري (49) . و هذا ما أخذت به وطبقته محكمة العدل العليا في العديد من أحكامها . وتطبيقاً للمصلحة المادية فقد أكدت محكمة العدل العليا على أنه يكفي لقبول دعوى الإلغاء " أن يكون للمستدعي مصلحة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية ، محققة أو محتملة وأن تتوفر هذه المصلحة وقت رفع الدعوى وتستمر حتى الفصل فيها " (50) .

وفي مجال المصلحة المعنوية ، قضت في بعض أحكامها " .....وحيث أن المستدعين جميعهم أعضاء بالهيئة ألتدريسية بقسم العلوم السياسية والذي يتبع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية فتكون مصلحتهم متوفرة للطعن بالقرار حتى ولو كانت هذه المصلحة أدبية " (51) .

إلا أنه إذا كانت المصلحة الأدبية تكفي في دعوى الإلغاء ، إلا أن ذلك لا يعني أن تكون مجرد مصلحة نظرية ، إذ لا يتصور أن تكون دعوى الإلغاء أداة يعبر ألمتداعون من خلالها عن آرائهم في الشؤون التي تعنيهم بوجه عام ، أو طريقاً للدفا ع عن مصالح معينة لا شأن للقرار محل الطعن بها ، بل تباشر محكمة العدل العليا ولايتها بما يكفل فعاليتها ، وأن تدور رقابتها وجوداً وعدماً مع تلك الأضرار التي تستقل بعناصرها ، ويكون ممكناً إدراكها لتكون لها ذاتيتها ، ومن ثم تخرج من نطاقها ما يكون من الضرر متوهماً أو مجرداً أو يقوم على الافتراض أو التخمين ، ولازم ذلك ، أن يقوم جلياً على اتصال الأضرار المدعى وقوعها بالقرار المطعون عليه ، وأن يسعى المضرور لدفعه .

وبالتدقيق في أحكام محكمة العدل العليا يمكننا القول أن المصالح المادية قد أتبعت بالمصالح المعنوية وارتبطت بها وجوداً و عدماً وفي بعض الأحيان قد تطغى عليها .

المطلب الثاني
شرط المصلحة في الدعوى عموماً وأثر تخلفه على قبول دعوى الإلغاء

المصلحة هي مناط الدعوى ، فإذا لم تكن المصلحة متوافرة عند إقامة الدعوى تخلف شرط من شروط قبولها ويقضي بعدم قبولها ، وتقف المحكمة عند هذا القضاء ولا يكون لها التصدي

لموضوع الدعوى ، لأن الفصل في الموضوع يستلزم ابتداءً قيام دعوى مستوفية أوضاع قبولها . ومن حق المستدعى ضده أن يبدي ضد المستدعي دفعاً بعدم قبول الدعوى في حالة إقامتها غير متوافرة على شرط المصلحة . وهذا الدفع المؤسس على انعدام المصلحة أو انتفائها لا يسقط بمواجهة المستدعي ضده للموضوع طبقاً للمستقر في أحكام القضاء الإداري ، وإنما يملك إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى (52) . ولتوضيح ذلك سوف نعالج هذا المطلب من خلال المواضيع الآتية :

الفرع ألأول : وقت تقدير المصلحة .
الفرع الثاني : الدفع بانعدام المصلحة
الفرع الثالث : المصلحة بالتدخل كطرف في الدعوى .

الفرع ألأول
وقت تقدير المصلحة

إن عدم توافر شرط المصلحة عند رفع الدعوى يحتم على محكمة العدل العليا الحكم بعدم قبول دعوى الإلغاء .

ولكن إذا كانت المصلحة شرطاً لقبول الدعوى ، فهل يلزم أن يستمر قيام المصلحة حتى صدور الحكم فيها ؟ المسلم به في القضايا العادية أنه يجب أن تستمر المصلحة قائمة من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم فيها (53) . فهل تسري هذه القاعدة على دعوى الإلغاء ؟ إن الطبيعة العينية لهذه الدعوى ، تجعلها قريبة من دعوى الحسبة ، ولهذا رأينا أنه من العسير من الناحية الفقهية أن نجد مبرراً قاطعاً لشرط المصلحة .

ومن ثم فقد أصبحت دعوى الإلغاء كما ذكرنا وسيلة عامة للدفاع عن المشروعية والصالح العام ، أكثر منها وسيلة خاصة للدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة . والتعليل الذي عليه معظم الشرح في فرنسا ، يقوم على أن شرط المصلحة إنما هو ضمان يكفل جدية الدعوى ، وهذه الحكمة لا تتطلب أكثر من توافر المصلحة وقت رفع الدعوى بصدور الحكم فيها .

ويؤيد وجهة النظر هذه اعتبارات وجيهة : منها أن الدعاوى العادية لا تستهدف إلا حماية حق خاص أعتدي عليه ، أو هو مهدد بالاعتداء عليه . فإذا زال الاعتداء أو التهديد به ، يصبح من العبث إضاعة وقت القضاء الاستمرار في الدعوى ، إلا إذا كان هناك محل لتصفية آثار الاعتداء كتقرير تعويض .... الخ . أما دعوى الإلغاء فإنها تستهدف مصلحتين في ذات الوقت : مصلحة شخصية لرافع الدعوى ومصلحة عامة للجماعة بالدفاع عن المشروعية . وقد يحدث أن تزول المصلحة الشخصية لرافع الدعوى لسبب من الأسباب ، ومع ذلك تبقى المصلحة العامة التي يتعلق بها حق الجماعة بمجرد رفع الدعوى .

ويضاف إلى هذا أن دعوى الإلغاء مقيدة بمدة قصيرة ، فإذا رفع أحد الأفراد دعوى الإلغاء ضد قرار يمتد أثره إلى جماعة كبيرة ، فقد تكتفي هذه الجماعة بتلك الدعوى المرفوعة من أحدهم استناداً إلى أن حكم الإلغاء سيكون له أثره قبل الكافة ، دون أن تكلف نفسها عناء التدخل فيها . فإذا مازالت مصلحة رافعها لأمر ما – فقد يكون ذلك من فعل الإدارة لغاية في نفسها – فستضيع المصلحة العامة ، فيما لو قلنا بعدم السير في الدعوى حتى نهايتها . وبهذا تفقد دعوى الإلغاء الكثير من صفاتها العامة ، بانتمائها إلى القضاء العيني . وأخيراً فإن هناك مصلحة مؤكدة في أن يصدر مجلس الدولة الفرنسي حكماً في قضايا الإلغاء ، لأن المجلس (مجلس الدولة المصري) بقضائه إنما يوجه الإدارة ، ويباشر نوعاً من الرقابة الإدارية على الإدارة العاملة نفسها ، فقد غدت دعوى الإلغاء – كما يقول العميد هوريو – ، وسيلة لحسن الإدارة (54) .

أما عن موقف محكمة العدل العليا الأردنية فيما يتعلق بزوال مصلحة رافع الدعوى ، مع بقاء دعوى الإلغاء منظورة أمام المحكمة ، فإنه باستقراء الأحكام الصادرة عنها نجد أنها تميل إلى تبني الرأي الذي يرى أنه يجب توافر المصلحة منذ رفع الدعوى واستمرارها حتى الفصل فيها . ففي قرارها رقم (43/ 81) قضت المحكمة بأن : (دعوى الإلغاء وإن تميزت بأنها دعوى عينيه تقوم على اختصام القرار الإداري وأن الحكم الصادر فيها بإلغائه يعدمه إلا أن هذه الدعوى لا تخرج عن كونها خصومة قضائية يجب توافر شرط المصلحة في رافعها وقت رفعها واستمرار هذا الشرط خلال الخصومة إلى أن يفصل فيها) (55) . وفي حكم حديث لها قررت المحكمة أنه : (لا يتعين أن تتوافر المصلحة في دعوى الإلغاء عند رفع الدعوى فحسب بل ينبغي استمرار قيامها ما بقيت الدعوى قائمة ولحين الفصل فيها نهائياً) (56) . ونصت في حكم آخر بأنه .... يشترط لقبول دعوى الإلغاء توفر شرطين أساسيين في المصلحة الخاصة

بالطاعنين هما : أن المصلحة شخصية ومباشرة وأن تتوفر المصلحة وقت رفع الدعوى وتستمر حتى الفصل فيها .....) (57) .

وهذا الاتجاه القضائي له ما يؤيده في رأي البعض حيث يقولون أن دعوى الإلغاء لا تخرج عن كونها دعوى قضائية مناط قبولها توفر شرط المصلحة عند رفع الدعوى ووجوب استمرارها حتى الفصل فيها .... وهذا يؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل القضاء الإداري لأنه لا يوجد ما يبرر استمرار نظرها (58) .

وفي تقديرنا فإن موقف مجلس الدولة الفرنسي هو ألأسلم لكونه يتفق مع طبيعة دعوى الإلغاء الذي يرى اشتراط توفر المصلحة وقت رفع الدعوى لأن دعوى الإلغاء هي موضوعية تستهدف في المقام ألأول حماية وضمان احترام مبدأ المشروعية ورد ألإدارة إلى جادة ألصواب ، ولن يتحقق هذا الهدف إذا تطلبنا استمرار توافر المصلحة لحين الفصل في الموضوع ، كما أن زوال مصلحة الطاعن لا يطهر القرار المطعون فيه من العيب الذي شابه .

الفرع الثاني
الدفع بانعدام المصلحة وطبيعته

تتنوع الدفوع التي يمكن إثارتها أمام المحاكم للتأثير على سير الدعوى ودفع المحكمة للحكم في اتجاه معين ، فمنها الدفوع ألشكلية ، والد فوع الموضوعية ، ودفوع بعدم القبول.

فالدفوع الشكلية : هي التي تسقط بمجرد الدخول في أساس النزاع ، بينما **الموضوعية** : هي التي يجوز إبداؤها في أية حالة تكون عليها الدعوى . وهذه تنسجم مع قضاء محكمة العدل العليا الذي بمقتضاه تنتهي الخصومة إذا ما زالت المصلحة في أي وقت قبل الحكم في الدعوى . لأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا أمكن إثارة الدفع بانعدام المصلحة في كل وقت لمواجهة احتمال زوال مصلحة رافع الدعوى بعد رفعها وقبل الحكم فيه (59) .

إلا أن فكرة تكييف الدفع بانعدام المصلحة على انه دفع موضوعي – وعلى الرغم من انسجامه مع قضاء محكمة العدل العليا كما بينا سابقاً – لا ينسجم أو يتناغم مع ما نص عليه

المشرع في قانون محكمة العدل العليا رقم (12) لسنة 1992 في المادة التاسعة ، حيث تقول : " **لا تقبل** الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية " ، وبناءً عليه فإن الدفع بانعدام المصلحة في دعوى الإلغاء هو دفع بعدم القبول وليس دفعاً موضوعياً . فإذا فات النيابة العامة الإدارية أو ممثل الإدارة أن يطعن بعدم قبول الدعوى قبل الدخول في أساس النزاع ، فان الدخول على الوجه المبين في إجراءات الدعوى يسقط حقه في استعمال الدفع بعدم القبول .

وفيما يتعلق بطبيعة الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة وهل يوجد بعد الحكم بعدم القبول حكماً إجرائيا ومن ثم يستنفد ولاية المحكمة بالنسبة للموضوع , بحيث إذا ردت الدعوى كان بالإمكان إعادة تقديمها لنفس المحكمة خلال مدة الطعن القضائي وهي ستون يوماً في حال توافرت المصلحة أو تم تصحيح الخطأ الحاصل ابتداءً عند رفع الدعوى , أو حكماً موضوعياً , ومن ثم يستنفد ولاية المحكمة بالنسبة للموضوع , بحيث لا يمكن إعادة رفع الدعوى أمام محكمة العدل العليا . أمام هذا الخلاف الفقهي في ظل سكوت المشرع بصدد الإجابة عن هذا التساؤل , فيذهب جانب من الفقه (60) إلى أنه يعد حكماً موضوعياً ومن ثم يحوز حجية الأمر المقضي ويستنفد ولاية المحكمة بالنسبة للموضوع , ولا يجوز إعادة الطعن مرة أخرى أمام المحكمة . فيما يذهب جانب من الفقه (61) إلى اعتباره حكماً إجرائيا ومن ثم لا يستنفد ولاية المحكمة بالنسبة للموضوع , فإذا ما ردت المحكمة الطعن لانعدام المصلحة كان عليها قبول الطعن إذا ما أعيد إثارته أمامها خلال مهلة الطعن وذلك احتراما للاختصاص الوظيفي للمحكمة .

وفي رأينا أن الحكم بعدم القبول لانعدام المصلحة في الدعوى هو حكم صادر في مسألة إجرائية تسبق الفصل في موضوع الدعوى (62) , ولكن لا يحوز حجية الأمر المقضي بالنسبة للموضوع لأنه ليس حكماً موضوعياً ومن ثم إذا ما ردت الدعوى لهذا السبب وقضت بعدم القبول , فإنه يجب على المحكمة أن تقبل إعادة النظر في ذات النزاع أمامها خلال مهلة الطعن القضائي .

وحرياً بنا أن نتساءل ، هل مسألة عدم القبول لانعدام المصلحة تتعلق بالنظام العام أم لا ؟

إن مسألة عدم القبول لانعدام المصلحة لا تتعلق بالنظام العام وفقاً للقانون الأردني ، وهكذا فإن المحكمة لا تستطيع أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة فيها ، بل يجب التمسك بهذا الدفع أمامها حتى تقضي بذلك . ولكن في اعتقادنا فإن هذه المسألة تتعلق بالنظام العام لأنه شرط يتعلق بوظيفة القضاء (63) ، وهي حماية النظام القانوني في

الدولة ، فهي منح الحماية لمن يستفيد من الدعاوى ، أي ممن هو في حاجة إلى الحماية ، كما يقصد بها ضمان جدية الالتجاء إلى القضاء والحد من استعمال الدعاوى دون مقتضى وتخفيف العبء عن القضاء تنزيها له عن العبث وتوفيرا لوقته وجهده وسدا لباب الدعاوى الكيدية وعدم خروجها عن الغاية التي رسمها لها القانون ، وهذه الاعتبارات من الصالح العام في المجتمع .

الفرع الثالث
المصلحة بالتدخل كطرف في الدعوى

نصت المادة (25) من قانون محكمة العدل العليا الأردنية على انه : "يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها أن يطلب من المحكمة إدخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها ، فإذا اقتنعت المحكمة بالأسباب التي قدمها وبيناته عليها أنه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصفة " . ويترتب عليه عند ذلك أن يقدم إلى المحكمة لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمه أو تبليغه القرار بقبول طلبه , ويصار بعد ذلك إلى تبليغ لائحة الشخص الثالث إلى طرفي الدعوى , ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها إليه دون أن يعتبر مسلماً بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها إذا لم ينكرها في رده أو لم يرد عليها أصلاً . ومن ثم يدعى الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته , وتطبق عليه جميع إجراءات المحاكمة المنصوص عليها في القانون , ويحق له تقديم بيناته ومرافعته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بيناتهما و مرافعاتهما وفقاً لأحكام القانون .

معنى ذلك انه يشترط في المتدخل بدعوى الإلغاء ، أن تكون له ، كذلك ، مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى ، ومناط المصلحة في الانضمام بالنسبة لدعوى الإلغاء أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله في الدعوى ، وأن يؤثر الحكم في هذا الدفع على الحكم فيما أبداه هذا الخصم أمام محكمة الموضوع من طلبات . أما إذا لم تثبت له صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوي الشأن في دعوى الإلغاء الذين تتوافر لهم المصلحة في تأييدها أو دحضها ، ومن ثم يكون تدخله غير مقبول .

ونستخلص من نص المادة (25 / ١) المذكورة سابقاً ما يلي :

أولاً : أنه يشترط لقبول التدخل في دعوى الإلغاء أن يكون طالب التدخل له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها .

ثانيا : أن تقتنع المحكمة بالأسباب التي قدمها وبيناته عليها انه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه .

وفي رأينا فإن التدخل الذي تقبله محكمة العدل العليا في هذه الحالة هو التدخل ألانضمامي لأحد الخصوم والذي يقصد به الانضمام لأحد الخصوم الأصليين في طلباته دون أن يقدم طلباً جديداً لنفسه، وهو ما يعني في حقيقة الأمر وحدة الطلب بين الخصم الأصلي والمتدخل . وهذا هو موقف مجلس الدولة الفرنسي حيث قرر في أحد أحكامه أن : " احد النوادي يستطيع أن يتدخل للانضمام لأحد الملاك في دعوى مقامة من هذا الأخير ضد القرار الصادر بالاستيلاء على داره لأن من أهداف هذا النادي المحافظة على القيم الفنية الفرنسية (64) .

أما التدخل الهجومي أو ألاختصامي ، والذي يقصد به أن يطلب المتدخل الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، هذا النوع من التدخل لا يمكن قبوله في دعوى الإلغاء لتعارضه مع طبيعتها العينية التي تستهدف القرار المطعون بعدم مشروعيته وتتوجه أصلاً إلى من أصدره (65)

ونضيف أن طبيعة دعوى الإلغاء العينية فضلاً عن طبيعة الاختصاص المقرر لمحكمة القضاء الإداري إنما تتناقض تناقضاً مباشراً وواضحاً مع التدخل ألاختصامي (66) .

المبحث الثاني
انتفاء المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء

من المعلوم أن شرط المصلحة يجب أن يكون متوافراً عند رفع الدعوى ، وأن يبقى طيلة إجراءاتها ، وإذا تخلف هذا الشرط يقضى بعدم قبولها ابتداءً ، مما يستلزم على المحكمة المنظور أمامها النزاع أن تقف عند هذا الحد وتمتنع عن التصدي لأساس الدعوى . لأن الفصل في موضوعها يستلزم بالضرورة قيام دعوى مستوفية لشروطها .

ولا تختلف دعوى الإلغاء في ذلك عن الدعوى العادية ، إذ يشترط توافر شرط المصلحة عند الطعن بإلغاء القرار ، وأن يستمر قائماً إلى حين صدور حكم في الطعن من محكمة القضاء الإداري . فإذا زالت المصلحة قبل أن تصدر المحكمة حكمها لأي سبب من الأسباب ، ترتب على ذلك انقضاء دعوى الإلغاء ، ولذلك لا نؤيد من اتجه إلى القول بالاكتفاء بوجود شرط المصلحة عند رفع الدعوى تأسيساً على أن دعوى الإلغاء دعوى عينية توجه فيها الخصومة إلى القرارات الإدارية المطعون فيها ، ومن ثم يتعين الاكتفاء بتوافر شرط المصلحة عند رفع الدعوى دون استلزام استمرارها حتى الفصل فيها . ووجه اعتراضنا على هذا الرأي يقوم على أساس أن الاكتفاء بشرط المصلحة عند رفع الدعوى فقط يعني تحول النزاع حول هذا الشرط إلى دعوى أصلية تقوم بذاتها ، منفصلة عن النزاع الدائر في دعوى الإلغاء ، وانحصرت غايتها في تقرير حكم الإلغاء مجرداً في شأن القرارات المطعون عليها .

ويعتبر شرط المصلحة في الدعوى – بحسب اجتهادات محكمة العدل العليا من النظام العام ، وبذلك يمكن إثارته في أي مرحلة من المراحل التي تكون قد وصلت إليها دعوى الإلغاء ، كما يجوز لمحكمة العدل العليا (محكمة القضاء الإداري) إثارتها من تلقاء نفسها . وشرط المصلحة في دعوى الإلغاء ينتفي في عدة حالات ، ونظراً لارتباطه في بعض الأحيان بالدعوى الموضوعية ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن الفصل في أحداهما دون الآخر .

ويترتب على ما سبق أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء ينتفي إذا تنازل صاحب الحق المدعى به عنه في الدعوى الموضوعية ، كما ينتفي هذا الشرط بانتفاء صفة بعض أطراف الدعوى ، وإذا انتهت الدعوى الموضوعية قبل الفصل في الطعن بإلغاء القرار أو سحبه من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته .

وندرس كل حالة من هذه الحالات موضحين الأثر القانوني المترتب على حصولها لجهة عدم توافر المصلحة في مطالب مستقلة كما هو مبين تالياً :

المطلب ألأول : التنازل عن الحق المدعى به في الدعوى الموضوعية.

المطلب الثاني : انتفاء صفة بعض أطراف دعوى الإلغاء .

المطلب الثالث : انتهاء الدعوى الموضوعية قبل الفصل في الطعن بإنهاء القرار من قبل الجهة التي أصدرته .

المطلب ألأول

التنازل عن الحق المدعى به في الدعوى الموضوعية

يتم التنازل عن الحق المدعى به في دعوى الإلغاء من قبل صاحب المصلحة بموجب تصرف قانوني صادر عن إرادة حرة منفردة ، ينتج أثره في إسقاط هذا الحق ، واعتبار المطالبة به كأن لم تكن .

فإذا حدث تنازل عن الحق المدعى به فإنه يترتب على ذلك انتفاء مصلحة المدعي في دعوى الإلغاء والحكم الصادر في هذه الدعوى لن يكون له أي أثر في الحق المدعى به لأنه قد تم التنازل عنه .

هذا ما يتعلق بالتصرف المباشر من قبل المدعي ، ولكن هناك حالة تنتهي بها الدعوى نتيجة تنازل عن الحق بصورة غير مباشرة تتمثل في شطب الدعوى أي استبعادها من جدول جلسات المحكمة في حالة غياب المدعي في أية جلسة من الجلسات دون عذر مشروع متى كانت القضية غير صالحة للحكم فيها نتيجة الغياب ، وتحققت المحكمة من صحة الإعلان ، أو حضر الطرفان (المدعي والمدعى عليه) واتفقا على الشطب ، ولكن تبقى الخصومة قائمة ومنتجة لآثارها ويمكن إعادة السير في الدعوى مرة أخرى بموجب رسوم جديدة خلال (60) يوماً من تاريخ رد الدعوى ولمرة واحدة فقط . (المادة /23 / أ من قانون محكمة العدل العليا الأردنية) .

المطلب الثاني

انتفاء صفة بعض أطراف دعوى الإلغاء

إن ارتباط المصلحة في دعوى الإلغاء بالحق المدعى به , بان يكون الحكم في الإلغاء ضروريا ولازما للحكم لصاحب المصلحة بالحق المدعى به , بحيث يؤدي انتفاء صفة بعض أطراف الدعوى أو تغييرها , بالضرورة انتفاء المصلحة وزوالها في دعوى الإلغاء.

ومثالاً على ذلك ، انتفاء صفة المدعي كأحد موظفي السلطة العامة قد انفكت عنه قبل الفصل في موضوع الدعوى الماثلة ، إما بالوفاة أو الإحالة إلى التقاعد ، وكان من المقرر أن شرط المصلحة في الدعوى لا يكفي أن يتوافر عند رفعها ، بل يتعين أن يظل قائماً حتى الفصل

نهائياً فيها . وبما أن مركز الشخص الوظيفي قد ألغي بوفاته أو بإحالته إلى التقاعد فإنه من المحتم أن ترد دعوى الإلغاء ويوقف النظر فيها عند هذا الحد .

المطلب الثالث

انتهاء الدعوى الموضوعية قبل الفصل في الطعن بإنهاء القرار من قبل الجهة التي أصدرته

تنتهي دعوى الإلغاء ويسقط حق رافعها في متابعة نظرها لسبب ناتج عن إنهاء القرار الإداري بإرادة وتدخل الجهة التي أصدرته ، من خلال عمل من جانب الإدارة تقوم به يؤدي إلى إنهاء القرار وزوال آثاره سواء بالنسبة للمستقبل فقط (الإلغاء) أو بالنسبة للماضي والمستقبل (السحب) ، أو عن طريق صدور قرار جديد وهو ما يعرف بالقرار المضاد (أو القرار العكسي) . ويقصد بإلغاء القرار الإداري تجريده من قوته القانونية وإبطاله بالنسبة للمستقبل فقط ، وذلك بواسطة السلطة الإدارية المختصة .

وتهدف الإدارة من إلغاء قراراتها ، تحقيق مصلحة المرافق العامة، فإذا كان تصرف الإدارة محققاً لهذا الوجه ، كان تصرفها مطابقاً للقانون ، إذ انه من المسلم به أن من حق الجهة الإدارية وضع القواعد التنظيمية لسير المرافق العامة الذي تقوم على شؤونه ، و لها في أي وقت تعديل هذه القواعد وإلغائها وفقاً لما تراه الأحسن لضمان سير المرفق العام . وقرارها في هذا الشأن من الإطلاق التي تستقل بها دون معقب ما دام خلا من إساءة استعمال السلطة .

ولقد لخص العميد الفرنسي أوبي (AUBY) مبررات إلغاء القرارات الإدارية في مقالته المنشورة سنة 1967 تحت عنوان " إلغاء القرارات الإدارية " إن حق جهة الإدارة في إلغاء القرارات الإدارية يكمن تبريره في أنها تسعى دائماً إلى أن تكون تصرفاتها متفقة ومتطابقة مع القانون ، هذا هو خلاصة مبدأ المشروعية الإدارية ، ويتحقق ذلك المبدأ من خلال التأكد من وقت لآخر من مطابقة تصرفاتها للقانون ، ومدى توافقها أو تعارضها مع الظروف الجديدة ، وتستهدف الإدارة من جرَاء ذلك إلى التوصل إلى الظروف المناسبة لتحقيق الهدف الذي ترمي إليه ،

وفي سبيل ذلك للإدارة في ضوء المتغيرات الرئيسية والظروف الجديدة أن تتدخل لإحداث المواءمة والتوفيق بين الظروف الجديدة اللاحقة والقرارات السابقة ،هذا التدخل يسفر عن إلغاء أو

تعديل بعض القرارات القائمة ويترتب على ذلك إزالة المراكز القانونية العامة التي تولدت من القواعد التنظيمية شريطة عدم المساس بالحقوق التي تكون قد اكتسبت في ظل القواعد التنظيمية السابقة ، فمبدأ المشروعية يهيمن على كافة الأنشطة الإدارية (67) .

أما سحب القرار الإداري فيقصد به : تجريده من قوته القانونية بالنسبة للماضي والمستقبل ، فتزول آثاره من وقت صدوره ، وذلك بواسطة السلطة الإدارية المختصة .

وتقوم نظرية السحب على الموازنة بين مبدأين أساسيين :

الأول : مبدأ المشروعية ، حيث يفرض هذا المبدأ على الإدارة أن تكون تصرفاتها مؤسسة ومتطابقة مع القواعد القانونية ، وفي حالة تجاوز هذه القواعد ، عدت تصرفاتها مشوبة بعيب مخالفة القانون.

الثاني : مبدأ استقرار الحقوق والمراكز القانونية للأفراد الناجمة عن إصدار القرار الإداري .

بناءً على ما تقدم نتساءل عن مدى تأثر المصلحة في دعوى الإلغاء في حال انتهاء القرار الإداري بالإلغاء أو السحب الإداري أثناء نظر الطعن القضائي ؟

للإجابة على ذلك نقرر أنه : إذا طعن صاحب المصلحة في القرار الإداري لدى القضاء مطالباً بإلغائه ، فيحق للسلطة الإدارية استباق صدور الحكم بإلغاء قرارها المطعون فيه . بل إن هذا هو احد ألأسباب والمبررات الرئيسية التي أجيز للإدارة من اجلها إلغاء أو سحب قرارها المعيب ، وذلك تجنباً للحكم بإلغائه ، وما يلحق بهذا الإلغاء من تبعات (68) .

ويترتب على إلغاء القرار أو سحبه انتهاء الخصومة ، وتقرر محكمة العدل العليا الأردنية التوقف عن السير في موضوع الدعوى . وبهذا قررت : " أن سحب القرار الإداري هو تسليم بصحة الدعوى المرفوعة لإلغائه " (69) كما قضت " بان سحب القرار يجعل الدعوى بالنسبة للمستدعي غير ذات موضوع " (70) .ولكن حتى يعطي هذا الإلغاء وذاك السحب مفاعيله يجب أن تكون الإدارة قد حققت لرافع الدعوى ذات النتائج التي من شأنها أن يتوصل إليها فيما لو حكم بإلغاء القرار المطعون فيه . و إلا استمرت مصلحة الطاعن قائمة .

نستنتج من هذه الأحكام أن سحب القرار الإداري المطعون به ينهي الدعوى المقامة لدى المحكمة الإدارية لانتفاء المصلحة أو العلة التي أجيز من اجلها الطعن به ، ما دام أن

السلطة الإدارية قد رجعت عن قرارها وقامت بسحبه (71) , وبانتفاء المصلحة من الطعن بالقرار المطعون فيه فإن المحكمة سوف تقضي بوقف الاستمرار في نظر الطعن ورد الدعوى ، حيث لا يقبل طعن في قرار غير موجود ، على أساس أن القرار المسحوب لم يعد قائماً .

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة، يمكننا أن نقرر أن شرط المصلحة في مجال دعوى الإلغاء الإدارية ، من الشروط المهمة في مجال الطعن بمشروعية القرارات الإدارية ، كما أنه يحظى بأهمية خاصة عند رفع الدعوى باعتباره أحد المحددات الرئيسية في قبول الدعوى أو ردها ابتداءً ، مع لزوم استمرار هذا الشرط قائماً حتى الحكم في موضوع الدعوى انتهاءً .

ونظراً لأهمية المصلحة في دعوى الإلغاء فإن المشرع الأردني قد نصَ على اعتبارها شرطاً لقبول الدعوى كما بينا في بحثنا ، وجاءت أحكام محكمة العدل العليا في اجتهاداتها المتعاقبة على بيان أنواع المصلحة وأوصافها بهدف تنظيم هذا الشرط حماية لأطراف النزاع ولمبدأ المشروعية ولضمان جدية إجراءات التقاضي حتى لا تتحول دعوى الإلغاء إلى دعوى حسبة .

وتوصلنا إلى أن محكمة العدل العليا ترى من خلال اجتهاداتها أن المصلحة في إقامة الدعوى تتقرر بنسبة الوضع القائم عند رفعها ولا تتأثر بما يحدث بعد ذلك من أمور وأوضاع إلا إذا كانت هذه الأمور والأوضاع قد أدت إلى زوال المصلحة بصفة كلية على الوجه الصحيح بأن تكون الإدارة قد حققت لرافع الدعوى ذات النتائج التي من شانها أن يتوصل إليها فيما لو حكم بإلغاء القرار المطعون فيه و إلا استمرت مصلحة الطاعن قائمة .

ومما بيناه في موضوعنا مدار البحث فكرة استمرارية قيام المصلحة من وقت رفع الدعوى حتى انتهاء الحكم في موضوع النزاع ، حيث نرى في ذلك تشدد من قبل المحكمة لجهة تبني هذا الشرط وفيه ابتعاد عن تحقيق غايتها النبيلة المتمثلة في حماية مبدأ المشروعية لأن رد الدعوى شكلاً لعدم توافر المصلحة لا يعني أن القرار المطعون فيه مشروع .

كما بحثنا فكرة الدفع بانعدام المصلحة وهل تنتمي إلى الدفوع الشكلية أم الموضوعية أو لعدم القبول ، حيث وجدنا أن اجتهادات محكمة العدل العليا قد جاءت منسجمة مع فكرة انه دفع موضوعي ، ولكن ذلك لا ينسجم أو يتناغم مع ما نصَ عليه المشرع الأردني في قانون محكمة العدل العليا في مادته التاسعة حيث يقول " لا تقبل الدعوى المقامة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية " . وبناءً عليه فإن الدفع بانعدام المصلحة في دعوى الإلغاء هو دفع بعدم القبول وليس دفعاً موضوعياً . فإذا فات النيابة العامة الإدارية أو ممثل الإدارة أن يطعن بعدم قبول الدعوى قبل الدخول في أساس النزاع ، فإن الدخول على الوجه المبين في إجراءات الدعوى يسقط حقه في استعمال الدفع بعدم القبول .

ومما تمت إثارته في البحث إمكانية إدخال من يتأثر من نتيجة الحكم كطرف ثالث في الدعوى ، ولكن ذلك مشروط لقبول تدخله أن يكون طالب التدخل له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها ، وأن تقتنع المحكمة بالأسباب التي قدمها و بيناته عليها انه سيتأثر من الحكم على الوجه المبين .

وأوضحنا رأينا في نوع التدخل الذي تقبله المحكمة وهو التدخل ألانضمامي لأحد الخصوم الأصليين في طلباته دون أن يقدم طلباً جديداً لنفسه وهو ما يعني في حقيقة الأمر وحدة الطلب بين الخصم الأصلي والمتدخل .

ومن المعلوم أن شرط المصلحة يجب أن يكون متوافراً عند رفع الدعوى ، وان يبقى طيلة إجراءاتها ، وإذا تخلف هذا الشرط يقضى بعدم قبولها ابتداءً ، مما يستلزم على المحكمة المنظور أمامها النزاع أن تقف عند هذا الحد وتمتنع عن التصدي لأساس الدعوى . لأن الفصل في موضوعها يستلزم بالضرورة قيام دعوى مستوفية لشروطها .

وقد بينا أن شرط المصلحة ينتفي في عدة حالات ، ونظراً لارتباطه بالدعوى الموضوعية ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن الفصل في إحداهما دون الآخر ، لذا يترتب على ما سبق أن شرط المصلحة في دعوى الإلغاء ينتفي إذا تنازل صاحب الحق المدعى به عنه في الدعوى الموضوعية. وإذا انتفت صفة بعض أطراف الدعوى ، أو انتهت الدعوى قبل الفصل في الطعن بإلغاء القرار أو سحبه من قبل الجهة الإدارية التي أصدرته . وعلى ما تقدم فإن محكمة الموضوع سوف تحكم برد الدعوى.

من خلال ما تقدم توصلنا إلى النتائج الآتية :

- إن شرط المصلحة من الشروط الجوهرية والمبادئ الأساسية التي لا تقبل دعوى الإلغاء إن لم يتم توافرها في رافع الدعوى .
- المصلحة تعبير عائم وفضفاض , وتركها يؤدي إلى تقدير وجودها تبعاً لاعتبارات وأمزجة كثيرا ما يتباين فيها الرأي من قاض لآخر . وفي هذا نوصي : وضع معايير شرعية لازمة لتحديد مدلولها والضوابط المناسبة للالتزام بها .
- هناك فرق بين صاحب المصلحة وصاحب الصفة , حيث يظهر عندما يكون صاحب المصلحة عاجز عن مباشرة الدعوى بنفسه لانعدام أهليته . وهو بهذا المعنى يعتبر شرط لازم ومستقل عن شرط المصلحة لدى الطاعن .
- ظهر لنا من خلال بحثنا المتقدم مجموعة من الصفات يجب توافرها في شرط المصلحة لإمكانية الاستناد على هذا الشرط لقبول دعوى الإلغاء , أهمها أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة , ومشروعة ,و محققة, مع إمكانية قبول المصلحة المحتملة .
- يجب أن تكون المصلحة المعنوية في دعوى الإلغاء , ممكناً إدراكها ولها ذاتيتها بحيث يخرج من نطاقها ما يكون الضرر متوهماً أو مجرداً أو أن يقوم على الافتراض أو التخمين .
- من استقراء أحكام محكمة العدل العليا الأردنية تبين أنها قد اشترطت توافر المصلحة في دعوى الإلغاء وقت رفع الدعوى وتستمر حتى الفصل فيها نهائياً , بحيث إذا زالت في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإن دعوى الإلغاء ترد .
- يعتبر الدفع بانعدام المصلحة في دعوى الإلغاء هو دفع بعدم القبول وليس دفعاً موضوعياً .
- أجاز المشرع الأردني من خلال نص المادة (25) من قانون محكمة العدل العليا لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم أن يطلب من المحكمة إدخاله في الدعوى كشخص ثالث وان طبيعة التدخل من نوع التدخل الإنضمامي .
- تم استعراض حالات انتفاء المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء بعد استخلاصها من المبادئ الصادرة عن محكمة العدل العليا موضحين الأثر القانوني المترتب على حصولها لحين عدم توافر المصلحة في كل حالة .

الهوامش

1- عدل عليا رقم 21/ 2006 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , العدد 7-9 تموز ص 1040
- عدل عليا رقم 2006/86 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , العدد 10-12 تشرين ألأول ص 1896 .
- عدل عليا رقم 288/ 2006 , مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , العدد 10-12 تشرين ألأول ص 1900 .

2- ابن منظور , 1988 , أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم , لسان العرب , تنسيق وتعليق علي شيري , الطبعة ألأولى, 7/ 384 .
- المعجم الوسيط , مجمع اللغة العربية , الجزء الثالث , الطبعة الثالثة , كلمة صلح , ص 540 .

3- الغزالي , محمد بن محمد, المستصفى من علم الأصول ,الطبعة ألأولى , تحقيق حمزة زهير حافظ , شركة المدينة المنورة الطباعة والنشر , المدينة المنورة , دون تاريخ , 2/481 – 482.

– ابن عبد السلام , عبد العزيز بن عبد السلام , 2000, القواعد الكبرى, تحقيق : نزيه حماد وعثمان ضميرية , الطبعة ألأولى, دمشق , دار العلم , 1/ 18 .

– الحسيني , أبو بكر بن هداية الله ,1979 , طبقات الشافعية , تحقيق: عادل نويهض , الطبعة الثانية , بيروت ,دار الآفاق , ص 217-218 .

– ابن تيمية , شيخ الإسلام أحمد عبد الحليم ,1991, مجموعة الفتاوى , جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم , الطبعة ألأولى , , دار عالم الكتب , الرياض , 11/ 343.

4 – د. الشرقاوي ، 1947 ، عبد المنعم احمد ، نظرية المصلحة في الدعوى، ألطبعه ألأولى بدون ذكر دار النشر وعاصمتها ص 55

– د. كنعان ،نواف ،2006 ، القضاء الإداري ، الطبعة ألأولى ، دار الثقافة ، عمان ، ص 198 .

– د . الشوبكي ، عمر ، 1996 ، القضاء الإداري ، الجزء ألأول الطبعة ألأولى ، دار الثقافة ،عمان ،ص 206 .

5– د. أبو ألوفا ، احمد ، 1989 ، أصول المحاكمات المدنية ، الطبعة الرابعة ، بدون ذكر دار النشر وعاصمتها ص 143 .

6– د . الشرقاوي ، عبد المنعم احمد ، المرجع السابق ص 55 .

7– أبو العثم ، فهد عبد الكريم ، 2005 ، القضاء الإداري ، الطبعة ألأولى ، دار الثقافة ،عمان ص .243

8– الجريدة الرسمية الأردنية ، تاريخ 9/ 3/ 1989 العدد 3614 ص 460 .

9– أبو العثم ،فهد عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 344 .

10– المادة(9/ج/2) من قانون محكمة العدل العليا الأردنية رقم (12) لسنة 1992 .

11– عدل عليا , رقم, 99/415 , مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 3–4 آذار 2000 ,ص 814 .

12– **د.** الطماوي ، سليمان محمد ، 1976 القضاء الإداري ، الكتاب ألأول ، قضاء الإلغاء ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 484 .

13– د. كنعان,نواف, القضاء الإداري , مرجع سابق , ص 201 .

14– د. سيف ، رمزي ، 1974 ، قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ص 144 .

– د . محمود ، سيد احمد ، 1998 ن أصول التقاضي ، الجزء ألأول ، مؤسسة دار الكتب ، الكويت ص 194 .

15– عدل عليا رقم 69/ 76 لسنة 77 ص 166 مجموعة خلاد ص 882

– عدل عليا رقم 15 / 85 لسنة 77 ص 166 مجموعة خلاد ص 255 .

– عدل عليا رقم 175 / 83 لسنة 84 ص340 مجموعة خلاد ص888 .

16– عدل عليا , تاريخ 12/5/ 1985, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , ص 12.

–17L'Huilier: J.C.P. 1960.11. 11629. bis , note Vedel ,Kahn, D. 1960,236,not

–C.E, 19 Oct,1980, Remy, Rec , 829.

–C.E , 12 Fevr , 1960 , Societe EKy, Rec , 101, S. 1960 . 131, – –C.E ,29, Oct m 1976, Association des delegues et auchteurs du conservaoire national des Art er Metiers et Rouillon , Pommeret et Sion m Rec, 453, concl , Massot : A.T 1975, 365, note J. Thery .

–C.E ,Lamar, 5 Oct , 1979 , Rec . 365

18- د . الطماوي ، سليمان محمد ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ، ص 491 .

19- د. العطار, فؤاد , 1961, رقابة القضاء الإداري لأعمال الإدارة , دار الكتاب العربي, القاهرة, الطبعة الثانية , ص 494.

- د. حلمي, محمود, 1977, القضاء الإداري , الطبعة الثانية , دار الفكر العربي, القاهرة , ص 413.

20- د. شطناوي,علي خطار, 1995, القضاء الإداري, مطبعة كنعان, عمان, ص 357.

21- د. جمال الدين, سامي, 1984, المنازعات الإدارية , دار المعارف, الإسكندرية , ص 148 .

22- عدل عليا رقم 113/ 83 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد (5) ص671 .

23- عدل عليا ,رقم 426/ 98, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 6 , حزيران 1999, ص1789.

- عدل عليا , رقم 98/41, مجلة نقابة المحاميين ألأردنيين , العدد 9-10, أيلول 1999, ص 2918.

24- د. شطناوي,علي خطار , القضاء الإداري , مرجع سابق, ص 360 .

25- عدل عليا رقم , 198/ 2005, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , العدد 10-11 , تشرين ألأول 2005, ص 2146.

26- أبو العثم ، فهد عبد الكريم ، مرجع سابق ص 252 .

27- Charles Debbasch et Jean Claude Ricci : 1985 contentieux administratif , Quartrieme edition ,

-Rapheal (A) : Le control de Dalloz ,Paris , p. 747.

L administration payot , Paris p, , 47 . - 28

29- مخلص ، محمد عبد السلام،1980 ، نظرية المصلحة العامة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 122 .

30- عدل عليا رقم 163/ 98, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 1-2 , كانون ثاني 1999, ص 114,

- عدل عليا رقم 99/5, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 1-2, كانون ثاني 2000, ص 128.

31- عدل عليا 551/ 1999, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 9-10, أيلول 2000,ص 3005.

- عدل عليا 58/ 2003, مجلة نقابة المحامين الأردنيين العدد 10-11, تشرين/1, 2004, ص 2406.

- عدل عليا 514/ 2002, مجلة نقابة المحامين الأردنيين, العدد, 10-11, تشرين أول , ص.2412

32- عدل عليا رقم 97/ 84 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد (1) السنة 1985 ص 20 .

- عدل عليا رقم 169 / 88 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 1989 ، ص 2315 .

33- عدل عليا رقم 99/5, مجلة نقابة المحاميين ألأردنيين, العدد 1-2, كانون ثاني 2000,ص.128

34- عدل عليا رقم 334/ 2005, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين , العدد 1-3, كانون ثاني2006, ص 177.

- عدل عليا رقم 2005/334, مجلة نقابة المحاميين ألأردنيين , العدد, 5-7نيسان 2007 , ص 555.

35- أبو العثم ، فهد عبد الكريم ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ص 253 .

36- عدل عليا رقم 149/ 99, مجلة نقابة المحاميين ألأردنيين, العدد 3-4, آذار 2000, ص 796.

37- عدل عليا رقم 175/ 2005, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 1-3, كانون ثاني 2006, ص 172.

38 - -Delaubader(Andre) :1976, Traite de droit administratife , T.I 7e edition L.G.D.J , Paris. P .555.

-Vedel (G) :1980, Droit administratif, P.U.F, Paris.p. 727

39- عدل عليا تاريخ 10/29/ 1983 مجلة نقابة المحامين الأردنية 1983 ص 1396 .

40- د. الحلو ، ماجد راغب ،1994 ، القضاء الإداري ، دار الكتب الجامعية ، ألإسكندرية ، *ص254*

41- د. الغويري ،احمد عوده ، 1997 ، القضاء الإداري الأردني ،الطبعة ألأولى ، ،دون ذكر دار النشر وعاصمتها، ص155

42- -Charles Debbasch et Jean Cluad Ricci: 1985, contentieux administratife , 4ed . Dalloz 3.

- C.E 22dec .1982,Comite Contral Paris . P . 754.

d'enterprise de la societe francaiae d'equipement pour la navigation aerienne, Rec. 436:A.J 1983 , 172, CHE. Lsserre et Delarue .

-C.E. 13 janvr. 1975, Da Silva et Confedefarion francaise democratique du travail, Rec. 16. D. 1976, 784,note Julien- Laferrere ; J.C.P.1976.11, 18360, note Pellet: A.J.1975,258, note Andre: Dr . soc . 273, concl. Dondoux.

-C.E17 mai 1972 , Roty , Demaret et Beaune , Rec. 373; A.J. 1972. 469. cancel. Braibant.

-C.E 25 juin 1969 , Rec , 335; R.D.P. 1969, CONCL. Braibant.

-C.E 18 avr. 1975, Rec, 242, concl, J.Thery.

43- عدل عليا رقم 314/ 99, مجلة نقابة المحامين ألأردنيين, العدد 5-6, أيار 2000,ص 1616.

44- المادة (3) من قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم (24) لسنة 1988 .

45- د. الطماوي ، سليمان محمد ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ، ص 506 .

46- أبو العثم ، فهد عبد الكريم ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ، ص 255 .

47- عدل عليا رقم 52/ 81 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين لسنة 81 ص 1842 .

_ عدل عليا رقم 22/ 83 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين لسنة 83 ص 1383.

_ عدل عليا رقم 115 / 83 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين لسنة 84 ص12 .

_ عدل عليا رقم 15 / 85 مجموعة خلاد لسنة 85 ص 255 .

_ عدل عليا رقم 99/314 مجلة نقابة المحامين ألأردنيين السنة 48 العدد 5و6 ص 1616 .

48- د . جمال الدين ، سامي، 1984 ، المنازعات الإدارية، ، دار المعارف الإسكندرية ، ص 149 .

50- عدل عليا رقم 5/ 54 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة الثانية العدد 6 ص399 .

_ عدل عليا رقم 113/ 83 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 1984 ص671 .

_ عدل عليا رقم 89/ 80 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 1981 ص 1406 .

_ عدل عليا رقم 314/ 99 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 48 العدد 5و6 ص 1616 .

_ عدل عليا رقم 351 / 2004 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 53 العدد 1و2و3و ص88 .

51- عدل عليا رقم 28/ 93 مجلة نقابة المحامين الأردنية لسنة 1994 ص 88 .

- عدل عليا رقم 376 / 96 غير منشور .

- عدل عليا رقم 314/ 99 مجلة نقابة المحامين الأردنية ا لسنة 48 العدد 5و6 ص 1616 .

-C.E. 13 janvr. 1975, Da Silva et Confedefarion francaise democratique du travail, Rec. 16. D. 1976, 784,note Julien- Laferrere ; J.C.P.1976.11, 18360, note Pellet: A.J.1975,258, note Andre: Dr . soc . 273, concl. Dondoux.

- عدل عليا رقم 351 / 2004 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 53 العدد 1و2و3 ص88 .

52- د. جمال الدين ، سامي ، المنازعات الإدارية ، مرجع سابق ، ص 157 .

53- د. الشرقاوي ، عبد المنعم ، نظرية المصلحة في الدعوى ، مرجع سابق ص 408 .

54- د. الطماوي ، سليمان محمد ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ص 495 .

55- عدل عليا رقم 43/ 81 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد (1) السنة 1984 ص 12 .

- عدل عليا رقم 471/ 2005 مجلة نقابة المحامين الأردنية الأعداد (4،5، 6) السنة 2007 ص 520 ،وكذلك قرار رقم 334: /2005 ، من نفس العدد .

56- عدل عليا رقم 314/ 94 مجلة نقابة المحامين الأردنية السنة 1995 ص 1149 .

57- عدل عليا رقم 314 / 99 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد48 السنة 2000 ص 1616 .

58- د. حلمي ، محمود ،1977 ، القضاء الإداري، دار الفكر العربي القاهرة ص 412 .

59- د . الطماوي ، سليمان محمد ، القضاء الإداري ، مرجع سابق ، ص501 .

60- د. والي, فتحي ,1974, مبادئ القضاء المدني , بدون دار للنشر, بند 282, ص.438

61- د.الشرقاوي, نظرية المصلحة, رسالة دكتوراه, جامعة القاهرة ,كلية الحقوق, بند 381, ص 412.

62- - د, راغب , وجدي, ومحمود, سيد, 1994, قانون المرافعات الكويتي , مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر , الكويت, ص 367.

63- عدل عليا , تاريخ 12/5/ 1983, مجلة نقابة المحامين الأردنية , لسنة 1984, ص 12.

64- د. مخلص, محمد, 1980, نظرية المصلحة العامة, دار الفكر العربي, القاهرة , ص 132.

65- د.سيف,رمزي, 1974, قانون المرافعات المدنية والتجارية , وفقاً للقانون الكويتي, مطبوعات جامعة الكويت, الكويت, ص 182.

66 يراجع في هذا المعنى , د.راغب,وجدي, وسيد أحمد محمود, أصول التقاضي, مرجع سابق, ص.353

67- AUBY , J,M, L, abrogation des actes administratifs , AJ. D.A 1967 .P.131-

68- د. الطهراوي ، هاني ، بحث بعنوان " قواعد وآثار سحب القرار الإداري مع التركيز على قضاء محكمة العدل العليا الأردنية ، مجلة الحقوق ، العدد الثاني ،السنة 28 ، حزيران 2004 ،جامعة الكويت ، الكويت ، ص113 .

69 - عدل عليا رقم 69/ 72 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد 7و8 ص 696 .

70- عدل عليا رقم 62/ 81 مجلة نقابة المحامين الأردنية العدد 12 ، ص 2013 .

71 - د. الطهراوي ، هاني ، البحث السابق ، ص114 .

المصادر والمراجع

الكتب العربية :

1 - ابن تيمية , شيخ الإسلام أحمد عبد الحليم ,1991, مجموعة الفتاوى , جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم , الطبعة ألأولى , , دار عالم الكتب , الرياض . ,

2 - ابن عبد السلام , عبد العزيز بن عبد السلام , 2000, القواعد الكبرى, تحقيق : نزيه حماد و عثمان ضميرية , الطبعة ألأولى, دمشق , دار العلم .

3 - ابن منظور , 1988 , أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم , لسان العرب , تنسيق وتعليق علي شيري , الطبعة ألأولى.

4- أبو العثم ، فهد عبد الكريم ،2005، القضاء الإداري ،ط/1 ، دار الثقافة ، عمان .

5- أبو الوفاء ، احمد ،1989 ، أصول المحاكمات المدنية ،ط/ 4 ، بدون ذكر دار النشر وعاصمتها .

6- الحسيني , أبو بكر بن هداية الله ,1979 , طبقات الشافعية , تحقيق: عادل نويهض , الطبعة الثانية , بيروت ,دار الآفاق .

7 – د. الحلو ، ماجد راغب ،1994 ، القضاء الإداري ، ، دار الكتب الجامعية ، ألإسكندرية .

8- الشرقاوي ، عبد المنعم احمد ، 1947 ، نظرية المصلحة في الدعوى ، ط/ 1 ، بدون ذكر دار النشر وعاصمتها .

9- الطماوي ، سليمان محمد ، 1976 ، القضاء الإداري ، الكتاب ألأول ، قضاء الإلغاء ، دار الفكر العربي ، القاهرة

10- د. العطار, فؤاد , 1961, رقابة القضاء الإداري لأعمال الإدارة , دار الكتاب العربي, القاهرة, الطبعة الثانية .

11- الغزالي , محمد بن محمد, المستصفى من علم الأصول ,الطبعة ألأولى , تحقيق حمزة زهير حافظ , شركة المدينة المنورة الطباعة والنشر , المدينة المنورة , دون تاريخ .

12- الغويري ، احمد عوده ، 1997 ، القضاء الإداري ، ط/1 ، دون ذكر دار النشر وعاصمتها .

13- المعجم الوسيط , مجمع اللغة العربية , الجزء الثالث , الطبعة الثالثة , كلمة صلح .

14- جمال الدين ، سامي ، 1984 ، المنازعات الإدارية ، دار المعارف ، الإسكندرية .

15- حلمي ، محمود ، 1977 ، القضاء الإداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

16- د. راغب , وجدي, ومحمود, سيد, 1994, قانون المرافعات الكويتي , مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر , الكويت

17- سيف ، رمزي ، 1974 ، قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت .

18- د. شطناوي,علي خطار , 1995, القضاء الإداري, مطبعة كنعان, عمان .

19 - د. كنعان ،نواف ،2006 ، القضاء الإداري ، الطبعة ألأولى ، دار الثقافة ، عمان .

20 - د. محمود ، سيد أحمد ، 1998 ، أصول التقاضي ، الجزء ألأول مؤسسة دار الكتاب ، الكويت

21 - مخلص ،محمد عبد السلام ، 1980 ، نظرية المصلحة العامة ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

22- د. والي, فتحي ,1974, مبادئ القضاء المدني , بدون دار للنشر, بند 282 .

الكتب الأجنبية :

1- -AUBY , 1967 , J , M , L'abrogation des actes administratifs , A. J

.D.A P 131 .

2- - Charles debbasch et jean Claude Ricci : 1985 , contentieux administrative , quartrieme edition , Dalloz, Paris , p . 747.

3- -Delaubadere (Andre) : 1976 , traite de droit administratife , T .17e. L.G.J . , Paris , p . 555.

4- - Rapheal (A) : 1926 , Le control de L'action administration , payot . Paris . p . 47 .

.

-5 .-Vedel (G) Droit administrative , P . U . F .paris 1980 . p 727

-6-L'Huiller :J.C.P. 1960, 11,11629, bis, note, Vedel.

- بحوث في دوريات :

1- الطهراوي ، هاني، 2004 ، قواعد وآثار سحب القرار الإداري مع التركيز على قضاء محكمة العدل العليا الأردنية ، مجلة الحقوق ، العدد الثاني ، السنة 28 حزيران 2004 ، جامعة الكويت ، ص 113 .

- دوريات وقوانين :

1- الجريدة الرسمية ، تاريخ 19 / 3 / 1989 ، العدد ،3614 ، ص 460 .

2- قانون محكمة العدل العليا الأردنية ، رقم ، (12) لسنة 1992 .

3- قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني رقم ، (24) لسنة 1988 .

4- مجموعة قرارات محكمة العدل العليا الأردنية ، المنشورة في مجلة نقابة المحامين الأردنية ،أعداد متفرقة .

5- مجموعة مختارة من القرارات الصادرة عن مجلس الدولة الفرنسي .

دراسة استكشافية لواقع المحاسبة البيئية في السودان

(دراسة حالة قطاع السكر)

اعداد: د. محمد فيصل حسن محمد أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد والعلوم الادارية– جامعة النيل الأزرق– السودان.

مستخلص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إلى أي مدى تفصح الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني في نتيجة أعمالها ومركزها المالي عن الآثار البيئية التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية .

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسات الحالية من قبل المنشآت العاملة في قطاع السكر بالسودان فيما يتصل بالمحاسبة البيئية ومدى الإفصاح عن التكاليف البيئية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي إضافة للمنهج التاريخي .

في سبيل تحقيق تلك الأهداف اختبرت الدراسة الفرضية الآتية :

"لا تعبر الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني في نتيجة أعمالها ومركزها المالي عن الآثار البيئية التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية."

Abstract

The research aimed to know the current practices of enterprises working in the sugar sector in the Sudan, in relation to environmental accounting and the extent of disclosure of environmental costs.

The research adopted the deductive approach, the inductive approach, the analytical descriptive approach and the historical approach.

To achieve research objectives the following hypotheses have been tested:

Companies working in the Sudanese sugar sector do not disclose in its business outcome and financial position, the environmental impacts for the remnants of its economic activities.

مقدمة:

شهد العالم منذ بداية القرن العشرين تطوراً صناعياً مستمراً حتى الوقت الحاضر مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي كبير في العديد من دول العالم, ولكن هذا التطور لم يخلو من بعض الجوانب السلبية التي تمثلت في الأعباء التي تتحملها البيئة الطبيعية في شكل ملوثات مختلفة ناتجة عن القيام بهذه العمليات الصناعية .

وقد كانت البيئة موضع اهتمام الناس منذ القدم, وقد تطور تصورهم بشأن القضايا البيئية عبر القرون, ومنذ الستينيات أصبحت النزعة البيئية تتمتع بتأييد شعبي عريض. وكان مؤتمر استكهولم في عام 1972م بمثابة نقطة تحول في التاريخ البيئي.

الملحوظ أن الصناعة في السودان تتركز في الصناعات التحويلية والتي تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر صناعات مثل صناعة النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية الأخرى, وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن التلوث الناتج من هذه الصناعات, ومما يفاقم من مشكلات البيئة وتدهورها في السودان النفايات غير المعالجة والتي تمثل نسبة 56% من النفايات ولا تجد معظم هذه النفايات سبلاً مناسبة لمعالجتها, وتعتبر المصانع التي تلفظ نفاياتها في بحيرات مكشوفة المساهم الأكبر في تدهور البيئة إذ تؤدي إلى زيادة نسبة غازات الاحتباس الحراري .

مشكلة الدراسة:

يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتمثل في معرفة مدى قيام الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني بالإفصاح عن المعلومات البيئية في قوائمها المالية والأثر المترتب على ذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تناقش موضوع الإفصاح البيئي في الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني باعتبار أن صحة البيئة تعتبر ضرورية ومهمة لاستمرار الإنسان, وان هذه الدراسة تمثل إحدى المحاولات لدراسة المحاسبة البيئية التي لم تحظى بالدراسة الكافية مقارنة بأهميتها

كما تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها ستوفر معلومات قد تفيد متخذي القرارات وواضعي المعايير المحاسبية وكذلك الذين يودون البحث في هذا المجال باعتباره مجالاً مهماً يستحق الدراسة, ومن جانب آخر يمكن لهذه الدراسة أن تقدم إضافة للمكتبة السودانية والعربية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الممارسات الحالية من قبل المنشآت العاملة في قطاع السكر السوداني فيما يتصل بالمحاسبة البيئية ومدى الإفصاح عن المعلومات البيئية والتكاليف التي تتكلفها المنشآت في سبيل التقليل من الأضرار التي تسببت في إحداثها .

فروض الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية التالية:

لا تعبر الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني في نتيجة أعمالها ومركزها المالي عن الآثار البيئية التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية.

بالاضافة للفرضيات الفرعية التالية:

/1لا توجد تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة.

/2لا يضغط السوق و الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

/3لا تلزم العقود التي تبرمها المنشأة بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود .

/4لا توجد إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع.

منهج البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة تم إتباع مجموعة من المناهج كالآتي:

1- المنهج الاستنباطي: وقد أستخدم لتحديد مشكلة البحث ووضع الفروض.

2- المنهج الاستقرائي: وقد أستخدم في اختبار صحة الفروض.

3- المنهج الوصفي (أسلوب دراسة الحالة) : طبق على الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني.

4- المنهج التاريخي: حيث تم استعراض الدراسات السابقة.

أدوات جمع البيانات:

سيتم جمع البيانات في هذا البحث عن طريق الاستبانة والتي وزعت على العاملين بالوحدات المحاسبية في الشركات العاملة بقطاع السكر السوداني.

خطة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة سيتم تناول الاطار النظري والذي يحوي:

مصطلح المحاسبة البيئية – أهداف المحاسبة البيئية –دوافع تبني المحاسبة البيئية– مجالات استخدام المحاسبة البيئية – صعوبات تطبيق المحاسبة البيئية – دور المحاسبين تجاه تبني قضايا المحاسبة البيئية.

- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات.
- مصادر الدراسة.

المحاسبة البيئية

مقدمة:

يعد مفهوم المحاسبة البيئية مفهوماً حديثاً نسبياً في الفكر المحاسبي, وقد أوضحت العديد من الكتابات تأثر الممارسة المحاسبية بالتغيرات التي تواجه المشروع والتي هي محصلة للظروف والأحداث المحيطة بالمشروع والمؤثرة فيه. وقد لقيت المحاسبة البيئية اهتماماً من العديد من المنظمات والهيئات الدولية, باعتبارها مصدراً للمعلومات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم المحاسبة البيئية:

نشأ مصطلح المحاسبة البيئية في خضم الاهتمام والقلق على البيئة على المستوى العالمي, وتعرض البيئة للتلف الذي لا يمكن تعويضه. والمصطلح يعد ترجمة لهذا الاهتمام ونقلاً له من لغة الاصطلاح الأخلاقي إلى لغة الاقتصاد حيث تسود الأرقام بدلاً من المصطلحات العامة المجردة .

ويؤدي مفهوم المحاسبة البيئة على المستوى الفعلي إلى إدخال تكلفة الموارد البيئية المستخدمة أو المستهلكة في النشاط الاقتصادي لتضاف إلى عناصر التكلفة التقليدية الأخرى.

لقد تناول الباحثون مفهوم المحاسبة البيئية من زوايا مختلفة, فمنهم من نظر إليها من وجهة النظر القومية, والبعض الآخر نظر إليها من وجهة نظر جزئية, لذلك تعددت التعريفات التي تناولتها ومع ذلك كله لم يكن هناك تعريف شامل ومحدد للمحاسبة البيئية ويعود ذلك إلى حداثتها. ولكن الظرف أصبح ملحاً لتناولها بنوع من الموضوعية, وذلك لما تعالجه من مشاكل معاصرة حيث أصبحت الشغل الشاغل لكل العالم سواء كان ذلك على مستوى الدول التي تواجه ضغوطاً اقتصادية هائلة عالمياً ومحلياً بغرض الحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من قيمة الانحلال البيئي, أو على مستوى المشروعات التي تواجه أيضاً ضغوطاً من المجتمع والمنظمات البيئية لأخذ الجوانب البيئية في الاعتبار والعمل على دمج تكاليفها البيئية بصورة توضح مدى التزامها بتوازن البيئة.

سنتناول بعض التعريفات التي وردت من قبل الباحثين ومن قبل الجهات المهنية المحاسبية أو من قبل الجهات المهتمة بالبيئة, وذلك بغرض الوصول إلى تعريف شامل للمحاسبة البيئية.

ورد في ورقة مقدمة إلى وكالة حماية البيئة الأمريكية بأن المحاسبة البيئية هي" عملية تجميع وتعريف وتحديد وتحليل واستخدام والتقرير عن معلومات التكاليف البيئية" . وورد تعريف آخر لها

بأن المحاسبة البيئية تهتم بتعيين وتمييز وتكميم وقياس ووصف وإدخال التكاليف البيئية في قرارات الأعمال كما أنها تعني إضافة معلومات عن التكاليف البيئية في اجراءت محاسبة التكاليف الموجودة أو جعل عملية تسجيل التكاليف البيئية جزءاً لا يتجزأ منها وتخصيصها على المنتجات والعمليات الملائمة.

هذه التعريفات تطرقت إلى مفهوم المحاسبة البيئية بالربط مع مفهوم التكاليف البيئية وإضافة المعلومات المتعلقة بها في اجراءت ونظام محاسبة التكاليف المعمول به وإتباع نفس الاجراءت الخاصة بمحاسبة التكاليف في عملية تخصيص وتحميل هذه التكاليف على العمليات والمنتجات .

كما يطلق على المحاسبة البيئية المحاسبة الخضراء وذلك لان صلب اهتمامها هو حماية البيئة من التلوث ودراسة الآثار المترتبة على التوسع في المشاريع الصناعية المختلفة وكيفية التقليل أو الحد منه, لأجل الحفاظ على بيئة نظيفة والاستمرار والنمو والتطور الصناعي بشكل يتوافق مع بيئة صحيحة.

هذه التعريفات بشكل عام استخدمت عدداً من المصطلحات المختلفة كالتكاليف البيئية والمحاسبة الخضراء مرادفات للمحاسبة البيئية وهي تعطي نفس المعنى المقصود منها. وأشارت هذه التعريفات إلى إن المحاسبة البيئية ليست بالمفهوم الضيق بل هي مفهوم واسع وأساسي يجب إن يولى شرحه بعناية خاصة والتطرق له.

يتبين لنا إن هنالك اتفاقاً من حيث المفهوم بين هذه التعريفات في اهتمام المحاسبة البيئية بإدخال كافة التكاليف الخاصة بحماية البيئة ضمن نظام التكاليف التقليدية والتقرير عن هذه المعلومات في التقارير المالي بما يخدم عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات. وقد أشار احد الباحثين إلى إن المحاسبة البيئية تعني" تحديد وإعطاء الأولوية النوعية والكمية للتكاليف البيئية وإدخالها في اتخاذ القرارات, وذكر إن لها ثلاثة أنماط هي:

-محاسبة الدخل القومي: ومثالها الناتج المحلي الإجمالي الذي يستخرج بواسطة قواعد المحاسبة القومية المتعارف عليها.

-المحاسبة المالية: ومثالها التقارير التي يستخدمها المقرضون والمستثمرون.

-المحاسبة الإدارية: وذلك للقرارات الإدارية.

هذا التعريف يقوم بتحديد أنماط المحاسبة البيئية بحسب اهتماماتها, فمحاسبة الدخل القومي تقوم على قواعد المحاسبة القومية المتعارف عليها, ومن أمثلتها الناتج المحلي الإجمالي الأخضر. بينما النمط الثاني هو نمط المحاسبة المالية والذي يستخدم بواسطة الأطراف الخارجية. والنمط الثالث والأخير هو المستخدم بواسطة الإدارة لاتخاذ القرارات الإدارية.

كذلك تم تعريف المحاسبة البيئية من قبل الجمعية الأمريكية لحماية البيئة على أنها عبارة عن مسعى تعاوني من قبل الشركات والوكالات وإدارات المصانع والمحاسبين والمثقفين والباحثين وغيرهم للارتقاء ورفع معدلات التحسين في المنظمات فيما يختص بعمليات المحاسبة الإدارية, وذلك لجعل متخذ القرار دقيقاً في وصف المنافع الاقتصادية الناتجة من منع التلوث . وهذا التعريف يحصر أنماط المحاسبة البيئية في المحاسبة الإدارية فقط.

ذهب باحث آخر إلى تعريف المحاسبة البيئية بأنها تعمل على تحديد القيمة المالية للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة والموارد الطبيعية مثل مخلفات التلف الخطرة أو تكلفة الانبعاث الجوي . ويرى هذا الباحث أن المحاسبة البيئية يمكن إن تستخدم المقاييس البيئية الطبيعية مثل عدد أطنان ثاني أكسيد الكربون المنبعثة, ولترات المياه الملوثة الخارجة سنوياً. وان هذا النوع من المحاسبة يمكن إن نطلق عليها المحاسبة البيئية أو المحاسبة الخضراء. وذكر إن هذا الفرع يركز على التكاليف البيئية التي يمكن قياسها مالياً والتي تخضع لتحكم الشركة, ويتم استبعاد كل الحسابات الخارجة عن تحكم الشركة.

يرى باحث آخر أن المحاسبة البيئة" احد فروع المحاسبة التي تعمل على تحديد وقياس وتوصيل البيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية والموارد الطبيعية بغرض تزويد متخذي القرارات بالمعلومات التي تمكنهم من تحسين الأداء البيئي وتطوير المنتجات النظيفة, وذلك من خلال التكنولوجيا النظيفة والتحكم في التكاليف البيئية .

مما سبق يمكن القول بان المحاسبة البيئية مجال من مجالات علم المحاسبة يختص بتسجيل وتبويب وتصنيف وقياس ومن ثم الإفصاح عن المعلومات البيئية بغرض مساعدة الإدارة والأطراف الخارجية في عملية اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الأداء البيئي للمنشأة. وهي تعني بإدخال تكلفة الموارد البيئية المستخدمة في النشاط الاقتصادي لتضاف إلى التكاليف التقليدية.

دوافع تبني المحاسبة البيئية:

بدأ الاهتمام بموضوع المحاسبة البيئية بشكل كبير في العام 1992م في الولايات المتحدة الأمريكية, وذلك استجابة لقلق الجهات والأطراف التي تعتقد أن موضوع التلوث لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل إدارات الشركات الصناعية. وأن التكاليف الناجمة عن إجراءات منع التلوث والمنافع الاقتصادية المترتبة على ذلك لم تؤخذ في الحسبان من قبل صانعي ومتخذي القرارات. فتم التشجيع على تبني المحاسبة البيئية وفهمها بشكل تام ودمجها في عمليات صنع القرار, والاهتمام بالتكاليف البيئية لتحقق الشركة فرصة التخفيض الكافي للتكاليف البيئية أو شطبها وتعزيز الموقع التنافسي وتحسين الأداء البيئي.

يقصد بتحسين الأداء البيئي وقياسه تخفيض وإزالة بعض الكيمائيات والمواد, وزيادة التدريب ونشاطات الوقاية الأخرى, فضلاً عن شراء الخدمات والمواد المفضلة بيئياً . إذن فالمحاسبة البيئية تعد أداة لتحسين الأداء البيئي لمنظمات الأعمال. ويمكن تقسيم الدوافع من وراء تبني المنظمات للمحاسبة البيئية إلى دوافع داخلية(أي على مستوى هذه المنظمات) تتضمن إسهام الاعتبارات البيئية في صنع القرارات الرشيدة كمزيج المنتجات , تقويم الأداء والاستثمارات الرأسمالية, تحديد تكلفة المنتج والسلامة النوعية . ودوافع خارجية كالسوق الذي أصبحت تجارته تعتمد على المعلومات البيئية, والدائنون الذين يرغبون في معرفة معلومات عن التكاليف البيئية, وهيئات الضرائب.

شكلت الدوافع الخارجية عاملاً مهماً في معرفة معلومات عن التكاليف البيئية, وهنالك عاملان مهمان وأساسيان يمثلان الضغوط الموجهة باتجاه تبني وتطبيق المحاسبة البيئية وهما التشريعات(سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية) إضافة للسوق.

التشريعات :

في الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت وكالة حماية البيئة مجموعة من التشريعات في العام 1990م مجموعة من التشريعات أوضحت فيها إن الشركات بحاجة إلى :

1- الاستثمار في الوقاية من التلوث .

2-الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة.

3-تغيير العمليات والمنتجات.

4-مراجعة تقييم الموجودات.

5-الاتفاق على معالجة الهدر.

أوضحت هذه التشريعات أن العمليات الصناعية الثقيلة تحتاج إلى تبني تطبيقات الإدارة البيئية. كما أن العديد من الدول قامت بإصدار العديد من التشريعات في مجال حماية البيئة, وقامت العديد من المنظمات أيضا بتبني مبادئ حماية البيئة مثل مبدأ الملوث يدفع الثمن أو المستخدم يدفع الثمن, والمبدأ الوقائي. كما ظهر اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية بهذا الموضوع وخير مثال لذلك الاهتمام أن الهيئة العامة للأمم المتحدة قامت بإنشاء برنامج يتبع للأمم المتحدة هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل مهمته في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وذلك من خلال إصدار التشريعات والقوانين .

في هذا الصدد لابد من ذكر أن المؤتمر الأول للأمم المتحدة الخاص بالبيئة عقد في يونيو 1972م والذي حضره ممثلون عن 113 دولة في استوكهلم بالسويد, وقام بإصدار خطة عمل تتضمن 26 مبدأً حول حقوق الإنسان وواجباته تجاه البيئة. وتم تطبيق هيكل للإدارة البيئية يحوي على عدة مواصفات أبرزها تلك المواصفات التي أعدتها المنظمة العالمية للمواصفات,

حيث أصدرت مواصفات لنظم الجودة البيئية شملت الجميع بما فيهم الزبائن والجهات الحكومية والجهات مانحة التمويل والمؤسسات الدولية.

تتابعت المؤتمرات الدولية الهادفة لحماية البيئة كالمؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي عقد بمدينة بيليس بالاتحاد السوفيتي السابق. ولم يقف الاهتمام بالبيئة عند هذا الحد بل عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتي من أهمها :

-اتفاقية لندن للحفاظ على الحيوانات والنباتات 1973م.

-اتفاقية هلسنكي لحماية البيئة البحرية 1974م.

-اتفاقية برشلونة الخاصة بحماية البحر الأبيض المتوسط 1978م.

-اتفاقية الكويت للتعاون على حماية البيئة البحرية 1978م.

-اتفاقية جنيف الخاصة بتلوث الهواء 1989م.

في العام 1992م عقد مؤتمر البيئة والتنمية الذي اشتهر بمؤتمر قمة الأرض بمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل.

السوق:

يشكل السوق عاملاً مهماً يدفع منظمات الأعمال تجاه تبني المحاسبة البيئية وذلك من خلال الجهات التالية:

أ. زبائن الشركة ومستهلكوها:

هذا الأمر متعلق باحتياجات ومتطلبات المستهلك بشان ترتيب المنتجات والتدقيق البيئي لمعايير التجهيز . إضافة إلى كون المستهلك يرغب في شراء منتج يسهل التخلص من نفاياته أو إعادة تدويره مما يدفع المنتجين إلى مراعاة ذلك عند الإنتاج والتسويق . كما أن استخدام المحاسبة البيئية يمكن من معرفة النمو الاقتصادي الحقيقي وذلك من خلال الحسابات القومية المصححة بيئياً, الأمر الذي يساعد في الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمقبلة من خلال الحفاظ على توازن عناصر البيئة, ولا يمكن معرفة هذا النمو إلا باستخدام المحاسبة البيئية أو المحاسبة القومية الخضراء.

ب. المؤسسات المالية والمستثمرون:

حيث تشكل المداخل البيئية مخاطر جديدة للمؤسسات المالية, التي تطلب معلومات أكثر عن الشركات حول خطط الإنفاق الرأسمالي, التأثير البيئي على الأرباح, المطلوبات المحتملة وقابلية التحمل والمشاكل البيئية الحالية والمستقبلية .

أهداف المحاسبة البيئية:

إن الهدف الأساسي من المحاسبة البيئية هو التأكد من المعلومات المالية البيئية تعطى وزن في عملية اتخاذ القرار مساوياً للوزن الذي يقدم بواسطة المعلومات والبيانات غير البيئية. بمعنى انه

لو قامت الشركات بالمحاسبة عن التكاليف البيئية فإنها سوف تحقق منافع في مجال الإنتاج والإرباح والمنافسة بنفس القدر الذي تحققه التكاليف التي تم إنفاقها في المجالات غير البيئية بهدف إدامة نشاطات الشركة .

كما يشير العديد من الباحثين إلى إن المحاسبة البيئية تظهر كمدخل مفيد في اتخاذ القرار. إذ تعتمد فاعلية مدراء الأعمال على فهمهم الدقيق لهيكل تكاليف الشركة, وهذا الفهم ليس بمستوى سهولة بساطة فهم إيراداتها لما تقدمه المحاسبة البيئية من فهم أفضل للتكاليف الحقيقية للشركة .

كما تهدف المحاسبة البيئية إلى زيادة مقدار المعلومة المعينة لتكون متوفرة لمن يحتاجها أو يمكن إن يستخدمها . وبالتالي فهي وسيلة من وسائل تقييم الأداء لمنظمات الأعمال.

يشير السامرائي إلى" إن نظام المحاسبة البيئية يستهدف الإشارة إلى الآلية التي تمكن المشاريع من أن تقيس وتحلل وتعلن عن التكاليف البيئية للحماية من تأثيرات أنشطة العمل معبراً عنها بشكل كمي(وحدات نقدية أو وحدات كمية مادية) والإفصاح بقدر الإمكان عن التأثيرات المتحققة عن طريق النشاطات الخاصة بتطوير معالجات حماية البيئة بشكل كفؤ وفعال لتحقيق علاقة صداقة بين البيئة والمجتمع قابلة للتطور. "

ويشير الصبان إلى أن المحاسبة البيئية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد وقياس مساهمة المنشاة والتي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية والخارجية التي لها تأثير على كافة قطاعات المجتمع .

2-المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنشاة وأنشطتها التي لها تأثير مباشر على الموارد الطبيعية تتمشى مع الأولويات البيئية من ناحية والطموح المقبول للأفراد من ناحية أخرى.

3-توفير بيانات ملائمة عن أهداف وبرامج وأداء ومساهمة المنشاة في مجال الأهداف البيئية.

يتضح لنا مما سبق أن هدف المحاسبة البيئية هو إدماج التكاليف البيئية في الحسابات التقليدية للمنشات, حيث أن خطط وبرامج واستراتيجيات أي منشاة لا تكون صائبة بدون إدماج التأثيرات البيئية عند احتساب تكلفة المنتج وبالتالي توفير المعلومات لمتخذي القرارات بالإدارة .

مجالات استخدام المحاسبة البيئية:

يشير العديد من الباحثين إلى أن للمحاسبة البيئية العديد من الاستخدامات في التطبيقات المحاسبية, فعلى مستوى الاقتصاد الكلي تهتم المحاسبة البيئية بتدفق الموارد القابلة للتجدد والمواد غير القابلة للتجدد, وهذا ما يسمى بمحاسبة الموارد الطبيعية, أو تهتم بتدفق السلع والخدمات خلال الاقتصاد أو ما يسمى بمحاسبة الدخل القومي . أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فان المحاسبة البيئية قابلة للتطبيق والاستخدام كما يشير بدوي في إطارين للمحاسبة على مستوى الشركات هما:

1-المحاسبة المالية: حيث تقدم المحاسبة المالية البيانات والمعلومات للمستخدمين من داخل المنشاة(الإدارة) ومن خارج المنشاة(حملة الأسهم, الدائنون, المستثمرون وغيرهم), وتوضح هذه المعلومات الموقف المالي للمنشاة عبر تقارير دورية تعدها الشركة(القوائم المالية). وتوضح متطلبات هذه التقارير بواسطة مجموعة من المعايير والقواعد والإرشادات التي تصدر غالباً من الجمعيات المهنية المعنية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية, وتعتبر المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً هي الأساس لإعداد هذه التقارير. ووفقاً لهذا التوجه هنالك قابلية لتطبيق المحاسبة البيئية لتعكس التقديرات والتقارير العامة للتكاليف والمطلوبات البيئية.

2-المحاسبة الإدارية: تعرف المحاسبة الإدارية بأنها" عملية تحديد, قياس, تجميع, تحليل, إعداد وتوصيل المعلومات والبيانات المالية لاستخدامها بواسطة الإدارة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء بالشركة وللتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد" . وبناءاً على هذا التعريف

من الممكن استخدام وتطبيق المحاسبة البيئية(معلومات عن الأداء البيئي والتكاليف والمطلوبات البيئية) في هذا المجال في قرارات العمليات الخاصة بتخفيض التكلفة, وقرارات الموازنة الرأسمالية وتصميم المنتج.

ويرى الصبان أن احتساب التكاليف البيئية يمكن إن يساعد في تحسين اتخاذ القرارات التالية:

- قرارات اختيار مزيج الإنتاج وبالتالي المزيج البيعي.
- قرارات اختيار مدخلات الإنتاج .
- تقييم أهمية مشروعات منع التلوث.
- تقويم خيارات إدارة المخلفات.
- تسعير المنتجات.

صعوبات تطبيق المحاسبة البيئية:

تواجه المحاسبة البيئية العديد من الصعوبات الناتجة من الاختلاف بين عناصر التكاليف والمطلوبات البيئية من جهة والتكاليف والمطلوبات التقليدية من جهة أخرى. وهناك باحث يرى أن التكاليف البيئية غير أكيدة, وأنها مرتبطة بمتطلبات التشريع القانوني . على عكس التكاليف التقليدية التي تعتبر أكيدة, وبما أن التكاليف البيئية غير أكيدة فمن الصعب التنبؤ بها, بل إن هناك صعوبة في تحديد عناصرها لارتباطها بالتشريع القانوني.

يشير باحث آخر إلى أن" هنالك سمة خاصة بالتكاليف البيئية وهي أن بعض المحددات تحدث في وقت ما ويبلغ عنها بعد أن يكون الضرر قد انتشر ويصعب السيطرة عليه لذا فان حالة عدم التأكد تزيد في هذه التكاليف. "

كما أن تبني أنظمة المحاسبة البيئية يعتمد بشكل أساسي على موقف إدارة الشركة وثقافتها ووعيها, فاتخاذ مواقف ايجابية للإدارة العليا ووجود مناصرة داخلية لتضمين البيئية في وضع القرارات سوف يعمل على نجاح هذا النظام وعدم المساندة تجعله دون تأثير.

وبناءاً على ما سبق فان اختلاف عناصر التكاليف والمطلوبات البيئية عن عناصر التكاليف والمطلوبات التقليدية يعد عائقاً أمام تطبيق أنظمة المحاسبة البيئية. بجانب أن تطبيق هذه الأنظمة يتوقف بشكل أساسي على ثقافة إدارة الشركة وموقفها تجاه القضايا البيئية.

تحليل البيانات واختبار الفروض

/1مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في الوحدات المحاسبية بقطاع السكر السوداني، لعدم تباين مجتمع البحث وكبر حجمه أختيرت عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع قوامها 110مفردة، أداة جمع البيانات لهذا البحث هي الاستبيان، تم توزيع عدد 110استبياناً لبعض العاملين بالقطاع الصناعي السوداني، استلمت منها 95 استبانه، جدول(1) يبين عدد الاستبيانات المستلمة.

يوضح جدول(1) عدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل، بلغت نسبة الاستجابة 86.3%، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج يمكن تعميمها على مجتمع العاملين في الوحدات المحاسبية بقطاع السكر السوداني .

جدول(1) الاستبيانات الموزعة والمستلمة

جدول(1) الاستبيانات الموزعة والمستلمة

عينة البحث	الاستبيان الموزع	الاستبيان المستلم	النسبة المئوية
العاملين بالوحدات المحاسبية بقطاع السكر السوداني	110	95	%86.3

المصدر: بيانات الاستبيان، إعدادالباحث، 2009م.

2/ طريقة تحليل البيانات:

لقد تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات البحث هو إختبار(كا2(س Chi Square Test ((عند مستوي معنوية 5% (Significant)كما هو متبع في العلوم الإجتماعية. يقوم الإختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة

ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع(كا2(س)) عندئذٍ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل(فرض البحث) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة(كا2(س)) المحسوبة من الاستبيانات عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع(كا2(س)) عندئذٍ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل(فرض البحث) ليس صحيحاً.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية:

في هذه الجزء يتم تحليل البيانات الشخصية وذلك لمعرفة درجة التجانس والتباين لعينة البحث وذلك لضمان تمثيلها للمجتمع، وكذلك يهتم بمعرفة الترابط بين البيانات الشخصية المتمثلة في الآتي:(المؤهل الأكاديمي، التخصص، الوظيفة، سنوات الخبرة.(

/1توزيع المبحوثين حسب المؤهل الأكاديمي :د

جدول (2) تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي

البيان	العدد	النسبة
ثانوي	7	%6.5
دبلوم	15	%15.5
بكالوريوس	71	%76.2
ماجستير	2	%1.8
دكتوراه	-	-
المجموع	95	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

من الجدول رقم(2) يتضح أن 71 من المبحوثين حاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة 76.5% من عينة الدراسة. وان 15 من المبحوثين من الحاصلين على درجة الدبلوم بنسبة 15.5% من عينة الدراسة, وان 7 من المبحوثين حاصلين على الشهادة الثانوية بنسبة 6.5% من العينة. وان 2 من المبحوثين حاملين لدرجة الماجستير بنسبة 1.8% من عينة الدراسة. سيساعد تعدد المؤهلات الأكاديمية للمستبانين على إعطاء أراء متباينة تفيد البحث.

/2توزيع المبحوثين حسب التخصص :

من الجدول رقم(3) يتضح أن 80 من المبحوثين بنسبة 84.6% من عينة الدراسة خريجي محاسبة, وان 13 منهم بنسبة 13.6% من عينة الدراسة تحصلوا على إجازات علمية في إدارة الأعمال.وان اثنان من المبحوثين بنسبة 1.8% من عينة الدراسة خريجو اقتصاد.

جدول (3) تصنيف أفراد العينة حسب التخصص

البيان	العدد	النسبة
محاسبة	80	%84.6
إدارة أعمال	13	%13.6
اقتصاد	2	%1.8
أخرى	-	-
المجموع	95	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

يلاحظ أن النسبة الغالبة من المبحوثين خريجو محاسبة هذا الأمر سيساعد في إعطاء أراء تفيد البحث لإلمام خريجي المحاسبة بموضوعات المحاسبة البيئية أكثر من غيرهم.

/3توزيع المبحوثين حسب الوظيفة:

من الجدول رقم(4) يتضح أن 71 من عينة الدراسة بنسبة 74.8% محاسبون, وان 15 منهم بنسبة 15.7% مراقبون ماليون, وان 5 منهم بنسبة 5.3% مدراء ماليون, بينما 4 من عينة الدراسة بنسبة 4.2% رؤساء حسابات. سيساعد تعدد وظائف المستبانين في إعطاء أراء متباينة بتباين وظائفهم تفيد البحث.

جدول (4) تصنيف أفراد العينة حسب الوظيفة

البيان	العدد	النسبة
محاسب	71	%74.8
مراقب مالي	15	%15.7
رئيس حسابات	4	%4.2
مدير مالي	5	%5.3
المجموع	95	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

/4توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة :

جدول (5) تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

البيان	العدد	النسبة
(1-5) سنوات.	52	%54.8
(6-10) سنوات.	15	%15.7

(11-15) سنة.	20	%21.1
(16-20) سنة.	4	%4.2
أكثر من 20 سنة.	4	%4.2
المجموع	95	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

من الجدول رقم(5) يتضح أن52 من المبحوثين بنسبة 54.8% كانت سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات. بينما 15 منهم بنسبة 15.7% تراوحت سنوات خبرتهم بين (6–10 سنوات). وان 20 من المبحوثين بنسبة 21.1% من عينة الدراسة تراوحت سنوات خبرتهم بين(11–15سنة). و4 من المبحوثين بنسبة 4.2% تراوحت سنوات خبرتهم بين(16–20 سنة). وأخيراً فان 4 من المبحوثين بنسبة 4.2% كانت سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة. يلاحظ أن اغلب المبحوثين كانت سنوات خبرتهم اقل من خمس سنوات, وهذا الأمر يعني أن اغلب هولاء قد تخرجوا حديثاً من الجامعات وبالتالي فهم أكثر تفهماً للموضوعات ذات الصلة بالبيئة.

ثانياً: تحليل البيانات الأساسية :

يهدف هذا التحليل إلى اختبار صحة فرضية البحث:

(الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني لا تفصح عن الآثار البيئية لأنشطتها في القوائم المالية)

لاختبار هذه الفرضية يتم دراسة الظاهرة الأولى وهي (هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية؟) وهي (متغير تابع)، مع الظواهر الأربع(المتغيرات المستقلة) التالية:

/1لا توجد تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة.

/2لا يضغط السوق و الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

/3لا تلزم العقود التي تبرمها المنشأة بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود .

/4لا توجد إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع.

يبين جدول (6) أن 15.8% من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها لها سياسة بيئية، في حين أن 84.2% منهم يرون أن الشركة التي يعملون بها ليس لها سياسة بيئية .

جدول(/6) هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	15	%15.8
لا	80	%84.2
المجموع	**95**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

كما تم استقصاء المبحوثين عن المتغير المستقل الأول (لا توجد تشريعات ولا قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة.)، وجدول(7) يوضح ذلك.

جدول(7) لا توجد تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	%31.6
أوافق	46	%48.4
محايد	9	%9.5
لا أوافق	7	%7.4
لا أوافق بشدة	3	%3.1
المجموع	**95**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

يبين جدول(7) أن 31.6% من المبحوثين موافقون بشدة على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, في حين أن 48.4% من المبحوثين موافقون على ذلك، وأن 9.5% من المبحوثين لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، بينما نجد أن 7.4% من المبحوثين غير موافقون على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة.، في حين أن 3.1% من المبحوثين غير موافقون بشدة على أن عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية .

تم استقصاء المبحوثين عن المتغير المستقل الثاني(لا يضغط السوق و الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية)، وجدول(8) يوضح ذلك.

جدول(8) لا يضغط السوق و الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%16.8
أوافق	41	%43.2
محايد	14	%14.7
لا أوافق	18	18.9%
لا أوافق بشدة	6	%6.3
المجموع	**95**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

يبين جدول(8) أن 16.8% من المبحوثين موافقون بشدة على أن السوق والدائنون لا يشكلون دافعاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية، في حين أن 43.2% من المبحوثين موافقون على ذلك، وأن 14.7% من المبحوثين لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، بينما نجد أن 18.9% من المبحوثين غير موافقون على أن السوق والدائنون لا يدفعون باتجاه تبني المحاسبة البيئية، في حين أن 6.3% من المبحوثين غير موافقون بشدة.

جدول(9) لا يشار في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%16.8
أوافق	42	%44.1
محايد	10	%10.5
لا أوافق	17	%17.9
لا أوافق بشدة	10	%10.5
المجموع	**95**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

يبين جدول(9) أن 16.8% من المبحوثين موافقون بشدة على أن العقود التي تبرمها المنشأة لا تلزم بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، في حين أن 44.1% من المبحوثين موافقون على ذلك، وأن 10.5% من المبحوثين لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، بينما نجد أن 17.9% من المبحوثين غير موافقون على أن العقود التي تبرمها المنشأة لا تلزم بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، في حين أن 10.5% من المبحوثين غير موافقون بشدة.

تم استقصاء المبحوثين عن المتغير المستقل الرابع(لا توجد إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع)، وجدول(10) يوضح ذلك.

يبين جدول(10) أن 32.6% من المبحوثين موافقون بشدة على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع، في حين أن 47.4% من المبحوثين موافقون على ذلك، وأن 11.6% من المبحوثين لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، بينما نجد أن 8.4% من المبحوثين غير موافقون على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع ، بينما لم يكن من بين المبحوثين من وافق بشدة على هذا السؤال .

جدول(10) لا توجد إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية

أوافق بشدة	31	%32.6
أوافق	45	%47.4
محايد	11	%11.6
لا أوافق	8	%8.4
لا أوافق بشدة	0	0
المجموع	**95**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيم الظاهرة الأولى (هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية(المتغير التابع)) إلى مستويين (نعم، لا)، كما تم تقسيم الظواهر الأربعة التي تمثل المتغيرات المستقلة كل على حده إلى خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة.(

ولاختبار فرض البحث الذي يقول: (الشركات العاملة في القطاع الصناعي السوداني لا تفصح عن الآثار البيئية لأنشطتها في القوائم المالية)، يتم اختبار فروض العدم التالية ضد فروضها البديلة:

/1فرض العدم للظاهرة الأولى: ينص فرض العدم على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود تشريعات وقوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, ضد الفرض البديل(فرض البحث) الذي يقول هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود تشريعات وقوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية. ويمكن دراسة الظاهرتين معاً حسب هذا التقسيم كما موضح في جدول(11).

يتضح من جدول(11) أن 15 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها لها سياسة بيئية، لم يكن منهم من وافق أو وافق بشدة على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني

المحاسبة البيئية, و5 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، و7 منهم لم يوافقوا على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية، بينما 3 منهم لم يوافقوا بشدة على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية .

كما يتضح من جدول(11) أن 80 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها ليس لها سياسة بيئية، 30 منهم موافقين بشدة على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية، 46 منهم موافقين على ذلك، و4 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، بينما

لم يكن منهم من لم يوافق أو لم يوافق بشدة على عدم وجود تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

جدول(11) اثر عدم وجود قوانين وتشريعات بيئية على تبني المنشاة للمحاسبة البيئية.

اثر عدم وجود قوانين وتشريعات بيئية على تبني المنشاة للمحاسبة البيئية.		لا توجد تشريعات و قوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة.(متغير مستقل)					المجموع
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية؟ (متغير تابع)	نعم	-	-	5	7	3	15
	لا	30	46	4	-	-	80
المجموع		30	46	9	7	3	95

كا^2(س) = 78.287 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

2/ فرض العدم للظاهرة الثانية: ينص فرض العدم على عدم وجود علاقة ذات دلالة بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم ضغط السوق ولا الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية, ضد الفرض البديل(فرض البحث) الذي يقول هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم ضغط السوق ولا الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية. ويمكن دراسة الظاهرتين معاً حسب هذا التقسيم كما موضح في جدول(12)

يتضح من جدول(12) أن 15 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها لها سياسة بيئية، 2 منهم موافقون بشدة على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية، و4 منهم موافقون بشدة على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية ، 2 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 3 منهم غير موافقون

على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية ، بينما 4 منهم غير موافقون بشدة على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية .

يتضح من جدول(12) أن 80 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها ليس لها سياسة بيئية، 14 منهم موافقون بشدة على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية ، و37 منهم موافقون بشدة على ذلك، 12 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 15 منهم غير موافقون على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية، بينما 2 منهم غير موافقون بشدة على أن السوق و الدائنون لا يشكلون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

جدول(12) أثر عدم ضغط السوق والدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية على وجود سياسة بيئية بالمنشات.

أثر عدم ضغط السوق والدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية على وجود البيئة السياسية بالمنشات.		لا يضغط السوق والدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية. (متغير مستقل)					المجموع
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية؟ (متغير تابع)	نعم	2	4	2	3	4	15
	لا	14	37	12	15	2	80
المجموع		16	41	14	18	6	95

كا^2(س) = 12.967 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.011.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

/3فرض العدم للظاهرة الثالثة: ينص فرض العدم على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم الإشارة في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود, ضد الفرض البديل(فرض البحث) الذي يقول هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم الإشارة في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود. ويمكن دراسة الظاهرتين معاً حسب هذا التقسيم كما موضح في جدول(13)

جدول(13) أثر عدم إلزام العقود التي تبرمها المنشاة بالإفصاح عن الآثار البيئية على وجود سياسة بيئية للمنشأة.

أثر عدم إلزام العقود التي تبرمها المنشاة بالإفصاح عن الآثار البيئية على وجود سياسة بيئية للمنشأة.		لا تلزم العقود التي تبرمها المنشأة بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود. (متغير مستقل)					المجموع
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	
هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية؟ (متغير تابع)	نعم	-	7	4	4	-	15
	لا	16	35	6	13	10	80
المجموع		16	42	10	17	10	95

كا^2(س) = 10.074 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.039.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2009م.

يتضح من جدول(13) أن 15 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها لها سياسة بيئية، لم يكن من بينهم من وافق بشدة على أن لا يشار في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، و7 منهم موافقون ذلك، 4 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 4 منهم غير موافقون على أن لا يشار في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، بينما لم يكن من بينهم من لم يوافق بشدة على ذلك.

يتضح من جدول(13) أن 80 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها ليس لها سياسة بيئية، 16 منهم موافقون بشدة على أن لا يشار في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، و35 منهم موافقون بشدة على ذلك، 6 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 13 منهم غير موافقون على أن لا يشار في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، بينما 10 منهم غير موافقون بشدة على ذلك.

/4فرض العدم للظاهرة الرابعة: ينص فرض العدم على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة نسبة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع, ضد الفرض البديل(فرض البحث) الذي يقول هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة نسبة

لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع. ويمكن دراسة الظاهرتين معاً حسب هذا التقسيم كما موضح في جدول(14)

يتضح من جدول(14) أن 15 المبحوثين منهم يرون أن الشركة التي يعملون بها لها سياسة بيئية، 8 منهم موافقون بشدة على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع، و2 منهم موافقون بشدة على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع، 3 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 2 منهم غير موافقون على أن عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع، بينما لم يكن من بينهم من لم يوافق بشدة على ذلك.

جدول(14) أثر عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشاة على وجود سياسة بيئية بالمنشات.

أثر عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشاة على وجود سياسة بيئية بالمنشات.		لا توجد إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع.(متغير مستقل)				المجموع
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	
هل لدى الشركة التي تعمل بها سياسة بيئية؟ (متغير تابع)	نعم	8	2	3	2	15
	لا	23	43	8	6	80
المجموع		31	45	11	8	**95**

كا^2(س) = 8.297 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.04.

يتضح من جدول(14) أن 80 من المبحوثين يرون أن الشركة التي يعملون بها ليس لها سياسة بيئية، 23 منهم موافقون بشدة على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع.، و43 منهم موافقون بشدة على ذلك، 8 منهم لم يكن لهم رأي محدد عن السؤال، وأن 6 منهم غير موافقون على عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع، بينما لم يكن من بينهم من لم يوافق بشدة على ذلك .

للوصول لهدف البحث فإن اختبار مربع كآي (كا2(س)) يعطي بعض القواعد لاتخاذ القرار برفض فروض العدم الأربع أو قبولها وذلك بالاعتماد على قيمة كا2(س) المحسوبة من الاستبيانات والموضحة أسفل الجداول (11/2/4)، (12/2/4)، (13/2/4)، (14/2/4) على التوالي، وقيم كا2(س) المحسوبة عند درجة حرية 4 (ما عدا الفرض الرابع درجة الحرية=3) وبمستويات معنوية(0.000، 0.011، 0.039، 0.04) على التوالي، وبمقارنة هذه النتائج بقيم كا2(س) بجدول توزيعها بدرجة حرية 4 وعند مستوى معنوية 5% يستنتج ما يلي:

1- إن مستويات المعنوية المحسوبة (0.000، 0.011، 0.039، 0.04) جميعها أقل من مستوى المعنوية الموضوع من قبل الباحث(5%) وهذا يدل على أن قيم كا2(س) المحسوبة أكبر

من قيمتها المستخرجة من جدول توزيعها(9.4877) وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 4، أو (7.8147) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 3.

2- إن هذه النتيجة تقود لرفض فروض العدم الأربع وقبول الفروض البديلة الأربعة(فرض البحث) أي أن العلاقة ذات دلالة معنوية.

إذن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود تشريعات وقوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية. كما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم ضغط السوق ولا الدائنون باتجاه تبني المحاسبة البيئية، توجد ايضاً علاقة ذات دلالة معنوية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم الإشارة في العقود التي تبرمها المنشأة إلى الإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود، إضافة لوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين عدم وجود سياسة بيئية للشركات وبين عدم وجود إستراتيجية بيئية للمنشأة نسبة لتدني الوعي البيئي للمنشاة والمجتمع .

هذه الدلالة الإحصائية تثبت الفرض القائل (الشركات العاملة في القطاع الصناعي السوداني لا تفصح عن الآثار البيئية لأنشطتها في القوائم المالية.(

الخاتمة

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-ليس للشركات الصناعية السودانية سياسات بيئية.

2-لا توجد في السودان تشريعات وقوانين تدفع باتجاه تبني المحاسبة البيئية, وان وجدت فهي غير مفعلة .

3-لا يشكل السوق والدائنون ضغطاً باتجاه تبني المحاسبة البيئية.

4-لا تلزم العقود التي تبرمها الشركات الصناعية السودانية بالإفصاح عن الآثار البيئية لهذه العقود.

5-لا توجد إستراتيجية بيئية للشركات الصناعية السودانية لتدني مستوى الوعي البيئي للمجتمع.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على " لا تعبر الشركات العاملة في قطاع السكر السوداني في نتيجة أعمالها ومركزها المالي عن الآثار البيئية التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية."

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي :

أولاً: الجهات الحكومية:

1- سن قوانين بيئية تلزم الشركات بقياس آثارها على البيئة وتجعلها مسئولة عن تلك الآثار.

2- تحديد جهة لديها الصلاحية الكاملة للتقصي والمحاسبة عن المزاولات والحوادث الضارة بالبيئة.

3- استخدام الضرائب وغيرها من الأدوات في حفز الشركات الصناعية على تبني سياسات بيئية .

ثانياً: الشركات :

1- المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، وبصفة خاصة الموارد غير المتجددة بما يتماشى مع الأهداف التنموية .

2- حث الشركات الصناعية على تبني نظم الإدارة البيئية التي تعد أساساً للمحاسبة البيئية.

في مجال الأبحاث المستقبلية يوصي البحث بدراسة:

- دور المحاسبة البيئية في اتخاذ قرارات الإنتاج.
- اثر التكاليف البيئية على تقييم أداء الشركات الصناعية.
- اقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية.

المصادر والهوامش:

- جمهورية السودان, وزارة الزراعة والموارد, تقرير الغابات 2000م.
- USA. EPA. Gadine. And Zamman,C. Environmental Disclosure. P4. Washington, May 1997
- أسامة المليجي, وعلي عبد العزيز , نظم الإدارة البيئية , (القاهرة, دار شعاع, 1999م), ص 37 .
- أمين السيد لطفي, نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي,(الإسكندرية: الدار الجامعية, 2005م), ص43.
- قصي يحي السامرائي, القياس المحاسبي لتلوث البيئة وأثره على كلفة المنتج لصناعة تكرير النفط,(جامعة بغدد, كلية العلوم الاقتصادية والسياسية, رسالة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة,غير منشورة, 1995م), ص52.
- محمد عباس بدوي, المحاسبة والتدقيق البيئي: بين النظرية والتطبيق, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2007م), ص72 .
- قصي يحي السامرائي, مرجع سبق ذكره, ص 65.
- وليد حسين حسن حسين, أنموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية,(جامعة بغداد, كلية العلوم الاقتصادية والسياسية, بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة, غير منشور , 2003م), ص33.
- طارق أسامة صالح, الصحة والبيئة,(عمان: مكتبة المجتمع العربي, 2000م), ص 23.
- أسامة المليجي, علي عبد العزيز , نظم الإدارة البيئية, (القاهرة: دار شعاع, 1999م), ص 45.
- وليد حسين حسن حسين, مرجع سبق ذكره, ص 43.
- USA. EPA. Gadine. And Zamman,C. Environmental Disclosure. P4. Washington, May 1997
- محمد عباس بدوي, المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق,(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, 2007م), ص 75- 80.
- أمين السيد لطفي.., مرجع سبق ذكره, ص ص 42- 46.
- المرجع السابق, ص ص 46- 48.
- محمد صلاح الدين عباس, نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية العالمية, (القاهرة: دار الكتب, 1998م), ص 143-147.
- ماجد راغب الحلو , قانون حماية البيئة في ضوء التشريعات الإسلامية, (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية, 1995م), ص ص37 – 40.
- محمد عباس بدوي, مرجع سبق ذكره, ص 105.
- ماجد راغب الحلو , مرجع سبق ذكره, ص 52.
- محمد عباس بدوي, مرجع سبق ذكره, ص 106.
- أسامة المليجي, علي عبد العزيز , مرجع سبق ذكره, ص 55.
- مؤيد الفضل, عبد الناصر نور , علي الدوغجي, المشاكل المحاسبية المعاصرة, (عمان: دار الميسرة, 2002م), ص 221-223.
- محمد عباس بدوي, مرجع سبق ذكره, ص 112.
- قصي يحي السامرائي, مرجع سبق ذكره, ص 118.
- محمد سمير عبد السلام الصبان, المحاسبة الاجتماعية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, جامعة الإسكندرية, (العدد 20 , 1978م) ,ص 123.
- وليد حسين حسن حسين, مرجع سبق ذكره, ص 26.
- محمد عباس بدوي, مرجع سبق ذكره, ص ص 58- 62.
- عبد السميع الدسوقي, المحاسبة الإدارية لاتخاذ القرارات, (القاهرة: مطبعة الجامعة, 1983م), ص 12.
- محمد سمير عبد السلام الصبان, مرجع سبق ذكره, ص 67.
- أمين السيد احمد لطفي, مرجع سبق ذكره, ص 57.
- محمد سمير عبد السلام الصبان, مرجع سبق ذكره, ص 125.
- وليد حسين حسن حسين, مرجع سبق ذكره,ص 34.

احتجاجات الشعوب العربية :
ثورة للتغيير أم حركات للإصلاح

نهاد احمد مكرم عبد الصمد
الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك

ملخص

انتشرت عدوى الاحتجاجات الشعبية كما كان الحال إبان حركات الاستقلال الوطني في العقدين الخامس والسادس من القرن المنصرم بين البلدان العربية، وبتصاعد وتيرة تلك الاحتجاجات تزايدت طموحات تلك الشعوب لتغيير الأنظمة السياسية القائمة دون الوعي الكامل بطبيعة ونمطية هذا التغيير ؛فما هو سقف هذه الطموحات؟ وهل يتوقف عند مجرد استبدال نظم بأخرى ؟أم يتعدى ذلك لتغيير الهياكل والمؤسسات القائمة ؟وما بين التغييرين هوة واسعة شاسعة ،أم تمتد حركة التغيير ليراد بها إصلاح القائم واجتثاث جذور الفساد المتغلغل داخل تلك الكيانات كونها نموذج واضح للدولة العميقة و البيروقراطيات المتأصلة . كل هذه التساؤلات لم ترد لها إجابات لحظية بين جموع تلك الشعوب إبان الحركات الشعبية العربية أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، إلا أن تحركات الجموع العفوية قد حققت الهدف آن ذاك، و أثبتت قدراتها في إسقاط بعض من هذه الأنظمة ،وكأن قوة الشعوب الهادرة في تجمع قواها الحركية والفاعلة ووحدة هدفها الجمعي قد أوهنت قوى تلك الأنظمة ،والتي ظلت تبحث لنفسها عن توصيفات استمرت عقود من الزمان على شاكلة الأنظمة الراسخة والمستقرة والقوية ،واليوم وان كنا نبحث عن إجابات لتلك التساؤلات المشروعة ،إلا انه يظل دائما يراودنا اعتقاد راسخ بان إرادة الشعوب الحرة لا يمكن ردها أو قمعها،وهذا ما تدلل علية دائما حوادث التاريخ القريب منها و البعيد على السواء.

abstract
"people want to change the regime" that phrase launched by the Arab peoples protesting in order to change the regime effectively, those taken this slogan to express large protests and rejected people according to their circumstance. Those words have both significant and profound impact did not stop at just a slogan, but it has become important to study and understand the dialectical relationships between the changes of political systems according to the classical theories and modern theories with regard to social movements and protests. Due to the importance of the stage, there are many questions have become of interest to researchers , academics and others such as: -
• What are the indicators of the collapse of political systems with growing protests?
• What is the relationship between the classical interpretations of the change of the political system and the Arab popular movements?
• Does this mean the collapse of the regime collapse of the state, what is the difference between them?
• Can we describe the manifestations of popular protest movements as a revolution?
We believe that the answer of these questions are very important, but there always remains a certain belief that the will of people and the freedom can not be Prevented or scaled, This is what the historical events refer to.

مقدمة

نجحت بعض شعوب المنطقة العربية في إجراء تغير فعلى لنظمها السياسية القائمة،وان كان التساؤل الرئيس ظل يلح على توصيف تلك الظاهرة كونها احتجاجات إصلاحية أم ثورات عازمة على التغيير؟ إلا أن عبقرية تلك الشعوب قد تجلت في قدرتها الكاملة على امتلاكها للأدوات الفاعلة في هذا الحراك ، فـ"الشعب يريد إسقاط النظام "أصبحت من العبارات الملهمة الجامعة لتحركات الشعوب ،تلك العبارة أطلقتها القوى الشعبية المحتجة لتصل بها عبر موجه عارمة من الترديد إلى حالة الفعل الجمعي لتغيير الأنظمة فعليا .وان كانت الانطلاقة الأولى لتلك العبارة لم تكن سوى شعارا تتدثر به تلك الاحتجاجات لتعبر عن مدى سخطها ورفضها للواقع المرير الذي تجرعته خلال حقبة من الزمان ، إلا أن دلالتها وعمقها التأثيرى لم يتوقف عند مجرد شعارات تطلق أو كلمات تقال. فأصبح لها من يقوم على دراستها ويفند مدلولاتها لما تثيره من جدلية العلاقة بين تغيير الأنظمة السياسية وفقا لكلاسيكيات النظريات السياسية والمستحدث طبقا لحركات التغيير والاحتجاجات السائدة.

أهمية البحث

يتسق الاهتمام بموضوع البحث اتساقا تاما مع أهمية المرحلة الراهنة في وجدان الشعوب العربية ،كذلك والاهتمام الأكاديمي بضرورة التوصيف الدقيق للظاهرة.فحالات الاحتجاج الشعبي التي اجتاحت بعض الدول العربية فيما اصطلح على تسميتها بثورات الربيع العربي ،والتي لم تكن

تحظى بالاهتمام الكافي في العديد من الدراسات السابقة، أصبحت اليوم تحت المجهر وعلى الأخص فيما يتعلق بقدرتها ومدى إمكانياتها وأدواتها لتغيير النظم السياسية القائمة ،والتي لا يمكن التغافل عن كونها نظم متغلغلة داخل تلك المجتمعات ؛فمصطلحات الدولة العميقة والبيروقراطيات المتجذره ،ما هي إلا انعكاس لتسلط تلك الأنظمة وإحكام سيطرتها الكاملة على مفاصل ومؤسسات تلك الدول.

الهدف من البحث

يهدف البحث للإجابة على مجموعة من التساؤلات والتي أصبحت تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بوجه عام بما يحدث في بعض البلدان العربية كالآتي:-

- ما هي مؤشرات انهيار الأنظمة السياسية في ظل الهبات الشعبية والاحتجاجات المتصاعدة؟
- ماهية العلاقة بين التفسيرات الكلاسيكية لتغيير النظام السياسي وسقوط الأنظمة الحاكمة وحالات انتفاضات الشعوب العربية؟
- هل يعنى انهيار النظام القائم انهيار الدولة ؟ وما هي الحدود الفاصلة؟
- إمكانية وصف مظاهر الحركات الاحتجاجية بالثورات الشعبية؟

منهج البحث

تتبع الورقة البحثية منهج البحث التجريبي في إطار مجموعة من الفروض تسعى جاهدة للتحقق منها ألا وهى :

- الأنظمة السياسية العربية نظم هيكلية وتنظيمية هشة على عكس ما يشاع كونها راسخة ومستقرة ضمت عوامل اضمحلالها عبر تراكمات زمنية طويلة .
- عدم قدرة الحركات أو الهبات الشعبية على إحداث التغيير الشامل.
- اقتران نجاح الحركات الشعبية في إحداث نجاح مرحلي لإسقاط الأنظمة القائمة بوحدة الهدف الناجم عن عوامل ترتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية.
- إمكانية إصلاح الأنظمة القائمة في مقابل صعوبات إعادة بناء الدولة .
-

هذا وتسعين الورقة أيضا بمدخل التحليل المقارن لمقارنة الحالات المتشابهة بالتركيز على الأسباب والنتائج وان كان التطرق للمدخل النظمي يعد أحد أهم المداخل الواجب استخدامها في التحليل.

الحدود الزمنية والموضوعية

ترتبط الحدود الزمنية والموضوعية للبحث باندلاع موجة الاحتجاجات الشعبية الواسعة في كل من تونس في السابع عشر من ديسمبر 2010،ومصر في الخامس والعشرين من يناير 2011 .وان كان يجمعهما فكرة الحراك الشعبي المؤلف من فئات الشعب المختلفة ،إلا أن توصيف الظاهرة ما زال محل بحث ودراسة، خاصة وأننا لا نزال نعاصر اللحظة بكل مفرداتها ومعطياتها ،ومن الصعوبة بمكان القول الفصل فيما تمر به الظاهرة الآن؛ فهناك معان مدققة لا يمكن إغفالها لكل فعل حركي تتضمنه الأدبيات الأكاديمية على اختلافاتها ؛على سبيل الذكر لا الحصر ما يتعلق بالثورات ،والحركات الاحتجاجية ،والانتفاضات الشعبية .وتحاول هذه الورقة الاقتراب من الظاهرة محل الدراسة للتعرف على هويتها ومسبباتها وتطلعات الفاعلين بها، وأيضا على اتجاهات التغيير الراسخة في وجدان الشعوب العربية .

ومن المفيد الإشارة إلى أن البحث لا يحاول إصدار أحكام مرحلية قاطعة ،ولكنه يحاول الإجابة عن ثلاثة استفهامات أساسية تدور حول:لماذا وكيف وهل ؟ بمعنى عدم استقطاع المشهد الضيق والوعي الكامل بعدم انفصاله عن الواقع دائم التغير والتطورات المستقبلية أو حتى الأبعاد الدولية والإقليمية ذات التأثير. ولهذا تصب الورقة اهتماماتها على الحدث برؤية رأسية في إطار الحدث ذاته دون إغفال ضرورة التوسع أفقيا في دراسة الظاهرة محل البحث.

تقسيمات البحث

بناء على ما تقدم تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث رئيسة هي :-

المبحث الأول:تحليل الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الثاني : دور الاحتجاجات الشعبية في تغيير الأنظمة الساندة.

المبحث الثالث :هدم الدولة أم إعادة بناء النظام.

المبحث الأول:تحليل الأنظمة السياسية العربية

في تعريف النظام السياسي هناك العديد من التعريفات المختلفة ارتبطت على عمومها إما بفترات زمنية متعاقبة أو بمدارس فكرية مختلفة ([43])،وان باتت أكثر وعيا بضرورة البحث في كافة الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها السلطة والتي أصبحت من الاتساع والامتداد كما لم تكن من

قبل فضلا عن توافر إطار من العلاقات السياسية بين الأطراف المتعددة ما يودي في النهاية إلى التبادل فيما بينها .ويفيد ما سبق في تحليل طبيعة الأنظمة العربية وفقا للقراءة الأولى لسمات تلك الأنظمة في الواقع العربي. إلا أن مؤشرات انهيارها تشير بشكل مباشر للتطور الواضح في دراسة النظم السياسية العربية وفقا للاتجاهات الحديثة المرتبطة بعدد من المفاهيم كالتعددية السياسية والتحول الديمقراطي ،والمجتمع المدني وعلاقته بالدولة ، والاقتصاد السياسي الجديد ،والعلاقة بين الإسلام والسياسة ، والسياسات ألعامة،والنظام الدولي والتحولات العالمية.([44])

وكما يشير بعض الراصدين لطبيعة تلك الأنظمة يوضح الدكتور لطفي حاتم أن هناك الكثير من الناحية التاريخية تعتبر دولا جيدة نسبيا نشأت بمساعدة خارجية اشترطها الطور الثاني من التوسع الرأسمالي بالمنافسة بين مراكزه الدولية وبهذا المعنى فان نشوء الدول العربية لم يكن نتاجا لصيرورة تاريخية نابعة من تطور المصالح الاقتصادية لمكوناتها الاجتماعية ،ويرى أن ابرز ملامحها:-

- ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية وسلبية أخرى تجسدت في غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية /الثقافية وما نتج عن ذلك من غياب المرجعية الوطنية.

- فشل الدول العربية على اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية /اجتماعية بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية ناهيك عن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

- اتسمت النظم السياسية العربية باحتكار السلطة السياسية ،غياب الديمقراطية السياسية وسيادة النزعة البوليسية انطلاقا من شرعيتين أساسيتين شرعية وراثية وأخرى أنقلابية تغلفت- الشرعيتين - بأطر تاريخية أسرية أو أيديولوجية .

- تشارك كلا النموذجين - الوراثي والانقلابي - في احتكار الدولة للثروات الوطنية حيث زاوجت النخب الحاكمة بين احتكار السلطة والهيمنة ألاقتصادية الأمر الذي ساعد على تحول القوى البيروقراطية الحاكمة إلى قوى طبقية طفيلية جديدة تتسم بالنهب والاغتراب عن مصالح بلادها الوطنية.

- إن تحالف ألسلطة مع رأس المال المتلاحم والفساد الإداري أضاف شروخا جديدة بين السلطات الحاكمة وبين مكوناتها الاجتماعية وما نتج عن ذلك من سيادة العنف في الحياة السياسية .

– ترابطت سمات وخصائص النظم السياسية العربية المتسمة بالاستبداد السياسي مع سيادة أحزاب سياسية تسلحت بأيديولوجيات شمولية وأخرى عنصرية معتمرة الروح الانقلابية بدأ من القوى القومية والأحزاب اليسارية وانتهاء بالقوى الإسلامية مترافقة _ السيادة _ وغياب التيار الليبرالي بسبب تبعثر قاعدته الاجتماعية وضعف فعاليته السياسية .([45])

ومن ثم أضافت تلك الأنظمة عبر سنوات تراكمات سلبية على المستوى الهيكلي و الوظيفي أدى إلى ارتهان تلك الأنظمة بالانهيار وضعف أبنيتها وتراجع المنظومة الشاملة لفكرة إعادة بناء الدولة ذات الدلالة التنظيمية أو حتى محاولات الإصلاح الهيكلية والمؤسسية وعندما نتحدث عن مؤشرات للانهيار فنعددها في النقاط التالية:–

مؤشرات ترتبط بعملية التحول الديمقراطي

- تآكل شرعية الأنظمة القائمة واحتكارها للسلطة والثروة على حساب المجتمع .
- الممارسة الشكلية لعملية التحول الديمقراطي وإفراغها من مضمونها وفقا لحسابات المصالح الخاصة وإقصاء الأخر ومن ثم الاحتفاظ بإطار نظري عن فكر التعددية السياسية أكثر ما يكون تطبيقا فعليا .
- الضعف المؤسسي وغياب الترسيخ لمفهوم الدولة البيروقراطية الحديثة .
- تعاظم دور المجتمع المدني في إيجاد علاقة ايجابية مع المواطنين في إطار زيادة الوعي العام لدى المواطنين بمشاكلهم والتزامات الدولة تجاههم.

مؤشرات ترتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية

- الاعتماد على الاقتصاد الريعي ،ومن صيغه أنه يعود لخزينة الدولة بشكل مباشر دون أن يمر بالمحاسبة أو المسائلة ،ما يولد أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالضعف.
- سوء توزيع الثروات و طرق الإنتاج والاستهلاك ، فالأنظمة العربية ليست متسلطة من الناحية السياسية فحسب بل وحتى في كيفية التصرف بالثروة العامة للبلاد ،والتي تمثل الجانب الاقتصادي للديمقراطية، بما تحويه من إنصاف في تقسيم الثروات وعائدات النمو،إذ تقوم باستبعاد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات وبالتالي الفئات المحرومة التصرف بالثروة العامة للبلاد هي أيضا محرومة اقتصاديا، ومع توسيع دائرة الحرمان والفقر داخل المجتمعات العربية، فلا معنى للحريات

45

الديمقراطية وحقوق الإنسان .

- استئثار فئة قليلة بموارد الدولة،عبر تكريس معادلة "زواج السلطة ورأس المال" وانتشار الإفقار، والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية علي حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية .
- علاقة التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية ،خاصة التطبيع لاسيما في المجال النفطي والمالي ،ما يؤدي إلى النفوذ المؤثر على تشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار .و السماح للشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار داخل الأقطار العربية في إطار دمقرطة الاقتصاد العربي .
- انتهاك الحقوق والحريات الفردية ، فبالرغم من أنها تتصدر الدساتير العربية، لكن التناقض واضح ،وانتشار ظاهرة الأحكام العرفية التي غلبا،عندما تتهم بانتهاك حقوق الإنسان ، تبرر تصرفاتها بوجود حالة الطوارئ التي أضحت غطاءا قانونيا لإخفاء انحرافات السلطة ومخالفتها لأحكام الدستور ما يمنحها حق توقيف الأشخاص دون إذن مسبق من القضاء ودون إحالتهم إلى القضاء العادي.([46])

مؤشرات صنع السياسات العامة

يدور المؤشر المتعلق بصنع السياسات العامة حول مجموعة استفهامات ضرورية:-

- كيف تتم صياغة السياسات العامة ؟
- من يتولى مهمة صياغة السياسات العامة ؟
- ما هي المشاكل التي ترافق صياغة السياسات العامة ؟
- ما هي مستويات السياسات العامة ؟

فعملية صنع السياسات العامة ليست بالأمر اليسير،فقد وجد أن هناك العديد من الجهات التي تشارك في هذه العملية كالأحزاب السياسية،والجماعات ذات النفوذ،والنخب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والشخصيات الدينية ، والقانونية والسياسية وعامة المواطنين. إضافة إلى القيادات الإدارية بمستوياتها المتنوعة المتواجدة في جميع أجهزة الدولة ذات الصلة بصنع ألسياسات العامة، كالجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي .حيث إن عملية صنع السياسات

العامة تمر بالعديد من المراحل منها ؛ معرفة مطالب ورغبات المواطنين غير المشبعة أو الكامنة ، ومن ثم تحديد البدا ئل أو الأولويات أو وضع جدولة زمنية لهذه المطالب بحسب المتاح من الموارد المتنوعة والإمكانات المتوفرة لأجهزة الدولة ذات الصلة بهذه المطالب والرغبات وصولا إلى الخطوة الأخيرة التي تتمثل في اختيار السياسة أو السياسات العامة التي ينجم عنها حل المشكلة أو إجابة واحد أو أكثر من مطالب المواطنين. ومن ثم فتفاقم المشاكل وعدم تحديد الأولويات والاعتماد على الدائرة المنغلقة الصغيرة في صنع السياسات العامة بالإضافة إلى فرض السياسات الفوقية سياسة الأمر والطاعة دون الإدراك الواقعي لمشاكل المجتمع وتحديات الدولة والاعتماد على الحل الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي تنشأ بين النظام الحاكم والشعب يمكن أن يساهم في انهيار الأنظمة القائمة.([47])

مؤشرات ترتبط بالنظام الدولي والتحولات العالمية

- ضعف الدول العربية على المستوى الدولي .([48])

-فرض النموذج الديمقراطي الغربي على اعتبار أنه الوحيد الصالح للتطبيق سياسيا،وأن مبادئ الليبرالية الجديدة ،بما تحتويه من تقديس الحرية المطلقة للسوق،هي الطريق الأفضل، رغم تجاهلها لاعتبارات العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

- تزايد علاقات التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية والمؤسسات الاقتصادية الدولية .
- ارتباط تزايد موجات العولمة على كافة أنواعها السياسية والاقتصادية والثقافية دون مراعاة لخصوصية الشعوب والثقافات الأخرى بإحساس المواطن العادي بفقدانه لهويته العربية والإسلامية .([49])

- التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام وسائل الاتصال بين الشباب في العالم العربي والعالم ككل .

إن سقوط الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية فيما أطلق عليه الربيع العربي انتقل عبر قنوات رفع سقف المطالب،من رغبة في الإصلاح وتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية ،إلى فعل يتوج بإسقاط أنظمة، بل تغييرها كليا وان كانت بعض الأنظمة قد تحقق لها ذلك فعليا بشكل يكاد يكون سريع كما في حالة مصر وتونس، إلا أن الوضع

مختلفا تماما كما في ليبيا والبحرين واليمن وسوريا.([50])

المبحث الثاني : دور الاحتجاجات الشعبية في تغيير الأنظمة الساندة

هناك تداخل مفاهيمي لدى البعض فيما نطلق عليه احتجاجات شعبية وبين ما يشار إلية بحركات اجتماعية فالأخيرة في معناها الجزئي عبارة عن جهود منظمة تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين لفئة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي ،وتهدف إلى تغيير أوضاعها لتكون أكثر قرباً من القيم التي تؤمن بها الحركة .وفى معناها الكلى هي أشكال متنوعة من الاعتراض،تستخدم أدوات جديدة يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، وهي أشكال منتشرة لدى كافة الفئات الاجتماعية ، والواقعين تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تنمو بأشكال هادئة أو هبات عفوية .ويمكن أن نطلق على هذه الحركة تعبير (أهل المطلبية الكلية)والهادفة إلى :إسقاط النظام السياسي ، تطوير النظام السياسي ، إلغاء أو تعديل الدستور،إسقاط الوزارة، الاحتجاج على معاهدة خارجية على سبيل المثال .

أما الاحتجاجات الشعبية فهي ظاهرة عالمية وشاملة لكافة الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها (الديمقراطية،غيرا لديمقراطية ،شبة الديمقراطية) ولكن تأثييراتها تختلف من نظام سياسي لآخر، ومن مرحلة لأخرى. وهذا يعتمد على مدى تقبل وتفاعل النظام السياسي مع تلك الاحتجاجات ومن ثم تثير الاحتجاجات الشعبية ذات الكتل البشرية الكبيرة أهمية خاصة عند مواجهتها للسلطة القائمة مهما كانت تتمتع من قوة وسطوة ونفوذ تتلخص في عدة نقاط:-

الأولى/كونها تفقد النظام الحاكم و ذراعه الأمنية الاتزان وبالأخص ضد التجمعات الشعبية الكبيرة ، وبالتالي الإحجام عن مجابهتها.

الثانية / أنها تشير إلى سقوط شرعية النظام السياسي الحاكم أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

الثالثة / شعور المحتجين بكتلهم البشرية الكبيرة بالقوة وعدالة المطالب، وهذا ما يثير فيهم الشعور الجمعي القوى ، ويثير فيهم روح الحماسة.

أخيراً/ يبقى قانون العدد البشري هو الحاكم في النهاية.

ولنكن أكثر فهما لطبيعة الاحتجاجات الشعبية التي قامت بها الشعوب العربية مؤخراًو طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في عملية التحرك الشعبي تلك .فقد ثارت أسئلة عدة طرحها مجموعة من الباحثين والأكاديميين وحتى المهتمين بالفعل الاحتجاجي.

1- من هي القوى التي مثلت المحرك الرئيسي للتحركات الشعبية ؟

2- طبيعة الفعل ذاته هل يشكل ثورة أم انتفاضة أو مجرد احتجاجات تعبر عن انفعالات

رافضة لسياسات الأنظمة القائمة؟

أولا :القوى الفاعلة في التحرك الشعبي

وتتكون من :-

1- أغلبية من الفئات الكادحة والفقيرة تتكون من العاطلين والمهمشين اجتماعيا.

2- أغلبية شبابية تمتاز بالحماس الثوري والفاعلية الجماهيرية والقدرة على الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة التي توفرها شبكة الانترنت كأدوات للتنظيم والتواصل وإيصال أفكارهم إلى فئات عريضة من أفراد الشعب .

3- فئات أخرى يغلب عليها النزعة الدينية والطائفية والقبلية غير مسيسة أو مأدلجة.

4- فئات تنتهج من أيدلوجياتها الدينية نهجاً في الحراك الشعبي بغية تحقيق أجندات خاصة بها.

5- مجموعات وتكتلات وأحزاب تقليدية منها اليساري والليبرالي والقومي ترى في تحركها الشعبي مناهضة للسياسات القمعية والاضطهاد المستمر من قبل الأنظمة الساندة دون أن توفر لنفسها قنوات تنفتح بها على باقي الفئات الشعبية والشبابية .([51])

وهناك بعض الملاحظات المهمة حول طبيعة القوى الفاعلة في التحرك الشعبي:-

- وغم أن شعاراتها ومطالبها ذات سمات ديمقراطية ومعيشية مشتركة إلا أن الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية لا يمكن وضعها في إطار واحد .
- يشكل الخيار السلمي والإصرار على تحقيق الديمقراطية والإصلاح نهجا كفاحياً لنشاط الحركات الاجتماعية المعارضة.
- اتسمت الحركات الاجتماعية بغياب الهوية الطبقية المحددة بمعنى انتماء الكتل الشعبية المعارضة إلى طبقات اجتماعية مختلفة .
- أنتجت تلك الحركات الاحتجاجية قيادات ميدانية خاصة بنشاطها الكفاحي.

ومن المهم تبيان السمات المشتركة والفروق بين تلك الحركات على مسار الفعل الحركي في مختلف بلدان الربيع العربي فنجد على سبيل المثال دول كمصر وتونس لم تتسم حركاتها الاحتجاجية بالشاملة بل اقتصرت على كونها موجات تكتليه سلمية ذات أعداد كبيرة تخطت المليون شخص استطاعت أن تحقق هدفها في وقت قصير نسبيا على حين لم تستطع التحركات الشعبية في ليبيا أن تحقق هدفها المشروع في مناهضتها لحكم الفرد إلا بحماية دولية .سرعان ما تحولت إلى تدخلا دوليا اعتمد على تغيير النظام السياسي في إطار من الحرب الأهلية ويختلف الأمر كما في اليمن فعلى الرغم من تأصل النزعات القبلية والعشائرية استطاعت التحركات

اليمنية الحفاظ على سلميتها و التوصل لوعود تفيد بالانتقال السلمي للسلطة عبر جدول زمني من قبل النظام الحاكم وان كان الأمر يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد نظرا لازدواجية التحركات السياسية من قبل النظام اليمنى وطبيعة العلاقة بينه وبين تنظيم القاعدة في اليمن وأيضا الأدوار الإقليمية والدولية في تعاظم الأزمة الوطنية .أما الوضع في سوريا فهو الأسوأ فإسقاط النظام في سوريا مازال محل نظر محللين يرون أن النظام يخطو خطواته الأخيرة تجاه مآله الأخير وهو السقوط وآخرون يرون في احتفاظ النظام السوري بمعاونه العناصر الغير منشقة في الجيش وموالين النظام إطالة لعمر النظام وان كانت التحركات والاحتجاجات الشعبية السورية يمكن وصفها بالسلمية إلا أن تحركات النظام قد فرضت التحول إلى العنف الدموي في قمعه لها و في النهاية يخضع الأمر لحسابات إقليمية ودولية في المنطقة.

ثانيا: طبيعة الحراك الشعبي

يثار جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية حول ماهية الحركات الشعبية في دول الربيع العربي هل هي ثورات أم انتفاضات أم تقتصر على مجرد حركات اجتماعية كاملة تهدف إلى إسقاط الأنظمة القابعة في السلطة ويتوجب علينا قبل تحديد ماهية تلك الحركات التفرقة بين بعض المصطلحات ذات الدلالة:-

المقصود بالانتفاضة السياسية تغيرات فجائية ليس لها ترتيبات معينة وعنى الرغم من وجود بوادر ظرفية معينة لها القدرة على إشعال شراراتها غير أن تبلور صيغة ظهورها المفاجئ تفرض بشروطها على الفرد التعامل معها سواء بشكل ايجابي بالانضمام إليها أو سلبي في مواجهتها وبشكل آني أو عفوي مما يعكس تغيير في قواعد اللعبة السياسية المنظمة للمجتمع وفشل سلطة النظام وأيدلوجيته في القيام بدور الحاكمية السياسية.

وتختلف التظاهرات الجماهيرية عن الانتفاضة السياسية فهى لا تعزو سوى كونها تعبير عن حالة سخط جماهيري مبرمجة ضد وضعية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ترافق ظهورها أنماط من التحرك السياسي بحيث يكمن من وراء هذا التحرك مجموعة من المطالب السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية طرحت من قبل تنظيمات أو حركات أو أحزاب ولا يؤثر هذا التحرك على الوضع السياسي للنظام إذا كانت آليات النظام الإقناعية والأمنية ما زالت قادرة على تحجيم قوة تأثيرات التحرك من خلال الاستجابة للمطالب المطروحة أو حتى قمعها فلا يوجد أي تهديد لشرعية النظام التي تعمل في إطاره .

أما التمرد أو العصيان هو حالة رفض مبرمجة من قبل قوى سياسية لشرعية نظام ما ويراد من ورائه إصلاح قواعد اللعبة السياسية بمعنى أن العصيان أو التمرد على السلطة لا يذهب إلى تغيير النظام السياسي .بل المطالبة بتعديل آليات الحاكمية فهو يعكس تذمر من سلوكية حكم المجموعة القائمة على إدارة السلطة وطبيعتها السوسيولوجية والاقتصادية .

وأخيرا الثورة فهي وبعكس التمرد ليست هياجا شعبيا تعكس حالة القلق والتوتر. وان كانت تلك المشاعر حاضرة في صيرورتها وهى ليست تعبير عن حركة غير منظمة بل تعكس صيرورتها عقلانية عمل وسلوك تهدف من وراءه إلى إحداث تغييرا جذريا ليس على مستوى السلطة فقط وإنما إلى تغيير مفاهيم وقيم وعادات أطرت بها السلطة طبيعة المجتمع بكاملة.([52])

وإدراكا لطبيعة الفترات الزمنية التي تستوجبها كل حالة بين القصر والطويل ونظرا لأننا لا نزال نواكب الحدث فمن الصعوبة بمكان الفصل القول بأن ما تشهده الدول العربية هو حالة ثورية خالصة فالتأكيد التام على كونها ثورات عربية هو أمر يصعب الفصل فيه أنيا ولهذا ومن الموضوعية وجب التأكيد على أن ما تمر به تلك البلدان هي حركات احتجاجية هدفت إلى انتزاع شرعية الأنظمة السياسية وإسقاطها وبالتالي يكون السؤال المهم ما الذي يمكن أن تؤول إليه تلك الحركات الاحتجاجية هل ستنحاز للفكر الثوري في التغيير الجذري أم ستنتصر للفكر الإصلاحي؟ ويكون السؤال الأكثر إلحاحا هل ستعمد إلى التغيير وفقا للأنماط التقليدية أم ستتجه للهدم ثم إعادة البناء؟

المبحث الثالث :هدم الدولة أم إعادة بناء النظام

إن تغيير الأنظمة السياسية يمكن أن يحدث بطرق مختلفة وفى نقاط زمنية متغيرة من عمر النظام إلا أن هناك أربع أنماط يمكن أن نشير إليهم في تغيير الأنظمة السياسية ألا و هي:-

- الثورات الجذرية.
- التطوير الهيكلي على نحو يضمن اتخاذ التدابير المؤسسية من عمليات تبديل وتكييف وتطوير مستمر في هيكل النظام السياسي .
- تغيير القادة فالأنظمة السياسية التي تتوفر لها أساليب قاعدية وممارسات سلمية لاستبدال قادتها تمتلك في الوقت نفسه مزايا ايجابية لأشكال الفعاليات السياسية السلمية.
- تغيير السياسات فالتعديل والتغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي هي في الغالب استجابة لمطلب وضغوط واسعة ستؤدى بما لا يدع مجالا للشك إلى تعديلات في وظائف النظام السياسي.([53])

وفى إطار ما تشهده الأقطار العربية بعد انهيار أنظمتها الديكتاتورية يتوازى مع ما قدمناه من أنماط تغيير الأنظمة السياسة سؤال له أهميته على الصعيد النظري والتطبيقي :أيهما

الأفضل للحالة العربية إعادة بناء الدولة أم تغيير للنظام ؟([54])

في البداية للإجابة على هذا السؤال لابد من إجابة على سؤال معرفي ماذا يعني إعادة بناء دولة؟ و ماذا يعني تغيير النظام؟ من اجل المفاضلة بين النموذجين "إن صح التعبير"وحيث إننا تناولنا أنماط تغيير النظام فننتقل إلى الشق الثاني من السؤال وهو إعادة بناء الدولة.

فالمقصود بإعادة البناء، الهدم ثم البناء، وبالتالي إعادة بناء الدولة يعني تدمير جوهر المؤسسات القائمة في المجتمع وفقا لمبدأ"الفوضى الخلاقة"والعمل على إعادة بناءها وفق روية خاصة أو أيدلوجية معينه ،مما يودي إلى حدوث تغييرا جذريا في بنية وثقافة المجتمع وإعادة إنشاء نظاما

سياسيا واقتصاديا وإداريا جيدا وفق تلك الروية .

و يثير هذا المفهوم العديد من التساؤلات حول من الذي سيقوم بهذه المهمة؟ وما الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟ وهل المجتمعات المحلية قادرة على إعادة بناء الدولة ؟وما هي التجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال، فالتجربة التاريخية لحركة المجتمعات التي تسير وفق اتجاه واحده رغم تنوعها ،تشير إلى أن إعادة بناء دولة تتطلب قوى اكبر من القوى الموجودة داخل تلك البلدان وفقا لاعتبارات الخبرة السياسية المعاصرة وخصوصا بالنسبة للدول التي لا تمتلك نخب سياسية وثقافية، أو حتى مع وجود أحزابا سياسية ورقية وبرلمانات و تشريعات هزيلة ناهيك عن غياب أو رمزية دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الفاعلة كالمؤسسات الدينية على سبيل المثال على الساحة السياسية والثقافية ، لفرض الالتزام بشروط إعادة بناء الدولة المتفق عليها في الجماعات التي شكلت المجتمعات الموجودة في تلك الدول، وخصوصا إذا كانت تحوي أكثر من عرق أو اثن أو دين.

فالسير نحو إعادة بناء دولة بدلا من اتجاهها نحو الفوضى والحرب الأهلية ،قد تنفرد به دولة عظمى للقيام بهذه المهمة ، أو قد يقوم تحالف دولي مكون من عدد من الدول، وقد تلقى المسئولية على المجتمع الدولي ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة (رغم أن الأخيرة "الأمم المتحدة ومنظمتها " لم تنجح عبر تاريخها سوى بمجال الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان ، ومعظم نجاحاتها مصحوبا بتأخر زمني كبير من قبلها ؟)ولابد من الإشارة إلى أن استخدام دولة عظمة أو هيئة عادة يكون له ثمن باهظ على المجتمعات التي ترغب بإعادة بناء دولها، فهي تتراوح بين فرصة السيطرة على هذه الدولة التي يعاد بناؤها من خلال احتلالها مباشرة أو غير مباشرة ، أو إعادة بناءها وفق محددات تتفق مع مصالحها لا مصالح الدول الراغبة في ذلك ومن واقع الخبرة السياسية المعاصرة تسعى الدول العظمى عادة لإعادة تقسيم الدول بحسب الأهمية الإستراتيجية

للإقليم الذي تقع به الدولة المراد إعادة بنائها، ووزنها النسبي في نطاق هذا الإقليم ، وهنا تبرز أهمية التركيبة الاجتماعية لشعوب هذه المجتمعات ؛فالمجتمعات ذات الطبيعة التعددية ؛ اثنياً وعرقياً وطائفياً ودينياً عادة ما تواجه صعوبات حادة في عملية إعادة بناء الدولة، بخلاف المجتمعات ذات الطبيعة الموحدة، الذي يبدوا تأثيرها الواضح في الإنجاز الذي يتحقق.فهناك من الدول ذات المجتمعات الموحدة أو شبه الموحدة قد حققت انجازات نوعية متميزة كاليابان وألمانيا ،في حين أن المجتمعات ذات الطبيعة التعددية كما في الحالة العراقية والأفغانية لم يتحقق فيها الإنجاز بنفس القدر بل يمكن القول أن عملية إعادة البناء لم تتسق وآمال شعوبها وانتهى الأمر بها لتحقيق مصالح الدول العظمى التي تدخلت في إعادة بنائها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

– ارتباط دراسة الأنظمة ألسياسية العربية بوجود اتجاهات حديثة أصبحت تتعلق بمفاهيم أكثر تطورا فيما يخص التعددية السياسية وضروريات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني وعلاقته بالدولة والاقتصاد السياسي الجديد ومأسسة السياسات العامة والنظام الدولي والتحولات العالمية المعاصرة بالإضافة إلى صعود الإسلام السياسي إلى الحكم.

– تأثر المكون الجمعي للتحركات الشعبية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة مما كان له ابلغ الأثر في الحشد الهائل والالتفاف حول هدف واحد ألا وهو تغيير الأوضاع القائمة وعدم التنازل عن أبسط الحقوق في العيش والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

– تعاظم دور العامل السيكولوجي الذي تحولت في إطاره حالة القلق والتوتر التي يعيشها المجتمع إلى طاقة تجسدت في الغضب الشعبي المحتقن والتي يعد أول من عبر عنها هو الشاب بوعزيزى التونسي من خلال فعل الانتحار الذي لجأ إليه .فحالات الإحباط واليأس عند العامة بلغت الذروة من جراء السلوك الموجة من قبل السلطة الحاكمة في إطار ممنهج من العنف المادي والمعنوي .

– عفوية انطلاقة الحركات الشعبية وتكتلها في أعداد كبيرة تجاوزت المليون شخص بالإضافة إلى وحدة الهدف أسهمت في إنجاحها المرحلي لإسقاط النظم القائمة في بعض الدول كمصر وتونس مثلا على اختلاف النتائج في كل من ليبيا و اليمن و سوريا على سبيل المثل لاختلاف الأوضاع الداخلية و العلاقة الإرتباطية بين الداخل والأوضاع المحيطية ألإقليمية والدولية.

– عدم الجزم التام بتوصيف تحركات الجماهير العربية الغاضبة بالثورات الشعبية فمن ناحية التدرج المرحلي وفقا لأدبيات دراسة الثورات يصعب القول الفصل آنيا فيما كانت مجرد حركات إصلاحية أو ثورات تغيير جذرية .

– اختلاف الطموحات فيما يخص وضع الدول التي انطلقت فيها التحركات الجماهيرية بعد

سقوط الأنظمة ما بين إعادة بناء النظام أو إعادة هيكلة النظام المؤسسي الشامل وفقا للفكر الإصلاح التطهيرى أو إتباع إستراتيجية أعمق تقوم على فلسفة هدم ما هو موجود ثم إعادة البناء وان كانت الأخيرة تتسم بعمق الأبعاد وتعدد التبعات و طول المدى الزمني ومن ثم يكون انتهاجها ذو تأثير بالغ على مستقبل دول حديثة الاستقلال جديدة العهد بالديمقراطية متواضعة التناول لفكرة مأسسة الدولة .

ثانيا: التوصيات

تتطلب المرحلة الراهنة العمل وفقا للمقتضيات العاجلة على كافة المستويات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا فى إطار المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية سواء كانت أحزاب سياسية أو منظمات مجتمع مدني أو جمعيات أهلية أو حتى حركات اجتماعية . ففكرة النهوض بالدولة تتطلب تضافر جهود الجميع.

- على المؤسسات الرسمية أن تحقق الحد الأدنى من استيفاء مطالب جماهير الشعب النابض بما يسمح باستيعاب الكل ترسيخا لمبدأي المواطنة والعدالة وتحقيقا لمساعي الديمقراطية وفقا لخارطة طريق تتبع التحول المرحلي الممنهج.
- إذكاء البعد الاقتصادي في تلبية متطلبات جموع الشعوب المحتجة حيث أن من ضروريات تقليص حالات الحراك الاجتماعي سد العجز في الوفاء بالالتزامات الضرورية لحياة الإنسان العامة كالحق في المسكن والمأكل والصحة والتعليم و الحد من أسباب الفقر ولا نقصد هنا الإتيان بحلول سحرية ولكن ما هو مفيد إعادة ترتيب الأولويات وفق خطط إستراتيجية قصيرة المدى وسريعة النفاذ.
- من أولويات الحلول الناجزه إحقاق مفهوم العدالة الانتقالية خاصة مع فترات التحول الانتقالي مما يسهم وبشكل أكثر فاعلية في إثبات الحقوق المادية والمعنوية لتعويض الضرر جراء الظلم والفساد والاستبداد.
- ضرورة تمسك الأحزاب السياسية بمكتسبات المرحلة والعمل على تدشين قواعد راسخة داخلها هيكليا وسياسيا فضلا عن الابتعاد عن الصراعات التقليدية والتخندق الأيدلوجي في قوالب فكرية جامدة والالتزام بمتطلبات المرحلة من مرونة وحركية والسعي نحو تشكيل الخريطة الحزبية ذات البرامج الواضحة بما يغذى قنوات العمل السياسي .
- إسهامات الحركات الاجتماعية وكذلك منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في ضرورة تبنى المطالب الجماهيرية الملحة والسعي نحو القيام بدور أكثر فاعلية كحلقة اتصال بين الفئات الجماهيرية المختلفة والمؤسسات الرسمية في الدولة.

وختاماً تظل الأوضاع داخل دول الربيع العربي كما تطلق على نفسها مرهونة بالإرادة في

التغيير إما تكون إعادة هيكلة للدولة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقا لمتطلبات المرحلة الراهنة وآمال الشعوب الطامحة أو مجرد تغيير نظام سياسي بأخر ومن ثم يمكن الحكم وبموضوعية متناهية على صيرورة الحركات الاحتجاجية ثورة لتغيير أم حركات للإصلاح.

المراجع

1- يرى ثروت بدوى أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها " ويرى الدكتور "عبد الله الحوجو أن النظام السياسي هو مجموعة الأنماط المتواجدة والمتداخلة والمتعلقة بصنع القرار الذي يترجم أهداف ومنازعات المجتمع من خلال الجسر العقائدي الذي أعطى صفة الشرعية للقوة السياسية ولكل نظام عقيدة وفلسفة سياسية يمارسها من خلال مؤسساته ومنظماته التي يتكون منها النظام .

2-لمزيد من التفاصيل انظر في :حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

3-لطفي حاتم ،النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية ،الحوار المتمدن،2011/2/14

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246080

4-قانون الطوارئ هو قانون يأخذ في تشريعه مسار أي قانون آخر ولكنه قانون معلق ولا يصبح نافذاً إلا بمرسوم يعلن إطلاق الأحكام العرفية أو ما يسمى حالة الطوارئ .يمكن فرض حالة الطوارئ على البلاد كافة أو على جزء منها كما تحدد بعض الدساتير فترة زمنية محددة لفرض حالة الطوارئ لا ينبغي تجاوزها يتضمن قانون الطوارئ سحب بعض الصلاحيات من السلطات التشريعية والقضائية وإسنادها إلى السلطة التنفيذية مما يمنحها صلاحيات واسعة جداً .كما يتضمن قانون الطوارئ عادة تحديد لحقوق وحريات المواطنين مثل إلقاء القبض على المشتبهين لفترات قد تكون غير محدودة دون توجيه اتهام لهم أو منع حق التجمع أو منع التجول في أوقات أو أماكن محددة، ويحدد الدستور عادة الجهة المسئولة عن إعلان حالة الطوارئ والحالات التي يسمح بها إعلان حالة الطوارئ وهى بشكل عام تعرض سلامة وأمن البلاد لمخاطر ناتجة عن:-

- كوارث طبيعية أو بشرية
- حالات الشغب والتمرد المدني
- حالات النزاع المسلح سواء كانت داخلية مثل الحرب الأهلية أو خارجية كالاعتداء على حدود الدولة وقد تسيء بعض الدول استخدام حالة الطوارئ وخاصة الدول الاستبدادية لفرض حكمها وسلب الشعب حقوقه .

5-جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة، ترجمة الدكتور عامر الكبيسي، ط 1، عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،1999.

6-انظر :تفاصيل ندوة أزمة الدولة في الوطن العربي،لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية،2011/1/9.

7-نبيل عبد الفتاح ،الخوف والمتاهة،القاهرة ،دار ميريت للطباعة والنشر،2008.

8-لمزيد من التفاصيل انظر في خالد حنفى على،الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية ،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، الأهرام للنشر والتوزيع، http://www.siyassa.org.eg.2012

9-فاخر جاسم ،الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي،مجلة الأكاديمية العربية بالدنمرك ،كوبنهاجن /الدنمرك، العدد العاشر،2011،صـ 151.

10-سويم العزى، محاولة تحليلية لأنماط التحرك السياسي، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمرك ،كوبنهاجن/الدنمرك، العدد العاشر،2011،صـ صـ 121:125.

11 - عبد الوهاب حميد رشيد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي:مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية ،ستوكهولم/ السويد،2005.

12-حول هذا الموضوع انظر وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير،دراسة مقدمة إلى الجماعة العربية الديمقراطية ،2011.

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/609

عرض التجربة الجزائرية في مكافحة المخدرات

الاليات القانونية والاجراءات الاجتماعية

الأستاذ الدكتور بوحنية قوي

– جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

الملخص

يعرف معجم " لاروس" larousse" المخدرات بأنها : "مادة تؤثر في العقل ومضرة بالصحة عموماً ، ومن شأنها أن تحدث تسمماً وتستهلك خارج وصفة طبية "

وتعرفها المنظمة العالمية للصحة حالة الإدمان بأنها : " حالة تسمم ناتجة عن الاستهلاك المتكرر لمخدر" وعرفها البعض الآخر بأنها : " منتوج يؤثر في العقل ، وهي مادة تؤثر في النفس ، وتعدل من النشاط الذهني ، والإحساس والسلوك "

وتعاني الجزائر من تنامي هذه الظاهرة باعتبارها نوع من الجرائم المنظمة التي تهدد الاستقرار الوطني وتعد الجزائر بلد عبور ، وتبعا للإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والوقاية منها ، فإن الكميات المحجوزة في تزايد ، إذ كانت سبعة أطنان في سنة 2005 ، وارتفعت إلى عشرة أطنان ونصف طن في سنة 2005 ، ثم إلى ست عشرة طنا ونصف الطن في سنة 2007 ، وخلال الثلاثي الأول لسنة 2008 بلغت الكميات المحجوزة 4.9 طناً من نبات القنب . وارتفعت خلال الثلاثي الأول لسنة 2009 إلى 26 طناً . ليتجاوز سنة 2013 ال 40 طنا.

لقد حدد المشرع الجزائري الآليات القانونية الضرورية للقضاء ومعالجة آفة المخدرات وتعاطى معها كجريمة اقتصادية منظمة ، ويعتبر القانون 04– 18 والموسوم بقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها مكمل لقانون العقوبات يعكس السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في الوقاية من الجريمة و مكافحتها ، و ذلك في إطار المهمة الكبرى لقانون العقوبات المتمثلة في القضاء على الظاهرة الإجرامية إعتمادا على معيار الخطورة الإجرامية التي إعتنقها المشرع الجزائري ، و هي الفلسفة التي تتماشى مع أحدث النظريات في عالم القانون الجنائي و العلوم الجنائية والمرتكزة على السياسة التشريعية فيما هو مؤكد في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي انضمت و صادقت عليها الجزائر بتحفظ ، وذلك يعد من المساعي الحثيثة لإقامة دول الحق والقانون ، وعصرنة العدالة ولإصلاح السجون تماشيا مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان .

في هذه الورقة سيحاول الباحث دراسة مدى نجاعة النصوص القانونية في الجزائر في التخفيف من آفة المخدرات ؟؟ من خلال المحاور التالية

- **آفة المخدرات والمؤثرات العقلية بالجزائر الواقع والتجليات**
- **الأطر القانونية والاجتماعية للقضاء والتخفيف من آفة المخدرات**
- **الأدوار المجتمعية الهامة في تعزيز الإطار القانوني للقضاء على المخدرات في الجزائر**

The Algerian Drug Resistance Experience: A Survey of Juridical Tools and Social Procedures

Abstract:

According to La Rousse French dictionary drugs is defined as "a substance that is used in harmful way to the mental and health: an illegal and often harmful and poison
substance." Health World Organization has also defined drug use as "the harmful or hazardous use of psychoactive substances, including alcohol and illicit drugs. Psychoactive substance use can lead to dependence syndrome - a cluster of behavioral, cognitive, and physiological phenomena that develop after repeated substance use and that typically include a strong desire to take the drug, difficulties in controlling its use, persisting in its use despite harmful consequences, a higher priority given to drug use than to other activities and obligations, increased tolerance, and sometimes a physical withdrawal state."

Drug use in Algeria has escalated dramatically, according to Algerian Council of Drug Resistance and Prevention the reserved amounts of drugs are growing yearly, from seven tons in 2005 they exceeds 40 tons in 2013.

However, the Algerian juridical corps has been involved to create appropriate establishments to win the war against drug use spread, it also dealt with drug use issues as economic crime according to 04-18 law of preventing from drugs and Psychological harmful substance use. Though, the Algerian Criminology Policy has drawn new trends in order to modernize and update its processes of law application and human rights requirements.

The aim of this paper is to compare the Algerian anti-drug law developments texts
with the success degrees against the drug use in Algeria in these three areas of study:

- **The drug use and mental harmful substances use in Algeria**
- **Juridical and social processes to decrease drug use in Algeria**
- **The social efforts of anti-drug law reinforcement in Algeria**

توطئة

يبدو أن العولمة لم تتوقف عند الاقتصاد و القانون و السياسية بل ألقت بضلالها أيضا على الجانب الاجتماعي لشعوب المعمورة بايجابياته و سلبياته ، فعدوى تطور المخدرات من مشكلة اجتماعية إلى آفة مجتمعية مست كل الدول ، وفي عالم جعلت منه تطورات التكنولوجيات الحديثة عبارة عن قرية صغيرة ، تطورت معها سلوكيات الناس لتستجيب بسرعة

فائقة لما تبثه الصور المتجددة باستمرار والتي تثير الغرائز و تقدس القوة والنجاح ، وجد الكثير من الأشخاص في المخدرات الحل لمواجهة هذا السيل الجارف من الصور الخادعة.

وتكاد تكون مشكلة المخدرات والإدمان على تعاطيها في العصر الحالي إحدى اكبر تلك المشكلات المجتمعية ، وليس أدل على استشراء هذا الوباء من جملة الجهود التي تبذلها المؤسسات الرسمية و الفواعل غير الرسمية في إطار حرب مكثفة ضد بؤر تمويل هذه الظاهرة في العالم و محترفي الربح السريع ، مبرر هذه الحرب أن المخاطر التي يمثلها الاتجار بالمخدرات واستعمالاتها لا تخفى على أي عاقل ، و أثاراها التدميرية خاصة على الشباب ليست في حاجة إلى دليل ، و كذا لما تمثله من تهديد على الأمن والاقتصاد الوطني بفعل المضار الماثلة والمحدقة بأفراد المجتمع كافة ، و كذا الدول بسبب الطاقات البشرية و المادية المسخرة للتصدي لهذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة .

والمخدرات كآفة تمثل مشكلة من مشكلات الصحة العامة الأكثر إلحاحا على صانعي السياسات في كل دول العالم ، من اجل وضع سياسات تشريعية وصحية وغيرها تساعد على التصدي الحازم لهذه الآفة.

و المجتمع الجزائري التحق بالركب بل يتصدره في بعض المواقع ، فقضايا المخدرات في تزايد مستمر سنة بعد الأخرى ، و الكميات المحجوزة من المواد المخدرة و العقاقير الموجه للاستعمالات غير المشروعة تحجز بالأطنان ، و الانحرافات الاجتماعية لا تفتأ تظهر واحدة تلو والأخرى كاشفة الوجه المرعب لهذه الظاهرة ، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية : " **ما مدى نجاعة النصوص القانونية في محاربة آفة المخدرات و الادمان في الجزائر ؟**

المحور الأول : آفة المخدرات في الجزائر " الواقع و التجليات "

إن مشكلة الاتجار بالمخدرات والإدمان عليها هي مشكلة مجتمع بالدرجة الأولى ، فالتحولات التي تشهدها المجتمعات تترك أثرًا على الأفراد ، وتدفع بالكثير من الأشخاص إلى تعاطي المخدرات سواء لطلب النشوة المرتبطة بتناولها أو البحث عن ملجأ هروبا من المصعوبات التي يعجزون عن مواجهتها. و تجد الحكومات عوائق جمة في إيجاد حلول جذرية لمشكلة المخدرات حتى وان كان التنسيق الدولي من خلال هيئات الأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية قد يؤتي ثماره أحيانًا ، فان الجهود الوطنية المفترض بذلها تبقى دون المستوى المطلوب نظرًا لجسامة التحديات والمخاطر التي تمثلها مشكلة المخدرات على الشباب و مستقبلهم بدرجة أولى .

فهذه الآفة الخطيرة التي أصبحت تهدد أكبر فئة في تكوين البنية السكانية للشعب الجزائري ، إذ حسب الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر ، الفئة العمرية الاكثر استخداما لهذه السموم تتراوح بين 20 إلى 39 سنة [1] .

الفئة العمرية	الجنس	النسبة المئوية	عدد المستهلكين	السكان
12-15 سنة	ذكور	0,0772	1033	1357145
	إناث	0,1602	2143	1312016
	المجموع	0,1190	3175	2669161
16-19 سنة	ذكور	1,5689	22233	1470863
	إناث	0,1723	2442	1425448
	المجموع	**0,8519**	**24675**	**2896311**
20-39 سنة	ذكور	2,6102	149009	6164424
	إناث	0,5548	31670	6066023
	المجموع	**1,4773**	**180679**	**12230447**
40 سنة فأكثر	ذكور	1,1104	47286	4269621
	إناث	1,1072	47152	4247827
	المجموع	**1,1088**	**94438**	**8517448**
المجموع العام		**1.15**	**302967**	**26313368**

شكل(01): امتداد انتشار استهلاك المخدرات الى مختلف الشرائح السكانية في الجزائر (التحقيق الوبائي لسنة 2010)

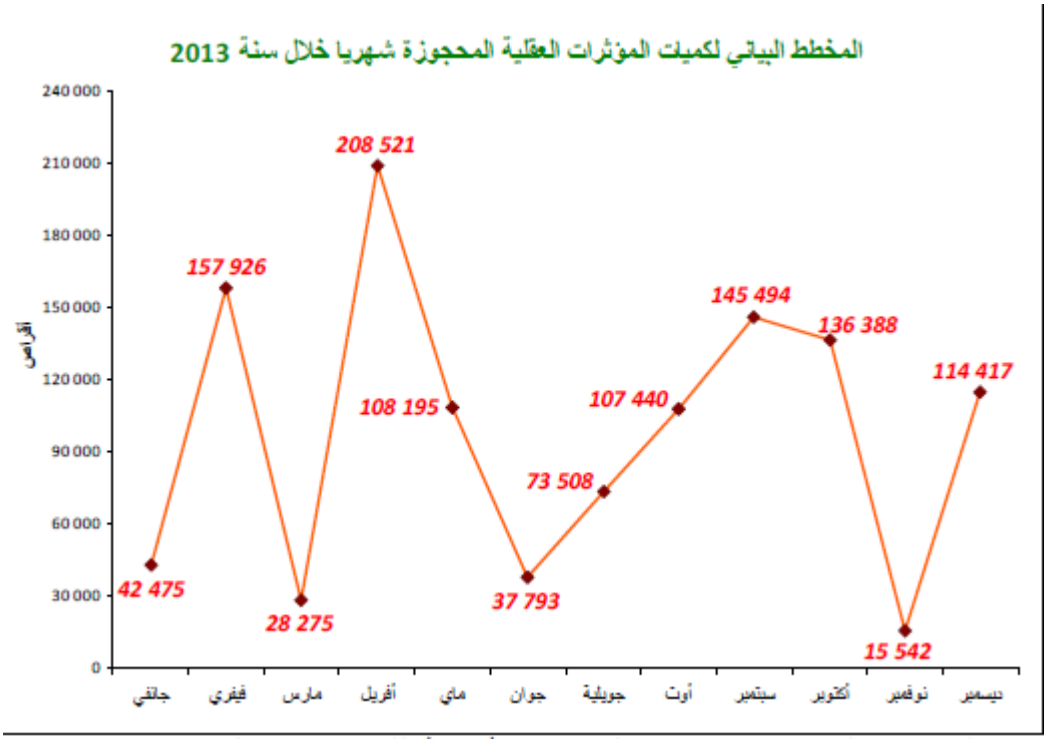
المصدر : **الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر:مسح وطني شامل حول انتشار وباء الادمان على المخدرات في الجزائر** ، تقرير ختامي ، المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية ، ص44 .

احصائية لا يجب أن نتوقف عندها للمبالغة في تهويل ما نحن عليه ، لكن يجب التركيز على أبعادها ، فانتشار تعاطي المخدرات و المؤثرات العقلية في هذه الفئة مؤشر على نمط الأسر التي سيتم تكوينها في هذا الجيل و الجيل القادم ، اذ أن وجود أفراد يبلغون سن 39 سنة و يدخلون ضمن فئة مماثلة يعني وجود اباء و ارباب اسر مستقبليين يحملون الدمار و الضياع لمن هم تحت مسؤوليتهم. و الأمر عينه بالنسبة لشاب لازال في مقتبل عقده الثاني و يعد مدمنا باحترافية ، الخطير هو تلك السنوات التي قضاها قبل الوصول الى مرحلة الادمان المزمن ، مما يؤكد أن المخدرات اليوم في الجزائر تجتاح مؤسساتنا التربوية خاصة الطور الثاني و الثالث بشكل رهيب .

فعينة مكونة من 450 طالبا ثانويا نجد فيها 20% تمكنوا من الحصول على المخدرات قرب مؤسساتهم و 14% يتعاطونها بشكل يومي في حين 20 % مناسبتيا[2]، عدا عن الدهشة أمام ذلك الشيء الذي يجعل براعما الحياة مفتوحة أمامها على مصراعياها تستدير للتجه نحو الهاوية و مدى ادراكهم لعواقب ما يفعلونه ، نتساءل هل انهار حصن الأسرة و المدرسة لنصبح

على ما نحن عليه ؟ و أين رقابة الأستاذ و المعلم و أولئك الذين تتمحور وظائفهم داخل الادارات التعليمية في الرقابة؟

غير أن القصور يبدو أنه لا يتوقف عند هؤلاء بل يتجاوزهم الى ذلك الأسلوب الذي تعالج به حالات المراهقين المدمنين داخل المدارس ، فيبدو ان المسؤولين عن المؤسسات التربوية و التعليمية يلجِؤون الى أسهل الحلول الطرد ، فيتجه هذا القاصر الى الشارع و في أحسن الأحوال سيعاد ادماجه داخل مؤسسة أخرى3 ليصبح ضمن حلقة جديدة لاستهلاك المخدرات أو تروجها بين زملائه الجدد ، الأمر الذي يؤكده العدد الضئيل للمدمنين القصر الذين تتم معالجتهم من طرف المصالح المتخصصة مقارنة بالمعطيات على أرض الواقع ، فالكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية التي تعتبر الأكثر تداولا داخل المدارس ، تكون في أوجها في فترة الموسم الدراسي (فيفري – أفريل – سبتمبر) مقارنة ببقية السنة ، الأمر الذي يسهال استنتاجه من الشكل الآتي .



شكل(02): كميات المؤثرات العقلية المحجوزة شهريا خلال سنة 2013.

المصدر: الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها ، 2013 ص ، 14.

و هذا يجعل الجزائر اليوم ، لم تعد فحسب تلك المساحة الشاسعة ذات الحدود المتعددة مما سهل تحولها الى معبر استراتيجي لترويج المخدرات نحو الشرق و الغرب ، بل هي حاليا سوق استهلاكية واسعة لتجار مختلف أنواع المخدرات ، حتى تلك التي كانت منذ مدة غير بعيدة تصنف للأثرياء وحدهم (الكوكايين و الهروين) ، فإحصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لسنة 2012 توكد زيادة في كميات الكوكايين بحوالي و الهروين بنسبة مقارنة بالسنة التي سبقتها [4]

• الكوكايين: بالغرام

التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكميات المحجوزة خلال سنة 2012	الكميات المحجوزة خلال سنة 2011	التغير	%
التهريب والإتجار	داخل الوطن	165 924,16	-	165 924,16+	100+
	على الحدود الوطنية	8 867,80	10 280,003	1 412,203 -	13,74 -
لحيازة و الإستهلاك		29,74	621,02	591,28 -	95,21 -
المجموع		**174 821,7**	**10 901,023**	**163 920,677+**	**1503,72+**

• الهيروين: بالغرام

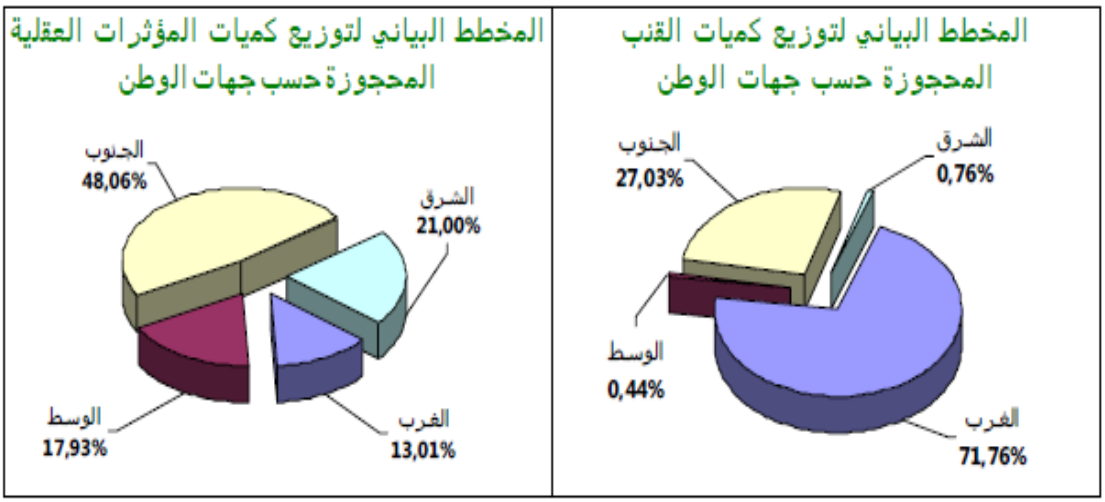
التصنيف حسب طبيعة المخالفة		الكميات المحجوزة خلال سنة 2012	الكميات المحجوزة خلال سنة 2011	التغير	%
التهريب والإتجار	داخل الوطن	939,24	805	134,24 +	16,67 +
	على الحدود	5 090	1 179	3911 +	331,72+

شكل (03): الكميات المحجوزة من الكوكايين و الهروين لسنتي 2011 – 2012 .

المصدر : الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة ، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها ، 2012 ص ، 04 .

كما أن مستهلكي المخدرات في الجزائر ينفقون حوالي 3500 مليار سنتيم لشراء احتياجاتهم منها و هذا الرقم جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية عربيا من حيث عدد متعاطي المخدرات . [5] الجزائر التي لم تعرف المخدرات خلال 132 سنة التي سعى المستعمر فيها طمس ملامح الهوية الوطنية بشتى الوسائل و لا حتى بعد الاستقلال بسنوات.[6]

بالعودة الى الاحصائيات الأخيرة ، نجد أن أكثر أنواع المخدرات استهلاكا في الجزائر القنب الهندي (ما يعرف محليا بالكيف) بمختلف حالاته (راتنج ، بذور ، نبات) ، فقد عرفت الكميات المحجوزة زيادة تتجاوز الخمسين بالمئة لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و تمركزت مناطق دخولها غرب و جنوب الوطن بنسب تجاوزت 76% و 48% على التوالي[7]،



شكل (04) : توزيع كميات القنب و المؤثرات العقلية المحجوزة حسب جهات الوطن.

المصدر : الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة ، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها ، 2013 ص ، 14.

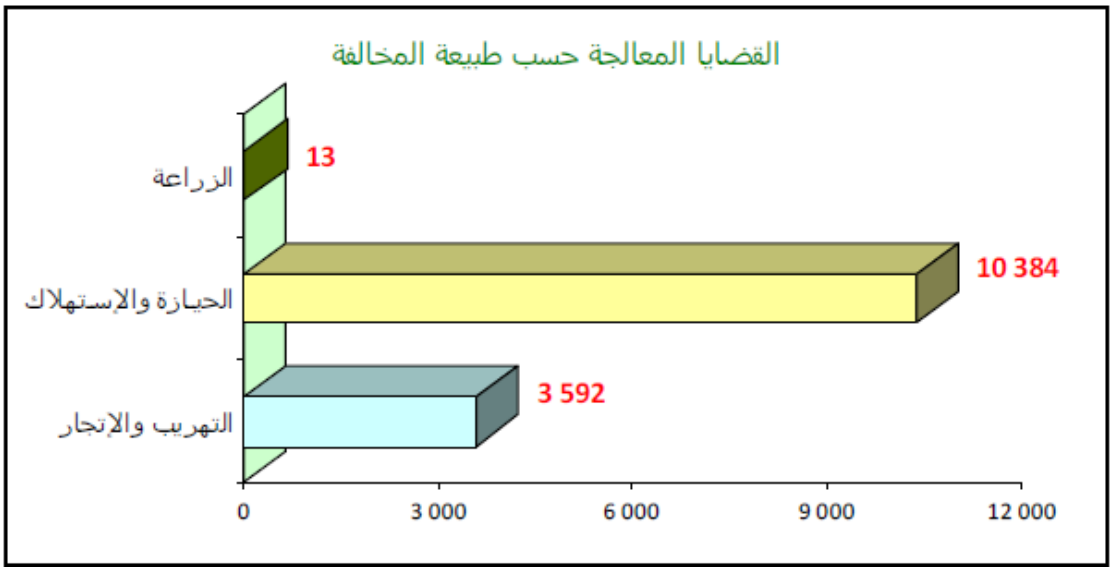
الأمر الذي يسهل تفسيره فحدودنا الغربية بمحاذاة المغرب الذي يعتبر بلدا رائدا في انتاج المخدرات و القنب الهندي خاصة بنسبة 60 بالمئة ،[8] اما حدودنا الجنوبية فبارونات المخدرات في نيجيريا و دول الساحل ذات صدى عالمي ، كما نشاط الجماعات الارهابية في دول الساحل و التي تستغل ظروف هذه الدول غير المستقرة تعمل على توسيع شبكة هذه التجارة باعتبار عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدرا رئيسا لتمويل نشاطها المسلح[9] ، الأمر الذي يتنبأ بذهابنا نحو تكوين عصابات خاصة بالجزائر بالاشتراك مع هذه الأخيرة للعمل على التجارة في المخدرات الثقيلة و تصديرها نحو دول شرق أوربا [10] التي شددت الرقابة على حدودها البحرية مما لا يدع أمام أصحاب المصالح حلا سوى تحويل دول العبور الى أسواق لها .

أما المؤثرات العقلية فتعرف منحى أشد خطورة من حيث الكميات المحجوزة من طرف الجمارك الجزائرية اذ عرفت سنة 2013 زيادة في الأقراص بمختلف أنواعها بنسبة تفوق 25 بالمئة ، و القارورات بحوالي 253 بالمئة أما الأنبولة فكانت زيادة كمياتها محولة قدرت بـ 2400 بالمئة ، تمركزت بين جنوب الوطن و شرقه. الادمان على هذا النوع يعد أشد خطورة لكونها سهلة الاخفاء و التوزيع في الأوساط المدرسية و الطلابية و توفر مخولا جيدا للتجار المبتدئين[11].

هذه الاحصائيات تطرح اشكالا أعمق و أخطر من مسألة حجز المخدرات أو التجار بها ، فالاستهلاك يعني حتما الادمان ، المشكل الأكبر في مسألة المخدرات ، و الجزائر أحصت – بحسب منظمات عالمية – أخر السنة الفارطة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات مليون مستهلكا من بينهم 300 ألف مدنا ، نصفهم يستهلكون القنب الهندي و 40 بالمئة منهم الاقراص المهلوسة ، و 125 منهم قصر تحت سن الرشد القانوني ، هؤلاء الذين

سجل تورطهم في قضايا اعتداءات جنسية و أخرى على الأصول[12]، هذه الأرقام لا تعكس حالة بلد يعبره كثير من مسؤولينا لا يتعدى كونه منطقة عبور ، و الأمر الذي يؤكد تجلوز الجزائر ذلك التصنيف هو أن المخدرات الباهضة الثمن توجه الى السياح الأجانب في كل من المغرب و تونس أما المخدرات الموجهة للسوق الجزائرية يستهلكها الجزائريون. [13]

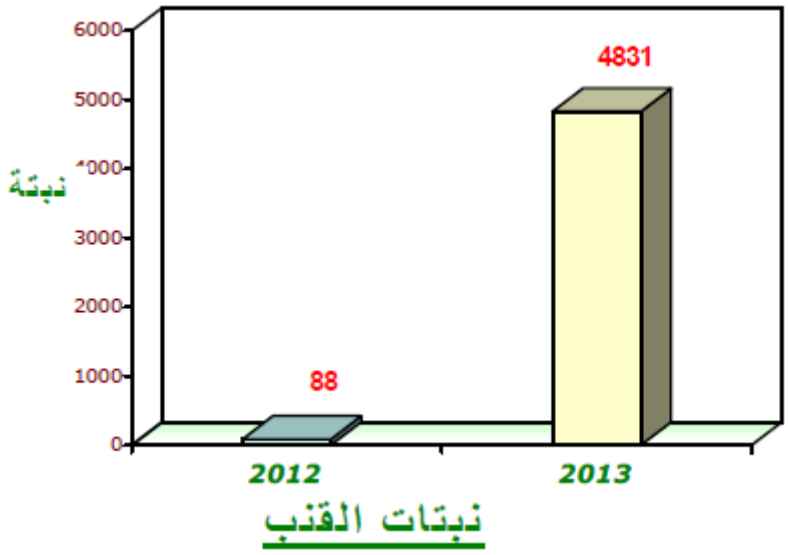
و الدليل الدامغ أن المحاكم الجزائرية قضايا المخدرات التي تنظر فيها أغلبها قضايا حيازة و استهلاك. حسب ما هو مبين في الشكل الآتي .



شكل (05): قضايا المخدرات المعالجة أمام القضاء الجزائري حسب طبيعة المخالفة المرتكبة,

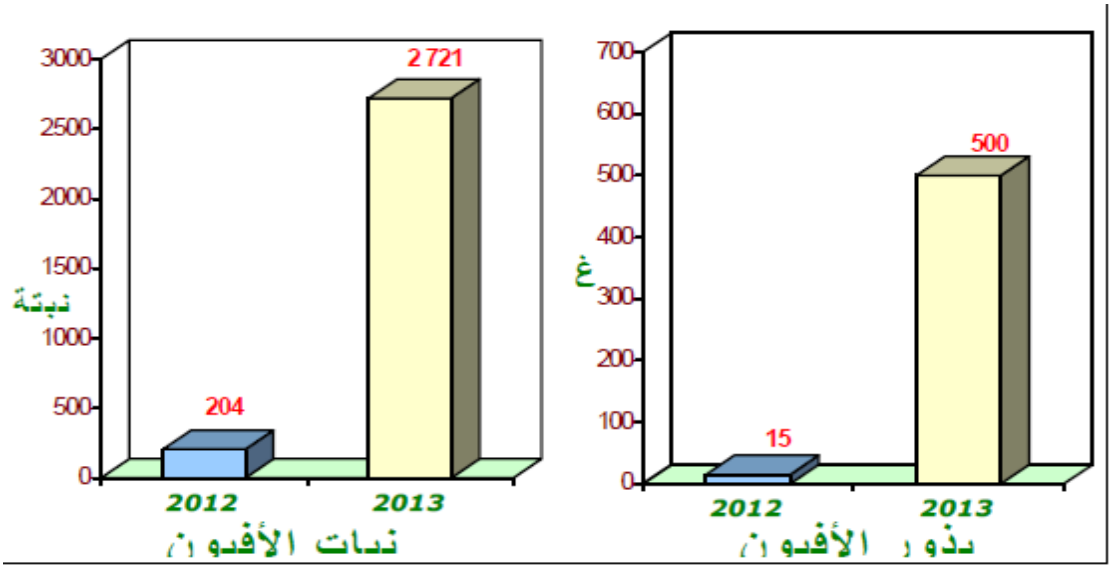
المصدر : الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها ، 2013 ص ، 11.

و لعل الجزائر ستتعدى كونها بلد عبور و استهلاك الى بلد منتج ، و قد بدأت مؤشرات ذلك تظهر في السنوات العشر الأخيرة ، ففي سنة 2009 على سبيل المثال و في اطار عمليات حجز المخدرات اتلف عناصر الدرك الوطني 26 ألف شجيرة أفيون و بذلك تم اكتشاف مساحات شاسعة في صحرائنا مهيئة لزراعة المخدرات الموجهة للاستهلاك المحلي [14]، كما يبرز تتبع احصاءات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها زيادة معتبرة في زراعة القنب و الأفيون.



شكل (06): الكميات المحجوزة من نبات القنب لسنة 2013

.



شكل (07): الكميات المحجوزة من بذور ونبات الأفيون لسنة 2013.

المصدر : الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها ، 2013. ص ص 4 -7.

و لعل هذا الحديث قد يبدو من باب التهويل لكن التحول من دولة عبور الى دولة شرعت مرحلة الانتاج في ظرف قياسي مماثل ، لا يمكن المرور دون الالحاح على خطورته و ما يحمله من مؤشرات تنبئ بقادم أسوأ سيضرب المجتمع الجزائري في صميم مقوماته ، و عينات الشباب الجزائري اليوم أصدق دليل على ذلك .

فاجتماع هذه العوامل كافة يجعل الجزائر اليوم تواجه حربا غير متكافئة، تقف فيها منفردة أمام أطراف متعددة داخلية و خارجية ، اقليم تتعدد حدوده مع دول منتجة للمخدرات و أخرى تعتبر أسواقا استهلاكية عالمية ، سوق محلية مغرية للكثير من بارونات الاتجار بالمخدرات مستخدمين كل أساليب التهريب برا و بحرا ، حتى أن المخدرات أصبحت تستقدم الينا من كولومبيا ، و أراض شاسعة يمكن أن تصبح مرتعا لحقول زراعة المخدرات بأصنافها المختلفة ، هذا الأمر يتطلب جهوزية تامة و تسخيرا لكل وسيلة ممكنة في سبيل تقويض جهود تجار المخدرات و مروجيها اجتماعية كانت أو سياسية أو قانونية ، و هو ما سنناقشه من خلال المحور الثاني .

المحور الثاني : الأطر القانونية للقضاء و التخفيف من آفة المخدرات في الجزائر

عند التفكير في وضع سياسة عامة للتصدي للمخدرات تبرز مجموعة من الإشكاليات أمام صانع القرار ، أهمها هل الغاية من التصدي للمخدرات صحية أم أمنية أم اقتصادية ؟ ، فإذا كان مبرر المنع الحفاظ على صحة للمواطن فان من يعانون من مضاعفات الإدمان على المشروبات الكحولية أكثر بكثير من مدمني المخدرات.

وفي المقابل إذا كانت الغاية من السياسة العامة حماية الأشخاص ،من المضار التي تلحق بهم وبالغير الناتجة عن إدمانهم للمخدرات الغير مشروعة هنا تصبح الإجراءات القانونية الردعية ذات معنى .

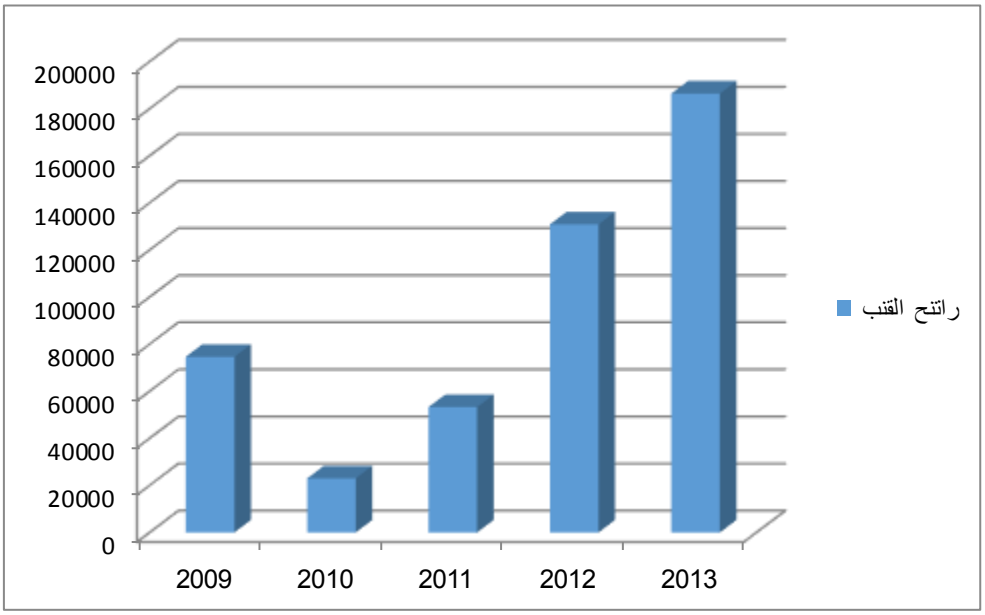
فحماية الأشخاص من أضرار الإدمان معناه وضع سياسة عامة تستهدف كل المدمنين بمن فيهم أولئك الذين لم يطالبوا بعلاج،وحماية غير المدمنين مما يمكن أن يصدر من المدمنين معناه وضع سياسة أمنية عامة تهدف إلى وضع رقابة وردع السلوكيات المنحرفة الصادرة منهم والتي يمكن أن تهدد السلم داخل المجتمع .[15]

على رغم القوانين المتميزة بصرامة نادرة ربما في بعض الأحيان ، و رغم استحداث أجهزة جديدة لمكافحة المخدرات ، فإن تساؤلات كثيرة لا زالت تصدر من المختصين عن مدى فاعلية تلك الإجراءات ومدى مسايرتها لخطورة الظاهرة وقدرتها على معالجتها ، والأكيد أن كل ما تم القيام به جاء بعد خطوات طويلة قطعتها آفة المخدرات بالبلد ،وأن ما يجب القيام به من أجل تدارك التأخر يحتاج إلى نفاذ بصيرة وصدق عمل ومثابرة في الجهد .

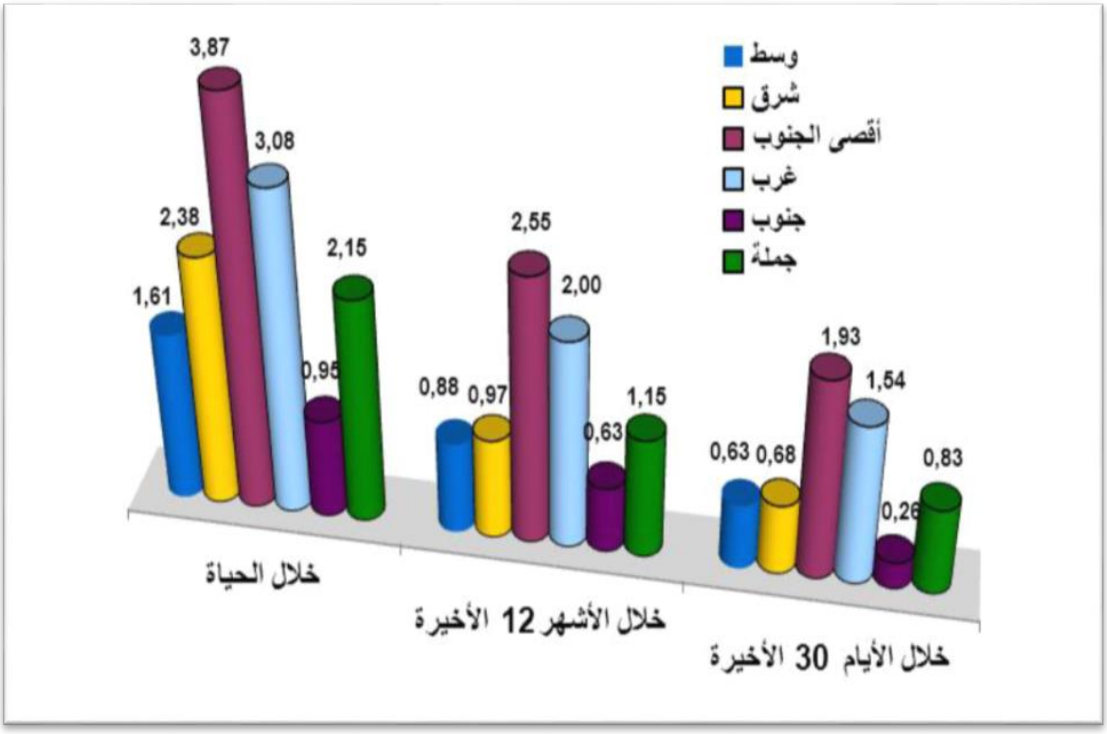
فالأمر المثير للانتباه إن كميات المخدرات المحجوزة تضاعفت منذ سنوات ، بالرغم من تشديد العقوبات للمهربين والمتاجرين بالمخدرات والمواد النفسية ، وهذا ما يطرح تساؤلات حول فاعلية التشريعات المتشددة ، وهل ارتفاع الكميات المحجوزة دليل على تطور تقنيات قوات الأمن الجمارك في الكشف والقبض على المهربين ،أم دليل على تضاعف كميات المخدرات التي تدخل من الحدود(انظر الشكل رقم08، و رقم 09) .

الشكل رقم(08):الإحصائيات الوطنية لتطور عمليات حجز المخدرات خلال الخمس سنوات الأخيرة (2009-2013).

التصنيف حسب نوعية المخدرات		2009	2010	2011	2012	الإحدى عشرة شهرًا الأولى من 2013
أنواع القنب	راتنج القنب	74643.37 كلغ	23041,597كلغ	53323,093كلغ	130921.387	186470.762كلغ
	حشيش القنب	1.440كلغ	0,104 كلغ	/	/	/
	بذور القنب	5909.3غ	4883غ	39924غ	112,7غ	36.3غ
	نبات القنب	1802 نبتة	3163 نبتة	1019 نبتة	88 نبتة	3981 نبتة
الكوكايين		1026.36غ	1177,72غ	10901,023غ	174821.7غ	3456.587غ
الهيروين		708.359غ	191,05غ	2496,65غ	5667.059غ	868.299غ
الأفيون		200غ977 نبتة	79غ 868 نبتة	340نبتة 850,1غ	15غ 204 نبتة	500غ2721 نبتة
الكراك		42,82غ	/	57غ	/	/
المؤثرات العقلية		90630 قرص 990 مل	304319قرص 32كبسولة	262074قرص 10 قارورة 56 علبة 98أمبولة	907725	1061557 قرص 255انبولة 127قارورة 94 علبة
الامفيتاميتات		/	/	/	8,035غ	/



الشكل رقم(09):تطور الكميات المحجوزة من راتنج القنب(كلغم) في السنوات الخمس الأخيرة



المصدر: الدراسة الوبائية الشاملة لتفشي المخدرات في الجزائر:مسح وطني شامل جول انتشار وباء الإدمان على المخدرات في الجزائر 2010،تقرير ختامي،المركز الوطني للدراسات والتحاليل في السكان والتنمية ،ص41.

أولا : التشريعات في مجال مكافحة المخدرات

تم سنة 1975 حجز أول كمية كبيرة من القنب دفعة واحدة[16]، الأمر الذي دق أجراس الخطر في وجه الدولة و المجتمع ، ليشرعا في محاربة هذه الآفة فصدر أول نص قانوني يجرم تهريب المخدرات ، و بعد أحداث أكتوبر 1988 و الانفتاح السياسي الذي رافق صدور دستور 1989، ثم انتخابات سنة 1990 التي فجر توقيف مسارها أحداث عنف فتكت بالجزائر خلال عشرية كاملة ، مما وفر بيئة حاضنة لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية ومنها آفة المخدرات .

استمرت الجزائر في اتباع النهج عينه من حيث النصوص التي تعنى بمكافحة المخدرات و ادمانها حيث ظلت اما تدرج عقوباتها ضمن نص قانون الصحة أو تخصص بعض المراسيم التي كانت جلها تتضمن اعلان انضمام الجزائر لاتفاقيات تهدف الى مكافحة هذه الآفة .

فقد جاء قانون الصحة و حماية الأسرة لسنة 1985 حاملا 20 مادة (190 و 241 الى 259) لمعالجة الادمان على المخدرات و المؤثرات العقلية ، و كانت تلك المواد هي الأساس القانوني الوحيد للتعامل مع هذه الآفة ، في ظل تنصيب لجنتين وطنيتين سنة 1971 و 1992 على التوالي بموجب المرسومين 71-198 الضادر في 15 يوليو 1971 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات و المرسوم التنفيذي 92-151 الصادر في 14 أفريل 1992 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات و الادمان عليها ، غير عمل هذه اللجان لم

يأتي بالنتائج المرجوة منه فصدر المرسوم 97-212 الصادر في 9 جوان 1997 معلنا عن انشاء ديوان وطني لمكافحة المخدرات و ادمانها ، لكن الوصول الى سياسة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات يتطلب أكثر من ذلك ، فبعد تنصيب الديوان بسنتين قرر المشرع الجزائري تخصيص قانون منفرد يحمل في طياته أحكاما تعالج آفة المخدرات و المؤثرات العقلية ، فصدر القانون 04رقم -18 في 25 ديسمبر 2004 ، موسوما بالقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها ، الجريدة الرسمية عدد 83 المؤرخة في 26 ديسمبر 2004.

جاء القانون في 39 مادة مقسمة الى أربع فصول ، حيث عني الفصل الأول بأحكام عامة تعلقت بتقديم تعريفات لأهم المصطلحات الواردة في القانون و الخاصة بمختلف أصناف المخدرات و ترتيبها في جداول حسب خطورتها و فائدتها الطبية ، كما عرف المشرع أيضا كافة النشاطات المرتبطة بالمخدرات و المؤثرات العقلية كلادمان و التجارة و الزراعة و الانتاج. في هذا الباب وردت أيضا مواد تنظم أحكام الترخيص لاستعمال بعض النباتات و المواد و المستحضرات الطبية.

أما الفصل الثاني فموسوم بالتدابير الوقائية و العلاجية في المواد من 06 إلى 11 من القانون حيث فرض المشرع في المادة 7 من جهة التحقيق أن يصدر أمرًا بوضع المتهم المدمن في مؤسسة علاجية لإزالة آثار الإدمان و التسمم مع الملاحظة أن الأمر بالوضع لا يجب أن يصدر إلا بعد الانتهاء من التحقيق، و تكون جهة التحقيق في حالة القاصر قاضي الأحداث اما البالغ فتكون الجهة المختصة هي قاضي التحقيق.

و تنص المادة 8 من هذا القانون أنه يجوز للجهة القضائية المختصة أن تلزم الأشخاص المذكورين في المادة السابقة بالخضوع لعلاج إزالة التسمم و لاسيما بتأكيد الأمر المذكور أو تمديد أثاره و تنفيذ قرارات الجهة القضائية التي أصدرت الحكم رغم المعارضة أو الاستئناف.

و إذا طبقت الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 7 و الفقرة الأولى من المادة 8من هذا القانون أمكن الجهة القضائية المختصة أن تعفى الشخص من العقوبات المنصوص عليها في المادة 12من نفس القانون ، الامر الذي يعد ايجابيا في هذا القانون اذ يشجع المدمنين على اللجوء الى العلاج و جعل الاعفاء من العقوبة حافزا لهم ، فعاملهم على أنهم ضحايا لا مجرمين.

أما كيفية معالجة الادمان فنظمته احكام المادة العاشرة ، اذ يتم في مؤسسة علاجية بصفة داخلية أو خارجية و تحت إشراف طبيب مختص.

و خصص الفصل الثالث - وهو أكبر الفصول من حيث عدد المواد- للاحكام الجزائية ، حيث استهل بعقوبة الجرائم التي تخص الاستعمال الشخصي ، فالاستهلاك و الحيازة للاستهلاك

الشخصي يعاقب عليها بالحبس من شهرين الى سنتين و غرامة مالية من 5000 الى 50000 دينار جزائري ، و هذه العقوبة تحديدا يمكن الاعفاء من عقوبتها اذا خضع المدمن للعلاج.

كما أن العرض أو التسليم بطرق غير مشروعة للاستعمال الشخصي ، يواجه مرتكبه عقوبة حبس من سنتين الى 10 سنوات و غرامة تتراوح بين 100000 و 50000 دينار الجزائري ، مع اعتبار عرضها في المؤسسات التربوية و التعليمية او الصحية و الاجتماعية ، و تسليمها لشخص قاصر او معاق ع أو في حالة علاج ، ظرفا مشددا يرفع العقوبة الى ضعف حدها الاقصى.

كما يلاحظ أن المشرع الجزائري تتبع في وضع الجزاءات مختلف المراحل التي قد تمر بها عملية استهلاك و الترويج للمخدرات ، اذ نجده ينص على جريمة عرقلة و منع الاعوان المكلفين بمعاينة الجرائم أثناء ممارسة وظيفتهم ، و جريمة تسهيل الاستعمال غير المشروع للمخدرات و المؤثرات العقلية سواء بتوفير المحل عاما كان أو خاصا أو توفير الوسيلة ، و كذا وضع المخدرات في مشروبات أو مواد غذائية دون علم المستهلك ، اذ تصل العقوبات في هذه الجرائم كحد أقصى الى 15 سنة سجنا و مليون دينار جزائري كغرامة مالية.

و لم يغفل المشرع الجزائري عن الدور السلبي الذي يمكن ان يؤديه الطبيب أو الصيدلي في الترويج لهذه السموم بالنظر الى طبيعة مهنتهما التي تيسر الوصول الى هذه المواد، فنص على تجريم تقديم وصفة تحوي مؤثرات عقلية من باب المحاباة أو تسهيل الحصول عليها دون وصفة ، و كذا محاولة الحصول عليها لممتاجرة بها، بعقوبة تصل الى 15 سنة سجنا و غرامة مالية مقدرة بـ 1000000دج.

ونجد من العقوبات ما يصل الى 20 سنة سجنا و غرامات تبلغ 5000000 دج ، عندما يتعلق الأمر بجرائم من عيار أثقل كالانتاج و الصنع و التحضير و السمسرة و التوزيع و حتى الشحن و النقل.

لم يتوقف المشرع عند هذا الحدد بل قرر أيضا عقوبة السجن المؤبد لبعض الجرائم أهمها:

- تسيير أو تنظيم أو تمويل بطريقة غير مشروعة إنتاج أو وضع أو حيازة أو عرض أو بيع أو تخزين أو توزيع و سمسرة أو شحن أو نقل عن طريق العبور المواد المخدرة و المؤثرات العقلية .
- من قام بتصدير و استيراد مخدرات أو مؤثرات عقلية بطريقة غير شرعية المادة 19 من نفس القانون .
- و قام بزراعة خشخاش الأفيون أو شجيرات الكوك أو نبات القنب بطريقة غير مشروعة المادة 20 .

- صناعة أو نقل أو توزيع سلائف أو تجهيزات أو معدات إما بهدف استعمالها في زراعة المخدرات أو المؤثرات العقلية أو في إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة و إما مع علمه بأن السلائف و التجهيزات أو المعدات ستستعمل لهذا الغرض المادة 21.

كما تم النص على عقوبة المحرض و الشريك التي تشدد المشرع فيها فالشريك يعاقب بنفس عقوبة الجاني، بالإضافة الى اعتبار العود ظرفا يضاعف العقوبة و قد يصل في بعض الجرائم الى السجن المؤبد.

و لأن الإحصاءات الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها لا تخلو كل سنة من وجود أجانب في عمليات التهريب الحدودية فقد نص القانون على عقوبات خاصة بهم في المادة بالإضافة الى العقوبات المخصصة للجرائم ، و ذلك بمنعهم من الإقامة في الجزائر بصفة نهائية أو لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

و تضمن القانون جملة من العقوبة التكميلية كالمنع من ممارسة المهنة و كمن الحقوق المدنية و العائلية ، مصادرة الوسائل المستخدمة في الجريمة ، سحب رخصة السياقة و جواز السفر.

أما الفصل الرابع و الأخير فقد تضمن مجموعة قواعد إجرائية ترتبط أساسا بعمل السلطة القضائية و هي عبارة عن تدابير تنظيمية تخص مصادرة النباتات و المواد المحجوزة قصد إتلافها أو تسليمها لجهات تستعملها بطريقة مشروعة ، و كذا مصادرة المشاءات و الأملاك المنقولة و العقارية المستخدمة في ارتكاب الجرائم ، بالإضافة الى مصادرة الاموال النقدية الموجهة للاستعمال في ارتكاب الجرائم أو المتحصل عليها من هذه الجرائم.

و يبدو من خلال ما سبق أن القانون جاء كتجربة أولى في مجال مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية ، في محاولة للإلمام بكل جوانب الظاهرة ، غير أن الاعتماد في تعريف المخدرات على الإحالة للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1991 لا يتناسب البتة مع قانون يعالج الظاهرة سنة 2014، كما أن الاعتماد على قانون لم يعدل منذ سنوات عرفت خلالها الجزائر تفاقما مشهودا لهذه الظاهرة بل و انتقالا جذريا في تموقعها ضمن تصنيف الدول التي تعاني من آفة المخدرات[16].

و رغم اعتماد الدولة سياسة ردعية علاجية الا أن الجانب الوقائي لا يظهر في هذا القانون، فكما لا يجب التركيز على العلاج دون ردع من يصل به الى مرحلة الادمان، لا يجب التركيز على الردع و ترك الأبواب مفتوحة أمام عوامل الجذب و سبل الوصول الى ارتكاب هذه الجرائم، فبذلك سيكون المشرع كمن يضرب الريح بعصا.

ثانيا: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه

بعدما وقفت السلطات العمومية على استفحال ظاهرة تعاطي المخدرات بين شرائح المجتمع من خلال تحقيقات وبائية وإحصائيات المؤسسات الأمنية ،إضافة إلى توصيات الهيئات الدولية المكلفة بمكافحة هذه الظاهرة ،شكلت السلطات الجزائرية لجنة وطنية تابعة لوزير الصحة بمقتضى المرسوم التنفيذي92-151مؤرخ في 11 شوال عام 1412الموافق 14 افريل1992 والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، ويضم بالإضافة إلى وزير الصحة ممثلي وزارت مختلفة من اجل متابعة ووضع برامج وطنية تتكفل بالتصدي لظاهرة الإدمان المخدرات في الجزائر ،ولكن لم يحالف النجاح كثيرًا هاته الهيئة لفقدانها للإطار التشريعي الذي يحدد مهام كل وزارة المشاركة فيها، مما استدعى الحكومة إلى إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات إدمانها عليها ONCDT
(OFFICE NATIONAL DE LUTTE CONTRELADROGUE ET LATOXICOMANIE)
، بموجب رسوم تنفيذي رقم 212-97مؤرخ في 4صفر عام 1418الموافق 9يونيو سنة 1997.بحيث يتكفل الديوان، بالتعاون مع القطاعات المعنية، بإعداد السياسة الوطنية، واقتراحها، لمكافحة المخدرات و إدمانها في مجال الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والقمع والسهر على تطبيقها وتم تنصيبه في02 أكتوبر 2002.

مهامه :

- إعداد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها، ووضع منهجيات تنفيذ هذه السياسة .
- تنسيق النشاطات التي تقوم بها مختلف القطاعات في مجال مكافحة المخدرات ومتابعتها.
- تقديم تقارير دورية للحكومة عن النتائج المسجلة في مجال مكافحة المخدرات.
- اقتراح التدابير والإجراءات المناسبة للوقاية من المخدرات ومكافحتها.
- ترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات وتدعيمه.[17]

إن أية سياسة عامة تهدف إلى التصدي للآفة المخدرات والإدمان عليها، تستوجب يقظة تامة وتنسيق جهود عديد من القطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني حتى تأتي أؤكلها،فلا يمكن لوزارة بمفردها أو قطاع بعينة بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه السياسة مهما كانت إمكانياته

سياسة الديوان الوطني لمكافحة الاتجار وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية :

فبعد تنصيب الديوان بسنتين قرر المشرع الجزائري تخصيص قانون منفرد يحمل في طياته أحكاما تعالج آفة المخدرات و المؤثرات العقلية ، فصدر القانون 04رقم –18 في 25 ديسمبر 2004 ، موسوما بالقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها ، الجريدة الرسمية عدد 83 المؤرخة في 26 ديسمبر 2004.

جاء القانون في 39 مادة مقسمة إلى أربع فصول ، حيث عني الفصل الأول بأحكام عامة تعلقت بتقديم تعريفات لأهم المصطلحات الواردة في القانون و الخاصة بمختلف أصناف المخدرات و ترتيبها في جداول حسب خطورتها و فائدتها الطبية، كما عرف المشرع أيضا كافة النشاطات المرتبطة بالمخدرات و المؤثرات العقلية كالإدمان و التجارة و الزراعة و الإنتاج. في هذا الباب وردت أيضا مواد تنظم أحكام الترخيص لاستعمال بعض النباتات و المواد و المستحضرات الطبية .

أما الفصل الثاني فموسوم بالتدابير الوقائية و العلاجية في المواد من 06 إلى 11 من القانون حيث فرض المشرع في المادة 7 من جهة التحقيق أن يصدر أمرًا بوضع المتهم المدمن في مؤسسة علاجية لإزالة آثار الإدمان و التسمم مع الملاحظة أن الأمر بالوضع لا يجب أن يصدر إلا بعد الانتهاء من التحقيق ، و تكون جهة التحقيق في حالة القاصر قاضي الأحداث أما البالغ فتكون الجهة المختصة هي قاضي التحقيق.

و رغم اعتماد الدولة سياسة ردعية علاجية إلا أن الجانب الوقائي لا يظهر في هذا القانون ، فكما لا يجب التركيز على العلاج دون ردع من يصل به إلى مرحلة الإدمان ، لا يجب التركيز على الردع و ترك الأبواب مفتوحة أمام عوامل الجذب و سبل الوصول إلى ارتكاب هذه الجرائم .

سياسة التكفل الطبي بالمدمنين :

شكلت وزارة الصحة والسكان بدورها اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان (قرار رقم 13المؤرخ في31ماي2004) ،التي وضعت مخطط عمل صحي بالتنسيق مع المخطط الرئيسي الوطني.

وارتكزت السياسة الوطنية للتكفل بالمدمنين على عدة محاور أهمها:

تقييم حجم الظاهرة

- تقوية ودعم نظام التصريح الإجباري دون كشف الهوية لحالات الإدمان
- تقويم نشاطات مراكز التكفل بالمدمنين عن طريق تقارير فصلية .
- تطوير المعارف بالأبحاث بالمتعلقة بكل جوانب الإدمان.

بالإضافة إلى أقامة حملات تحسيس وتوعية في الوسط المدرسي والجامعي والمهني حول مخاطر الإدمان على المخدرات وعبر وسائل الإعلام المختلفة .

تكوين وحث الأطباء ومهنيي الصحة حول مشكلة الإدمان وآليات التكفل الطبي للمدمنين والمساجين كذلك.

إنشاء مراكز العلاج من الإدمان(Centre de cure)المدمنين ومراكز وسيطة للتوجيه والمتابعة (CIST).غير أن الواقع اثبت أن مختلف الهياكل عاجزة عن أداء المهام المنوط بها لعدة أسباب أهمها،

عدم تحديد الإطار القانوني لهذه الهياكل (أي لمن تتبع لمدرية الصحة أو لمدرية النشاط الاجتماعي) وحتى في حالة إلحاقها بالمؤسسات الاستشفائية الجوارية التي تعاني هي كذلك من جملة من المشاكل في التكفل بالمرضى العاديين،فبالرغم من صرف أموال طائلة من اجل بناء هذه المراكز ،دون تجهيزها بالأدوات الضرورية للتكفل بالمدمنين من أدوية . فقد بينت الإحصائيات التي قدمها المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات ، أنه تم في العشر سنوات الأخيرة معالجة ٢٤٢ ألف مدمن على المخدرات [18]،وهو رقم قليل جدًا إذا ما اعتبرنا الكميات المحجوزة وعدد القضايا المتعلقة بالإدمان في المحاكم في نفس الفترة.

أهم العوامل التي تحول دون نجاح السياسة الحالية :

- عدم مواءمة المنظومة التشريعية للمستجدات الحاصلة في ميدان المخدرات.
- عدم وجود قوانين تضبط حركة رؤوس الأموال وغياب الشفافية في التعاملات الاقتصادية مما يسمح للمهربين والمتاجرين بالمخدرات من تبيض أموالهم بسهولة ، ودون تمكن أجهزة الرقابة من الكشف عن مصادر تلك الأموال .
- غياب المرافق الصحية المناسبة للتكفل الصحي بالمدمنين في الكثير من المراكز العمرانية الكبرى ، ونقص التجهيز بالمعدات الطبية المناسبة إضافة إلى ضعف الطاقم البشري من حيث العدد والتكوين في المراكز الموجودة.
- رأي عام غير مبالي بقضية المخدرات والرهانات الحقيقة للمعركة التي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة ، بالرغم من التهويل الموجود اتجاه ظاهرة الإدمان .
- إعلام مناسباتي وغير محترف أضراره في بعض الأحيان اكبر من فوائده .
- ضعف التنسيق أو غيابه في بعض الأحيان بين الفواعل الرسمية والغير رسمية المعنية بمكافحة المخدرات والإدمان عليها ،مما أضاع الكثير من الفرص و أهدر الكثير من الطاقات والأموال.

المحور الثالث :

من اجل ترشيد السياسة العامة الموضوعة للتصدي لظاهرة المخدرات في الجزائر

لقد أضحت المخدرات الشغل الشاغل لشرائح واسعة من المجتمع ، لما تمثله من تهديد على صحة المدمنين وخاصة الشباب وضياع مستقبلهم ومن ثم يصبحون عالة على أهاليهم هذه من جهة ، والمشكلات اليومية التي يتسببون فيها للأشخاص والممتلكات بشكل يومي من جهة أخرى. وهذه العلاقة الخاصة بين الرأي العام والمخدرات ، تستدعي من صانع القرار عند وضعه

لسياسة عامة للتصدي للمخدرات عدم الاكتفاء بآراء الخبراء فحسب بل إشراك كل فئات المجتمع حتى يضمن التزام اكبر عدد منهم بالبرامج والخطط الموضوعة لمواجهة المشكلة.

و كأي منتج يتم تداوله بين بائع يبحث عن الربح حتى وان كان غير مشروع، ومستهلك يسعى لاقتنائه.فان سياسة القضاء على تداول المخدرات تتمحور حول مكافحة العرض من جهة وخفض الطلب من جهة أخرى.

أولاً: مكافحة العرض

مكافحة العرض تهدف إلى القضاء أو الحد من توافر المواد المخدرات والمؤثرات النفسية بين إفراد المجتمع بكل الوسائل الممكنة ،و على جهاز العدالة فيما يخص قضايا المخدرات أن يحتل مكانة تتوسط السياسات الصحية والاجتماعية من جهة ، والسياسات القمعية من جهة أخرى، فإلاجراءات القمعية والاجتماعية التي تعمل بالتوازي تُمكن الفاعلين في ميدان المخدرات كالقضاة والأطباء من الحوار والتشاور ،فالهدف من تنسيق الجهود بين هذه القطاعات هو دمج مجمل المدمنين في نظام شامل للتكفل واللجوء إلى العقوبات كأخر حل .

أ- المكافحة الأمنية :

تعزيز الشراكة بين مجمل الفاعلين المكلفين بالمخدرات ،كمصالح الأمن والمصالح الصحية والمصالح الاجتماعية من اجل إنجاح سياسة الدولة في مكافحة المخدرات و الإدمان عليها.

فالسياسة القضائية تهدف إلى الحد من مشكلات تكرار جريمة الاتجار واستهلاك المخدر وإيجاد بدائل للعقوبات بالسجن ومن ضمنها العلاج تحت الإكراه ، والسبب من وراء ذلك تزايد أعداد نزلاء السجون ، والذين يمثل المحكوم عليهم في القضايا المتعلقة باستهلاك بالمخدرات نسبة كبيرة منهم ، وفشل العقوبات الأخرى في ردعهم ،بالإضافة إلى أن العقوبات البديلة هذه اقل تكلفة وتأثيراتها الجانبية اقل ضررا من الحبس الذي يفسح المجال للمدمنين الصغار باحتكاك بالمجرمين وذوي السابق،

ب - مكافحة تهريب المخدرات عبر الحدود وداخل التراب الوطني :

التي تتكفل بها الشرطة وقوات الجيش والدرك والجمارك حيث من الواجب تنسيق الجهود بين هذه الأجهزة ، وتطوير أداء كل منها من خلال تكوين مناسب للتطورات التي تشهدها التحولات العالمية لسوق المخدرات وتقنيات التفتيش والتقصي والمراقبة الخاصة بكل نوع من المخدرات،والعمل على تبادل الخبرات بين جمارك وشرطة الدول المعنية بالظاهرة أو المتقاربة جغرافيًا والتي تواجه عصابات متشابهة من حيث النشاط والتنظيم .

ومما يزيد في خطورة الأمر أن الاتجار بالمخدرات لطالما ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ،فمنذ عقود والعصابات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية تستمد نسبة كبيرة من

دخلها من الاتجار بالمخدرات ، وتشير التقديرات إلى أن الاتجار بالمخدرات يولد مابين خُمس ورُبع كل الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة ، وما يقرب من نصف الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الكشف عن المخدرات في الوسط المدرسي : تعزيز الرقابة داخل المؤسسات التعليمية والكشف عن السلوكيات المشبوهة عن طريق تحسيس الطلبة والتلاميذ وكذلك المعلمين والأساتذة والمراقبين حول خطورة المخدرات ، والآثار المدمرة للإدمان عليها ،بالإضافة إلى العلامات الأولى للإدمان التي تمكن المشرفين من التدخل في المراحل الأولى قبل أن يستفحل الأمر ، وكل ذلك في سرية تامة ،لتجنب مخاطر الوصم واستبعاد الطالب أو التلميذ المتعاطي للمخدرات.

أما الكشف عن المخدرات في الوسط المهني فيتطلب تشريعات تسمح بوجود مصالح لطب العمل مستقلة تحفظ حقوق العامل وحقوق المؤسسة التي يزاول عمله فيها في نفس الوقت ،والكشف تُبرره الرغبة في تجنيب العامل نفسه وزملائه في العمل من مخاطر وقوعه تحت تأثير المواد المخدرة ،مع وضع قائمة بالمهن الخطيرة التي تتطلب تشديد في شروط التوظيف والقدرة على إبعاد المدمنين منها .

أما الفحص الأولي عند التوظيف اغلب الدول أمضت على المعاهدات الدولية التي تحضر التمييز ضد الفئات الهشة كالمدمنين ومرضى السيدا (SIDA)، والذي يحرمهم من مصدر رزق قار ،ويدفعه أكثر فأكثر للانحراف والتمادي في تعاطي المخدرات .كذلك عدم وجود اختبارات موثوق بها تماما ،تسمح بالكشف عن المدمن أثناء تقدمه للتوظيف، وحتى مع وجود بعض الاختبارات التي تدعي الكشف فانه في المقابل ازدهرت الطرق والأساليب التي تمكن المدمن من إخفاء أثار استهلاك المؤثرات النفسية لدى المدمنين قبل إجراء الفحص .

ج- الأبحاث :

تطوير البحث العلمي في كل الجوانب المتعلقة بالمخدرات ، كتشجيع الباحثين الجامعيين في علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الطبية على إجراء بحوث جامعية حول الموضوع ومعرفة الأسباب الحقيقية النفسية والبيولوجية والاجتماعية التي تدفع بعض الأشخاص دون غيرهم لتعاطي المخدرات والمؤثرات النفسية ، ومدهم بمنح جامعية للتفرغ والاتصال بالمراكز العلمية والمخابر المتخصصة في الدول الرائدة في ميدان البحث حول المخدرات لاكتساب الخبرة والتجربة .

كذلك اعتماد الطرق العلمية في جمع المعطيات وملاحظة الاتجاهات المتعلقة بالاستهلاك بواسطة خبراء في علم الأوبئة ، ودراسة الأثر الناتج عن السياسات العامة المعتمدة على ظاهرة الإدمان.

د- التعاون الدولي :

التعاون الدولي من اجل تحديد المخاطر الكامنة جراء عمليات التهريب.والعمل على جمع المعلومات الدقيقة حول مسارات التهريب مع وضع خرائط بحرية وبرية وجوية لتلك العمليات ، اعتمادًا على المعلومات الأمنية التي يوفرها التعاون بين أجهزة الاستعلامات المختلفة.

هـ – القوانين لقمع المهربين والمروجين للمواد المخدرة والمشروبات الكحولية :

بالإضافة إلى القوانين الحالية التي تهدف لمحاربة تبيض الأموال على غرار القانون الخاص بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11، مؤرخ في 30 ذو الحجة 1425 الموافق لـ 9 فبراير سنة 2005.على السلطات العمومية ضبط سوق العقار ، والذي أصبح اكبر مصدر لتبيض الأموال ، أي التحري حول مصادر الأموال التي يقتني بها الأشخاص العقارات في أماكن متعددة أحيانا بأسمائهم أو أسماء أبنائهم أو أقاربهم.

إيجاد قوانين للحد من بيع السجائر والمشروبات الكحولية للقصر ، وتشديد العقوبات ضد من تسول له نفسه بيعها لهم ، مع فتح أماكن للبيع القانوني للمشروبات الكحولية للحد من البيع في السوق السوداء الذي أصبح رائجًا في معظم الأحياء الشعبية ، بالرغم من حملات الأجهزة الأمنية المتكررة للقبض على المروجين.

ثانيًا:خفض الطلب

ونعني به خفض عدد الأشخاص المدمنين قدر الإمكان،بالحد من دخول أفراد جدد لعالم الإدمان و،إخراج اكبر عدد من المدمنين من هذه الدوامة وإدماجهم في المجتمع بصفة طبيعية.

الوقاية:

التكفل الصحي بالمدمنين :

الوقاية تتمحور حول الآلية المثلى لبلوغ الأهداف والفئات المستهدفة من الوقاية ، وتطوير قدرات الفرد لمواجهة مشكلات الحياة اليومية ، ورسم مخططات للصمود أمام إغراء المخدر،مع إشراك الشباب ووالديهم ، وتكوين فرق دعم بين الشباب ،كذلك استعمال التكنولوجيات الحديثة كالانترنت والهواتف الذكية في الوقاية .

فاغلب الدراسات الوبائية أكدت أن المراهقين الذين يتعاطون السجائر آو الكحول أو المخدرات تكون احتمالات إدمانهم للمخدرات في الرشد اكبر من غيرهم ، لذا فالاهتمام بهذه الفئة تكتسي أهمية كبرى في مجال الوقاية ، هذه الوقاية التي من الواجب أن لا تكون عامة في اغلب الأحيان بل يجب تصنيف المدمنين واختيار أسلوب وقائي ملائم لكل فئة حتى تثمر العملية .

كذلك الابتعاد عن العفوية في مجال الوقاية ،والبحث عن أفضل السبل التي أثبتتها التجارب العلمية .

وبما أن البيئة التي يعيش فيها المدمن تمثل احد أركان الإدمان فان التاطير القانونيُ يسهم بشكل فعال في تطهير البيئة من العوامل المحفزة على الإدمان ، ويمكن اعتماد مجموعة من الشروط أهمها:

- وضع سياسة صحية شاملة لترقية صحة الطفل خلال كل مراحل نموه ، والتي تستدعي العمل المنسق بين المنظومات الصحية والتربوية والأسرية.
- مرافقة العائلات التي يتعاطى احد أبنائها المخدرات وعدم تركهم يواجهون المشكلة وحدهم ، وذلك من خلال التنسيق بين مراكز رعاية الطفولة والأمومة ،ووحدات الكشف والمتابعة التابعة للصحة المدرسية ،وإنشاء شبكات لدعم الوالدين تشارك فيها الجمعيات المهتمة بموضوع المخدرات ،كل هذا يدعم العائلة ويحفظ الشاب أو المراهق من التمادي في تناول المادة المخدرة.
- تنمية قدرات الإباء والأمهات وكذا الشباب والمراهقين النفسية ، لتمكينهم من تقوية شخصيتهم وإيجاد حلول لمشكلاتهم قبل الدخول في عالم الإدمان ، والقدرة على مقاومة الإغراءات التي يتعرضون لها من طرف اقرأنهم أو المروجين للمواد المخدرة.
- تطوير مناهج خاصة بإعلام الشباب حول مخاطر الإدمان وتأثيره على مستقبلهم الدراسي، والمضاعفات الخطيرة للتعاطي كحوادث المرور والإعاقات مثلاً.
- إدماج مؤسسات التكوين المهني في برامج الوقاية ، نظرًا لنوعية الطلبة الذين عادة ما يكونون من الذين عانوا من مشكلات في مسارهم الدراسي لها علاقة في الكثير من الأحيان بالإدمان.

تطوير التكفل الصحي بالمجموعات الخاصة بالمدمنين ، تكيف طرق العلاج حسب الاتجاهات والمواد المستعملة وطرق الاستهلاك ، مع تقويم دوري لمختلف طرق العلاج وكل الأعمال الموجهة للحد من الأضرار التي تلحق بالمجتمع الناتجة عن الإدمان.

وضع معايير للممارسات الصحيحة في العلاج وتحديد الأولويات والاحتياجات،

وقد أثبتت التجارب أن أفضل العلاجات الخاصة بالشباب المدمنين و الحد من الانتكاسات لديهم في المدى المتوسط والطويل هي تلك التي تدمج بين مجموعة من مصادر الدعم المتاحة في مستويات مختلفة ، بما في ذلك أقرانه ، والأسرة وغيرها وكل الأشخاص الذين لهم القدرة على لعب ادوار كبيرة في حياة الشاب المعني بالعلاج .

تعزيز دور مهني الصحة خاصة الأطباء العامون من خلال تكوينهم الأساسي ،أو في إطار التكوين المتواصل ،مما يساعدهم على الكشف المبكر لحالات تعاطي المؤثرات النفسية المؤدية إلى الإدمان والتعرف على العوامل التي تجعل الشخص أكثر عرضة من غيرة للإدمان المخدرات، والوقت المناسب لتوجيهه نحو الطبيب المختص.

توضيح المسار العلاجي للمدمن وتحديد صلاحيات كل طرف من أطراف العلاج، وربط تلك المراكز بشبكة معلوماتية تسمح بنقل المعلومات الخاصة بالمدمن في إطار من السرية واحترام الحياة الخاصة للمدمن، مما يشجعه على الإقبال على العلاج.

الاهتمام بأهل القرى والمد اشر والمناطق النائية بإنشاء فرق متنقلة، للكشف عن المدمنين ومتابعتهم مع مراعاة خصوصيات كل منطقة.

الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التكفل بالمدمنين والتي أثبتت جدارتها على ارض الواقع على غرار العلاج العائلي متعدد الأبعاد (TFMD :thérapie familiale multidimensionnelle)

كذلك الارتقاء بالتكفل الصحي للسجناء المدمنين أثناء إقامتهم بالسجن من خلال نظام صحي ملائم، أي يكون على شاكلة النظام الصحي لبقية المواطنين أو من الأفضل أن يكون المرفق الصحي في السجن تابع للمؤسسات الصحية العمومية، حتى لا يكون هناك تميز .

الإعلام :

تبني خطط إعلامية تستهدف فئات محددة كالمراهقين والشباب المنحدر من الطبقات الفقيرة وأولئك الذين عانوا من إخفاق في مسارهم الدراسي من الجنسين ،يتم وضع هذه الخطط على أسس علمية وبعد تحقيقات وبائية ودراسات اجتماعية ،تسمح بتحديد أنواع الرسائل التي تؤدي الغرض دون أن تحدث اثأر عكسية . فالخطاب المبني على التهويل وذكر المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات كثيرًا ما يُحدث رد فعل عكسي ،فالمراهق الفضولي و الباحث عن الإثارة تجعله تلك الخطابات أكثر بحثًا عن ما يمكن أن توفره المخدرات من الإثارة التي قد لا يجدها غيرها من النشاطات كالرياضة مثلا

الأدوار المجتمعية الهامة في تعزيز الاطار القانوني للقضاء على المخدرات في الجزائر

و الى جانب القانون يجب الحديث عن الدور الهام للفواعل غير الرسمية في محاربة هذه الآفة ، اذ يحصي الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها 328 جمعية [17]تشتغل في مجال مكافحة المخدرات عبر التراب الوطني، لكن التساؤل الأهم هو مدى فالية دورها ومواكبته للنشاط المتطور في كل آونة لمروجي المخدرات و مدمنيها، و كذا مدى اتجاه الأفراد نحوها، و الوجه الذي عليها العمل به لتكون جهاز مناعة قوي أمام أي موجة تحاول القضاء على قيم و مبادئ مجتمعنا و هو ما سيتم تناوله من خلال المحور الآتي .

من الطبيعي أن يبرز دور حركات المجتمع المدني عند الحديث عن قضية المخدرات ، فالجمعيات تستطيع أن تلعب دورا تنويريا رائدا في مكافحة المخدرات، كما بامكانها أن تقوم بدور سلبي للغاية تجاه هذا الموضوع، سواء قصدت ذلك أم لم تقصد، الدور السلبي الذي نتحدث عنه يتمثل في عدم الانخراط الفعلي في مكافحة ظاهرة المخدرات بل خلق ثقافة مجتمعية تتسم

بالامبالاة بخطورة انتشار هذه الآفة في الأوساط الاجتماعية مما يساعد بطريقة غير مباشرة في تمجيد أثاره الهدامة.

و ان لحركات المجتمع المدني الدور الفاعل في تطوير الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في الجزائر، و ذلك من خلال زيادة الوعي و القيام بحملات تحسيسية ، كما يجب عليها تطوير أساليبها بالموازاة مع تطوير المروجين لأساليبهم في نشر هذه السموم في أوساط الشباب. فليس من المعقول أن تستمر الجمعيات بوسائل العمل ذاتها التي أثبتت عدم جدواها، فعليها إتباع أسلوب أكثر ملائمة يمكنها من التدخل الفاعل للحد من انتشار المخدرات في أي مجتمع كان و ذلك من خلال إبراز دورها فيما يلي:

- ✓ أن تجعل الجمعيات من أهم أهدافها الوقائية بناء أفراد متزنين يجيدون أساليب التكيف مع البيئة المحيطة بهم و فهمها، و يكونون قادرين على التمييز في اختياراتهم الشخصية بين ما ينفع المجتمع و ما سهم في عرقلة النهضة به. و يتمحور دور الجمعيات أساسا في العمليات التحسيسية داخل المجتمع مستهدفة كافة الفئات خاصة الأطفال والشباب.
- ✓ ومن جهة ثانية ، قوة الرباط الاجتماعي بين الجمعيات و الأفراد يؤسس لدى هؤلاء قبولا داخليا لما تبثه فيهم من أفكار ، مما ييسر عملية تكوين ثقافة سوية لدى الأفراد و غرس أنماط التصرف المقبول، مما يجعلها صمام أمان في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات و الاتجار بها.

مما سبق تظهر الزامية تقرب الجمعيات من الأفراد و الذهاب اليهم في مختلف الأماكن التي يتواجدون فيها و ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة من أجل تمرير رسائل وقائية خاصة و عرض التجارب الميدانية التي عايشتها الجمعية من خال تعاملها مع مدمنين سابقين ، كما يجب على هذه الجمعيات فتح أبوابها للمواطنين و اغراءهم بشتى الطرائق للدخول في ميدان العمل التطوعي و تقديم دورات تدريبية حول كيفيات التعامل مع متعاطي المخدرات و سبل إقناعهم بالمثول للعلاج .

كما أن تنظيم حلقات و لقاءات تجمع الخبراء بالشباب خاصة من شأنها الإسهام بدرجة كبيرة في إعادة خلق ثقافة رافضة رفضا مطلقة لفكرة تعاطي المخدرات أيا كانت الأسباب و الظروف .

و على الجمعيات أن تتوقف أن حضورها المناسباتي بل و الكارتوني[18] في كثير من الأحيان ، لأن ادراكها لحجم المسؤولية التي تقع على عاتقها يسهم بشكل كبير في تفعيل دورها ازاء هذا الوباء الخبيث الذي استفحل في شبابنا.

فالشراكة المجتمعية بين الدولة بمختلف مؤسساتها و حركات المجنمع المدني لمكافحة آفة المخدرات ضرورة تمليها الظروف الاجتماعية التي تعيشها البلاد، فالمشرع رغم سعيه لمكافحة هذه الظاهرة من خلال سنه مختلف التشريعات الا أن الإحصائيات الواردة في المحور الأول لهذه الورقة تؤكد عجز الاطار القانوني بمفرده القضاء على هذه الظاهرة التي تهدد كيان المجتمع

الجزائري، اليوم حركات المجتمع المدني هي الفاعل الوحيد الذي يعول عليه في الحد من هذه الظاهرة خارج المؤسسات الرسمية،بل أن مساعيه قد تصل الى القضاء عليها تماما ذلك أن العمل الجمعوي يحظى على قبول أكبر لدى مختلف الفئات الاجتماعية. و هذا الدور يجب تزكيته من قبل جميع المؤسسات الاجتماعية و على الدولة أن تقوم بتقديم شتى أصناف المساعدات للجمعيات الناشطة في هذا المجال لتعزيز و تفعيل نشاطها في مختلف الولايات خاصة تلك التي تعد معابر رئيسة للمخدرات و مراكز تمويل لترويجها محليا.

هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فعلى الدولة أن تشترك مع هذه الفواعل في وضع برامج خاصة لمعالجة حالات الادمان و الاهتمام بها طبيا و نفسيا و من حيث رقابتها، خاصة حالات التلاميذ المدمنين في المدارس و التعامل معها بحذر شديد و اعتماد سياسية الاحتواء لا النبذ الاجتماعي و الطرد خارج المؤسسات التعليمية. بالإضافة الى زيادة عدد المراكز المختصة بمعالجة المدمنين و تجهيزها بأحد وسائل و تقنيات العلاج، اذ عبر التراب الوطني لا نجد سوى 24 مركزا وسيطيا و 4 مراكز لمعالجة المدمنين و مركزين فقط لمعالجة التسمم، و ربط صلاتها بالجمعيات لتفتح الباب أمام الشباب المدمنين و توجههم نحو المراكز المختصة,

كما أن التركيز على تحصين الحدود الجزائرية أمر بالغ الأهمية حتى تتمكن السلطات من محاصرة الآفة داخليا و التفرغ لعلاجها، و قد يسهم في ذلك عقد اتفاقيات تعاون بين الجزائر و دول الجوار في اطار مكافحة المخدرات بشكل جدي.

الهوامش:

1- **امتداد استهلاك المخدرات الى مختلف الشرائح السكانية الجزائرية** ، دراسة وبائية شاملة لتفشي المخدرات في الجزائر، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و المركز الوطني للدراسات و التحاليل في مجال السكان و التنمية، ص 44. http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/index.php?p=documents

2- Fatima ARAB, **Tout commence par un bonbon de « tic tac »,** El-watan n° 6748, 24 décembre 2012, page 03.

3 - Fatima ARAB, **L'usage de la drogue s'étend et se banalise**, 27/02/2014,http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/soc/usage_drogue

4 - **الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة**،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها، 2012 ص، 04. http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees

5- بوقندورة سليمة، **الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات و الجريمة تصنف الجزائر في المرتبة الثانية عربيا في تعاطي المخدرات،** 2014/02/24، http://odejsetif.com/archives/13119

6- عيسى القاسمي، **الوضع الحالي لظاهرة المخدرات في الجزائر**، اليوم الدراسي و الاعلامي و التحسسي حول ظاهرة المخدرات، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها، ص 4.03 http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/index.php?p=communications&page=

7- **الحصيلة السنوية للكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة**،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و محاربتها،2013 ص، 15. http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnes

8- فاروق.ع، **مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها " عبد المالك السايح" : يوجد بالجزائر 300 الف شخص مستهلك للمخدرات**، 2014/02/23، http://www.errayaonline.com/index

9- الجزائر تتحول من دولة عبور ,,,الى دولة استهلاك، الواحة الجزائرية، 2014/02/23، http://www.elwaha-dz.com/justicfassad

10- بوقندورة سليمة، **المرجع السالف الذكر**.

- Fatima ARAB, **Tout commence par un bonbon de « tic tac ».**11

12- موقع الاذاعة الجزائرية، **المخدرات: 210 مليون مدمنا في العالم و مليون مستهلك في الجزائر**، 2014/02/23.

– http://radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-30-51/2010-10-12-13-57-34/23516--210-800

13- بوقندورة سليمة، **المرجع السالف الذكر**.

14- **الجزائر تتحول من دولة عبور ,,,الى دولة استهلاك**، الواحة الجزائرية، 2014/02/23، http://www.elwaha-dz.com/justicfassad

15 - Maestracci Nicole, « L'évolution des politiques publiques de lutte contre les drogues : des aveuglements aux prises de conscience », **Archives de politique criminelle**, 2009/1 n° 31, p. 177

16-عيسى القاسمي، **المرجع السالف الذكر**، ص 03.

17- التكفل بالمدمنين،**ملتقى تكوين الأطباء في إطار مشروعMedinet** (الجزائر2008)،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليه

16- فوزي أوصديق، **الجزائر بدون مخدرات**، 2014/02/23، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/143513

17- **الجمعيات المدنية الفاعلة في مجال مكافحة المخدرات**، موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها، 2014/04/23، /http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/carte_assoc_ar

18- فوزي أوصديق، **المرجع السالف الذكر**.

19- عبد الرزاق ق" الجزائر تتحول من بلد عبور إلى مستهلك للمخدرات، "**يومية الشعب**، يوم 25 – 06 – 2011، ص09.

20 -Farida Labri «Le Phénomène de la drogue en Algérie : Un constat amer, » le quotidien el moudjahid, samedi le 16juin 2012, n : 14538, p 15.

–*التقرير* العالمي للمخدرات 2012 : مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،157.

21- Mabileau-Whomsley Florence « Le groupe Pompidou ou comment contribuer à répondre aux problèmes posés par les drogues et les toxicomanies, » Archives de politique criminelle, 2009/1 n° 31, p. 258.

22 - Plan gouvernemental de lutte contre les drogues et les conduites additives, 2013-2017, la documentation française, 2012, p22.

23 - ibid., p33.

24 - Document d'orientation destiné aux responsables politiques pour l'élaboration de politiques cohérentes en matière de drogues licites et illicite, 2011, p15. www.groupepompidou.fr/pdf

The Scientific Journal of
ARAB ACADEMY
I N DENNARK

Managing Editor

Prof. Dr. Walid Al-Hayali

Editorial Secertary

Prof. Dr. Hassan Al-Sudany

Board of Editors

Prof. Dr.Kadum ALaddly

Ass. Prof. Dr.Mohammed Falhy

Prof. Dr. Lutfi Hatem

Ass. Prof. Dr. Thair Alathari

Dr. Aseel Al-Amiri

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org

E-mail : ao-academy@yahoo.com